المستقبل العربي

٢٥٣

٣ / ٢٠٠٠

● الخليج... الى اين؟ / خلدون حسن النقيب

● التنمية الاجتماعية العربية / الطاهر لبيب

تجاوز نهج كامب ديفيد (حلقة نقاشية):

● ورقة العمل / محمد سيد أحمد

● الحلقة النقاشية / حسن نافعة
طاهر شاش - محجوب عمر - ناصيف حتي
محمد زكريا اسماعيل - جميل مطر

● القدس هي القضية / بيان نويهض الحوت

● الحياة الثقافية في بيروت / مسعود ضاهر

● حول منظمة الصحة العالمية / فاروق برتو

● الملف الاحصائي: حال الطفل في الوطن العربي

● ببليوغرافيا

● مؤتمرات

● كتب وقراءات

● يوميات

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة **المستقبل العربي** بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في **الكتب**: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في **المجلات**: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخط واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧/أ د لعام ١٩٧٥)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:
(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والعشرون العدد مئتان وثلاثة وخمسون آذار/مارس ٢٠٠٠

المحتويات

☐ الخليج... إلى أين؟ ..... خلدون حسن النقيب ٤
☐ التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية ..... الطاهر لبيب ٢٣
☐ القدس هي القضية ..... بيان نويهض الحوت ٥١
☐ الحياة الثقافية في بيروت خلال القرن العشرين ..... مسعود ضاهر ٨٣

الحاجة إلى تجاوز نهج كامب ديفيد (حلقة نقاشية)

■ ورقة العمل: حول الطرح الداعي
إلى «تجاوز نهج كامب ديفيد» ..... محمد سيد أحمد ١٠٦
■ الحلقة النقاشية:

حسن نافعة — محمد زكريا اسماعيل
طاهر شاش — محمد سيد أحمد
محجوب عمر — ناصيف حتي

أدار الحوار: جميل مطر

آراء ومناقشات

☐ حول «منظمة الصحة العالمية بعد خمسين عاماً» ..... فاروق برتو ١٣٥

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

☐ ابن رشد: سيرة وفكر، دراسة ونصوص
(محمد عابد الجابري) ..... سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ١٤٤
☐ الإعداد لمعركة التحرير، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠
(محمد فوزي (الفريق الأول)) ..... مجدي حماد ١٥٠

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ الوطن في الإسلام (برهان زريق) ..... عدنان السيد حسين ١٥٩
☐ العولمة والدولة القومية (روبرت هولتون) ..... سعد الشلماني ١٦٢
☐ كتب مختارة (موجز) ١٦٧

مؤتمرات

☐ البيان الختامي للدورة الثالثة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي
بيروت، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ..... ١٧٤
☐ تقرير عن: «الدورة الثانية والثلاثون لمعرض بغداد الدولي»
بغداد، ١ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ..... مفيد الزيدي ١٨٩

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٩٣
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٩

* الملف الإحصائي:
(٩١) حال الطفل في الوطن العربي ..... إعداد: ربيع كسروان ٢٠٩

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

الخليج.. إلى أين؟(*)

خلدون حسن النقيب

أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس ـ جامعة الكويت.

مقدمة: الأزمة البنائية

دخلت بلدان الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في دوامة أزمتين بنائيتين: الأزمة الأولى التي عصفت بمنطقة الخليج تسببت فيها بالدرجة الأولى مرحلة الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الريعي التي وصلت ذروتها أثناء الطفرة النفطية لسنة ١٩٧٣، والتي صاحبها ظهور الدول القطرية في تنظيمات الدول التسلطية. والأزمة البنائية الثانية ولدتها عوامل انخفاض العائدات النفطية منذ سنة ١٩٨٢، وتذبذبها الشديد حتى سنة ١٩٩٨، مما أعطى مؤشراً واضحاً على خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وفي السنوات المضطربة بين الأزمتين خطت دول الخليج خطوات واسعة نحو استكمال البنى التحتية، ونحو توفير الخدمات العامة، وفي تحسين نوعية (أو جودة) الحياة لمواطنيها ومقيميها. ونجحت في تطوير نوع معين أو تطبيق معين من سياسات الرعاية الاجتماعية (Welfare Policies) يستجيب إلى حد كبير للمعايير الوطنية في التوظيف، وفي التكافل الاجتماعي، وفي توفير شبكة للأمن الاجتماعي خففت من الآثار السلبية للحراك الاجتماعي الهابط (Downward Mobility)، والذي عادة ما يصاحب التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

وتتعرض دول الخليج الآن، في بداية القرن الحادي والعشرين إلى أزمة بنائية جديدة، تسببها الضغوط التي تفرضها قوى العولمة والمتمثلة بالضغوط التالية على وجه التحديد:

١ ـ الضغوط الدافعة إلى الدخول في المنافسة على المستوى العالمي مما يتطلب رفع الكفاءة

(*) في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية في دار الندوة في بيروت بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

٢ ـ الضغوط الدافعة إلى التخلي عن سياسات الرعاية الاجتماعية، والامتناع عن تدخل الدولة في الاقتصاد، ببيع القطاع العام ومؤسساته الإنتاجية والخدمية، فيما يعرف بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

٣ ـ الضغوط الدافعة إلى الانفراج السياسي بزيادة المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية، وإلى إدخال الإصلاحات الدستورية والقانونية، وبخاصة فيما يتصل بتداول السلطة، وخضوع الحكومات للرقابة الشعبية، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة المجتمعية.

٤ ـ الضغوط الدافعة نحو الدخول في تكتلات إقليمية جديدة، لتحسين موقف هذه الدول التفاوضي في السياق العالمي من جهة، ولتوفير الأمن الإقليمي باستعمال الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة، وبخاصة تحقيق قدر من التكامل الإقليمي.

إن الأزمة البنائية الحالية لها أبعاد متعددة متداخلة كما هو الحال مع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بعامة. ولكن كيف نستدل على وجود الأزمة البنائية، وكيف نحدد عناصرها؟ إن الشرح الوصفي المعتاد (Standard Analysis) لا يتطرق إلى محاولة الإجابة عن هذا السؤال، وهذا ما يدفعني إلى التوقف عنده لبعض الوقت، لأنه ينطوي في تقديري على مسألة نظرية ومنهجية في غاية الأهمية.

أولاً: الأزمة البنائية ومؤشرات التنمية الشكلية

إن المؤشرات الشكلية للتنمية لا تدلنا على وجود أزمة أو أزمات بنائية في المجتمعات التي تخضع للدراسة. فمؤشرات البنك الدولي للتنمية المدرجة في الجدول رقم (١) تقول لنا ان جهود دول الخليج في استكمال البنى التحتية وتوفير الخدمات العامة أفضل بوجه عام من بقية دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويصدق هذا الحكم بدرجات متفاوتة على مقياس العمر المتوقع عند الولادة، وعلى وفيات الأطفال، وعلى توفر المياه الصالحة للشرب، وعلى إجمالي الملتحقين بالدراسة الثانوية (السعودية وعمان تشذان عن بقية دول الخليج الأخرى في بعض هذه المقاييس).

وإذا ما أخذنا بدليل التنمية البشرية (HDI) الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبني على أربعة فهارس (أو أدلة)، ننتهي إلى النتيجة نفسها. وهذه الأدلة هي: العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الثلاث، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في الجدول رقم (٢) يظهر ترتيب دول الخليج حسب دليل التنمية البشرية تفاوتاً كبيراً. بعد إسرائيل تأتي البحرين في المركز التاسع والثلاثين، ثم الإمارات في المركز الثاني والأربعين، ثم قطر والكويت متجاورتين في المركزين الخمسين والحادي والخمسين. هذه الدول الخليجية الأربع تأتي ضمن فئة الدول العالية التنمية من بين ١٧٤ دولة شملها الدليل.

الجدول رقم (١)
مؤشرات البنك الدولي للتنمية ١٩٩٦

المقاييس/المؤشرات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	العراق	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
السكان منتصف ١٩٩٦ (بالملايين)	٢,٥	٠,٦٠٠	١٩,٤	٢,٢	٠,٦٦٠	١,٦	٢١,٤	٢٧٦
متوسط نمو السكان السنوي (بالمئة)	—	٢,٩	—	٤,٨	٥,٠	٤,٨-[أ]	٢,٨	٢,٦
متوسط نمو القوى العاملة السنوي (بالمئة)	—	٢,٨	—	٤,٧	٣,٤	٢,٣-[أ]	٣,٤	٣,٢
الفقر (بالمئة من تعداد السكان)	—	—	—	—	—	—	—	—
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٧٥	٧٣	٧٠	٧١	٧٢	٧٧	٦٢	٦٧
وفيات الأطفال (لكل ١٠٠٠ ولادة)	١٥	١٨	٢٢	١٨	١٨	١١	١٠١	٥٠
توفير المياه الصحية (بالمئة من السكان)	٩٨	١٠٠	٩٣	٦٣	١٠٠	—	٤٤	٧١
الأمية (بالمئة من السكان ١٥ سنة فأكثر)	٢١	١٥	٣٧	—	٢١	٢١	٤٢	٣٩
إجمالي الملتحقين في الدراسة الابتدائية (بالمئة من السكان بالعمر الدراسي)	٩٥	١٠٨	٧٨	٨٠	٨٦	٧٣	٩٠	٩٧
ذكور	٩٧	١٠٧	٧٩	٨٢	٨٨	٧٣	٩٧	١٠٢
إناث	٩٣	١٠٩	٧٦	٧٨	٨٤	٧٢	٨٣	٩١
الناتج المحلي الإجمالي (بلايين الدولارات) (١٩٩٥)	٣٩,١	٥,١	١٢٥,٣	١٢,١	٧,٦	٢٦,٦	—	—
إجمالي الدين/الناتج المحلي الإجمالي	—	—	—	٢٨,٣	—	—	—	
متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	—	٢,٧	٢,٤	٣,٢	—	٢,٩	١٧,٥[ب]	—
الناتج القومي الإجمالي لكل نسمة	—	—	—	—	—	—	—	—
نسبة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات	—	٥٥,٤	—	٣٧,٩	—	٤٦,٢	—	—

(أ) المعلومات عن الكويت للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.
(ب) المعلومات عن العراق للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦.

المصدر:

World Bank, *World Bank Indicators, 1998* ([Washington, DC: The Bank, 1998]), CD-ROM.

أما السعودية التي تأتي في المركز الثالث والستين، وعمان التي احتلت المركز الثاني والثمانين، بالإضافة إلى معظم الدول العربية فهي تقع في فئة الدول متوسطة التنمية. ومعنى ذلك أن المسافة التي تفصل مركز البحرين عن مركز عمان (٣٩ - ٨٢)، هي ٤٣ مركزاً، وهي مسافة واسعة نسبياً. وبعد أربعين سنة من الاستقلال وثلاثين سنة من الثروة النفطية (لأغلب دول الخليج)، ما زال مركز هذه الدول بين دول العالم المتقدم متدنية نسبياً. وتسبقها دول صغيرة الحجم وفقيرة بالموارد مثل إسرائيل وقبرص وكوستاريكا وسنغافورة.

الجدول رقم (٢)
ترتيب دول الخليج وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسنة ١٩٩٦[1]

الدول العربية عالية التنمية		الدول العربية متوسطة التنمية		الدول العربية منخفضة التنمية	
الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
٢٤	إسرائيل (للمقارنة)	٥٩	ليبيا (للمقارنة)	١٤٢	اليمن
٣٩	البحرين	٦٣	السعودية	١٤٦	السودان
٤٢	الإمارات	٦٦	إيران		
٥٠	قطر	٨٢	عمان		
٥١	الكويت	٩٧	لبنان		
		١٠٩	العراق		
* من مجموع ٧٥ دولة في هذه الفئة.		* من مجموع ١٢٦ دولة في الفئتين: عالية ومتوسطة التنمية.		* من مجموع ١٧٤ دولة شملها الدليل.	

(١) مجموع الدول المشمولة بالدليل: ١٧٤ دولة.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦).

وإذا التفتنا إلى مقياس شكلي آخر وهو مقياس المخاطر السياسية نجد أن دول الخليج تقع بين الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي النسبي قياساً بدول مثل العراق (انظر الجدول رقم (٣)). فجميع دول الخليج حصلت على نقاط عالية حسب مقياس الاستقرار الحكومي. ولكنها حصلت على نقاط متدنية حسب مقياس الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية (متدنية جداً في حالة العراق كما هو متوقع). وعدا قطر والبحرين، حصلت دول الخليج على نقاط متدنية نسبياً على مقياس بروفايل الاستثمار. وحصلت على نقاط عالية لخلوها النسبي من الصراعات الداخلية، فيما عدا العراق الذي حصل على نقاط متدنية. وجميع دول الخليج حصلت على نقاط متدنية على مقياس الفساد الإداري والمالي (Corruption).

الجدول رقم (٣)
نقاط المخاطر السياسة، بحسب مكونات هذه المخاطر، لشهر شباط/فبراير ١٩٩٨

X	البلد	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	Political Risk Rating	Rating in 01/98	Monthly Change
١٣٠	البحرين	١٠	٦	٩	٨	١٠	٣	٣	٣	٥	٤	صفر	٢	٦٣,٠	٦٣,٠	٠,٠
٤٣	العراق	٩	٣	٤	٤	٨	١	صفر	٥	٢	٢	صفر	صفر	٣٨,٠	٣٩,٠	١,٠–
٥٠	الكويت	١٠	٨	٤	١١	١١	٣	٥	٣	٥	٥	٣	٢	٧٠,٠	٧٠,٠	٠,٠
٦١	عُمان	١٠	٩	٧	١٢	١١	٣	٥	٤	٥	٥	١	٢	٧٤,٠	٧٤,٠	٠,٠
٧١	قطر	١١	٦	١٠	١٢	١٠	٢	٤	٤	٦	٦	١	٢	٧٤,٠	٧٤,٠	٠,٠
٧٤	العربية السعودية	١١	٦	٧	١٠	١١	٢	٥	٣	٥	٥	صفر	٢	٦٧,٠	٦٧,٠	٠,٠
٩١	الإمارات العربية المتحدة	١٠	٨	٧	١٢	١١	٢	٥	٤	٤	٤	٢	٣	٧٢,٠	٧٢,٠	٠,٠

شرح رموز مكونات المخاطر لشهر شباط/فبراير لسنة ١٩٩٨.

الرمز	المكون	النقاط
A	الاستقرار الحكومي	١٢ نقطة
B	الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية	١٢ نقطة
C	بروفايل الاستثمار	١٢ نقطة
D	الصراعات الداخلية	١٢ نقطة
E	الصراعات الخارجية	١٢ نقطة
		٦٠ نقطة

الرمز	المكون	النقاط
F	الفساد	٦ نقاط
G	تدخل العسكر في السياسة	٦ نقاط
H	تدخل الدين في السياسة	٦ نقاط
I	الأمن والاستقرار	٦ نقاط
J	نزاعات الأقليات الاثنية	٦ نقاط
K	خضوع الحكومة للمحاسبة	٦ نقاط
		٣٦ نقطة
L	نوعية أداء البيروقراطية	٤ نقاط

حكومة مستقرة، عدم وجود مخاطر سياسية = ١٠٠ نقطة

والمحصلة الإجمالية لوضع دول الخليج ليست مرتفعة. وتتقدم عمان وقطر بنسبة ٧٤ بالمئة لكل منهما على الإمارات في المركز الثالث بنسبة ٧٢ بالمئة، ثم الكويت بنسبة ٧٠ بالمئة، والسعودية بنسبة ٦٧ بالمئة، والبحرين بنسبة ٦٣ بالمئة، ثم العراق للمقارنة وحصل على نسبة ٣٨ بالمئة. واللافت للنظر هو سوء أداء دول الخليج على مقياسي الفساد (F)، وخضوع الحكومات للمحاسبة (K). فقد حصلت جميع دول الخليج على نصف أو دون ذلك من النقاط الممكن الحصول عليها، على مقياس الفساد (F). ولكن الأداء الأسوأ كان على مقياس محاسبة الحكومة. فقد حصلت البحرين والعراق... على تقدير «صفر»، أي ان حكومات هذه البلدان لا تخضع للمحاسبة أو الرقابة بأية صورة. وحصلت الإمارات على نقطتين من ست ممكنة. والكويت وحدها نجت بثلاث نقاط، أي نصف التقدير. وتشترك دول الخليج مع أغلب الدول العربية في سوء الأداء على هذا المقياس، ولكن ذلك لا يجعل الأمر مقبولاً أو معقولاً في جميع الأحوال.

جميع هذه المؤشرات وضعت على أساس مقارنة دول العالم بالمستويات التي وصلت إليها الأوضاع في دول العالم المتقدم. وهي مقاييس تضع مواصفات شكلية ولكنها لا تصلح لتشخيص التوترات والتناقضات الداخلية في كل بلد أو منطقة جغرافية على حدة. لنأخذ المقياس الأخير عن الاستقرار السياسي في الجدول رقم (٣) كمثال. فهذا المقياس يصف وضعاً مثالياً افتراضياً تصل نقطة انعدام المخاطر السياسية إلى ١٠٠ بالمئة. وتحصل الدول الغربية حسب تصميم هذا المقياس على النقاط الأعلى، بينما حسب تصميم هذا المقياس تحصل دول العالم الثالث على نقاط أدنى، لأننا نعلم مقدماً أن مكونات المخاطر السياسية في دول العالم الثالث، وبخاصة في منطقة الخليج، أعلى منها في الغرب. ولكن هذا المقياس الشكلي مفيد في إبراز الجوانب السلبية السائدة في أوضاع دول العالم الثالث.

ثانياً: الأزمة البنائية: العولمة والتسلط

فالمقاييس الشكلية مفيدة إذن في سياق المقارنة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث. ومقياس المخاطر السياسية يعطينا مؤشرات مبهمة، في حد ذاتها، على الأزمة البنائية التي تعاني أغلب دول العالم منها بدرجات تتفاوت في الشدة من منطقة جغرافية إلى أخرى، وفي فترات زمنية مختلفة. ولو كنت معنياً بتصميم المقياس لجعلت المكونات الستة من (F) إلى (K) تحصل على عشر نقاط لكل منها ليصبح مجموعها (٦٠) نقطة. ولأعطيت المكونات من (A) إلى (E) سبع نقاط ليصبح مجموعها (٣٥) نقطة، ويحصل المكون الأخير (L) على خمس نقاط، فيصبح المجموع ١٠٠ بالمئة.

لماذا هذا التغيير في الوزن النسبي لمكونات المخاطر السياسية؟ لأن المكونات من (F) إلى (K) تعطينا مؤشرات أفضل على التوترات والتناقضات الداخلية، والتي هي من عوارض السياسات التسلطية، بينما المكونات من (A) إلى (E)، هي مؤشرات ذات طبيعة عامة لا يمكن الاستدلال منها على نوعية أداء النظم الحاكمة وسياساتها الاقتصادية. فالفساد الإداري والمالي وتدخل العسكر أو رجال الدين في السياسة، والأمن والاستقرار أو متانة المؤسسات القانونية واستقلالها، ودرجة التوتر بين الجماعات الاثنية والقبلية/الطائفية ومدى خضوع الحكومات للرقابة والمحاسبة الدستورية، مؤشرات تؤثر بدرجة أكبر في الاستقرار الحكومي والأوضاع

الاجتماعية الاقتصادية والصراعات الداخلية، وفي طريقة التعامل مع الصراعات الخارجية.

وسوء أداء الدول العربية، ودول الخليج بخاصة؛ يمثل مؤشراً صادقاً للأوضاع السائدة إذا ما أخذ في الاعتبار سياسات الدولة التسلطية. وقد سبق ان تقدمت بفرضية تقول بأن الحكم التسلطي وسياسات الدولة التسلطية المبنية على الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع تؤدي باستمرار إلى الركود الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع. وان هذه الفرضية يمكن إثباتها من تجارب الدول العربية والشعوب الأخرى. وإن قوى العولمة هي عوامل مساعدة وليست عوامل أصلية في الأزمة البنائية، أي ان الذي يدفع إلى الانفتاح الاقتصادي وإلى الإصلاح السياسي، والانفراج الاجتماعي الثقافي ليست الضغوط الخارجية وحدها التي نطلق عليها احتفالياً اسم قوى العولمة. إن الذي يدفع إلى الانفتاح والإصلاح والانفراج هي محاولات إدارة الصراع ومحاولات إزالة الاحتقان والتوتر بين القوى الاجتماعية، التي تحدث بصورة دورية، اما بمعزل عن قوى العولمة أو بالتوازي معها.

ونحن بذلك نعتبر أن العنصر الدينامي المحوري في هذه الأزمة البنائية الجديدة هو سياسات الدولة التسلطية، التي تمثل الأنموذج أو البرادايم (Paradigm)، لتكون الدول القطرية، والذي يتعرض إلى ضغوط شديدة تدفعه إلى التغيّر، أو إلى إدخال عناصر أو سياسات جديدة. وأهمية هذا البرادايم هو أنه يجمع عناصر الأزمة البنائية في إطار نظري واحد. وفي حالة عدم وجوده تصبح التحولات القادمة التي تصف حالة دول الخليج المتوقعة في المستقبل، وكأنها مجرد تطلعات مستقبلية (Prospects)، أو تحديات، أو تهديدات محتملة، أو آفاق مستقبلية، أو مخاوف.

فإذا اعتبرنا أن البرادايم أو النموذج التسلطي للدولة في الخليج (والمنطقة العربية عموماً) هو النموذج السائد، يمكننا أن نجد الإطار النظري للتحولات والتغيّرات المحتملة أو المتوقعة في شكل مسارات للضغوط الأربعة التي تتعرض لها دول الخليج[١]. وعلى الرغم من أن غالبية الكتاب والمحللين السياسيين الذين يعنون بمنطقة الخليج لا يلتزمون ببرادايم مجتمعي معين، إلا أنني وجدت من مسح أولي لكتاباتهم في العقد الأخير من القرن الماضي انهم يتفقون على تحديد أهمية عدد من التحديات التي سوف تتحكم في أوضاع منطقة الخليج في المستقبل القريب[٢].

---

(١) إن نموذج الدولة التسلطية يستفيد من المدرسة الماركسية الجديدة في ربطها بنظام الرأسمالية التابعة في طورها الأخير. ويستخدم منهج التحليل البنائي المقارن للتعرف على تطور هذا النظام في صلب الرأسمالية باعتبارها تكوينة اجتماعية اقتصادية. ولكنه لا يقتصر على ذلك وإنما يوظف عناصر اجتماعية ـ ثقافية من التراث الشيعي، الذي يعتبر العامل السياسي ونظم القيم عناصر دينامية في التحليل البنائي المقارن. انظر: خلدون حسن النقيب: **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٧)، «بناء المجتمع العربي،» **والدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، الفصل ٥: «مؤسسات الدولة التسلطية». انظر ايضاً: Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics* (Cambridge: Polity Press, 1994), chap. 1.

(٢) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛

Philip Robins, *The Future of the Gulf: Politics and Oil in the 1990's*, with a chapter by Jonathan Stern, Energy Papers; no. 25 (Aldershot, Hants, England: Dartmouth; Brookfield, Vt, USA: Gower Pub. Co., 1989); Ibrahim Ibrahim, ed., *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1992); F. Gregory Gause III, *Oil* =

ويصلح تشخيص باقر النجار أن يكون عينة ممثلة لهذه الكتابات والتحليلات. فهو يعتقد أن مجتمعات الخليج تواجه خمسة تحديات يذكرها على النحو التالي[٣]:

التحدي **الأول**: القدرة على تأسيس مفهوم جديد وغير ظرفي للمواطنة.

التحدي **الثاني**: الحداثة الثقافية والسياسية التي تتيح فرصاً «للشراكة المجتمعية في صناعة القرار ومأسسته».

التحدي **الثالث**: يتمثل في ضرورة تنويع مصادر الدخل للمحافظة على الإنجازات الاقتصادية.

التحدي **الرابع**: هو مطلب «التوازن السكاني» الذي يعالج الوضع الشاذ الذي يجد فيه المواطنون أنفسهم أقلية في بلدانهم.

التحدي **الخامس**: إيجاد نظام إقليمي لمنطقة الخليج لحفظ أمن المنطقة من التهديدات الخارجية.

ونظراً لأن باقر النجار (مثل أغلبية الكتاب) لا يلتزم ببرادايم معين لدول الخليج، فهو لا يوضّح العلاقة التي تربط هذه التحديات وتجمعها في إطار واحد. ولذلك فإنني لن أتقيد بترتيب هذه التحديات، ولكنني لمّا كنت ألتزم بنموذج الدولة التسلطية كأداة تحليلية أجد لزاماً عليّ أن أقوم بهذه المهمة. ولا أدري إذا كان باقر النجار قد وضع التحدي المتمثل بتأصيل مفهوم جديد للمواطنة في المرتبة الأولى عن سابق تصميم، إلا أنه قد بدأ البداية الصحيحة بأن قدم العامل السياسي على العوامل الأخرى. وهذا سوف يكون منطلقنا الأساسي.

ثالثاً: التحولات السياسية ومستقبل نظام الحكم

في رصدنا لتكون الدول الحديثة في منطقة الخليج، ركزّنا على عدد من العناصر الأساسية المكونة لبرادايم الدولة التسلطية، وهي (أ): استئثار الأسر الحاكمة بالحكم بدون مشاركة سياسية من فئات السكان الأخرى، أطلقنا عليه تعبير الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والثروة في المجتمع، (ب) الاعتماد على التضامنيات القبلية/الطائفية في الحكم، (ج) اختراق الدولة للاقتصاد عن طريق دخول القطاع العام في العملية الإنتاجية، (د) خلق «طبقة مستفيدة» في القطاع الخاص تعتمد على المناقصات والتوريدات الحكومية[٤]. كيف تتكيف الدولة التسلطية مع الأوضاع

Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign= Relations Press, 1994); Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion* (New York: St. Martin's Press, 1997); Reza Djalili, «Persian Gulf: Problems and Prospects,» *World Affairs*, vol. 3, no. 2 (April-June 1999);

امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مجموعة من المؤلفين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)؛ عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، وباقر سلمان النجار، **سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).

(٣) النجار، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

(٤) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٤٥ ـ ١٦١.

المستجدة في المنطقة؟ وهل هناك مبرر لمطالبة باقر النجار بتقديم تأصيل مبدأ المواطنة على ما عداه؟

يدور حديث هامس هذه الأيام في أغلب دول الخليج عن رياح التغيير التي تهب على المنطقة، والتي ستأتي بجيل من الشباب من أفراد الأسر الحاكمة، أفضل تعليماً وأكثر مرونة من الجيل الذي سبقهم. فالجيل السابق من الحكام تأطرت رؤيته السياسية بمخاوف الحرب الباردة، العالمية والعربية، في مواجهة الناصرية ومن ثم الساداتية، وفي مواجهة الحركة البعثية، وفي مواجهة إيران الشاهنشاهية. وقد كانت عمان البادئة بالإصلاح السياسي، فأدخلت تعديلات على التنظيمات الإدارية في البلاد، وسمحت بانتخابات بلدية محدودة، وأعطت المرأة عدداً من المقاعد بالتعيين في المجالس البلدية. ثم تبعتها قطر بإجراء انتخابات بلدية تمهيداً لانتخابات برلمانية في سنة ٢٠٠٠، وأعطت المرأة حق الانتخاب والترشيح. وتمر البحرين منذ عدة أشهر بمرحلة انفراج سياسي محدود بتولي ولي العهد الإمارة بعد وفاة الأمير السابق.

وكانت العربية السعودية قد باشرت بإنشاء مجلس استشاري، في أعقاب نهاية حرب الخليج الثانية. ولم ينجح هذا المجلس في التخفيف من حدة المطالبة بالمشاركة السياسية. أما الكويت، فقد عانت من تجميد الوضع في العراق وتركه دون حسم، عربياً ودولياً، طوال التسعينيات. وبسبب مخاوف تجدد الصراع مع العراق، وبسبب تمسك الغرب وبخاصة الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء المزدوج الخاطئة، لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تقدم أو أن تنفذ سياسة إصلاح سياسي ـ اقتصادي متوازنة.

وقبل أن ننساق مع هذه التطلعات المتفائلة (ونحن لا ننفي إمكانية تحققها في المستقبل المنظور)، يجب أن نعود إلى برادايم الدولة التسلطية من حيث هو إطار نظري تُستمد منه التوقعات المستقبلية. وهذا يدفعنا إلى التوقف عند عدد من النقاط الجوهرية. أولاً: ان التغيّرات التي تحدث والإصلاحات التي تستحدث تأتي بدون أبنية مؤسسية. وهذا يجعل السياسات الإصلاحية عرضة للإلغاء في أي تحول في شخص الحاكم. فالانتخابات البلدية هي بدون شك نوع من المشاركة في إدارة البلاد، ولكنها ليست بديلاً من المشاركة السياسية في صنع القرار من خلال برلمانات ذات صلاحيات رقابية وسلطات تشريعية، وهي كما رأينا في الجدول رقم (٣) غير موجودة حتى الآن في أغلب دول الخليج. والكويت هي الاستثناء الوحيد، والذي كاد ينتهي بمشروع المجلس الوطني لسنة ١٩٩٢ والذي أريد به أن يكون مجلساً استشارياً بديلاً، لولا مقاومة ورفض شعبي وحاسم.

وعندما نتحدث عن الأبنية المؤسسية نحن نقصد بالذات التشريعات الديمقراطية والضمانات الدستورية. فبدون هذه التشريعات والضمانات، التي تكفل استقلالية السلطات وخضوعها للرقابة الشعبية يصبح من العبث الحديث عن إصلاحات سياسية حقيقية. ونحن ندرك أن وجود الدستور ليس ضمانة كافية بحد ذاته. فهذه روسيا الاتحادية وهي دولة عظمى سابقة استطاع رئيسها المستقيل أن يفصّل الدستور حسب مقاسه وتصوراته، وهذا الجنرال المتقاعد في فنزويلا الذي قاد انقلاباً عسكرياً، ولما أخفق الانقلاب ترك الجيش ودخل الانتخابات الرئاسية. وعندما فاز بالرئاسة دعا إلى مجلس دستوري ووضع دستوراً حسب مقاس الرئيس وتصوراته. وأغلب البلدان العربية إما وُضعت فيها الدساتير حسب مقاس وتصورات العسكر أو أن ملوكها تصدّقوا عليها بدساتير تناسب «خصوصية» كل بلد.

ثانياً: ومع ذلك فإن العقد الاجتماعي المتمثل بالدستور وبالضمانات الدستورية للحريات

العامة مهما كانت مقيّدة حسب «خصوصيات» الأوضاع السائدة، يبقى عنصراً أساسياً في أي عملية إصلاح ولا يمكن التنازل عنه. وهناك جوانب في التشريعات الدستورية لا تُعطى الأهمية التي تستحقها مثل استقلال القضاء وحصانة المؤسسات القانونية باعتبارها تجسد مبدأ العدالة في المجتمع، وباعتبارها أدوات لحماية حقوق المواطنين. إن فقدان مبدأ العدالة والافتقار إلى المؤسسات التي تمنع تعدي الكبير على الصغير تضعف الإحساس بالانتماء وبروح الاندماج أو الانصهار الوطني، مما يُلجئ الأفراد إلى التمسك بالتنظيمات القبلية/الطائفية التقليدية المحدثة ـ المعولمة.

ثالثاً: لقد اعتمدت سياسات الدولة التسلطية على التضامنيات القبلية/الطائفية، والتي سبق أن وصفتُها بالقبلية السياسية. هذه التضامنيات قد ترسخت في جميع دول الخليج إلى درجة كبيرة، بحيث تعتبر معوقاً حقيقياً للإصلاحات السياسية والحياة الدستورية. وتتراوح الصفة الرسمية لهذه التضامنيات من العرفية في الكويت والسعودية، والرسمية في عمان والإمارات واليمن، وشبه الرسمية في قطر والبحرين. وأعتقد من الخطأ الافتراض بأننا يمكن أن نتخلص من هذه التضامنيات في وقت قريب، كأن نشرّع لحياة دستورية ونتوقع أن تضمحل هذه التضامنيات. ولذلك أستغرب أن يتوقع اللبنانيون أنهم بمطالبتهم بإلغاء الطائفية على الورق، أنها ستختفي من الحياة العامة فجأة وبدون مقاومة.

رابعاً: إن القبلية/الطائفية هي من نوع النظم الوظيفية (Functional System) كدولة الرعاية الاجتماعية، وتنظيمات المجتمع المدني (التي سيرد الحديث عنها بعد قليل)، والتي لا يمكن إلغاؤها إلا بإضعاف المبررات وتقليص الوظائف التي قامت من أجلها. ونحن نتكلم ليس عن أشكال من التنظيم الاجتماعي فقط، وإنما عن عقلية عامة تسيطر على الطرق التي يتوصل فيها الأفراد إلى أحكام قيمية عامة، وتتحكم في انتماءاتهم وولاءاتهم الوشائجية (العميقة الجذور Primordial). وإضعاف هذه النظم الوظيفية لن يتم إلا في إطار إقليمي ـ عربي أوسع من إطار الدولة القطرية، وحياة دستورية وتعددية سياسية متعمدة مقصودة على مدى زمني طويل. وهذا غير حاصل في دول الخليج في الوقت الحاضر.

خامساً: وحتى في داخل مؤسسة الحكم في دول الخليج، فإن مسألة توارث السلطة ما زالت غير محسومة بشكل قطعي عرفي أو دستوري حتى الآن[٥]. وهذا دليل إضافي على أن دول الخليج هي كيانات سياسية قديمة تعتمد الأسلوب «العربي ـ الإسلامي» التقليدي أو العرفي في الحكم.

وبالإشارة إلى الجدال الدائر بين الأكاديميين العرب حول تكون الدول الحديثة (State Formation)، والذين ينقسمون بين فريق يعتقد بأن الدول القطرية العربية هي كيانات سياسية قديمة أعطتها السياسات الاستعمارية شرعية حديثة، وفريق آخر يعتقد أن الدول القطرية كيانات غير شرعية اصطنعها المستعمر في العصر الحديث حسب سياسة فرق تسد[٦]،

---

(٥) وهناك امر آخر لم يحسم حتى الآن في تركيبة مؤسسات الحكم في دول الخليج، وهو حدود سلطة رئيس الوزراء إذا لم يكن رئيس الوزارة الحاكم نفسه. وكانت هناك، وما زالت مطالبات في الكويت بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة، املاً في ان يتولى الأخيرة أحد أفراد الشعب.

(٦) محمد سعيد ابو عامود، «إشكالية نشأة الدولة العربية القائمة في الفكر السياسي العربي المعاصر» *حوار*، العدد ٣٩ (صيف ـ خريف ١٩٩٩)، ص ٤٤ ـ ٦٠، و Bromley, *Rethinking Middle East Politics*, chap. 3.

يبدو أن تعيين ولي للعهد ليس ضمانة له بتولي العرش كما حدث في الأردن إلاّ باللجوء إلى إجراء استثنائي كما حدث في قطر، وقبلها في عمان. وحتى عندما يُنص على حصر توارث الإمارة في الدستور، كما هو الحال في الكويت، فما زال الجدال يدور بين أفراد الأسرة الحاكمة حول معيار اختيار الأمير: هل هو الشورى، أم هو السن حسب مبدأ «أكبركم أرشدكم»[٧].

سادساً: لهذه الأسباب مجتمعة فإننا نجد أن اعتبار باقر النجار «القدرة على تأسيس مفهوم جديد وغير ظرفي للمواطنة» أهم التحديات حسب ترتيبه لهذه التحديات، يستند إلى منطق سياسي سليم. فطالما أن الترتيبات المؤسسية للحكم مبنية على التضامنيات القبلية/الطائفية، في غياب الحياة الدستورية، فإن مبدأ المواطنة سيبقى ضعيفاً مقابل الاستزلام، ومقابل علاقة المعزب/الزبون، ومقابل القبلية السياسية بخاصة.

رابعاً: المجتمع المدني بين الحداثة والتيارات السلفية

الوصول إلى الحداثة الثقافية والسياسية هو التحدي الثاني الذي يذكره باقر النجار. ولكنه هنا مستمد من برادايم الدولة التسلطية: الإطار النظري والمنهجي الذي نلتزم به في دراستنا الحالية. فالتضامنيات القبلية/الطائفية تشكل أحد أعمدة مؤسسات المجتمع المدني، ومنها يستمد نظام الحكم شرعيته التقليدية العرفية. ولم تستطع التيارات القومية أو الاشتراكية أن تهز هذه الشرعية في الخمسينيات والستينيات، عندما كانت هي المسيطرة على ساحة العمل السياسي. وأزعم أن القوميين والاشتراكيين لم يفهموا أو يحسنوا تقدير قوة هذه التضامنيات القبلية، باعتبارها مبدأ تنظيمياً وعقلية عامة (Ethos).

وقد دخلت هذه التضامنيات في تحالف استراتيجي مع التيارات السلفية الدينية منذ أواخر السبعينيات في أغلب دول الخليج، علماً بأن هذه التيارات السلفية في العربية السعودية تمثل إحدى مؤسسات الحكم التي تختص بالقضاء الشرعي والإفتاء: المؤسسة الدينية الوهابية. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسة الدينية الإباضية في عمان. وقد جرت عدة محاولات لتسييس هذه المؤسسة الدينية أو تحويلها إلى حركة سياسية، ولكن هذه المحاولات لم يحالفها النجاح. السؤال الذي يجب أن يتبادر إلى الذهن هو: ما مدى فاعلية هذا التحالف الاستراتيجي بين التضامنيات القبلية/الطائفية والمؤسسة الدينية كقوى سياسية؟

القول بأن هذه القوى تقليدية تمثل «الأصالة» مقابل القوى الليبرالية ـ العلمانية التي تمثل «الحداثة» فيه شيء كثير من عدم الدقة. فالقوى التي يُقال عنها تقليدية قادرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة في مجتمعات الخليج. وهي تكتسب فاعلية إضافية بتحديث نفسها (وحتى عولمة نفسها) بالدخول في مجالات مثل البنوك الإسلامية، وخلق شبكات تمويلية عالية الكفاءة من خلال سيطرتها على بيروقراطيات الأوقاف، وعلى استثمار أموال الزكاة، والتبرعات الخيرية، وهيمنتها على بيروقراطيات شؤون القُصَّر.

---

(٧) يدور جدال علني في الصحف الكويتية حول وجود وصية للشيخ مبارك الكبير، مؤسس الكويت الحديثة، توصي بأن يتولى الحكم من بعده، من بين أفراد الأسرة الحاكمة: «أكبركم أرشدكم، والأمر شورى بينكم». ففريق يقول بوجود هذه الوصية، التي يبدو أنها شفهية، وفريق آخر يقول انها غير موجودة. انظر: **الطليعة** (١٩ ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

وتمارس هذه التيارات السلفية في دول الخليج، وفي أغلب الدول العربية، نفوذاً استثنائياً في القضاء الشرعي وفي محاكم الأحوال الشخصية. كما تمارس نفوذاً كبيراً، وفي درجات متفاوتة في دول الخليج على الأجهزة الرقابية في مؤسسات وسائل الإعلام، وهي كثيرة ومتنوعة. وتمارس أيضاً دوراً توجيهياً من خلال سطوتها على الخطباء وأئمة المساجد. فليس مستغرباً أن يمثل التكتل القبلي ـ الطائفي ـ السلفي أقوى تكتل سياسي في أغلب دول الخليج.

هناك خصائص عدة في هذا التكتل المحافظ في دول الخليج نجملها في ثلاث:

الخاصية الأولى هي أن هذا التكتل غير موجّه إلى تغيير نظام الحكم ولا يشكل تهديداً حقيقياً له. فهو يحترم الخطوط الحمراء التي تضعها الأسر الحاكمة، ولكنه يريد أن يمارس نفوذاً أوسع على مؤسسة الحكم للحصول على امتيازات مادية ومعنوية، مقابل مساندة مؤسسة الحكم مساندةً غير مشروطة. وتمثل حركة جهيمان العتيبي، وبعض التنظيمات الأصولية الراديكالية التي تظهر بين الحين والآخر في دول الخليج شذوذاً على القاعدة (بعض الحركات السلفية كانت تطالب حتى منتصف الثمانينيات بالتحول من «النصح والإرشاد» إلى «الخلع والإبعاد» في تعاملها مع الحكومات ولكنها لم تنفذ هذه السياسة لأسباب معروفة).

والخاصية الثانية هي أن هذا التكتل معادٍ للدستورية والديمقراطية لأنهما في نظره بدعة مستوردة. ويجب ألا نستهين بهذا الشعار، لأن هناك تياراً عريضاً من الرأي العام يستجيب له أو يستحسنه. فهو يدعو إلى الاستناد إلى التراث الذي يمدنا بتصور محلي (Nativist) للدستورية والديمقراطية. وهذا ما يكسبه شرعية «نضالية» في أعين الناس. وهو مطلب معقول في الظاهر، إذْ ما الذي يمنع من أن نطوّر تصوراً جديداً للحياة الدستورية والحريات العامة مستمداً من خصوصيتنا الثقافية؟

ولكن هذا المطلب غالباً ما يشوّه، لأن العودة إلى التراث هي في الحقيقة عودة إلى التقاليد والأعراف القبلية/الطائفية. والتعبير الأدق أن العودة إلى التراث في الوقت الحاضر هي دعوة إلى «اختراع» للتقاليد حسب تعبير أريك هوبزبوم[٨]، حتى يجعلوها تستجيب لمتطلبات الحياة المعاصرة. وقد استعرض هذا التكتل المحافظ عضلاته في شهر تشرين الأول/اكتوبر في الكويت بإسقاط المرسوم الأميري بمنح المرأة حق التصويت والترشيح، والذي أسقط مع هذا المرسوم جميع التعديلات المقترحة على قانون الانتخاب غير الدستوري، حتى يصبح دستورياً، أي أن هذا التكتل قد صوت على الإبقاء على قانون غير دستوري، وأيدته الحكومة بعدم اللجوء إلى المحكمة الدستورية.

والخاصية الثالثة هي أن هذا التكتل يقتات على مخاوف الناس ونفورهم من حالة عدم اليقين التي تولدها قوى العولمة، ومن التناقضات الشديدة التي تخلقها هذه القوى. ومن هذه التناقضات الشديدة التي سوف يكون هذا التكتل نفسه ضحية لها، هي تسييس السلفيين للقضايا المجتمعية العامة بدون قصد أو تعمد عندما يبحث عن تفسيرات فقهية للحاكمية (شرعية نظام الحكم)، وحقوق المرأة، وتحريم المظاهر السلوكية المرتبطة بالحداثة والعولمة. إن المواجهة الحقيقية لن تكون بين التكتل المحافظ والتيار العلماني (الفكري)، وإنما هي بين التكتل

---

(٨) انظر: Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds., *The Invention of Tradition*, Past and Present Publications (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1983).

المحافظ والتحول الثقافي في الاتجاهات والقيم التي تتبناها الأجيال الجديدة التي تتعرض لقوى العولمة وضغوطها[٩].

ومن المتوقع استناداً إلى المؤشرات الثقافية أن هذه المواجهة قد لا تكون لصالح التيار العلماني في المدى القريب. ولكن التحول الثقافي في الاتجاهات والقيم سوف يترك أثره العميق في التكتل المحافظ، وبإلحاح بسبب التأثير التراكمي لظواهر التواصل الثقافي وللمشكلات الاجتماعية مثل الحرمان النسبي والطلاق والضغوط النفسية التي تتسبب في العوارض السايكوسوماتية، والتي تدفع بمن يتعرض لها للدين وللرقى ولكشف الطالع ولشعوذة المشعوذين.

إن أطرف هذه التناقضات هي أننا كلما ازداد استيعابنا في القطيع الألكتروني (Electronic Herd)، زاد التجاؤنا إلى تفسيرات تقليدية عتيقة، كالبحث عن تفسير الأحلام في الكتب التي تعود إلى القرن الثامن الميلادي مثل كتاب ابن سيرين[١٠]. كيف يجتمع التراث والأصالة ومعاداة الديمقراطية ومعارضة منح المرأة حقوقها السياسية وزيادة معدلات التواصل والانفتاح الثقافي وتفاقم حالات الحرمان النسبي والطلاق (تهديد كيان الأسرة الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي) والعوارض السايكوسوماتية، في هذا الخليط العجيب من التناقضات، هي مسألة ستشغل اهتمام التكتل المحافظ دون جدوى. فعجلة التاريخ لن تنتظر دعاة الأصالة، والتقاليد المخترعة اختراعاً تنظر إلى الماضي ولا تصلح للمستقبل.

خامساً: الاقتصاد الريعي ودولة الرعاية الاجتماعية

المستقبل يحمل تهديدات خطيرة لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية (Welfare State)، ولشبكة الأمن الاجتماعي (Social Safety Net) التي ارتكزت عليها. وهناك عددٌ من الأسباب يدعو لإعادة النظر وللمراجعة النقدية للتطبيق الخاص لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية في مجتمعات الخليج، كالهدر الذي تتعرض له موارد المجتمع البشرية والمادية، وضعف مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي (لا تزيد نسبتهم على ١٨ بالمئة)، والاعتماد على الوظيفة الحكومية (يعمل ٩٠ بالمئة من المواطنين في القطاع العام)، وبروز ظاهرة التقاعد المبكر بين الموظفين (أكثر من ثلث الموظفين في الكويت يتقاعدون بين سن ٤٧ ـ ٥٢ سنة)، وخلق روح الاتكالية على الدولة.

ولكن كل هذه المظاهر السلبية لا تشكل مبرراً كافياً لتهديد شبكة الأمن الاجتماعي، بالدعوة إلى فرض الضرائب والرسوم بدون روية، أو بالدعوة إلى بيع مؤسسات القطاع العام بالجملة بالتعلل بحجة إعادة الهيكلة، وبحجة أن الخصخصة البنائية (الراديكالية) أصبحت ضرورة ملحة، بسبب انخفاض الدخل الريعي من النفط، وبسبب بروز الخلل في التوازن السكاني (أو ما يطلق عليه في الكويت التركيبة السكانية)، بحيث أصبح المواطنون أقلية في بلدانهم. إن تعريض شبكة الأمن الاجتماعي التي تكونت (بشكل عفوي أحياناً وبشكل مقصود

---

(٩) حول مصطلح «التحول الثقافي»، انظر: Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(١٠) كتاب ابن سيرين (٧٢٨م) الذي ما زال متداولاً بشكل واسع في أيامنا لا يتحدث إلى المرأة ولا يرد ذكرها في الكتاب، وكأن المرأة لا يحق لها حتى الحلم.

في أحيان أخرى) يدل على عدم التبصر، والتعجل، وحتى الاعتباطية، للأسباب التالية[١١]:

أولاً: إن الكلام عن اضمحلال دور الدولة الوطنية (أو القطرية) بسبب الاندماج في السوق العالمي وانتشار أسواق المال والتجارة الالكترونية، كلام بعيد عن الواقع في دول الخليج. فحسب الإطار النظري أو البرادايم لسياسات الدولة التسلطية، فإن الدولة في الخليج (أو في البلدان العربية بعامة) لن تتخلى عن مهامها التنسيقية (Coordination Function). وعن تدخلها الواسع في الاقتصاد، بل على العكس فإن قوى العولمة تحتاج إلى الدولة الوطنية بشكل متزايد للقيام بتدريب وتهيئة القوى العاملة، ولتوفير مناخ ملائم ومستقر للاستثمار. كما أن دول الخليج لا تتأثر كثيراً بتقلبات السوق العالمي (فيما عدا أسعار النفط) لأن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما زالت منخفضة. ولهذا السبب نجت دول الخليج من أزمة شرق آسيا الأخيرة.

ثانياً: ان سياسات دولة الرعاية الاجتماعية في الخليج كانت تمثل ضرورة تاريخية، ولم تأتِ اعتباطاً. فقد كان أمام دول الخليج خياران، في مرحلة الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الريعي الحديث: إما السماح لمعدلات الحراك الهابط أن تحدث بدون تدخل حكومي، وبذلك يصبح أغلب السكان عاطلين عن العمل، أو فتح المجال لهم للدخول في الوظائف الحكومية وفتح المجال لأبنائهم بالالتحاق بالمدارس بدعم حكومي كامل، فاختارت الحل الثاني. وكانت سياسات الرعاية الاجتماعية تمثل ضرورة تاريخية لاعتبار آخر، هو أن الوظيفة الحكومية، والتعويضات الحكومية كانتا قناتين مهمتين من قنوات توزيع الدخل الوطني. وما زالت هذه الوظائف لسياسات الرعاية الاجتماعية قائمة، ولو أنها تحتاج إلى أساليب جديدة ومبتكرة للتعامل مع الواقع، ولكن بدون الحاجة إلى تعريض شبكة الأمن الاجتماعي للخطر.

ثالثاً: إن تجارب الشعوب الأخرى وبخاصة في أوروبا تدل على أن تعريض شبكة الأمن الاجتماعي يولد احتكاكات طبقية (وقبلية/طائفية في بيئة الخليج) وتوتراً سياسياً لا قِبَل لدول الخليج به في الوقت الحاضر أو في المستقبل المنظور. وأبسط هذه الاحتكاكات وأخطرها، هو تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة دون أن تخدم أي غرض محدد، فالتوفير في الموارد الذي سوف يتحقق سوف نضطر إلى إنفاقه على سياسات إعادة التدريب والتأهيل لمهن أخرى في القطاعين العام والخاص، وهي برامج عالية الكلفة غالية الثمن. ناهيك عن الآثار النفسية والاجتماعية المدمرة للبطالة السافرة، ولا داعي للخوض فيها الآن. ثم إننا نواجه في دول الخليج فرزاً طبقياً من نوع مستحدث بين من يمتلك المهارات الانترابرنورية وبين من يمتلك الموارد المالية في المجتمع. هذا الفرز ما زالت معالمه السياسية غير واضحة بالقدر الكافي (ولكنه يتسبب بين الحين والآخر بأزمات شبيهة بأزمة المناخ في الكويت، ولكن على مستوى أقل ولا يشمل الاقتصاد كله).

رابعاً: إن الخلل في التوازن السكاني (أو التركيبة السكانية) مصدره فقدان التخطيط وانعدام التنسيق في سياسات التوظيف أو التشغيل بين القطاعين العام والخاص. بعض أسبابه سياسية، كالميزة التي تمنحها القدرة على التلاعب أو التحكم في مصدر الرزق، وبعض أسبابه

---

(١١) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، أحيل القارئ على الدراسة الميدانية الموسعة التي أجريتها من ضمن فريق بحث، لحساب المجلس الأعلى للتخطيط في الكويت، حول الآثار الاجتماعية والسياسية المتوقعة لسياسات الخصخصة في الكويت، آب/اغسطس ١٩٩٨.

اقتصادية، في السعي للحصول على أيدي عاملة رخيصة. وهذا الخلل في التوازن السكاني يمثل هاجساً أمنياً، لأنه يخفي في طياته «خطر» التوطين، وبخاصة للجيلين الثاني والثالث من المقيمين. ولذلك تتبع أغلب دول الخليج سياسة متشنجة وغير عقلانية في قضايا الإقامة والتجنيس، ولا يرد ذكر لإمكانية تنمية الموارد البشرية في هذه البلدان عن هذا الطريق: أي الإقامة الدائمة والتجنيس للقوى العاملة المدربة من العرب والمقيمين تدريباً عالياً.

ويتضح مما تقدم أن الدوافع في محاولة تقليص دور دولة الرعاية الاجتماعية وتعريض شبكة الأمن الاجتماعي للخطر هي دوافع ايديولوجية سياسية ولا تستند إلى منطق اقتصادي أو تفكير اجتماعي متوازن ومقنع، إذ ان من الممكن أن نعكس هذا المنطق الاقتصادي بالمطالبة بتقديم مشاريع تحد من الاحتكارات المحلية لأفراد الأسر الحاكمة وكبار التجار، وفتح أسواق الخليج المحلية للمستثمرين الانترابرانور الشباب، وإصدار تشريعات لحماية صغار التجار أو أصحاب المشاريع الصغيرة، ولتوفير تسهيلات مصرفية ودعم اقتصادي لهم تمهيداً لتطبيق سياسات خصخصة بنائية وبرامج إعادة هيكلة. أما أن التطبيقات المحلية لسياسات دولة الرعاية الاجتماعية في الخليج بحاجة إلى إصلاح فهو أمر لا خلاف عليه، ولكن أياً من دول الخليج لم تعلن حتى الآن عن برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي يمكن أن يأخذ بجدية أو يدرس بعناية.

وبالإضافة إلى ما تقدم تبقى مسألة الدخل الريعي من النفط وطريقة التصرف به مسألة غير مطروحة بشكل علني، ولكنها تشغل حيزاً مهماً في تفكير مواطني الخليج. وتشكل سياسات الإنفاق الحكومية في دول الخليج مصدر هدر حكومي للموارد الوطنية دون حل يلوح في الأفق. فحكومات الخليج تتصرف بالدخل من النفط دون ضوابط محاسبية، وبدون رقابة دستورية في الأعم الأغلب من الحالات، وما زالت دول الخليج لا تمتلك معايير وطنية (National Norms)، أي غير مستوردة من الخارج، ولا تلتزم بوصفات البنك الدولي المجحفة، لتوزيع الدخل، ولتوفير الخدمات العامة، ولا بسياسة استثمار مجدٍ على المدى الطويل. وغير وارد إطلاقاً احتمال أن تجمع دول الخليج مواردها (Pooling of Resources) في مؤسسات مالية ـ استثمارية إقليمية على المستوى الخليجي لما يمكن أن يحققه هذا التجميع من مزايا في مواجهة قوى العولمة.

سادساً: الأزمة البنائية والأمن الإقليمي في الخليج

الأمر الذي أريد أن أتوصل إليه هو أن الأزمة البنائية التي تمر بها دول الخليج تنبع بشكل منطقي من الافتراضات التي بُني عليها برادايم الدولة التسلطية. فمسألة الأمن الخليجي لا يمكن أن تؤخذ بشكل منعزل ومبتسر عن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية وبخاصة السياسية التي تنصب على الضبط والسيطرة (Social Control): السيطرة على القوى الاجتماعية وضبط الصراعات السياسية. ولكن بالطبع ليست الصراعات السياسية كلها داخلية ـ محلية، فجزء كبير منها خارجي يتصل بالعلاقات مع الدول المجاورة إقليمياً والدول الأخرى. ولكن من المناسب هنا أن نحذّر من الخطأ الذي عادة ما يقع فيه الكتاب الغربيون، ويتبعهم في ذلك بعض العرب، وهو حصر الأمن الخليجي بالنفط وثروات النفط.

فأهمية الخليج العربي التاريخية والاستراتيجية تتجاوز اكتشاف حقول النفط بعدة قرون. فلم يتجاوز عمر النفط عمر القرن العشرين الذي انقضى، منذ حصول دارسي على امتياز

التنقيب سنة ١٩٠١، ومنذ بدأ الضخ من حقل مسجدي سليمان في عربستان سنة ١٩٠٨[١٢]. وحتى في هذا المجال هناك خلاف بين المحللين حول أهمية النفط النسبية في ميزان الأمن الخليجي. فغاري سيك مثلاً يستند إلى حقيقة أن دخل خمس دول خليجية من النفط يعادل الدخل القومي لدولة أوروبية صغيرة مثل سويسرا[١٣]. ووليد خدروي يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يقتبس من نيقولا سركيس وقوع ثلاثة أحداث مهمة في العقود الثلاثة الأخيرة:

الحدث الأول هو الانخفاض الكبير في حصة النفط من التجارة الدولية، من حوالى ٢٠ بالمئة سنة ١٩٧٤ إلى ٦ بالمئة سنة ١٩٩٧، ولدول الأوبك من ١٤,٤ بالمئة سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٣ بالمئة سنة ١٩٩٧.

والحدث الثاني هو التضخيم المبالغ فيه في وسائل الإعلام العالمية حول الريع النفطي لأقطار الأوبك. فلم تزد صادرات دول الأوبك النفطية سنة ١٩٩٧ عن ١٦٢ مليار دولار. وهذا الريع المالي يعادل ٢٣,٤ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة، و٣١,٥ بالمئة من صادرات المانيا، و٣٨,٤ بالمئة من صادرات اليابان، وتفوق صادرات دولتين صغيرتين، بلجيكا وهولندا، مجمل قيمة صادرات دول الأوبك.

والحدث الثالث هو الانخفاض الكبير على القيمة الفعلية للصادرات النفطية رغم زيادة حجم الصادرات. «فبينما ارتفع حجم الصادرات النفطية من ٣٩ مليون برميل سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٥٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٧، أو حوالى زيادة مقدارها ٢٧,٤ بالمئة،» انخفضت القيمة الحقيقية لأسعار نفوط الأوبك من ٩,٨٢ دولار للبرميل سنة ١٩٧٤ إلى حوالى ٤,٣٨ دولار للبرميل سنة ١٩٩٩ (حسب سعر دولار سنة ١٩٩٤)[١٤].

يمكننا أن نتوصل إلى استنتاجات مختلفة من هذه الأحداث، ولكننا إذا وضعنا أهمية النفط في إطار استراتيجي ـ سياسي، فإن استنتاج جيفري كمب يعكس التفكير الغربي الذي ما زال يعتقد أن الخليج هو الجائزة الاستراتيجية الأهم[١٥]. ويصدق هذا الحكم حتى بعد التهويل الذي يصاحب عادة اكتشاف حقول نفطية جديدة في مناطق أخرى من العالم، مثل خرافة «اللعبة العظيمة» في بحر قزوين[١٦]، أو اكتشاف مصادر جديدة للطاقة. ولذلك فإن أهمية الخليج الاستراتيجية ستزداد بالنفط دون شك، وبدونه أيضاً. ولكن احتمال انخفاض قيمة سلعة النفط الاستراتيجية، حسب المؤشرات العالمية غير وارد في المستقبل المنظور. وقليلون من المواطنين في الخليج يعيرون الشعار الذي ترفعه حكوماتهم: «النفط سلعة ناضبة» اهتماماً كبيراً.

الاهتمام الأكبر يُعطى عادة ولأسباب واقعية لمسألة كيفية حماية هذه الثروة النفطية من

---

(١٢) حول هذا الموضوع، انظر: خلدون حسن النقيب: «العرب وعالم القرن الواحد والعشرين،» **القبس** (الكويت) و«الصراع مع الغرب والتاريخ المستعاد،» في: النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين والاثنية، الأمة والطبقة عند العرب**، وسمير أمين، «أمريكا.. مائة سنة قادمة من الحرب!،» **مجلة العصور الجديدة** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ١٠ ـ ٢٥.

(١٣) وليد خدوري، «أسعار النفط ترتفع دون ضجيج أو تهديد،» **القبس**، ٢٢/١/٢٠٠٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Geoffrey Kemp, «The Persian Gulf Remains the Strategic Prize,» *Survival* (Winter 1998-1999), pp. 132-149.

(١٦) Amy Myers and Robert A. Manning, «The Myth of the Caspian "Great Game": The Real Geopolitics of Energy,» *Survival* (Winter 1998-1999), pp. 112-131.

الاستنزاف بسبب المتطلبات الأمنية، وحماية الموارد المالية من الهدر بسبب تقلبات أسعار أسواق المال العالمية. وتدفع دول الخليج ضرائب حماية (Protection Wages) عالية جداً بسبب برامج التسلح وتغطية تكاليف الاتفاقات الأمنية الثنائية. وتزداد هذه التكاليف ويزداد الهدر كلما بقي الوضع الذي خلفه الغزو العراقي للكويت، والحربان الإقليميتان، بدون حسم. ويشكو باحث سياسي هو عبد الخالق عبد الله من أن هذا الوضع المتأزم قد أدى إلى الأمركة الكاملة لكل الحلول الممكنة للمسألة الأمنية[١٧]، وبخاصة أن دول الخليج بسبب ضعف التكامل بينها وانعدام التنسيق (ليس الأمني فقط وإنما الاستراتيجي أيضاً)، قد فقدت روح المبادرة للمساهمة في تحريك حالة الجمود في العلاقات الخليجية الحالية، إلا من بعض المحاولات المحدودة.

فقد اقتربت دول مجلس التعاون الخليجي من إقامة مؤسسة إقليمية مهمة بتكليف عمان بإعداد مشروع الجيش الخليجي الموحد في أواسط التسعينيات، وأنجزت عمان هذا المشروع وقدمته إلى مؤتمر القمة الخليجي، ووضع على جدول أعمال المؤتمر، ولكن دون التوصل إلى قرار بشأنه، فتوارى المشروع عن الأنظار دون إبداء الأسباب. وفي مؤتمر القمة الأخير، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الدورة العشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي)، تم التوصل إلى قرار بتفعيل العلاقات مع إيران على الصعيد السياسي الدبلوماسي. ولكن المؤتمر أخفق في الاتفاق على مشروع التعريفة الجمركية الموحّدة، بسبب إصرار دبي على منحها وضعاً استثنائياً لكون اقتصادها يعتمد على التسهيلات التجارية والضريبية[١٨].

ويوضح هذا صعوبة التوصل إلى قرارات على المستوى الإقليمي بسبب درجة عدم التكامل العالية بين دول الخليج. ومع ذلك فهناك إحساس لدى النخب الحاكمة في المنطقة ومستشاريهم بعدم كفاية الترتيبات الإقليمية الحالية. فهي تنظر باهتمام إلى التكتلات الإقليمية أو مشاريع التكتلات الإقليمية الجارية في المنطقة. إن محاولة إقامة تكتل خليجي ـ مشرقي في صيغة دول إعلان دمشق لم تكن مجرد ردة فعل للغزو العراقي للكويت وعواقبه، وإنما كانت تنطوي على منطق يعبر عنه الباحث عصام منتصر بـ «معمارية الاقتصاد العربي» الذي يقسم الاقتصاد العربي إلى: «دول عربية محورية (Core Group) ودول طرفية (Periphery)». وهو بذلك يعتبر دول إعلان دمشق دولاً محورية[١٩].

وفي هذا الاتجاه قامت قطر بنفض الغبار عن مشروع قديم لإقامة كونفدرالية خليجية، وطرحته إعلامياً ليتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العشرين الأخير. ولكن غالبية دول الخليج الأخرى تخلت عنه، فلم يدرج على جدول الأعمال، ومن ثم توارى عن الأنظار مرة أخرى. وتُبدي أغلب دول الخليج في الوقت الحاضر اهتماماً خاصاً بمشروع رابطة مكونة من الدول المطلة على حوض المحيط الهندي، شبيهة باتفاق الآسيان في شرق آسيا. وقد عقد آخر مؤتمر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في مسقط، عمان. ولكن الوقت ما زال مبكراً لمعرفة مدى جدية اهتمام دول الخليج بهذا المشروع الذي يهدف إلى تحسين العلاقات التجارية ودعم الاستثمار،

---

(١٧) «إن النتيجة الحاسمة لغزو العراق للكويت هي أمركة النظام الإقليمي الخليجي وعودة الأوضاع السياسية فيه إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١». انظر: عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، ص ١٦١ ـ ١٦٦.

(١٨) لشرح وافٍ للمواقف المختلفة في المؤتمر، انظر: علي حمادة، «أضواء كاشفة على البارز في قمة الرياض الخليجية»، **النهار**، ١٩٩٩/١٢/٢.

(١٩) عصام منتصر، «نحو إقليم اقتصادي عربي»، **سطور**، ملحق خاص عن العولمة والوطن العربي والمستقبل، العدد ٣٣ (١٩٩٩)، ص ٣٢ ـ ٣٥.

وفرص التوسع في مجالات التعاون الأخرى كبيرة ومتنوعة في هذه الرابطة التي تأسست منذ عام ١٩٩٧ فقط.

أما على الصعيد العربي، فإن دول الخليج يبدو أنها لا تدرس النتائج المترتبة على التقارب الاستراتيجي العلني بين تركيا ـ إسرائيل ـ الولايات المتحدة ـ الأردن بعناية كافية، فقد سبق لبعضها أن تقبل المشروع الشرق أوسطي الذي طرحته حكومة شمعون بيريس في إسرائيل، بحجة إبداء قدر من «الواقعية» في التعامل مع إسرائيل.

ولكن هذه الواقعية سوف يترتب عليها ثمن سياسي وتسعيرة مالية. وهذا الثمن هو تمويل أية اتفاقية تسوية فلسطينية ـ إسرائيلية، وهي ما يطلق عليه اتفاقية الوضع النهائي. وهذا الثمن مقدّر مقدماً ليس مالياً، وإنما من حيث المبدأ. فلدى حكومة الولايات المتحدة، وبخاصة في دوائر الكونغرس الأمريكي قناعة بأن على دول الخليج دفع ثمن أية اتفاقية تسوية تتبناها الولايات المتحدة، كجزء من أجور الحماية التي توفرها للمنطقة.

خاتمة: قانون التكيّف وكيف يعمل؟

بعد هذا الاستعراض السريع للأدلة والشواهد التاريخية، أستطيع أن أقول بشيء من الثقة ان برادايم الدولة التسلطية ما زال قادراً على توفير إطار نظري ملائم لتفسير الأحداث الجارية في الخليج وتوقع بعض مساراتها المستقبلية من منظور شامل ومقارن. ولا بد من أن تكون هذه التوقعات مبنية على تلازم متغيرات الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في شبكة علائقية. ويستمد من ذلك أن مجتمعات الخليج سوف تتكيف مع الأوضاع المستجدة في عصر العولمة، ولكن هذا التكيّف ليس تكيفاً خطياً أو تراكمياً، وإنما هو ديالكتيكي في دورة تاريخية متجددة. وبالرغم من «السمعة السيئة» لمصطلح الديالكتيك، فإن هذا لن يمنعني من استعماله لانني لا أجد بديلاً له، إلا مصطلح «الدورة المغذية لذاتها» (Feedback Loop) وهو مصطلح لم يستقر بعد في العلوم الاجتماعية.

نحن هناك نتكلم عن «قانون» للتكيف التطوري غير الخطي، وهذا ما سيجبر دول الخليج على إضافة عناصر جديدة على نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما سعيت لتوضيحه في العرض السريع الذي تقدم ذكره. فقد رأينا كيف تحاول دول الخليج أن تتكيف مع حالة الانفراج السياسي الذي ساد العالم بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن محاولات التكيّف هذه مقيدة إلى درجة كبيرة بضعف البناء المؤسسي الذي يمكّن من إحداث تعديلات وإصلاحات جادة ومستمرة. وهي مقيدة أيضاً بالنمو المتواصل للتضامنيات القبلية/الطائفية الذي تولده قوى العولمة. وهذا النمو للتضامنيات قد قاد إلى ظهور تكتل محافظ سيلعب الدور الأهم على الساحة السياسية في دول الخليج في المستقبل المنظور.

هذا التكتل المحافظ هو الذي يقود عملية المقاومة لقوى العولمة برفعه شعار الأصالة والعودة إلى التراث. وهو الذي يختصر صراعه مع التيار الليبرالي ـ العلماني إلى إحداث مواجهة مع التحول الثقافي في الاتجاهات والقيم لدى الأجيال الشابة والناشئة. فهو في مواجهة خليط من الظواهر المتناقضة التي سوف تترك أثراً عميقاً في المستقبل في فهمنا لتراثنا وثقافتنا، وفي الطريقة التي نحدد فيها موقعنا من تراثنا، ومن الثقافة العالمية المحيطة بنا.

ويلعب التيار الليبرالي ـ العلماني دوراً ثانوياً مهمشاً في الصراع على اقتسام الثروة

الوطنية، وفي مقاومة محاولات إضعاف شبكة الأمن الاجتماعي وتقليص برامج دولة الرعاية الاجتماعية. والمقاومة حتى الآن مبنية على اعتبارات شعبوية (Populist) للظهور أمام السكان بمظهر المدافع عن مصالح الشعب. ولكننا بيّنا أن هناك منطقاً وسنداً موضوعياً لهذه المقاومة. فالهدر في الموارد الذي تسببه سياسات الرعاية الاجتماعية لا يقاس بالهدر الذي تسببه سياسات الإنفاق الحكومي، وسياسات التوظيف أو التشغيل العشوائية التي تتبعها هذه الحكومات. وهناك حاجة ملحة إلى الإصلاح الاقتصادي، ولكنها لا بد من أن تكون معتمدة على معايير وطنية لتوزيع الدخل وتوفير الخدمات والاستثمار المجدي على المدى الطويل.

وسوف تواجه دول الخليج (وأغلب الدول العربية) معضلة الضبط الاجتماعي داخلياً ومحاولة المحافظة على مقدّراتها. فالضبط الاجتماعي يقتضي خلق صمامات أمان دون خنق إمكانيات الإصلاح السياسي، بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإقامة أساليب لإخضاع الحكومة للرقابة الشعبية. والسيطرة على الموارد ومقدرات هذه البلدان تقتضي إحداث تكامل إقليمي، والدخول في تحالفات أمنية ودبلوماسية أوسع مما هو معمول به الآن.

ولا يلوح في الأفق أن بإمكان دول الخليج تحقيق هذه الأهداف، ولذلك فهي ستبقى تعتمد على الحماية الأجنبية لأمد طويل، حتى بعد أن ينفرج الوضع الإقليمي، بنجاح التيار الإصلاحي في إيران، وانهيار نظام الحكم القائم في العراق. وسوف تتهدد دول الخليج مخاطر جديدة تتمثل في ظهور تحالف إقليمي معادٍ للعرب، وفي الضغوط التي سيفرضها الغرب عليها لتمويل التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، والتي سوف تبقى مصدراً للتهديد على الرغم من استسلام منظمة التحرير الفلسطينية الكامل للضغوط الغربية □

صدر حديثاً

ساطع الحصري
ثلاثون عاماً على الرحيل

تكمن أهمية ساطع الحصري في أنه كان أبرز المؤسسين للفكرة القومية العربية، ولهذا اتسمت كتاباته بعمق الريادة وعبق البداية في الفكر القومي. فقد نجح في تطوير نظرية للوحدة العربية اتسقت في عناصرها بسبب وضوح منطلقاتها الفكرية، ولم تكن نظريته هذه مجرد موقف ايديولوجي، ولكنها استكملت مقدماتها على أساس تحليل علمي...

٣٦٨ صفحة
الثمن: ١٠ دولارات

التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية(*)

الطاهر لبيب

رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

مقدمة

إن مقاربة التنمية الاجتماعية، هنا، تقوم على اعتبارين من دونهما لا يستقيم التوجه الذي اتخذه هذا البحث: الاعتبار **الأول** أن مجموعة البلدان العربية يمكن تناولها، من منظور كلي، كمجموعة. وعلى رغم أن هذا أمر معتاد في البحوث العربية، فإنه لا ينفي ما هو مسكوت عنه من صعوبات نظرية ومنهجية، من المفروض أن تواجه كل تناول إجمالي لأوضاع متباينة تباين الأوضاع العربية. لكن هذا لا حل له إلا في مستوى المحصلات. لذلك ـ وهذا هو الاعتبار **الثاني** ـ فإن التنمية الاجتماعية، هنا، منظور إليها كمحصلة مجتمعية. وهو ما يبتعد بها كثيراً عن تعاريفها الضمنية السائدة كقطاعات وخدمات «اجتماعية».

لقد كان الخيار بين أمرين: بين المعتاد من المؤشرات، على رغم تجزيئية المتوفر منها وعلى رغم ضعف دلالاته، وبين مقوماتٍ لم يتحول، بعدُ، أغلبها إلى مؤشرات. ولقد اعتمد هذا البحث الخيار الثاني. وهو إذا كان قد استعرض، بدءاً، «مؤشرات التنمية البشرية» وبعض التحفظات عليها، فذلك تيسيراً للمقارنة بين الخيارين.

أولاً: المؤشرات

سواء اكتفت التنمية باسمها هذا غير الموصوف أو وصفت بأنها بشرية أو اجتماعية أو بغير ذلك من الأوصاف، فإن مقاربتها في سياقها العالمي الذي لا تنفصل عنه ضرورة نظرية ومنهجية، ذلك أن المؤشرات المعتمدة في تحليلها وفي رصد توجهاتها تختلف دلالاتها بحسب السياق الذي توضع فيه ـ محلياً أو إقليمياً أو دولياً ـ وبالتالي بحسب ضيق واتساع الزاوية التي ينظر منها إليها. وليس من شك في أن كثيراً من النتائج التي تتوصل إليها بعض التحاليل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر العربي للمتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية في مجال التنمية الاجتماعية الذي نظمته الاسكوا في بيروت خلال ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

العربية لأوضاع الوطن العربي، وكذلك المقترحات المنجرة عنها، تحتاج إلى توثيق الربط بمعطيات إقليمية ودولية لا لمجرد تبيين التفاعل أو الانعكاسات وإنما لاعتماد المقارنة التي تسمح بتحديد ما قد يكون أو يظن أنه «خصوصية». على أنه من البديهي أن كل المجتمعات لها خصوصياتها، فليس هذا خاصاً بالعرب حتى ولو أكدوا عليه أكثر من غيرهم. إن المقارنة، وحدها، قادرة، مثلاً، على توضيح حدود بعض المقولات والصور الشائعة عن وضع عربي هو «أسوأ» ما في العالم أو عن عرب «لا مستقبل لهم». وهي مقولات وصور لا تكون إلا «عربية»، إذ هي تتقلص أو تغيب كلما تعلق الأمر بدولة عربية، لكأن مجموع «الإنجازات» الوطنية لا يعطي إلا «فشلاً» قومياً، في الواقع والممكن.

وبقطع النظر عن تعريفات العولمة التي لا يتسع المجال لعرضها، كما لا يتسع للتوقف عند تجلياتها، نكتفي، بدءاً، بتوصيف كمي سريع هدفه الإيحاء بصورة الشبكة العالمية التي توجد فيها البلدان العربية:

مقارنة بين عالمين من البشر، بين ٢٠ بالمئة من سكان العالم يعيشون في أغنى بلدان العالم و٢٠ بالمئة يعيشون في أفقر بلدانه[١]، يتقاسم الآن سكان العالم الأول ٨٦ بالمئة من الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB) العالمي، مقابل ١ بالمئة لسكان العالم الثاني، و٤٥ بالمئة من لحوم وأسماك العالم (مقابل ٥ بالمئة)، و٥٨ بالمئة من طاقاته (مقابل أقل من ٤ بالمئة)، و٧٤ بالمئة من خطوطه الهاتفية (مقابل ١,٥ بالمئة)، و٨٤ بالمئة من ورقه (مقابل ١,١ بالمئة) و٨٧ بالمئة من سياراته (مقابل ١ بالمئة)[٢]. وهذه الهوة بين العالمين ليست وليدة اليوم ولكنها متزايدة السرعة. ففي سنة ١٩٦٠ كان لـ ٢٠ بالمئة من سكان العالم الذين يعيشون في أغنى بلدان العالم دخل يفوق ٣٠ مرة دخل الـ ٢٠ بالمئة من سكان البلدان الأكثر فقراً. ثم أصبح هذا التفاوت يساوي ٦٠ مرة سنة ١٩٩٠ و٨٢ مرة سنة ١٩٩٥[٣]. وهو تفاوت يجسمه، في نهاية الأمر، عدد ضئيل من أصحاب رؤوس الأموال: إن الـ ٢٢٥ ثروة الأضخم في العالم ـ ومنها ١١ عربية ـ تعادل الألف مليار دولار، أي تعادل الدخل السنوي لـ ٤٧ بالمئة من البشر الأكثر فقراً في العالم (٢,٥ مليار إنسان). إن ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في العالم هي أعلى من مجموع الإنتاج المحلي الإجمالي لأفقر ٤٨ بلداً في العالم[٤]. وإذ يرد الحديث عن هذه الثروات، فليس لما تلبيه من رغبة في الثروة وإنما لما أصبح لها من تحكم في مصير الناس في العالم. إن أصحابها هم «أسياد العالم» الفعليون. وقد أصبح التعريف بقائماتهم أمراً مألوفاً[٥].

في هذا التفاوت يبقى ربع البشرية في فقر أقصى بحسب تعبير وثائق الأمم المتحدة[٦]،

---

(١) *Rapport mondial sur le développement humain, 1999* (Paris: Economica, 1999), p. 3.

(٢) *Rapport mondial sur le développement humain, 1998* (Paris: Economica, 1998), p. 2.

(٣) *Rapport mondial sur le développement humain, 1999*, p. 3, et المصدر نفسه، ص ٣٢. وقد كان التفاوت في دخل الفرد بين أغنى بلدان العالم وبين أفقرها في حدود ٣ مرات سنة ١٨٢٠، ثم أصبح ٧ مرات سنة ١٨٧٠، و١١ مرة سنة ١٩١٣.

(٤) *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, p. 33.

(٥) اعتبرت مجلة **لاكسبريس** الفرنسية سنة ١٩٩٧ ان «سادة العالم الفعليين» هم عشرة، وذكرت أسماءهم كمتحكمين في الكمبيوتر والدواء والمال والطاقة والرياضة والرأي العام والغذاء والجو والصورة والصوت، انظر: «Les Vrais maîtres du monde,» *L'Express* (14 août 1997).

(٦) *Rapport mondial sur le développement humain, 1997* (Paris: Economica, 1997), p. 1.

ويبقى ما يقارب ثلث سكان البلدان النامية (١,٣ مليار شخص) يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم، كما يبقى ٨٠٠ مليون شخص يشكون من سوء التغذية وما يساويهم دون خدمات صحية، ويبقى ٨٥٠ مليون أمي وأكثر من ١,٢ مليار من البشر بلا ماء صالح للشراب، كما يبقى ربع سكان العالم، على الأقل، تحت أنظمة سياسية غير ديمقراطية، إلى غير ذلك مما يطول تعداده[٧].

هذه الأرقام، ككل الإحصاءات العامة، تغطي حقائق مختلفة. إنها لا تكشف عن التفاوت داخل مجموعتي البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، فضلاً عن أنها لا تكشف عنه داخل كل بلد. ففي البلدان الصناعية الغنية أكثر من ١٠٠ مليون شخص يعيشون دون الخط الرسمي للفقر و٥ ملايين من دون مأوى و٣٧ مليوناً لا يجدون عملاً، وأكثر من ثلث الكهول فيها لم ينهوا المرحلة الثانية من التعليم الثانوي[٨]. ولو تم اعتبار التصنيف الإثني في مؤشر التنمية البشرية لكان بيض الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى عالمياً، وكان سودها في المرتبة ٢٧، ثم كان من لهم أصول اسبانية في المرتبة ٣٢، وراء الأورغواي[٩]. ثم إنه على رغم قرنين من النمو الاقتصادي فإن ٣٢ مليوناً، أي ١٣ بالمئة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية كانوا لا يزالون، سنة ١٩٩٠، دون الخط الرسمي للفقر[١٠]. وقد أصبح الحديث عن «الإقصاء» الاجتماعي في البلدان الغنية أمراً مألوفاً منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

على أن اتساع الفجوة بين عالمي الأغنياء والفقراء، عالمياً وإقليمياً ومحلياً، كإحدى محصلات نهاية القرن العشرين لا تنفي التقدم الحاصل في مجالات حيوية، عبر صيرورة لا يتراكم فيها التفاوت بشكل خطي. صحيح أن أكثر من ١٠٠ بلد نام تعرض نموها ومستوى الحياة فيها، خلال العشرين سنة الماضية، إلى انهيار أقوى وأطول مما تعرضت له البلدان الصناعية خلال أزمة الثلاثينيات، وهو ما أدى إلى أن يكون دخل أكثر من مليار شخص أقل اليوم مما كان عليه قبل ٢٠ سنة ولربما قبل ٣٠ سنة[١١]. هذا في الوقت الذي ازداد فيه العالم ثراء وازداد فيه متوسط الدخل الفردي ثلاث مرات خلال الخمسين سنة الماضية[١٢].

لكن هذه المؤشرات، مع ما سبق ذكره، وهي كلها ذات طابع اقتصادي أساساً، قد تخفي، ما استفاد منه البشر ـ أينما كانوا ـ من مكتسبات في مجالات متفرقة. إن انهيار العشرين سنة الماضية لم يمنع أن يكون للبلدان النامية، خلال الثلاثين سنة الماضية، إيقاع «تنموي بشري» غير مسبوق فيه ويمكن مقارنته بما حققته البلدان الصناعية خلال قرن. من ذلك أن طفلاً يولد اليوم في البلدان النامية له من العمر المتوقع عند الولادة ما يزيد ١٧ سنة عما كان عليه سنة ١٩٦٠[١٣]. وهناك بلدان عربية مثل عمان واليمن والعربية السعودية حققت أرقاماً قياسية في هذه الزيادة[١٤]. وإذا كان معدل الوفيات لدى الأطفال هو في البلدان النامية أعلى سبع مرات مما

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٩) *Rapport mondial sur le développement humain, 1995* (Paris: Economica, 1995), p. 25.

(١٠) *Rapport mondial sur le développement humain, 1990* (Paris: Economica, 1990), p. 24.

(١١) *Rapport mondial sur le développement humain, 1997*, p. 7.

(١٢) *Rapport mondial sur le développement humain, 1999*, p. 25.

(١٣) *Rapport mondial sur le développement humain, 1995*, p. 17.

(١٤) *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, cadre 4.1, p. 24.

هو عليه في البلدان الصناعية، فإن هذا لا يمنع أنه انخفض بأكثر من النصف منذ سنة ١٩٦٠[١٥]. وتعد بلدان عربية كعمان والإمارات وتونس والعربية السعودية من أسرع البلدان النامية تقدماً في ذلك[١٦]. وإذا كان الملايين لا يزالون يموتون بأمراض معدية، لعدم توفر العلاج المناسب، فإن أربعة أخماس سكان البلدان النامية لها اليوم إمكانية الحصول على خدمات الصحة والماء الصالح للشراب. وإذا كان ما يزال هناك ما لا يقل عن ١٣٠ مليون طفل لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي، فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي تزايدت بمعدل الثلثين خلال ثلاثين سنة، إذ مرت من ٤٨ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ٧٧ بالمئة سنة ١٩٩١. وينسحب هذا على مجال رفع أمية الكتابة والقراءة لدى الكهول، حيث مرت نسبته من ٤٨ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥[١٧]. ثم إنه إذا كانت الحريات المدنية والسياسية لا تزال مكبلة أو مزيفة في مجمل البلدان النامية التي لا تزال تفرز ما لا يقل عن ١٣ مليون لاجئ، فإن ثلثي هذه البلدان بدأت تعرف بشكل من الأشكال بعض التعددية أو الديمقراطية النسبية، على الأقل بحسب تقارير الأمم المتحدة[١٨].

هذه كلها مؤشرات كمية متفرقة هي للإيحاء أكثر مما هي للتحليل. وهي، من وجهة تنموية، لا تكتسب دلالات ذات أهمية إلا من خلال ترابطات تكتسب فيها مضموناً مختلفاً يدعو إلى إعادة النظر في تقييمها. وليس من شك في أن صدور **تقرير التنمية البشرية** عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ١٩٩٠ لعب دوراً في التنبيه إلى ذلك، حتى ولو كانت الترابطات التي أوجدها ونشرها في العالم محدودة جداً. هذا التنبيه لا يحمل رؤية جديدة، لأن الرؤى القائمة على الترابط أقدم من هذه التقارير وأعمق مما فيها، ولكنه مؤثر بما له من سلطة أدبية جعلت دول البلدان النامية تأخذ مؤشراته ـ وبخاصة ما يترتب عنها من ترتيب ـ مأخذ الجد، وجعلت أكثر من مائة دولة من هذه الدول، بما فيها عشر دول عربية، تسارع بإعداد تقاريرها عن تنميتها البشرية قبل عام ١٩٩٨.

والتنمية البشرية كما عرّفها تقرير سنة ١٩٩٠ هي «صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. وأهم هذه الخيارات هي الحياة الطويلة الصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب. يضاف إلى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات»[١٩]. هذا التعريف الذي يسعى إلى الجمع بين القدرة واستعمال هذه القدرة يتجاوز المقاربات القائمة على مفاهيم تقليدية من نوع «الرأسمال البشري» و«الموارد البشرية» و«الحاجيات الأساسية» التي لا يتحول فيها الإنسان «المستفيد» إلى فاعل اجتماعي.

إن مؤشر التنمية البشرية (IDH) الذي تم بناؤه انطلاقاً من هذا التعريف نبه، أول ما نبه، إلى أن النمو الاقتصادي ليس مفتاح التنمية السحري. فهو لا يضمنها بالضرورة، بل قد يتجه اتجاهاً يعاكسها، إذ «لا يوجد أي ترابط آلي بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي»[٢٠].

---

(١٥) *Rapport mondial sur le développement humain, 1995*, cadre 2.1, p. 18.

(١٦) *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, cadre 5.1, p. 24.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٨) *Rapport mondial sur le développement humain, 1995*, cadre 2.1, p. 18.

(١٩) *Rapport mondial sur le développement humain, 1990*, p. 10.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٦. وبالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، انظر بشكل خاص: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦).

وهكذا فإن مؤشر التنمية البشرية أبرز مفارقات ذات صدقية دولية رسمية بين رأس المال، عموماً، والبشر، وبين الثروة الوطنية وعائدها التنموي على المواطنين، بوجه خاص. وعلى رغم أن هذه المفارقات كانت تناقضات معلومة، لكثرة ما صرح بها المتخصصون والمناضلون في العالم، فإن أهميتها هي في أنها تتجلى في تقارير الأمم المتحدة.

بعد هذا، ما هو ـ ودائماً في حدود مؤشرات تقارير التنمية البشرية ـ موقع البلدان العربية في نظام اللاتكافؤ العالمي؟ وما هو، بشكل خاص، موقعها بين البلدان النامية؟ إن تحديد هذا الموقع، ولو بصورة إجمالية، لا يظهر فيها التفاوت بين البلدان العربية ولا التفاوت داخل كل بلد منها، يساعد على معرفة ما قد يكون أو لا يكون من خاصيات الوضع العربي. والاستنتاج العام الذي سيتم توضيحه في ما يلي أن البلدان العربية التي كانت لها مكتسبات قطاعية كتلك التي عرفتها البلدان النامية الأخرى هي من أكثر المجموعات عجزاً، في العالم، على سد الفجوة بين «الاقتصادي» و«البشري»:

تزايد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان العربية خلال الستينيات والسبعينيات، مستمراً كأعلى ناتج في مجموعات البلدان النامية. وعلى رغم تدنيه في الثمانينيات وانخفاضه سنة ١٩٩٠ إلى ١٧٦٩ دولاراً، فقد بقي مرتفعاً بالنسبة لهذه المجموعات، باستثناء تفوق طفيف لمجموعة أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (١٧٩٥ دولاراً) وتفوق عريض لشرق آسيا، من دون اعتبار الصين (٤٦٧٣ دولاراً)[٢١]. ولقد زاد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بحوالى ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣[٢٢]. لكن هذه الأرقام تخفي واقعاً لا يزال فيه الآن ما بين ٩٠ و١٠٠ مليون من سكان البلدان العربية يعانون الفقر، بما في ذلك ٧٢ مليوناً، على الأقل، دون ما يسمى خط الفقر، كما لا يزال فيه حوالى ١٠ ملايين من العاطلين عن العمل يرشحهم هذا الواقع إلى الزيادة[٢٣]. وإذا كانت الإحصاءات عن البطالة غير متوفرة بما فيه الكفاية أو مشكوكاً فيها كثيراً، فإن ما يتوفر عن السكان النشطين يبين أن مجموعة البلدان العربية هي أقل عملاً من كل مناطق العالم: إن نسبة النشطين فيها هي ٣٤ بالمئة في حين أنها ٤٨ بالمئة في مجموع البلدان النامية و٤٧ بالمئة في البلدان الأقل نمواً[٢٤]. وإذا اعتبرنا مؤشر الفقر البشري (IPH) الذي يركز على الحرمان، فإن المفارقة بين القدرة على الحد من الفقر المالي والعجز على الحد من الفقر البشري تبلغ قمتها في البلدان العربية[٢٥].

إن هذا التباعد العربي بين الثروة عموماً وبين سد الحاجيات وتقليص الحرمان، يمكن أن تمتد الأمثلة عنه بالرجوع إلى قطاعات مختلفة. ولكن لن يكون هذا مفيداً بقدر ما يفيد الاكتفاء بمؤشرات هي من بين الأكثر تركيباً فيما هو متوفر منها، أو هي لها دلالة خاصة في المجتمع العربي. وقد بدا لنا أن مؤشر التنمية البشرية ومؤشر فقر القدرات ومؤشر النوع هي من بين

---

(٢١) *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, table p. 227.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، الجدول ص ٣٨.

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ١٨ و٣١. والتقديرات المتوفرة عن البطالة في البلدان العربية هي في عام ١٩٩٠ كما يلي: ٥,٧ بالمئة في سوريا، وحوالى ١٢ ـ ١٤ بالمئة في مصر، و١٦ بالمئة في المغرب وتونس، و١٨,٨ بالمئة في الأردن، و٢٣,٨ بالمئة في الجزائر، و٣٣ بالمئة في العراق، و٤٨ بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقدّر نسبة البطالة في مجموع البلدان العربية من ١٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة. انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢٤) *Rapport mondial sur le développement humain, 1997*, table p. 229.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤.

المؤشرات الأقرب إلى ذلك:

١ ـ مؤشر التنمية البشرية

إن هذا المؤشر الذي تم بناؤه بالربط بين أعمار الناس ومعارفهم ومستويات معيشتهم والذي يحتاج، ولا شك، إلى تطوير دائم هو، مؤقتاً، مما يمكن الاستعانة به في معرفة تقريبية لدرجة الجهد المبذول في بلد ما من أجل تنميته بشرياً ولمعرفة ما يفصله في ذلك عن غيره من البلدان.

وإذا كان ترتيب البلدان بحسب مؤشر التنمية البشرية قد يتغير من سنة إلى أخرى، فإنه يتبين من المقارنة بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٩ أمران: **الأمر الأول** أن توزيع البلدان العربية إلى مجموعات تنمية بشرية «عالية» و«متوسطة» و«منخفضة» لا يتغير إلا في حالات قليلة. وهو، باستثناء حالة ليبيا التي «صعدت» إلى مجموعة التنمية البشرية «العالية» سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٩، ثم عادت إلى التنمية «المتوسطة»، لم يتغير منذ سنة ١٩٩٥، أي منذ أن التحقت البحرين والإمارات بالكويت وقطر ضمن مجموعة التنمية البشرية «العالية». **والأمر الثاني** ـ وهو أهم ـ أن أكثر من نصف البلدان العربية تأخر سنة ١٩٩٩ عن المرتبة التي كانت له سنة ١٩٩١. على أن التقدم في الترتيب، وبشكل ملحوظ، هو بدرجة أولى من نصيب بلدان عربية خليجية.

الجدول رقم (١)
ترتيب البلدان العربية بحسب مؤشر التنمية البشرية (١٩٩١ ـ ١٩٩٩)

١٩٩١		١٩٩٩		١٩٩١ ـ ١٩٩٩
البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	تقدم (+)/تأخر (-)
تنمية بشرية عالية				
الكويت	٤٨	الكويت	٣٥	+
قطر	٥٠	البحرين	٣٧	+
البحرين	٥١	قطر	٤١	+
		الإمارات	٤٣	+
تنمية بشرية متوسطة				
الإمارات	٥٦	ليبيا	٦٥	+
السعودية	٦٩	لبنان	٦٩	+
سوريا	٧٢	السعودية	٧٨	-
ليبيا	٧٦	عمان	٨٩	-
الأردن	٨٣	الأردن	٩٤	-
عمان	٨٦	تونس	١٠٢	-
لبنان	٨٨	الجزائر	١٠٩	-
تونس	٩٠	سوريا	١١١	-
العراق	٩١	مصر	١٢٠	-
		العراق	١٢٥	-
		المغرب	١٢٦	-
تنمية بشرية منخفضة				
الجزائر	١٠٢	السودان	١٤٢	+
المغرب	١٠٨	اليمن	١٤٨	-

يتبع

تابع

مصر	١١٤	موريتانيا	١٤٩	+
اليمن	١٣٠	جيبوتي	١٥٧	–
السودان	١٤٣	الصومال	١٧٢	–
موريتانيا	١٤٨			
الصومال	١٤٩			
جيبوتي	١٥٣			

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩١)، **وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٩).

إن الترتيب ليست له من الدلالة إلا في حدود ما يدل عليه تراجع المواقع بالنسبة لأغلب البلدان العربية من أنها أقل جهداً تنموياً مما بذلته بلدان أخرى كثيرة. هذه الدلالة تتضح أكثر عند المقارنة بين مجموعة البلدان العربية والمجموعات الأخرى، كما يميز بينها التصنيف المعتمد في **تقارير التنمية البشرية**. وكما هو وارد في الجدول رقم (٢)، فإن البلدان العربية، مجتمعة، لا تتقدم في تنميتها البشرية إلا على منطقتي جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء.

الجدول رقم (٢)
ترتيب البلدان العربية ضمن مناطق ومجموعات العالم
بحسب قيمة مؤشر التنمية البشرية سنة ١٩٩٥

المنطقة والمجموعة	معدل قيمة المؤشر داخل المجموعة	أعلى قيمة داخل المجموعة
١ ـ البلدان الصناعية	٠,٩٣٣	كندا (٠,٩٦٠)
٢ ـ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٨٣٩	بربادوس (٠,٩٠٩)
٣ ـ شرق آسيا	٠,٧٦٦	هونغ كونغ (٠,٩٠٩)
٤ ـ شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٠,٧٥٠	قبرص (٠,٩١٣)
٥ ـ جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٠,٦٧٧	سنغافورا (٠,٨٩٦)
٦ ـ البلدان العربية	٠,٧٤٧	البحرين (٠,٨٧٢)
٧ ـ جنوب آسيا	٠,٤٥٢	إيران (٠,٧٥٨)
٨ ـ افريقيا جنوب الصحراء	٠,٣٧٨	سيشيل (٠,٨٤٥)
مجموع البلدان النامية	٠,٦٣٠	
العالم	٠,٧٢٤	

المصدر: الجدول مستخرج من الجدول رقم ٤ في: *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, pp. 158-160.

إن ربط مؤشر التنمية البشرية بالإمكانات الاقتصادية المتاحة لمجموعة البلدان العربية يؤكد أنها من أقل البلدان النامية قدرة على تحويل ثروتها إلى ثروة بشرية. ففي حين لم يبق من جملة ١٧٤ بلداً تم جمع المعطيات عنها سنة ١٩٩٩ إلا ٧٧ بلداً لها ترتيب بحسب مؤشر التنمية البشرية أدنى من ترتيبها بحسب ناتجها المحلي الإجمالي، فإن البلدان العربية، ما عدا اليمن وإلى حد ما الأردن، بقيت تنتمي إلى هذا الصنف الذي لا يرتقي فيه مستوى التنمية

البشرية إلى مستوى الإمكانات الاقتصادية. ولا تختلف البلدان العربية إلا في درجة التباعد السلبي بين المستويين، وهو تباعد تتجه البلدان العربية، وبخاصة الخليجية منها، إلى تسجيل أعلى درجاته في المجموعات التي تنتمي إليها (تنمية بشرية عالية أو متوسطة أو منخفضة). فمجموعة التنمية البشرية العالية تتكون، سنة ١٩٩٩، من ٤٥ بلداً منها أربعة بلدان خليجية هي الكويت والبحرين وقطر والإمارات. في هذه المجموعة ١٢ بلداً فقط لها فرق سلبي (من -٢ إلى -٣٠) بين الترتيبين (بحسب الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية) من بينها البلدان الخليجية الأربعة التي تسجل فيها الكويت الفرق الأعلى (-٣٠) وتبقى، عموماً، في أدنى سلم مجموعتها وأقل تقليصاً للتباعد بين اقتصادها وبشرها من كثير من البلدان النامية الأقل منها ثروة. ينطبق هذا كذلك على عمان (-٤٧) وعلى العربية السعودية (-٣٧) وبدرجات مختلفة على بقية البلدان العربية، باستثناء اليمن وإلى حد ما الأردن، كما أشرنا[٢٦].

٢ ـ مؤشر فقر القدرات

اقترح **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** مقياساً لفقر القدرات «يختلف عن دليل التنمية البشرية من حيث انه يركز على افتقار الناس إلى القدرات بدل التركيز على متوسط مستوى القدرات». وقد اعتمد هذا المقياس بعض مؤشرات الحاجة إلى التغذية والخدمات الصحية والتحصيل العلمي الأساسي باعتبار انعدام المساواة بين الجنسين. ومحصلة هذه المؤشرات هي درجة الحرمان أو ما يمكن اعتباره فقراً في القدرات. إنها محصلة ما ليس للناس لا محصلة ما لهم. إنها تعبير عن عجز مجتمعاتهم عن تمكينهم من تكوين القدرات البشرية الأساسية أو المحافظة عليها.

هذا «الوجه الثاني» للمؤشرات يؤكد بطريقة أخرى ما ظهر حتى الآن من هوة واسعة تفصل البلدان العربية عن تنمية بشرية استطاعت مناطق وبلدان أخرى أن تحقق فيها إنجازات أفضل منها، على رغم أنها قد تكون أقل منها إمكانات اقتصادية. وفعلاً، فإن علاقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقياس فقر القدرات في ١٠١ بلد نام أمكن تحديدها فيها سنة ١٩٩٦ هي علاقة إيجابية بالنسبة لـ ٥٣ بلداً، أي أن الترتيب فيها بحسب مقياس فقر القدرات أفضل من الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ثلاثة بلدان عربية فقط ـ وليست الأغنى ـ أقامت هذه العلاقة الإيجابية: لبنان والأردن والسودان. بقية البلدان العربية لا ترتقي قدرات أهلها إلى مستوى إمكاناتها، بل بعضها يتصدر قائمة الفقر في القدرات. فمن ضمن البلدان العشرة الأكثر فقراً في هذا المجال نجد الجزائر والمغرب والعربية السعودية ومصر واليمن والعراق، ولا نجد بلداً عربياً واحداً ضمن العشرة الأكثر قدرة على تنمية قدراته البشرية[٢٧].

---

(٢٦) انظر: *Rapport mondial sur le développement humain, 1999,* table pp. 134-137.

(٢٧) بقية البلدان العربية غير الواردة في الجدول رقم ٣ هي: لبنان (١٢)، الأردن (٨)، السودان (٤)، الصومال (-٢)، الإمارات (-٩)، الكويت (-١٣)، ليبيا (-١٧)، تونس (-١٩)، سوريا (-١٩) وموريتانيا (-٢٢). انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦**، الجدول ص ١١١.

الجدول رقم (٣)
الفرق بين الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والترتيب بحسب مقياس فقر القدرات سنة ١٩٩٦

المراتب العشر الأولى في الحد من فقر القدرات(*)		المراتب العشر الأخيرة في الحد من فقر القدرات(*)	
البلد	الرتبة	البلد	الرتبة
فييتنام	٥٠	اندونيسيا	-٢٥
ميانمار	٤٥	العراق	-٢٦
منغوليا	٤١	اليمن	-٢٦
تنزانيا	٤٠	بنغلادش	-٣٠
مدغشقر	٣٨	مصر	-٣٢
زائير	٣٥	باكستان	-٣٣
كوبا	٣٢	غواتيمالا	-٣٣
غيانا	٣٠	السعودية	-٣٣
ملاوي	٢٧	المغرب	-٣٦
الصين	٢٦	الجزائر	-٥٢

(*) يشير الرقم الموجب إلى أن الترتيب بحسب مقياس فقر القدرات افضل من الترتيب بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، ويشير الرقم السالب إلى العكس.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، الجدول ٣ - ١، ص ١١١.

٣ - مؤشر النوع الاجتماعي

أصبحت المساواة/اللامساواة بين نوعي الذكور والإناث من أبرز المؤشرات المعتمدة في تقييم التنمية البشرية. وإذا كانت كل المجتمعات تشكو من اللامساواة بينهما، ولو بدرجات متفاوتة وأحياناً متباعدة، فإن بعض الثقافات والسياسات تنظر إلى هذا المؤشر نظرة فيها حرج كبير، حتى ولو كان لا يشمل إلاّ بعض المتغيرات السائد استعمالها مثل الفرق بين النوعين في العمر المتوقع عند الولادة ونسبة رفع الأمية والتعليم والنصيب من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا كان لا شك في أن بعض البلدان العربية أنجزت في اتجاه المساواة، وبخاصة منها القانونية وحتى السياسية أحياناً، بعض الخطوات المهمة، فإن اللافت للانتباه أن هذه البلدان، مجتمعةً، تبقى، دون شك، أكثر مناطق العالم تخلفاً في ذلك، لكأن المرأة هي آخر المعاقل التي يصون فيها الوطن العربي بقايا تخلفه!

والمفيد في تناول مؤشر النوع أنه يبرز بشكل خاص وبصورة قد لا تبرزها مؤشرات أخرى ما للبعد الثقافي، في معناه العام، من أهمية في تحديد ظاهرة اللامساواة. إن البلدان العربية هي التي يتدنى فيها مؤشر النوع بالنسبة للمؤشر الاقتصادي أكثر مما يتدنى في أي منطقة أخرى من العالم. وهو ما يعني أن «الإجماع العربي» على «تنمية» بلا نساء هو، أيضاً، مما لا معادل له في أي منطقة أخرى من العالم.

إن الفرق بين ترتيب البلدان العربية بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد وترتيبها بحسب مؤشر المساواة بين النوعين هو فرق سلبي، أي لغير صالح المرأة في كل البلدان العربية،

باستثناء موريتانيا والسودان، لسنة ١٩٩٩[٢٨]. وهو استثناء لا يدل على تطور أوضاع المرأة في هذين البلدين اللذين يوجدان في أواخر ترتيب التنمية البشرية في العالم بقدر ما يدل على عدم التباعد بين مؤشرين هما ضعيفان أصلاً.

وإذا اعتبرنا تصنيف المناطق والمجموعات بحسب ما يعتبر تنمية بشرية عالية أو متوسطة أو منخفضة، فالملاحظ أن أعلى درجات اللامساواة في علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي هي في كل مجموعة من المجموعات الثلاث من نصيب بلد عربي: الإمارات في الأولى، وليبيا والعربية السعودية في الثانية، واليمن في الثالثة[٢٩]. وهو ما جعل تقارير التنمية البشرية تشير، منذ عام ١٩٩٥، إلى أنه «لا بد للبلدان العربية من رصد استثمارات ضخمة في القدرات البشرية الأساسية قبل أن تلحق المرأة بمستوى الرجل»[٣٠].

هذا الوضع يتأكد بصورة صريحة عند استعمال مؤشر مشاركة المرأة الذي يركز على مساهمتها في القرار السياسي وعلى حراكها الإداري، إضافة إلى مستوى دخلها. ومهما كان هذا المؤشر جزئياً، فإن فيه ما يوحي بدرجة استعداد مجتمع ما لإسناد «المسؤولية» إلى المرأة فيه. هذا الاستعداد هو في البلدان العربية كمجموعة أضعف مما هو عليه في العالم وفي كل مجموعات البلدان النامية منفردة أو مجتمعة.

الجدول رقم (٤)
ترتيب البلدان العربية بحسب
مؤشر مشاركة المرأة لسنة ١٩٩٥

المنطقة أو المجموعة	قيمة المؤشر داخل المجموعة	أعلى قيمة داخل المجموعة
١ ـ البلدان الصناعية	٠,٦٥٩	السويد (٠,٧٩٠)
٢ ـ أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٤٦٠	البهماس (٠,٦٤٩)
٣ ـ شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٠,٤٦٠	تشيكيا (٠,٥٢٧)
٤ ـ جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٠,٤٢١	سنغافورا (٠,٤٦٧)
٥ ـ شرق آسيا	٠,٣٨٨	الصين (٠,٤٨٣)
٦ ـ افريقيا جنوب الصحراء	٠,٣٣٩	جنوب افريقيا (٠,٥٣١)
٧ ـ البلدان العربية	٠,٢٥٨	تونس (٠,٣٤٥)
مجموع البلدان النامية	٠,٣٧٤	
العالم	٠,٤٣٧	

المصدر: *Rapport mondial sur le développement humain, 1998* (Paris: Economica, 1998), pp. 158-160.

إن خطورة الرؤى الثقافية والسياسية العربية وما تتضمنه من مواقف موغلة في سلبيتها تجاه المرأة ككائن اجتماعي هي في أن هذه الرؤى والمواقف معممة، تخترق كل مستويات ومجالات الواقع الاجتماعي. فهي ليست منحصرة في البعض منها دون الآخر. لذلك فإن كل

(٢٨) *Rapport mondial sur le développement humain, 1999*, table pp. 138-140.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه.

(٣٠) *Rapport mondial sur le développement humain, 1995*, p. 84.

المقاربات، حتى ولو كانت في الإبداع الأدبي والفني، تؤدي إلى معاينتها في البلدان العربية. وإذا اتخذنا مثلاً لذلك مصادقة الدول العربية على المواثيق الدولية ـ بقطع النظر عن علاقة هذه المصادقة بالواقع ـ فإنه يتبيّن، بطريقة غير مباشرة، أن مسألة المرأة تحديداً هي التي تعاكس فيها تماماً أولويات الدول العربية أولويات العالم في مجال حماية حقوق الإنسان. فإذا كانت بعض الدول العربية تندرج في التوجه العالمي نحو المصادقة على المواثيق المتصلة بحقوق الإنسان مثل تونس والجزائر والمغرب ومصر واليمن، فإن هذا لا ينفي أن التطابق الجملي في ترتيب الأولويات عربياً وعالمياً، في هذا المجال، تطابق حول أولوية الطفولة ـ ولكن دون أمومة، عربياً ـ وحول عدم الاهتمام بالتعذيب!

الجدول رقم (٥)
ترتيب الأولويات بحسب حجم المصادقة على المواثيق الدولية حتى شباط/فبراير ١٩٩٩

عالمياً (١٩٣ بلداً)		عربياً (٢٠ بلداً)	
١ ـ حقوق الطفل	١٩١ بلداً	١ ـ حقوق الطفل	١٩ بلداً
٢ ـ إزالة أشكال التمييز ضد المرأة	١٦٣ بلداً	٢ ـ إزالة أشكال التمييز العنصري	١٧ بلداً
٣ ـ إزالة أشكال التمييز العنصري	١٥٣ بلداً	٣ ـ الحقوق المدنية والسياسية	١٤ بلداً
٤ ـ الحقوق المدنية والسياسية	١٤٤ بلداً	٤ ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٣ بلداً
٥ ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٤١ بلداً	٤ ـ مقاومة الإبادة الجماعية	١٣ بلداً
٦ ـ اللاجئون	١٣٣ بلداً	٦ ـ اللاجئون	١٢ بلداً
٧ ـ مقاومة الإبادة الجماعية	١٢٩ بلداً	٧ ـ إزالة أشكال التمييز ضد المرأة	١١ بلداً
٨ ـ مقاومة التعذيب	١١١ بلداً	٧ ـ مقاومة التعذيب	١١ بلداً

المصدر: الجدول مستخرج من الجدول رقم ٢٩ في: *Rapport mondial sur le développement humain, 1999* (Paris: Economica, 1999), pp. 242-245.

ثانياً: التحفظات

كان بالإمكان تعداد المؤشرات المعتمدة في **تقارير التنمية البشرية** وفي تقارير دولية أخرى كتقارير البنك الدولي، مثلاً، ولكن الفائدة في ذلك قليلة لما يفضي إليه من تكرار للنتائج، مسحوبة من قطاع إلى آخر. وهو أمر تأكد، على مستوى البلدان العربية، في حدود عينة المؤشرات التي سبق انتقاؤها وعرض بعض نتائج استعمالها: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر فقر القدرات، ومؤشر النوع الاجتماعي، باعتبار أنها بدت أكثر تركيباً من غيرها في ما هو متوفر منها وأقرب إلى ما يُعتبر، تقليدياً، «قطاعاً اجتماعياً» أو «تنمية اجتماعية». ولقد تبين منها إلى أي حد تعاني مجموعة البلدان العربية تبعات تخلف تنميتها ـ مهما كانت تسمية هذه التنمية ـ لا مقارنة بالبلدان التي تسعى إلى «اللحاق» بها فحسب، وإنما بالنسبة، أيضاً، إلى مجموعات أخرى من البلدان النامية.

ومهما يكن من أمر صدقية ودلالة المعطيات الإحصائية والمؤشرات القطاعية المعتمدة في البلدان العربية وعنها، فإن ما لا تعبر عنه، حتى الآن، هو الرؤية العربية غير الرسمية للتنمية، عموماً، ولمؤشراتها بوجه خاص. والمفارقة الكبيرة، هنا، أن المؤشرات التي تزعم قياس «المجتمع المدني» لا تستمد منه عناصرها ولا تهتم برأيه فيها. إن أبسط مساءلة المؤشرات لنفسها حول

جدواها هي عن مدى دلالتها لدى الذين تزعم أنهم مادتها وهدفها. كيف يمكن التأكد من أن «البشر» المعنيين بـ «التنمية» يعطون للمؤشرات المعتمدة تلك الأهمية التي يسندها واضعوها إليها؟ إنه تساؤل معرفي وأخلاقي معاً.

هذا التساؤل يدفع إلى تفضيل رصد ما يعتبره العرب أنفسهم «مؤشرات» لتنميتهم. وليس في ذلك، هنا، من وسيلة غير رأي المعاصرين من مفكريهم. والمفكرون ليسوا بالضرورة تقنيين أو خبراء في بناء المؤشرات. ثم ان «الخيار» الليبرالي العربي أفرز ما يكفيه من مقاولي الورشة الليبرالية الذين لا يفيد رأيهم هنا، على رغم كفاءاتهم، لأنه رأي تنفيذي أساساً. لذلك فهو لا يضيف شيئاً ـ إن أضاف ـ إلا في حدود تنفيذ ما هو مطلوب. وإذا كانت «واقعية» المرحلة الراهنة تكسبه «حججاً» أصبحت رائجة، فإن هذا لا ينفي فرضية أن الذين يتمسكون برؤى «قديمة»، عدّلها السياق التاريخي، أو يقترحون مؤشرات بديلة لتقييم أوضاع مجتمعاتهم هم أقرب إلى طموحات الفئات الاجتماعية الواسعة التي يفترض أن «التنمية الاجتماعية» تعنيهم.

إن **تقارير التنمية البشرية** التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي من المصادر المعتمدة كثيراً. وهي ليس عليها، إجمالاً، تحفظات تقنية إلا في مستوى انتقاء المؤشرات وفي مستوى الربط بينها. وهي تحفظات تصبح جوهرية في مستوى استخراج الدلالات.

وإن تحفظات المفكرين العرب على **تقارير التنمية البشرية** وما شابهها دولياً، سواء في اتجاه تعديلها وتطويرها أو في اتجاه بدائلها، لا يمكن فهمها ولا «تفهمها» إلا في علاقتها بفكر تنموي عربي يمتد عبر العقود الأربعة الماضية. ومن أبرز خصائص هذا الفكر أن الهزات أو التحولات التي حدثت إقليمياً ودولياً عدّلت، سياقياً، من بعض مقوماته دون أن تلغيها أو أن تدفع إلى التنازل عنها. وليس هذا ـ خلافاً لما قد يظن ـ لاسباب ايديولوجية وإنما لأن الفكر التنموي العربي ـ وهو «نهضوي» أساساً ـ قام على ثقافة الكلية التي صاغت ما كان ولا يزال يعبر عنه بـ «التنمية الشاملة»، كما أن الظواهر تحولت فيه إلى «مسائل» مجتمعية تبقى مطروحة على رغم تراجع المرجعيات الايديولوجية وانكماش الحركات الاجتماعية التي حملتها. ثم إن التمسك بمقومات للتنمية تخرج عن مؤشرات النموذج السائد يقوم، فكرياً، على ما تردده الكتابات العربية من أن هذا النموذج لم يتخلص ولا يمكنه أن يتخلص من خصوصية التاريخ الاجتماعي الذي أفضى إليه. إن المبدأ الذي اعتمده في اكتساب قوته هو نفسه الذي يمكن أن تعتمده مجتمعات وثقافات مختلفة لوضع نماذج لتنميتها. وليس هذا محصوراً في العرب، بل إن كثيراً من المفكرين والمتخصصين العرب، وبخاصة منهم الاقتصاديون، يتحدثون من موقع عرب العالم الثالث أو الجنوب.

إذا اكتفينا بما ورد من تحفظات مباشرة في عملين، أحدهما جماعي والآخر فردي، صدرا في السنوات الخمس الأخيرة[٣١]، فإنه يمكن اختصار أبرز هذه التحفظات في ما يلي:

ـ لا تعبر المؤشرات المعتمدة عن واقع الوضع العربي إلا في حدود مشاغل العالم

---

(٣١) العملان هما: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وجلال أمين، **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

الرأسمالي، ذلك ان «تسويق» مفهوم التنمية البشرية يتوافق مع متطلبات السوق الدولية[٣٢]. وهو، بشكل خاص، يتضمن تغطية انعكاسات التثبيت والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، ومنها العربية[٣٣]. لذلك فإن التحفظ على هذه المؤشرات التي لا يشارك المتخصصون العرب في بنائها[٣٤] لا يتضمن الحذر في اعتمادها فحسب، وإنما الدعوة إلى «الخروج من قيودها»، إذ «لا يجوز للباحث في أقطارنا العربية أن يهمل ما أسقطه فريق العمل المتولي إعداد تقارير التنمية البشرية قهراً»[٣٥].

إن هذه المؤشرات انتقائية مثلما هي المؤشرات التي «صكها» صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل أن تنتشر في أدبيات أخرى. وقد لاحظ جلال أمين أن هذا الانتقاء ليس بالضرورة نتيجة ندرة الإحصاءات والبيانات ـ فهذا «عذر يصعب قبوله في كثير من الأحيان»[٣٦]. والواقع ان «هناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يحسن تجاهلها لأنها تلقي ظلالاً من الشك على حقيقة المعجزة الاقتصادية»[٣٧]. ولا يتوقف الانتقاء عند المؤشرات، بل يتأكد في مستوى المصطلحات والتعابير المستعملة والتي تسعى إلى التهوين من الآثار السلبية[٣٨]. والغريب في الأمر هو قبول هذه المصطلحات والتعابير وتداولها باعتبارها مفروغاً منها وإلى الحد الذي يظهر فيه أي بديل لها مثيراً للاستغراب أو لعدم الاكتراث.

ـ باستثناء بعض المؤشرات حول «الحاجات الأساسية» لا يوجد ما يفرّق بين تنمية «طيبة» وتنمية «خبيثة»، على حد تعبير اسماعيل صبري عبد الله. فالتنمية «الخبيثة» هي، على رغم «إيجابية» مؤشراتها، تنمي التخلف وتكرس التبعية. إن الاكتفاء بمؤشرات الحدود الدنيا أو بمؤشرات «قاعدية» قد يتضمن عدم اكتراث، لكي لا يقال استهانة، بالبلدان النامية، إضافةً إلى ما فيه من تنازل للدول عن ذكر مؤشرات مهمة لا يناسبها ذكرها كالحريات العامة أو العدالة الاجتماعية، مثلاً. وقد انجرت عن هذا صعوبة إدراك المحصلات التنموية، إذ قد يتراءى البلد الواحد في مستويات متباعدة من «التقدم» بسبب تجزئة المؤشرات والإفراط في استنتاج دلالتها الجزئية.

---

(٣٢) «التقرير الختامي،» في: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ص ٤٧٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٨. ما تضمنه التقرير الختامي للندوة هو «ضرورة الشك في مدى جدية إطلاق شعار التنمية البشرية، خصوصاً إذا كان الغرض الضمني لإطلاقه هو تغطية انعكاسات سياسات الإصلاح الهيكلي في ما تؤدي إليه من هدر للموارد».

(٣٤) ذكر جلال أمين مثالاً لورقة أعدها خبيران من صندوق النقد الدولي تنصب مباشرة على الوطن العربي، ولكن لم يرد فيها من بين ٤٩ مرجعاً إلا خمسة مراجع لاقتصاديين عرب، أربعة منهم يعملون في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وخامسهم مدير تنفيذي سابق. انظر: أمين، المصدر نفسه، الهامش ص ١٤١.

(٣٥) اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية،» ورقة قدمت إلى: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ص ١٩٢.

(٣٦) أمين، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٣٨) ذكر جلال أمين أمثلة عن هذه المصطلحات والتعابير «البعيدة جداً عن الحياد الواجب». انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

ـ تندرج المؤشرات في سياق المقايضات الجارية بين الفردي والجماعي، بين المطالب الكبرى ذات البعد الشعبي ومطالب الفئات الضيقة المنتفعة من «حرية» السوق، بين المشروع النهضوي والبرامج «التنموية»؛ باختصار بين الكلي والجزئي. وسيتبين حجم هذه المقايضات، لاحقاً، عند المرور من الإفرادي إلى الإجمالي، ثم عند الحديث عن مقومات التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: من الإفرادي إلى الإجمالي

إن المرور من المقاربة الإفرادية (micro) إلى المقاربة الإجمالية (macro) يكسب المؤشرات القطاعية دلالات مختلفة بحسب طبيعة التنمية ووجهتها، منظوراً إلى محصلتها. وعلى رغم كل الاحترازات على هذه المؤشرات من زاوية الترابط والتكامل، فإن السبعينيات العربية كانت عقدها الذهبي. ومهما قيل عن الحقبة النفطية، فإنه لا يمكن سلبها إنجازين: **الأول** نمو اقتصادي في معظم البلدان العربية وتحسن مؤشرات التنمية البشرية أو «نوعية الحياة» كما هي معتمدة، ولو مع التفاوت بين بلد عربي وآخر. وينطبق هذا على بعض البلدان النفطية كالكويت والإمارات والعربية السعودية وليبيا وعلى بعض البلدان غير النفطية كالأردن[٣٩]. وأما الإنجاز الثاني فالتوجه نحو التضامن العربي. وهو توجه عبرت عنه وثائق عربية رسمية صاغت، بدرجة ما، بعض التعاريف غير المألوفة للتنمية الشاملة. وتكفي الإشارة إلى ما تبناه المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية وأقره مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان سنة ١٩٨٠: «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي تبنى «تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية» و«ميثاق العمل الاقتصادي القومي» الذي يؤكد هذا التوجه، وكذلك «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة» التي وضعتها الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٨٥، والتي وإن تأخر وضعها فإن منطلقاتها تعود إلى نهاية السبعينيات عندما أقر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب «استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي» سنة ١٩٧٩. وعلى رغم أن «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة» هي الأقل انتشاراً، فإنها أدرجت بعض المفاهيم الجديدة في الأدبيات العربية الرسمية مثل «المنظور الكلي» واعتبار التنمية «عملية مركبة» بالضرورة، وأن المحدد فيها هو «الفعل الاجتماعي»، الذي «يخرج كثيراً عن دائرة صلاحيات وزراء الشؤون الاجتماعية»[٤٠]. وقد صاغت هذه الاستراتيجيا مقومات للتنمية ـ النهضة العربية يكون الاحتكام فيها، أولاً، إلى مبدأ الاستقلال.

كان هذا في السبعينيات، ذلك العقد العربي الضائع. ومع الثمانينيات تراجعت الاقتصادات العربية، في مجملها، مع ما تبع ذلك من انعكاسات اجتماعية، وزادت درجة التبعية للعالم الخارجي، وانكمش التضامن العربي الذي ستعصف به التسعينيات تماماً. وإن أبرز الاقتصاديين العرب، مهما اختلفت استنتاجاتهم والبدائل التي يقترحونها، يلتقون، في مستوى التقييم العام، حول معاينة تزايد الأوضاع سوءاً في محصلتها العربية منذ الثمانينيات، أي منذ

---

(٣٩) نادر فرجاني، **عن نوعية الحياة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٧.

(٤٠) جامعة الدول العربية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الأساسية: الإطار العام، تقييم الواقع التنموي، التوجهات المستقبلية، وثائق الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة؛ ١** (تونس: الجامعة، ١٩٨٥)، ص ٢٨.

الخضوع إلى التثبيت وإلى التكيف الهيكلي، ثم مع تفاقم واتساع انعكاسات العولمة.

وتركيزاً على علاقة الاقتصادي بالاجتماعي، في مستوى التوجهات الكبرى، يمكن الرجوع، مثلاً، إلى ما استخلصه رمزي زكي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي. فهو يرى أن هذه البرامج لها ثلاث خصائص جوهرية تضر بالتنمية البشرية وتعارض عناصرها وأهدافها المعلنة: **الأولى** هي الطبيعة الانكماشية لهذه البرامج، **والثانية هي** انحيازها إلى مصلحة رأس المال، **والثالثة** هي إضعاف قوة الدولة. وإذا لم تكن الخصائص مصدراً للأزمة الاقتصادية العربية، فهي قد زادتها تفاقماً. أما في المستوى الاجتماعي، فإن آثاراً سلبية «نجمت وستنجم» عبر ثلاثة محاور: **الأول** تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل، **والثاني** زيادة معدلات البطالة، **والثالث** تردي إشباع الحاجات الأساسية[٤١]. ومعلوم أن هذه المحاور إذا ما تم تفريعها يتبين إلى أي حد يتسع توزيع التدهور في ما يسمى «تنمية بشرية».

من هنا يأتي تساؤل ينقل الاجتماعي من قطاعاته وخدماته التي قد تبدو فيها سلطة الدولة واسعة إلى مستوى آخر تنعكس فيه وطأة العوامل الخارجية: ما معنى تنمية مجتمع لا يتحكم في آليات تنميته؟ ثم ان التثبيت والتكيف ليسا محصورين في الاقتصاد. إن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنفسهم يعترفون بأن لهما «تكاليف اجتماعية»، حتى ولو كانوا «جميعاً، وبلا استثناء، يتفقون على مقولة محددة لا يملون من تكرارها دوماً لتبرير هذه الآثار والدفاع عنها، وهي المقولة التي تقول إن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف سيجعلها أكثر عبئاً في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ برامج التكيف»[٤٢]. ويبدو أن الانتقادات الموجهة إلى هذه البرامج والخوف من سخط الفئات الاجتماعية جعلت بعض المنظمات الدولية تتحدث عن «تكيف ذي وجه إنساني»[٤٣] وإذا كان الحديث غالباً ما يكون عن الانعكاسات الاقتصادية أو «في المقابل» عن الانعكاسات الثقافية أو الحضارية، فإن المصب الاجتماعي هو الأكثر تأثراً بهذه الانعكاسات، في نهاية التحليل. إن الخضوع للمصالح وللشروط المعولمة يعني سحب اللاتكافؤ إلى الداخل وظهور تمايز اجتماعي تتطلبه هذه المصالح والشروط. هذا فضلاً عن تعطيل الفعل الاجتماعي الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً احتجاجية. وهو ما يفسر ظهور صيغ عربية «مكيفة» للمجتمع المدني والديمقراطيات وحقوق الإنسان.

لقد دفع مثل هذا الوضع إلى القول بأن هناك «أزمة» معاصرة تتمثل في «وضع مجتمع لم يعد قادراً على تلبية رغبات الأكثرية من دون التخلي عن المبادئ التي تحكم آليات تشغيله»[٤٤]. وإذا كانت التنمية الاجتماعية لا بد من أن تشمل هذه الأكثرية، فإنها غير ممكنة في الوضع الراهن لأن آليات تشغيل المجتمع لا تقبل ذلك. وحتى إذا عدنا إلى حدود التنمية البشرية ومؤشراتها، فإن الوضع العربي الراهن، من منظور كلي، قد يقل فيه هدر الموارد

---

(٤١) رمزي زكي، «أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي في التنمية البشرية،» ورقة قدمت إلى: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٤٤) سمير أمين، «شروط انتعاش التنمية،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٣.

المادية، إذا نجح تكيفها، ولكن مع ازدياد هدر البشر. وقد وصل الجزم بذلك إلى القول بأنه «ليس ثمة عنصر واحد من العناصر المتفق على دخولها تحت اصطلاح «التنمية البشرية» يتوقع نجاحه في سياسة التصحيح الهيكلي»(٤٥).

رابعاً: البشري والاجتماعي

العلاقة بين «البشري» و«الاجتماعي» في الأدبيات الدولية عن التنمية هي، في الوقت نفسه، علاقة تتابع (في البداية كانت «تنمية المجتمع») وعلاقة تواز أو تداخل، إذ لا يغيّب أحدها الآخر تماماً، كما هي علاقة تقابل عند الإصرار الظرفي على إبراز أحدهما على حساب الآخر. لكن اللافت للانتباه في هذا غياب تعريف «الاجتماعي»، بل إن «التنمية الاجتماعية» نفسها قلما تكون موضوع تعريف أو تحديد. ان «المقصود» منها، فقط، هو الذي يحيلها، في العادة، إلى ما ليس اقتصادياً ـ كرد فعل على هيمنة المقاربة الاقتصادية ـ وإلى مجال «الخدمات الاجتماعية»، لأسباب إجرائية.

لقد رأى **تقرير التنمية البشرية** الأول، سنة ١٩٩٠، أن فلسفته التنموية «تختلف عن المقاربات التقليدية للنمو الاقتصادي ولتكوين الرأسمال البشري ولتنمية الموارد البشرية وللرفاه وللحاجات الأساسية للبشر»، لأن تطوير الناتج المحلي الإجمالي بقي ضرورياً ولكن لم يعد كافياً، ولأن الموارد البشرية ورأس المال البشري كانت ترى في الإنسان وسيلة، فأصبح غاية، ولأن الرفاه كان يعتبر البشر منتفعين فأصبحوا فاعلين، ولأن الحاجات الأساسية كانت منحصرة في الجوانب المادية والخدمات، فاتسعت لظروف الحياة وللحريات(٤٦).

إن الصيغة النظرية والإجرائية في إدراج البشري في التنمية أفضت إليها صيغ أخرى تبينت فيها هشاشة ما هو «بشري» وقابليته للمد والجزر وللانتكاس عندما لا ترتبط أهدافه ومؤشراته بمحصلة الصيرورة المجتمعية. وفعلاً فإن التحقيب للبشري يدل على تقلباته. اختصاراً، ساد النموذج الاقتصادي في الخمسينيات حيث كان التركيز على الرفاه وكانت المادة البشرية وسيلة للتنمية، ثم ظهر في الستينيات مفهوم تنمية الموارد البشرية، مع تنبه إلى أن التنمية كانت ما تزال تهمل العنصر البشري فيها. أما في السبعينيات فقد تأكدت ضرورة تلبية الحاجات الأساسية عبر التخفيف، بوجه خاص، من وطأة الفقر، كما تراءت ملامح العدالة المرتبطة بالتوزيع وتراءى البشر كهدف للتنمية، ولو كان ذلك في حدود المقاربة الاقتصادية للأوضاع العالمية. غير أن أوضاع الثمانينيات أوقفت هذا التوجه نحو البشري وعادت به إلى المقاربة الاقتصادية. ويمكن اعتبار التسعينيات عقد المفارقة بين تأكيد البعد الاقتصادي وتأكيد البعد البشري للتنمية. وليس معلوماً كيف سيكون الحسم غلبةً أو توفيقاً.

ما يهم، هنا، في هذا المسار هو علاقته بمسار الفكر التنموي العربي، من ناحية، وعلاقته بالاجتماعي، من ناحية ثانية. وهذه العلاقة وتلك يمكن رصد بعض عناصرهما في ندوة «التنمية

---

(٤٥) انظر تعقيب جلال أمين على بحث: خالد أحمد خالد، «التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي،» ورقة قدمت إلى: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ص ٣٨٨.

(٤٦) *Rapport mondial sur le développement humain, 1990*, p. 11.

البشرية في الوطن العربي» التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ١٩٩٣، إضافة إلى مساهمات عربية أخرى.

لقد أبرزت ندوة **التنمية البشرية في الوطن العربي** إلى أي حد يصر الفكر التنموي العربي على مسألتين تتصلان بمفهوم التنمية البشرية: **الأولى** اختلاف مساره العربي عن مسارات أخرى، **والثانية** مضمونه النهضوي.

دون اعتبار المحاولات الباحثة عن روافد فكرية وإسلامية لمفهوم التنمية البشرية[٤٧]، هناك قول بأن الفكر العربي، بما فيه المؤسسي، تنبه إلى أهمية البعد البشري في التنمية في مراحل كان لا يزال فيها مستبعداً، بل ان «عرب الخمسينيات أولوا نوعية التنمية البشرية اهتماماً لا نجده اليوم، كما أن عرب الستينيات أبرزوا مفهوم الموارد البشرية بوضوح، وكان لعدالة التوزيع وتلبية الحاجات الأساسية الموقع الأول. ومع تصاعد أهمية البلدان العربية المنتجة للنفط سيطر مفهوم تنمية الموارد البشرية منذ السبعينيات. وما يزال في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان العربية حتى انتكست هذه الاتجاهات بطبيعة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يزداد تبنيها في البلدان العربية»[٤٨]. ويبدو أن فكرة إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً عن التنمية البشرية «نشأت أول ما نشأت في المنطقة العربية»، أثناء مائدة مستديرة في عمان سنة ١٩٨٨[٤٩].

ثم إن قراءة أدبيات التنمية العربية لا يمكن ألا يوقفها التوجه العام نحو التمييز بين التنمية التجريبية والتنمية الممكنة، في معناها النهضوي. هناك، أحياناً، عدم ارتياح لاستخدام مصطلح التنمية البشرية نفسه. فهو، عند البعض، لم يخلّص البشر من نظرة الاقتصاديين القديمة وبقي الكلام على «تنميته» كأنه «كلام عن تربية كمية من المواشي التي نريد أن نستخلص منها أكبر حجم ممكن من اللحوم والألبان»[٥٠]. وإن ما يدعوهم إلى التمييز بين التنمية، في معناها الشائع، وكذلك في تجاربها المعروفة، وبين النهضة، في معناها الاستنهاضي، هو الاستنزاف الذي تعرض له مفهوم التنمية، خصوصاً في البلدان النامية، ومنها العربية. وليس من شك في أن التمسك بمفهوم النهضة، تحديداً، يتضمن تسليماً بأن الواقع العربي «متخلف». وهو تسليم له جذور. ولما كان في النهضة شمول، فإن ما يحمله من تنمية هو متعدد الأبعاد ويمتد إلى مجالات قد تبدو متباعدة، بل «إن مفهوم التنمية البشرية الذي نقصده لا بد من أن يمتد في ظروفنا إلى مفاهيم أوسع مثل التنوير»[٥١]. وسواء تعلق الأمر بنهضة ثانية أم بنهضة

---

(٤٧) انظر على سبيل المثال: محمد عابد الجابري، «الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية،» ورقة قدمت إلى: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

(٤٨) انظر تعقيب محمد الأمين فارس على بحث: جورج القصيفي، «التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٤٩) نادية حجاب، «كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،» كلمة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٠) انظر تعقيب جلال أمين على بحث: خالد، «التنمية البشرية وهدر الموارد والترييع المتزايد للاقتصاد العربي،» ص ٣٨٤.

(٥١) انظر تعقيب علي نصار على بحث: عثمان محمد عثمان، «قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٥١.

أولى لم تكتمل، فإن البعض ممن كانوا يعتبرون في الستينيات أن مقولة النهضة تم تجاوزها يرون اليوم إمكانية العودة إليها[٥٢]. قد تبدو هذه الإشارات وكأنها خارجة عن الموضوع، لكنها من صلبه: الحديث العربي عن تنمية هو حديث عن نهضة. وما لم ندرك هذا، فإننا نختزل الفكر التنموي العربي من أهم مقوماته.

إن مقولة التنمية شاملة أو لا تكون ـ وهذا مضمون النهضة ـ هي الأكثر اعتباراً لما هو اجتماعي، ما دام الشمول تجاوزاً للقطاعي. إن جوهر المسألة هو هنا: في اعتبار الاجتماعي مجرد قطاع من قطاعات التنمية أو في اعتباره مخترقاً لكل مستويات ومجالات البنية والعلاقات الاجتماعية. فتكون التنمية الاجتماعية، في هذه الحالة، محصلة الصيرورة المجتمعية التي لا تكتسب فيها المؤشرات القطاعية دلالات ذات أهمية إلا في حدود اختراقها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية، في معناها الأشمل.

إن تأرجح الاجتماعي بين التجريد النظري والاختزال الإجرائي أدى إلى ارتباك واضح في تناوله، بدءاً بتحاشي تحديده. وليس هذا مقصوراً على أدبيات دون أخرى. إن قواميس علم الاجتماع نفسها تعرف المجتمع وتتحاشى تعريف الاجتماعي. لكن التعريف ليس مسألة ثانوية، خصوصاً عندما يتصل الأمر بوضع أو بمشروع تنموي يراد تقييمه. إن حيلة المؤشر البشري هي في إدراج الاجتماعي ضمن «السلسلة الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية»[٥٣]. ولكن هذه «السلسلة» ليست إلاّ إجراءات تؤول، في نهاية الأمر، إلى مجرد «خدمات» أو «رعاية» اجتماعية لمواجهة «مشاكل» اجتماعية. وقد أصبحت، بحكم العادة، بعض القطاعات كالصحة والتغذية والتعليم أو رفع الأمية والإمداد بالماء والصرف الصحي هي النواة الصلبة لما هو اجتماعي[٥٤].

إن كلية الاجتماعي التي تحرص العلوم الاجتماعية على تأكيدها هي، هنا، مبعثرة. وليس من شك في أن ذلك يسر وعمم الحديث عن الاجتماعي. وهو، قبل كل شيء، قد يسر على الدول إبراز إنجازاتها، بقطع النظر عن محصلتها النهائية. لذلك، فإن ترك المؤسسات الدولية ما هو «اجتماعي» للدول النامية تقرر فيه ما تراه مناسباً لأوضاعها ليس احتراماً للخصوصيات والهويات، كما يقال، بقدر ما هو مراعاة لما تبقى لهذه الدول من مجالات التحرك كسلط سياسية. وفعلاً فإن «القطاع» الاجتماعي الذي تواصل تأجيل تنميته طويلاً باعتباره يأتي «لاحقاً»، أصبح موضوع رهان سياسي تتزايد أهميته تبعاً لتقلص تحكم الدولة في المجال الاقتصادي. لقد أصبح من أهم الفضاءات الحيوية المتبقية للتعبير عن الإرادة السياسية. وهكذا فإن تفكيك الاجتماعي تفكيكاً يناسب «المخططات» وعرض «الإنجازات» هو تفكيك لا يقوم على

---

(٥٢) انظر على سبيل المثال: صادق جلال العظم، «استجواب،» **أخبار الأدب** (القاهرة) (٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٩).

(٥٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦**، ص ٧٢.

(٥٤) لكن غياب التعريف ترك المجال لبعض الاجتهاد. وعلى سبيل المثال فإن دراستين مقدمتين للاسكوا، بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تاسيسها، يؤشران على مدى اللبس في فهم ما هو اجتماعي: رياض طبارة، «التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا» واحمد يوسف احمد، «تطور المؤسسات في منطقة الإسكوا» في: رياض طبارة، محرر، **منطقة الإسكوا: خمسة وعشرون عاماً، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٩، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (بيروت: الأمم المتحدة، ١٩٩٩). فالدراسة الأولى تكتفي بما هو معتاد في قطاعاتها: السكان، الزواج والأسرة، التعليم، القوى العاملة والصحة. أما في الدراسة الثانية، فإن «القضايا الاجتماعية» تشمل الهجرة والآثار الاجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي وتطور المجتمع المدني.

أسس نظرية ومنهجية، وإنما يقوم على اعتبارات إجرائية للتغلب على ما يمكن التغلب عليه.

هل مطلوب من الباحث في تقييمه للتنمية الاجتماعية أن يفصل رؤيته ومقاربته بحسب التقطيع الإجرائي السائد؟ إن ما سبق أن عرضناه من رؤية تنموية، وكذلك ما سيأتي من مقومات التنمية الاجتماعية يؤكد أن الفكر العربي التنموي، إجمالاً، لا يستجيب لطلب كهذا. أما من الوجهة التي نسعى فيها إلى ربط التنمية الاجتماعية بمحصلتها المجتمعية، فإنه من الضروري غلق القوسين على الرؤى والمقاربات القطاعية لما هو اجتماعي. إن الرعاية أو الخدمات الاجتماعية حق وضرورة. ليس في ذلك شك. وهي قد تكون من آليات التنمية الاجتماعية، ولكنها ليست التنمية الاجتماعية. إن الإشكال ليس في التسمية وإنما في سحب التسمية من قطاع الرعاية والخدمات إلى مستوى التنمية الاجتماعية. هذا السحب الذي أشرنا إلى بعض خلفياته لا بد من أن يوقف عند حدوده، على الأقل فكرياً.

خامساً: مقومات التنمية الاجتماعية

إذا اعتبرنا أولويات الفكر التنموي العربي، من منظور كلي، فإنه يمكن تعريف التنمية الاجتماعية، على صعيدها العربي، بأنها «محصلة الفعل المشارك الحر في مجتمع يتجه، عبر تطوير قدراته، نحو العدالة الاجتماعية داخلياً، وإلى الاستقلالية خارجياً، وإلى التكامل عربياً، في لحظة تاريخية محددة». ولقد اتضح سابقاً أن كل عناصر هذا التعريف لها مؤشراتها السلبية في مجموع البلدان العربية. فقد كان مؤشراً عنها بما يعاكسها أو بأضدادها كغياب المشاركة والحريات العامة والتفاوت الاجتماعي والتبعية وغياب التضامن العربي في المرحلة الراهنة. لكن لماذا هذه العناصر التعريفية، تحديداً؟ إنها، تقريباً، أبرز ما يخترق الكتابات العربية عن التنمية منذ الستينيات إلى اليوم. نقول: إلى اليوم، لأن التعديلات التي لحقت بها لا يبدو أنها أنقصت من الأهمية التي كانت ولا تزال مسندةً إليها. لذلك فإن اعتمادها كمقومات لواقع التنمية الاجتماعية ولآفاقها كمحصلة هو اعتماد له مرجعيته وله ما يبرره من وجهة عربية.

١ ـ الاستقلال

الفكر التنموي ـ النهضوي العربي فكر تحرري. لهذا فإن الاستقلال هو من ثوابته. وهو مع تغير مضمونه منذ المرحلة التي كان يعادل فيها الحرية، مروراً بتلك التي كان يحدد فيها طبيعة العلاقة أو «القطيعة» مع النظام الرأسمالي العالمي، إلى المرحلة الحالية التي ينشد فيها «الاعتماد المتبادل»، يبقى، في كل الحالات، مواجهاً للتبعية.

كل ما كتب عن «التنمية المستقلة» يقوم على مبدأ «الاستقلال مقابل التبعية»، بل ان «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة» ـ وهي من أواخر وثائق جامعة الدول العربية في هذا الاتجاه ـ «احتكمت» إلى هذا المبدأ في مشروع الاعتماد على الذات. والملاحظ أن العولمة لم تخفف من التوجه الاستقلالي لدى أصحابه. فـ «التنمية المستقلة في زمن الكوكبة» مشروع يبقى قائماً باعتبار أن «التنمية مستقلة أو لا تكون» وان «جوهر الاستقلال هو توفير أعظم قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المؤيدة شعبياً إزاء عوامل الضغط الخارجي وفي مقدمتها آليات الرأسمالية العالمية»[٥٥].

---

(٥٥) اسماعيل صبري عبد الله، «العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)»، ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير اسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ٣٧٢.

على هذا الأساس قامت محاولات لقياس تبعية الوطن العربي لعل من أوضحها وأدقها، حتى الآن، محاولة ابراهيم العيسوي[٥٦]. ولقد اقترح ١٠٧ مؤشرات «لمتابعة مدى تقدم الأقطار العربية على طريق التخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة» موزعة على عشر مجموعات منها: التبعية الاقتصادية والغذائية والثقافية والمعلوماتية والعسكرية والسياسية، إضافة إلى هامش المناورة والتعاون الإقليمي والتعاون مع بقية العالم الثالث[٥٧]. والنتيجة العامة، اعتماداً على حالات مصر والجزائر والعربية السعودية، أن هذه التبعية، على رغم الاختلاف في درجتها وفي مدها وجزرها، بقيت قوية، وأن التوجه الاستقلالي لم يصل إلى مرحلة يحول دون انتكاسة بالإمكان دائماً أن تكون كاسحة وسريعة. هذه النتيجة العامة تتطابق والتقييم العام الذي تفضي إليه المقاربة الإجمالية لمحصلة الأوضاع العربية منذ الثمانينيات. وهي نتيجة تجعل المؤشرات القطاعية تفقد أكثر بعض دلالاتها المسندة إليها، بل قد تجعل منها، في بعض الحالات، مؤشرات مؤلمة أو «عديمة الذوق»: ما معنى، مثلاً، أن يكون توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع في العراق المحاصر من ٥٨,٥ سنة ١٩٩٥ إلى ٦٢,٤ سنة ١٩٩٧؟![٥٨].

إن الحد من التبعية، كمبدأ تنموي، تم التعبير عنه طويلاً وبشكل أساسي في مستويين أساسيين، هما: المستوى الاقتصادي، والمستوى الثقافي والايديولوجي. ولقد أعادت إليه العولمة في التسعينيات مسألتين: **الأولى** مسألة الدولة التي ينظر إليها التوجه الاستقلالي من زاوية السيادة الوطنية وأصبح يدعو في تناولها، بشكل أو بآخر، إلى أن تستعيد الدولة قوتها المعبرة عن هذه السيادة خارجياً وإلى ألا تنسحب من فضاءات مهامها التنموية داخلياً[٥٩]. وأما **الثانية** فمسألة الأمن القومي، في معناه الواسع، والذي أصبح يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الإرادة السياسية الجماعية لإحياء مشروعه ولتفعيل معاهداته واتفاقياته العربية. فهو «يواجه مجموعة من التهديدات والمخاطر هي وليدة ضعفه وانكشافه وطي مفهومه وعطالة أحكامه وتوقف أجهزته. وهو ما أدى إلى أن تسعى كل دولة عربية إلى البحث عما يضمن لها أمنها والدفاع عنها، سواء بقواها الذاتية أو بالاستعانة بقوى أجنبية»[٦٠]. أما فيما يتصل بالأمن العسكري تحديداً فهو قطري لا يخضع لأي اعتبار قومي جماعي، بل إنه موجه في أقطار كثيرة ضد أقطار عربية أخرى. إن «حوالى نصف الدول العربية التي يشكل حجم إنفاقها العسكري أكثر من ٥٠ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري العربي هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى»[٦١]. لهذا فإن مؤشر «عدم التوازن بين الإنفاق العسكري واستعمال الموارد، كما تسميه **تقارير التنمية البشرية**، مقبول في المطلق، ولكنه يبدو مفرطاً عندما لا يأخذ بعين الاعتبار وضع الأمن القومي. صحيح أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو إلى الإنفاق في مجالي الصحة والتعليم، هي في مجموعة البلدان العربية مرتفعة، مقارنة بما هي عليه عالمياً أو داخل البلدان النامية نفسها، ولكنه صحيح أيضاً أن هذه النسبة أقل مما هي عليه في إسرائيل

---

(٥٦) ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٦ وما بعدها.

(٥٨) قارن بين: *Rapport mondial sur le développement humain, 1998*, table 1, p. 50, et *Rapport mondial sur le développement humain, 1999*, table 1, p. 136.

(٥٩) انظر مثلاً: حسام عيسى، «دور الدولة،» ورقة قدمت إلى: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ابريل ١٩٩٨)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٦٠) هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

وحدها. ففي سنة ١٩٨٥ كانت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي ١٢ بالمئة عربياً و٢١,٢ بالمئة في إسرائيل. وهذه النسبة في إسرائيل لا يوجد ما هو أرفع منها في قطر عربي باستثناء العراق (٢٥,٩ بالمئة). وفي سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كانت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق في الصحة والتعليم ١٠٨ بالمئة عربياً و١٠٦ بالمئة في إسرائيل. ويعود ارتفاع هذه النسبة عربياً إلى ارتفاعها، أساساً، في بلدان «المواجهة» وبعض بلدان الخليج[٦٢].

٢ ـ الحريات والحقوق

هذا المقوم واسع التفرع ويتم التعبير عنه بمفاهيم مركبة مختلفة كالديمقراطية والمجتمع المدني والحريات العامة وحقوق الإنسان. وإذا كان بالإمكان الحديث عن «مبدأ حاكم» للتنمية، بمعنى «رأس الخيط» فيها، كما يراه الفكر التنموي العربي، فيمكن القول بأن مبدأ الاستقلال الذي حكم تنمية الستينيات والسبعينيات تراجع أمام مبدأ الديمقراطية الذي يسود منذ عقدين.

لقد تصدر المطلب الديمقراطي، منذ أواسط الثمانينيات، قائمة «المطالب التاريخية الكبرى للأمة العربية»[٦٣]، بل لقد رأى البعض فيه بعض المقايضة بمطالب كان يبدو، سابقاً، أنه لا تنازل عنها[٦٤]. لقد كانت الحريات والحقوق، وبخاصة في صيغتها الديمقراطية، من أولى المسائل العربية التي «تصالحت» معها وفيها مختلف النزعات الفكرية والايديولوجية العربية.

ومعلوم أن الكتابات العربية ـ وان سلمت بـ «حاكمية» الديمقراطية ـ اختلفت كثيراً في مضامينها وطرحت مسألة «خصوصياتها» العربية الإسلامية. وعند ربط ذلك بالنزعة القوية إلى تأكيد الخصوصية الثقافية تتبين الصعوبات التي يمكن أن تعترض وضع مؤشرات عربية للديمقراطية. على أن التوجهات الكبرى، من منظور عربي كلي دائماً، تلتقي حول «ضرورات» عربية من نوع تلك التي حددها سمير أمين في «برنامج الإصلاح الديمقراطي للمجتمع العربي»: احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي؛ ربط مشكلة الديمقراطية بالمشكلة القومية؛ ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية؛ تكملة معاصرة المجتمع من خلال إعلان فصل الدولة عن الدين، أي إعلان مبادئ العلمنة (وهذا البند هو الأكثر إثارة للتحفظ عند البعض)؛ الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة؛ جعل السلطة السياسية ناتجاً لاختيار الجماهير من خلال ممارسات سياسية فعلية؛ إعادة النظر في نظم الحياة الاجتماعية[٦٥].

---

(٦٢) قارن بين الجداول ١٩ و٣٨ و٤٧ في: *Rapport mondial sur le développement humain, 1998.*

(٦٣) انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤). جاءت هذه المطالب الكبرى في مقدمة هذا الكتاب كما يلي: الديمقراطية في مواجهة الاستبداد، العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال، الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، الاستقلال في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني، التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوّه والتبعية، والأصالة الحضارية في مواجهة التغريب والمسخ الحضاريين.

(٦٤) انظر: الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

(٦٥) سمير أمين، «ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

ليس ممكناً ولا مجدياً هنا استعراض التفريعات التي تغطيها الحريات والحقوق والتي يمكن رصدها بسهولة في الأدبيات العربية. المهم هو أن هذه الحريات والحقوق أصبحت اليوم في الدراسات العربية «مدخلاً» أساسياً لتقييم المرحلة التنموية بآليات قياسية. من ذلك، مثلاً، محاولة نادر فرجاني، الذي انطلق من اعتبار «الكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على ذيوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها. ويبرر تبني هذا المطلب، في حد ذاته، اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي لنوعية الحياة. ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي لنوعية الحياة أن الوطن العربي يواجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الإنسان، وتوقع تفاقم التردي في المستقبل المنظور، من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز الإنسان وحماية حقوقه في الوطن العربي، من ناحية أخرى»[٦٦]. وقد اقترح ثلاثين عنصراً أو مؤشراً غطت جوانب متنوعة من الحريات والحقوق الفردية والجمعية والقومية. وعلى رغم ان هذه المحاولة بقيت في حدود الكمي، فإن فائدتها في أنها جسمت إمكانية قياس الحريات والحقوق التي تتحاشاها التقارير الدولية لأسباب معلومة.

إن تفرع الحريات والحقوق في مستويات ومجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية لا ينفي أن أغلبها تشترك في ضرورته، واقعاً أو طلباً، كل مجتمعات العالم. لكن الوطن العربي له منها ما قد لا يبدو من أولويات مناطق أخرى أو هو غير وارد فيها بالتواصل والإلحاح نفسهما، مثلما هو الأمر بالنسبة لحقوق الشعوب.

إن «حقوق الشعب العربي» ليست «إضافة» إلى حقوق الإنسان، بل هي في صلب الرؤية التنموية ـ النهضوية التي لا ترى الفصل بين النوعين في الحقوق، باعتبار أنه من الصعب أن تكون للإنسان حقوق في مجتمع دون حقوق. وقد يوضح هذا مبرر اعتبار الاستقلال من التبعية مقوماً من مقومات التنمية العربية. ثم إن تاريخ المجتمعات الغربية نفسه يؤكد أن الحريات والحقوق، ملخصة في الديمقراطية، تم بناؤها واكتسابها في سياق من الاستقلال، بل في السلم مع الخارج، إضافة إلى عوامل الفعل الاجتماعي. إن حقوق الشعب العربي هي أيضاً متفرعة تمتد وتقصر بحسب الزاوية المنظور منها إليها. نادر فرجاني لخصها في: التحرير وتقرير المصير؛ التوحد القومي؛ التنمية المستقلة؛ صيانة الأمن القومي، معتبراً أنها القسم الذي يمثل في الحقوق والحريات «خصوصية عربية»[٦٧]. وليس من شك في أن الهيمنة المتزايدة إلى حد التدخل والحصار والوجود العسكري تجعل من هذه الحقوق عنصراً مرشحاً بقوة لأن يتحول إلى مؤشرات تنموية ومصيرية.

يبرز أيضاً ضمن الحريات والحقوق مطلب «المشاركة الشعبية» الفاعلة التي تتجاوز المشاركة الشكلية وأشكال التهريج التي تهدف إلى تأطير المجتمع المدني وإلى إقصاء الفعل الشعبي أو تحييده فيه. وهي كلها، كما يتضح في البلدان العربية، أشكال لا تؤدي إلى دمقرطة المجتمع، بل إلى عرقلة صيرورتها. هنا أيضاً يجب أن يكون التقييم في مستوى محصلة هذه الصيرورة لا في مستوى الإجراءات القابلة للانتكاس أو في مستوى الشعارات الرسمية المرفوعة ولو كانت في اللوائح والدساتير.

وما دمنا في استخراج الضرورات العربية، فإن الإشارة واردة إلى ظاهرة «الفساد»

---

(٦٦) فرجاني، **عن نوعية الحياة في الوطن العربي**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(Corruption) المتفاقمة عربياً: ان مفهوم «الحكم السليم» (bonne gouvernance)، بقطع النظر عما يتضمنه من تحويل النظر عن طبيعة السلطة إلى إدارتها، تشير «السلامة» فيه إلى ظاهرة الفساد التي بدأت تنتشر. وهي ظاهرة تكتسي طابعاً خطيراً في مجتمعات لا توجد تقاليد ولا قوانين يمكن أن تحد منها. ومثلما أوجدت مؤشرات للانحراف وللكوارث، فإن إيجاد مؤشرات للفساد أصبح أمراً ضرورياً في البلدان العربية. وقد بدأ مفهوم الفساد يتردد في بعض الكتابات العربية كمفهوم أساسي في المعالجات التنموية[٦٨]، كما أورده **تقرير التنمية البشرية** منذ عام ١٩٩١: «ولما كان الفساد غالباً ما يحدث على أعلى المستويات ويحيط بالصفوة من الأغنياء وذوي النفوذ، فقد يكون من الصعب على المواطنين كشفه وفضحه. ولذلك فقد يكون هناك دور لمنظمة دولية يمكن أن تعمل طبقاً للمبادئ التي تطبقها منظمة العفو الدولية»[٦٩].

قد يكتسي هذا المجال أهمية خاصة باعتبار ما جرى من عادة إحالة «الاجتماعي» عليه، بدءاً بممارسة الحقوق المدنية والسياسية، ومروراً بالأسرة والعمل وكل ما يتصل بالرعاية والخدمات الاجتماعية. وسواء نظر إليه كقطاعات أو من وجهة محصلته، كما هو الشأن هنا، فإن الرهان فيه كبير، وبخاصة أنه حامل أساسي للحركات الاجتماعية ولتعبيراتها المتنوعة.

وإذا كانت مؤشرات بعض الأنشطة والخدمات متداولة، بقطع النظر عن صدقيتها، فإن ما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية لا تتوفر عنه إلا معطيات متفرقة، سواء كانت كتلك التي تعرضها التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أو منظمة العفو الدولية أو، إلى حد ما، **تقارير التنمية البشرية**. وعلى رغم التفاوت بين البلدان العربية ـ وهو تفاوت تحظى فيه بعض البلدان ،كمصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان، بمكانة أفضل من غيرها ـ فإن الإجماع قائم على أن حقوق الإنسان في مجموع هذه البلدان غير متوفرة، بل أبسطها، في كثير منها، مهدور. هناك ما يشير إلى التوجه نحو رد الاعتبار للرأي العام، وبخاصة تحت ضغوط خارجية، ولكن أكثر السيناريوهات العربية احتمالاً في المستقبل هي تلك التي سيؤدي فيها تواصل تردي الأوضاع الاجتماعية إلى التعبير الاحتجاجي القوي قبل أن يتسع المشروع الديمقراطي البطيء إلى التعامل المناسب مع الاحتجاج.

٣ ـ العدالة الاجتماعية

إن العقدين الأخيرين بيّنا بوضوح قوة تدخل العوامل الخارجية في تشكيل النظام الاجتماعي في البلدان العربية. لقد نفذت هذه البلدان إصلاحات هيكلية على حساب المسألة الاجتماعية التي تم «تأجيل» معالجتها. ولذلك فإنه في الوقت الذي عملت فيه البلدان العربية على «تكييف» اقتصاداتها وعلى «التأهل» للمنافسة كانت نسبة الفقر والبطالة وعدم إشباع الحاجات

---

(٦٨) ظهر مفهوم الفساد في فهرس كتاب: **التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. اما تقرير لجنة التنمية للمؤتمر القومي العربي السابع فقد كانت توصياته «إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة الفساد». انظر: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (آذار/مارس ١٩٩٧)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٠٤. وهناك مشاريع بحثية عربية بدأت تتبلور لتناول ظاهرة الفساد.

(٦٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩١)، ص ٧١.

الأساسية ترتفع فيها، في الجملة وبنسب متفاوتة.

وقد تنبه أول **تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٩٠** إلى الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح المملاة على الدول النامية، مشيراً إلى ما سببته من انتكاسة في التنمية البشرية ـ خلال الستينيات والسبعينيات ـ إذ «رغم إجراءات التكيف الصارمة ظلت هذه البلدان تعاني من الاختلال الشديد في نهاية الثمانينيات. وفي بعض المناطق كأفريقيا انخفض نصيب الفرد من الدخل في البلدان التي طبقت فيها برامج إصلاح قوية بنفس معدل انخفاضه تقريباً في البلدان التي كانت برامج الإصلاح فيها ضعيفة أو التي لم تطبق فيها برامج إصلاح على الإطلاق»[٧٠]. وفي كثير من البلدان النامية التي نفذت برامج الإصلاح ارتفع معدل سوء التغذية لدى الأطفال وتباطأ التقدم في الحد من معدلات وفيات الرضع أو انعكس وانخفضت القوة الشرائية... الخ»[٧١].

وأمام قلة المعطيات والإحصاءات المتصلة بتوزيع الدخل القومي وتوزيع الفرص والخدمات بحسب الطبقات والشرائح الاجتماعية، وبخاصة على مستوى الوطن العربي، لا يمكن غير الاكتفاء بالاستنتاج العام الذي تخفي خطورته المعدلات، وهو أن التفاوت الاجتماعي يتفاقم، منذ الثمانينيات، لسبب بديهي وهو أن تراجع الدولة عن بعض فضاءات القطاع العام من ناحية، والخصخصة وحرية السوق من ناحية أخرى، تمكن الأغنياء من تحقيق زيادات واسعة في ثرواتهم ومن إزاحة الأضعف، وبالتالي من توسيع المسافة بينهم وبين الفقراء.

إن المؤشرات العامة للتفاوت الاجتماعي، والتي أشرنا سابقاً إلى البعض منها، استناداً إلى **تقارير التنمية البشرية** ـ ومنها، مثلاً، أن زيادة الدخل الفردي بحوالى ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٩٣ لم تمنع وجود حوالى ٧٣ مليون عربي تحت خط الفقر ـ مرشحة للارتفاع ما دام هناك عجز عن إيجاد كوابح للتفاوت الاجتماعي المتفاقم. هناك بعض البلدان العربية لها سياسات في التضامن الاجتماعي وفي محاربة «جيوب الفقر» مثلما هو الحال في تونس[٧٢]، ولكن المسافة بين الأغنياء والفقراء تتباعد في مجمل البلدان العربية ومعها المسافات الاجتماعية الأخرى، عبر البطالة وانخفاض الأجور ـ بما في ذلك تدهور وضع العمال ـ وتدني القدرة الشرائية وتفاوت الفرص في الخدمات الاجتماعية... الخ.

إن التنمية الاجتماعية ـ مهما كان تعريفها ـ لا يمكن أن تكون من دون الفئات الاجتماعية الفاعلة فيها. لذلك فإن مسألة العدالة الاجتماعية ـ وهي أساساً علاقة اجتماعية بين هذه الفئات ـ مسألة مصيرية. وكما أشار **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، فإن «أنماط التنمية التي تتواصل فيها التفاوتات الحالية لا يمكن المحافظة عليها، فهي لا تستحق ذلك»[٧٣]. إن تواصل تفاقم التفاوت تعبير عن جشع وقصر نظر المستفيدين من مردوده المباشر، كما هو تعبير عن عدم اهتمامهم بما يتركون من شحنات الانفجار الموقوتة للأجيال اللاحقة.

ومهما يكن، فهنا أيضاً يحتاج الأمر إلى وضع مؤشرات تسمح مستقبلاً بمعرفة أدق للخريطة الاجتماعية في مستوى كل بلد عربي وفي مستوى الوطن العربي ككل. إن المؤشرات

---

(٧٠) *Rapport mondial sur le développement humain, 1990*, p. 37.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٧ وما بعدها.

(٧٢) انظر الإشارة إلى التجربة التونسية في: *Rapport mondial sur le développement humain, 1999*, p. 90.

(٧٣) *Rapport mondial sur le développement humain, 1994* (Paris: Economica, 1994), p. 20.

العامة القائمة على المعدلات الوطنية ضعيفة الدلالة في هذا المجال، حتى ولو بافتراض صدقيتها.

٤ ـ العلم والتقانة

من الصعب العثور على مؤشرات مباشرة وأساسية في مجال العلم والتقانة في الوطن العربي. ثم إن الأكثر صعوبة من ذلك هو العثور على ما يتيح رسم المنظومة المعرفية لهذا المجال بالنسبة لمن يهمه النظر إلى ترابطات العلم والتقانة فيما بينهما داخل معرفة أوسع هي نفسها مندرجة في ثقافة أعم، بمعناها الفكري والاثنروبولوجي، وقد تمتد بأشكال وتعابير مختلفة في النسيج الاجتماعي.

وإن الدراسات المتخصصة القليلة تفضي إلى معاينة الفجوة بين التطور العالمي السريع في العلم والتقانة من ناحية، وبين محصلتهما العربية من ناحية أخرى. وكما بيّن انطوان زحلان، فإن الوطن العربي لا تنقصه الكفاءات، وبخاصة من بين العلماء والمهندسين، ولكنه يشكو من عدم وجود المساندة الكفاية للمعرفة العلمية والتقانية، خصوصاً خارج الجامعات. لذلك فإنه على رغم وجود أكثر من ١٥٠ جامعة وما يزيد على ألف وحدة ومركز بحث، وعلى رغم نمو سنوي بمعدل ٩,٥ بالمئة في أعداد الحاصلين على الدكتوراه، وعلى رغم أن العلماء في الأقطار العربية أسهموا لسنة ١٩٩٦ وحدها بنحو ٨٠٠٠ بحث علمي في المجلات الدولية المحكمة ـ من دون اعتبار المقيمين خارج الوطن العربي والذين قد يبلغ إنتاجهم الضعفين أو ثلاثة أضعاف إنتاج من هم داخله ـ فإن «معدل الابتكارات العلمية والتقانية الناتجة ذاتياً في الأقطار العربية قريب من الصفر»[٧٤].

إن صعوبات تطوير البحث العلمي والتقاني متنوعة. ومن هذه الصعوبات، بدرجة أولى، عدم الاهتمام الكافي به لعدم اتضاح مردوده، على رغم أن «إسهام الإنتاج المرتكز على العلم ازداد بشكل شديد. فهو اليوم يشكل حوالى ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الناتج القومي المحلي لمعظم البلدان الأوروبية. ومعنى ذلك أن البلدان التي لم تدخل العلم والتقانة على اقتصادها وثقافتها تكون قد وضعت نفسها على هامش الاقتصاد العالمي الجديد»[٧٥]. ومعلوم أن الإنفاق العام على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي هو في مجموع البلدان العربية أرفع ما يكون عالمياً (٥,٩ بالمئة سنة ١٩٨٥)، بعد الإنفاق العسكري (٨,٢ بالمئة سنة ١٩٨٨)، ولكن هذه النسبة ضئيلة في مجال البحث والتطوير. ففي عام ١٩٩٢ كانت هذه النسبة في مصر ٠,٤ بالمئة، وفي الأردن ٠,٣ بالمئة، وفي الكويت ٠,٣ بالمئة، وفي المغرب ٠,٢ بالمئة، وفي كل من لبنان والعربية السعودية وسوريا وتونس ٠,١ بالمئة، وكانت ما بين ٠,٠٧ بالمئة و٠,٠٢ بالمئة في باقي البلدان العربية[٧٦].

من الصعوبات الأساسية أيضاً الفصل بين العلم باعتباره معرفة، وبين التقانة كمنتوج يمكن الحصول عليه ولربما تطويره أو توطينه. هذا في حين أنه لا يمكن أن يتحقق هذا دون القدرة في ذاك. وكما أشار محمد رؤوف حامد فإنه «إذا جرى التركيز فقط على إجراء تقدم تقاني، فمن المتوقع أن نفاجأ بعد سنوات عدة بتأخر سرعة التقدم التقاني نتيجة غياب أو

---

(٧٤) انطوان زحلان، «حال الوطن العربي في العلم والتقانة،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ابريل ١٩٩٦)** (بيروت: دار الرازي، ١٩٩٦)، ص ٣١٩.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

انخفاض المكون العلمي. وعندها ستكون التكلفة أكبر بكثير، حيث ستكون التكلفة مزدوجة، وذلك لسببين: السبب **الأول** سيكون تكلفة التأخر في إحراز التقدم التقاني، والسبب **الثاني** هو ما سيكون قد جد من ارتفاع في تكلفة التقدم العلمي»[٧٧].

ومثلما هو الحال في كل المقومات التي تعرضنا إليها، تبدو الحاجة الماسة هنا إلى بناء مؤشرات مباشرة خاصة بالعلم والتقانة. وهي مؤشرات قد تعين على رصد بعض الظواهر اللافتة للانتباه من نوع تراجع حصة مصر عربياً في إجمالي المنشورات العلمية (من ٦٧ بالمئة عام ١٩٦٧ إلى ٣٧ بالمئة عام ١٩٩٠) وارتفاع حصة دول مجلس التعاون الخليجي (من ٢ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة خلال الفترة نفسها). وقد اقترح محمد رؤوف حامد قائمة أولية للمؤشرات العلمية التقانية تضمنت تسعة عشر مؤشراً يمكن إضافتها أو إضافة مثلها إلى المؤشرات التقليدية التي كثيراً ما نجدها ضمن مؤشرات التنمية البشرية أو الاقتصادية، وذلك في اتجاه بناء «نموذج عربي في الاستنهاض العلمي التقاني»[٧٨].

ومهما كانت هذه المؤشرات، فإنه لا يمكنها، من وجهة نظرنا، عدم اعتبار الحامل الأول للمعرفة وهو «اللغة». إن مسألة اللغة من المسائل المستعصية حقاً في الوطن العربي. وأغرب ما فيها أنها أقرب إلى التناسي أو الإهمال. هذا في حين أن المجتمع العربي يتزايد عجزه عن التعبير عن نفسه بلغته «الوطنية» أو «القومية» في مختلف مستوياته: من المستوى الفكري أو العلمي إلى مستوى التخاطب في الحياة اليومية. إن وضع اللغة العربية في البلدان العربية من أبرز مؤشرات «تنمية التخلف». وقد ألحقت بها «حرية» السوق أضراراً فادحة. ويكفي في ذلك أن نقرأ الشارع العربي. أليس، إذاً، من غرابة المؤشرات التنموية أن لا تكون اللغة من بينها؟ والمسألة اللغوية بعد أن بحثت، خلال الستينيات والسبعينيات، عن مبررات معرفية، في إطار النقاش حول التعريب، تراجعت لتستقر كمسألة هوية فقط. وهو تراجع يناسب التعامل السياسي الرسمي مع اللغة العربية، حيث يتم الالتجاء إليها، اضطراراً، لمخاطبة الجماهير أو لشد الجاليات إلى الأوطان. وعند الإلحاح على أهمية المؤشر اللغوي، فإنه من المبتذل تكرار ما هو مفروغ منه من أن تطوير اللغة العربية واعتمادها لا يتعارضان وضرورة التمكن من لغات أخرى لم يعد بالإمكان الانتساب إلى عالم المعرفة من دونها. يبقى أن نشير إلى أمرين: الأمر **الأول** أن التركيز على العلم والتقانة الذي قد تحوله نفعية السوق إلى «إيديولوجيا» طاغية لا يتضمن اختزالاً لمجال المعرفة الواسع، بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تحتاج، هي الأخرى، إلى الجهد والتطوير لتساهم أكثر في فهم الواقع وتفسيره. والأمر **الثاني** هو أن المعرفة، بوجه عام، هي حقل ذو حساسية خاصة في الوطن العربي الذي يثير بشكل حاد مسألة الهوية وما يرتبط بها من خصوصية وقيم وتوطين... الخ. وقد وصل هذا الأمر إلى حد القول بـ «ضرورة إدماج عنصر الهوية في الموارد البشرية»[٧٩].

٥ ـ التكامل العربي

إن تناول التنمية الاجتماعية، من منظور عربي كلي، لا يمكن أن يرى هذه التنمية من دون «فضاء» عربي. وإنه لمن المفارقات ألا يورد التكامل العربي كمقوم من مقوماتها الأساسية.

---

(٧٧) محمد رؤوف حامد، «العلم والتقانة»، ورقة قدمت إلى: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ابريل ١٩٩٨)**، ص ٥٠٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥١٣ ـ ٥١٤.

(٧٩) «التقرير الختامي»، ص ٤٧٢.

معلوم ما أحاق بمشروع الوحدة العربية، بل بفكرتها أيضاً. ومعلوم كذلك أن الجهاز المفاهيمي المتصل بها قد عدلت منه كثيراً «واقعية» الواقع العربي. ومع ذلك تستمر بعض المقولات في الكتابات التنموية العربية ثابتةً في اغلبها، على رغم اختلاف مرجعيات ومقاربات أصحابها. ومن هذه المقولات قومية التنمية. إنه لم يعد هناك ذاك التقابل الحاد بين القطري والقومي في الفكر السياسي العربي. ولقد أصبح متداولاً ومقبولاً أن القومي يمر بالوطني، بل إنه لا يكون قومياً من دون مروره بالوطني. لذلك فإن قومية التنمية في منطقة تتباين فيها المراحل والتجارب لا تقلل من شأن التنمية الوطنية وإنما تعني أن ينظر إلى هذه التنمية في محصلتها العربية أيضاً. أما المقولة الثانية فهي أن التنمية الوطنية لا تكتسب حداً أدنى من المناعة والاستدامة إلا مندرجة في نظام إقليمي متكامل. ولاعتبارات ثقافية اجتماعية وجيوسياسية مصيرية، فإن الاندراج في نظام عربي تكاملي هو الأنسب. وقد قامت على ذلك مشاريع ومعاهدات عربية يبدو أنها تلاشت، ولكن مبرراتها ما زالت قوية، بل زادت قوة في الأوضاع العربية الراهنة. وبقطع النظر عن الآليات والإجراءات المقترحة، وعن أولويات المراحل ومجالاتها، فإن المبررات النظرية للتكامل العربي، كضرورة تنموية، بدأت تتجرد من عناصرها الايديولوجية التقليدية وتكتسب صدقية المقاربة العلمية.

إن الإمكانات المتاحة للوطن العربي، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية، والتي أطال المتخصصون العرب في إبراز تكاملها، هي إمكانات لو قدر لها أن تتفاعل عبر الحدود الحالية لفسحت المجال أمام دينامية اجتماعية غير مسبوقة تجد فيها مقومات التنمية ميكانيزمات تحققها.

إن النظرة العربية للمستقبل لم تنفصل يوماً عن ثنائية التكامل والتنافر. ومهما قيل اليوم عن محاولات الاستشراف السابقة وعن السيناريوهات التي بنتها، فهي تعبير عن مدى حضور هذه الثنائية، بصيغ مختلفة، في الفكر التنموي ـ النهضوي العربي. وليس من شك في أن أبرز جهد عربي جماعي تم بذله في هذا المجال هو «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أنجزه، خلال سبع سنوات، مركز دراسات الوحدة العربية. ولقد أدى اعتماد معيار شكل العلاقة بين البلدان العربية إلى اقتراح ثلاثة مشاهد أو سيناريوهات مستقبلية: **الأول** مشهد التجزئة الذي يفترض استمرار الأوضاع السائدة (حتى بداية الثمانينيات، إذاك)، **والثاني** مشهد التنسيق والتعاون أو المشهد الإصلاحي، **والثالث** مشهد الوحدة العربية في شكلها الاتحادي أو الفدرالي والذي يمثل «المسار التحويلي أو التغيير الجذري»[٨٠].

إن كل ما سبق، إضافة إلى مفعرج حرب الخليج، يؤكد أن «أسوأ» السيناريوهات المحتملة قد زادت سوءاً! لكن هذا لا يقلص من أهمية التكامل كمقوم أساسي من مقومات التنمية العربية، بل، بالعكس من ذلك، يزيد منها لسببين: **الأول** هو أن التنمية تحمل البديل دائماً، **والثاني** ان التنمية في البلدان العربية لم تتبين قدرتها واستدامتها في غياب التكامل العربي.

خاتمة

إن المؤشرات القطاعية جعلت البلدان العربية، منفردة أو مجتمعة، تتنقل بين الأوضاع، سلباً وإيجاباً، دون توقف: مؤشر يرفعها وآخر يحط بها. ولقد وردت أمثلة كثيرة عن ذلك. لكن

---

(٨٠) انظر: خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

هذه المؤشرات ـ حتى ولو سميت «بشرية» ـ لم تستطع ستر الركود أو الانتكاس الذي عرفته هذه البلدان، منفردة أو مجتمعة. إنها، في نهاية الأمر، تصب ـ على رغم تقلباتها ـ في نتائج المنظور الكلي. وإذا كانت لا تسعى إلى ربط نتائجها الجزئية بهذه المحصلة الكلية، فذلك لأسباب إجرائية سياسية، بدرجة أولى: إكساب النتائج الجزئية أهمية «الإنجاز». والأكثر من ذلك هو تحويل الجزئي من الخدمات القطاعية إلى «تنمية اجتماعية»، ولربما إلى «تنمية شاملة»، كما هو الشأن في الخطاب العربي الرسمي.

إن هذا التمشي الذي يزداد إلحاحاً مع تراجع الحركات والمطالب الاجتماعية الكبرى، من ناحية، ومع تقلص أدوار الدولة التي أصبحت تتمسك، أكثر من أي وقت مضى، بما هو «اجتماعي»، من ناحية ثانية، إضافة إلى ما تمليه الضغوطات الخارجية من إجراءات، ليس مبرراً كافياً لتراجع المؤشر الاجتماعي إلى حدود دنيا تفصله عن محصلته المجتمعية. ومهما كان وزن هذا التمشي، سياسياً، فهو ليس مقبولاً، فكرياً. وقد تبين إلى أي حد يواجهه الفكر التنموي العربي.

وبقطع النظر عما قد يثيره تعريف التنمية الاجتماعية كمحصلة لما يعتبره العرب أنفسهم مقومات لتنمية مجتمعاتهم، فإن ما يبقى، في كل الحالات، حاجة ملحة هو التفكير جدياً في وضع مؤشرات لهذه التنمية يقوم على جهد علمي جماعي عربي. وليس من شك في أن هناك ما يكفي من الكفاءات العربية لسد هذه الحاجة □

صدر حديثاً

حقوق الإنسان العربي

(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٧)

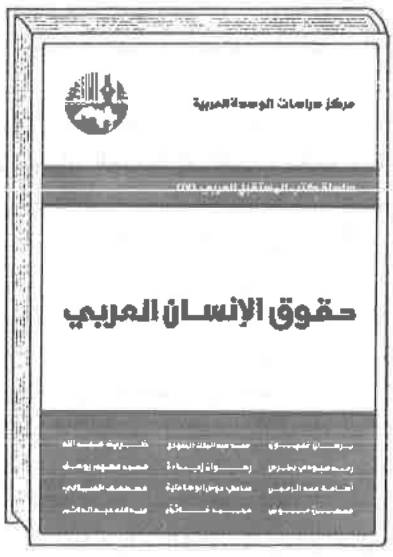

يهدف هذا الكتاب إلى المقارنة بين درجة التقدم التي حققتها قضية حقوق الإنسان على المستوى العالمي منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، مروراً بمؤتمر فيينا (١٩٩٣)، وانتهاءً بتأثير التجليات السياسية للعولمة من ناحية، وبين درجة العدوان على حقوق الإنسان وانتهاكاتها على المستوى العربي من ناحية ثانية. ويبحث الكتاب قضايا عدة مرتبطة بهذا الموضوع مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية والتنمية ونظرة الإسلام إلى حقوق الإنسان وإشكالية العالمية والخصوصية بما تتضمنه من الحقوق المتنازع عليها، ويلقي الضوء على الفهم الغربي لحقوق الإنسان الذي تجري عولمته، وخصوصاً الفهم الأمريكي الذي يحاول استغلال هذه القضية بطريقة انتقائية.

٣٠٠ صفحة
الثمن: ٩ دولارات

القدس هي القضية(*)

بيان نويهض الحوت

أستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ
الجامعة اللبنانية، وعضو المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

مقدمة

ما من قضية شغلت الوطن العربي الكبير، والعالم الإسلامي الأكبر، منذ الحرب العالمية الأولى، كالقضية الفلسطينية، وهي التي عرفت بأنها قضية العرب الأولى، أو القضية المركزية: وأما مركز هذه القضية المركزية نفسها، فهو مدينة القدس.

وبين مدن العالم، ما من مدينة لاقت ما لاقته القدس من الحب والتقديس والشهرة، فهي مدينة الأديان الثلاثة. ذاك هو سر ارتفاع مكانتها بين المدن قاطبة.

الكل يحب القدس. ولكن... كيف؟ وعن أي قدس يتحدث الكل؟

الحقيقة أن كل من يحب هذه المدينة العريقة يرى فيها ما يريد أن يراه، لا ما هي عليه.

والحقيقة أن كل شعب أو حتى كل جماعة عندما تتحدث عن حاضر القدس ومستقبلها، فهي تتحدث عن قدس تختلف عن القدس التي يتحدث عنها الآخرون.

والعرب، أهل المدينة، فاتحوها وبناتها وسكانها بتواصل منذ القرن السابع للميلاد، هؤلاء عن أي قدس يتحدثون مع بداية الألف الميلادية الثالثة؟

عن القدس الدينية؟ التاريخية؟ الإسلامية؟ العربية؟ الرمزية؟ القدس القديمة؟

عن المقدسات وحدها، أم عن بعض المقدسات؟

عن القدس في القرن العشرين؟ عن القدس ما قبل ١٩٤٨؟ أم القدس الصغرى؟ أم الكبرى؟ أم الميتروبولية؟ أم تلك القدس التي تتوسع أرضها دون توقف منذ عام ١٩٩٣؟

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي ـ الإسلامي الذي عقد في بيروت في ٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

في هذه الشعاب غير المحدودة تكمن مأساة القدس.

ما من مدينة في القرن العشرين تغيرت معالمها، شوارعها، أسماؤها، مساحاتها، مبانيها، سكانها، قوانينها، همومها، مشاكلها، في مثل هذا المدى الزمني القصير نسبياً في عمر المدن، كما تغيرت مدينة القدس. وما من مدينة تضاعف سكانها أضعافاً عن طريق هجرة اليهود (دون سواهم) إليها من أنحاء الأرض، كما جرى في مدينة القدس؛ وهذا في الزمن نفسه الذي يساق فيه أبناؤها العرب، سكانها منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، إلى الهجرة منها.

يتميز الصراع العربي ـ الصهيوني/الإسرائيلي حول فلسطين عموماً، وحول القدس خصوصاً، في كونه صراعاً يشمل الجوانب الدينية والتاريخية والقانونية والسياسية والمعيشية. فلا يوجد جانب رئيسي واحد خارج دائرة الصراع، وهذا ما يجعله صراعاً فريداً من نوعه عبر التاريخ؛ كذلك يتميز هذا الصراع في استمراره الطويل، فلو حددنا مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ بداية له، ولم نذهب أبعد من ذلك مع الهجرات اليهودية الأولى إلى فلسطين، لكان هذا الصراع هو الأطول عمراً من بين القضايا السياسية الدولية المعاصرة.

قضية واكبت القرن العشرين كله، وبقيت معلقة حتى القرن الحادي والعشرين.

لن نتوقف في هذه الدراسة إزاء جميع جوانب الصراع في أي حال، إلا إزاء بعضها تمهيداً لما جرى وما يجري من تهويد للقدس. القدس اليوم بما فيها من بشر وحجر هي المدينة التي نبحث عنها، وأهلها العرب الذين يضيق عليهم الخناق يومياً، هم الذين نبحث عنهم. ومعالم القدس العربية والإسلامية التي يشتد من حولها الخطر يومياً، هي التي نسعى إليها.

وبمعنى آخر، نحن لا نبحث حتى عن القدس، بل نكتفي ببحث واقعي عما جرى لهذه المدينة العريقة، وعما تبقى منها، من تلك القدس التي عرفناها قبل نكبتها الأولى سنة ١٩٤٨.

أولاً: القدس في العقل الصهيوني

الكتابات الصهيونية والإسرائيلية، بشكل عام، تكاد لا تفصل بين ما هو شأن ديني أو تاريخي بالنسبة إلى القدس، وليس بين تلك الكتابات اختلاف في التركيز على أهمية القدس من المنظورين اليهودي والصهيوني، ذلك أن للقدس في الوجدان اليهودي، وفي العقل الصهيوني، الأولوية دوماً؛ وأما كتاباتهم عن أهمية القدس لدى كل من المسلمين والمسيحيين، ففيها توافق على تحجيم هذه الأهمية والتقليل من شأنها، ولكن يبرز الاختلاف بين معظم مؤرخيهم وكتّابهم في أسلوب التعبير، فهو أسلوب يتراوح بين التواري وراء أقنعة أكاديمية، وبين أسلوب صارخ فج وقائم على عدم رؤية الآخرين، كل الآخرين!!

النقاط الرئيسية المتفق عليها في معظم تلك الكتابات هي أن القدس بالنسبة إلى المسلمين ليست المدينة المقدسة الأولى ولا الوحيدة، فمدينة المسلمين المقدسة حقاً، والتي يحجون إليها، هي مكة وليست القدس.

وأما بالنسبة إلى أهمية القدس بالنسبة إلى المسيحيين، فالتركيز قائم على أن القدس تحتوي على بعض من الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين، فهناك خارج القدس أماكن أخرى مهمة مقدسة لديهم، أبرزها في بيت لحم حيث ولد المسيح، وفي الناصرة حيث نشأ، وعلى شاطئ نهر الأردن حيث تعمد، وفي الجليل حيث كانت تعاليمه ومعجزاته!!

وهكذا، تبدو للقدس أهمية لا تضاهى بالنسبة إلى اليهود ـ من خلال كتاباتهم عنها ـ بحيث لا يمكن لأي مكان في العالم أن يحل لديهم مكان القدس، فهي مدينتهم لهم وحدهم. فيها بقايا هيكل سليمان تحت الأرض، وفيها حائط المبكى. ومن أنحاء العالم يتوجه اليهود بالصلاة إلى جبل الهيكل، بينما يتوجه المسلمون بالصلاة نحو مكة!!

يلجأ مارتن غيلبرت، مثلاً، إلى نهج آخر للتدليل على أهمية القدس بالنسبة إلى اليهود، مقارناً بين عدد المرات التي ذكرت فيها القدس في الكتب الدينية، فيقول إن أورشليم ذكرت في العهد القديم في ٦٥٦ مناسبة، بينما هي لم تذكر في العهد الجديد إلا مرتبطة ببعض الأحداث المتعلقة بالإيمان المسيحي، وأما في كتاب المسلمين فلم تذكر القدس مرة واحدة!![١].

وأما بعد الأهمية الدينية، فتأتي الأهمية التاريخية التي لا تضاهى لديهم أيضاً في المقارنة بين رؤيتهم للقدس في تاريخهم، وبين رؤيتهم لها في تاريخ الشعب الفلسطيني والأمة العربية؛ القدس في تاريخهم عاصمة لمملكة داود وسليمان... وهي عبر التاريخ لهم وحدهم!! مؤكدين في التاريخ الذي يكتبون على أن القدس لم تكن يوماً عاصمة للخلافة، ولم تكن يوماً موقع اهتمام الخلفاء، ولم تكن حتى مدينة إسلامية ثقافية بارزة!!

تتشابك لديهم الكتابات الدينية التوراتية بالكتابات التاريخية، وإلى الحد الذي لا يظهر لديهم تاريخ سوى التاريخ التوراتي وحده مع التجاهل لما قبله من وجود كنعاني ومن حضارة كنعانية ومن شعوب أخرى عاشت على أرض فلسطين؛ ولا نتجاهل نحن بدورنا أهمية نتاج بعض الكتاب والمؤرخين اليهود المنصفين أمثال وايتلام وفنكلشتاين وشمعون شمير، لكن العقل الصهيوني المهيمن على كتابة التاريخ ما زال يكتب «التاريخ المختار» لـ «الشعب المختار».

ليس هنا المجال للخوض في الردود على المزاعم والأقاويل الصهيونية أعلاه، ولا للتوقف عند التوجه الجديد لدى المؤرخين الفلسطينيين والعرب بالعودة بالتاريخ إلى التاريخ، وعدم الاكتفاء بالتركيز على التاريخ الحديث كما كانت الموجات الأولى بعد النكبة، لكننا إنصافاً للعقل والإنسان، نتوقف إزاء رد واحد على المزاعم الصهيونية في احتكار تاريخ القدس لبني إسرائيل وحدهم، لكونه رداً جاء من فريق من علماء الآثار العاملين في دائرة الآثار الإسرائيلية.

أعلن هذا الفريق في شهر تموز/يوليو ١٩٩٨ بعد قيامه بحفريات متواصلة في القدس الشرقية طوال عامين، أن مدينة القدس كانت: «مدينة مهمة ومتطورة، قبل عهد الملك داود». وكان من أبرز ما اكتشفه نظاماً معقداً لجر المياه وصفوه بأنه «أحد الأنظمة الأكثر تعقيداً وحماية في الشرق الأوسط، وبأنه يرجع إلى ١٨٠٠ سنة قبل الميلاد»، أي إلى ما قبل عهد داود بثمانية قرون، أي إلى العهد الكنعاني[٢].

غير أن الإعلان عن نتائج اكتشافات أثرية شيء، ثم ظهور النتائج البعيدة المدى وحتى القصيرة المدى لمثل هذا الاكتشافات شيء آخر، كذلك إمكان تأثيرها في التوجهات السياسية شيء آخر مختلف أيضاً. فما زال العقل السياسي الصهيوني الهرتسلي في إسرائيل هو المسيطر.

ألم يتوصل بعض مؤرخيهم في الثمانينيات (وهم المعروفون بالمؤرخين الجدد) إلى حقيقة

---

(١) Martin Gilbert, «Jerusalem-Whose City?,» in: «Whose Jerusalem?,» p. 2, <http://www.cdn-friends-icej.ca>, visited 23/11/1999.

(٢) وكالة رويتر للأنباء، ١٩٩٨/٧/٢٨.

إقدام إسرائيل على طرد العرب من فلسطين؟ وذلك في إثر إقدام الحكومة الإسرائيلية على كشف وثائق ١٩٤٨ بعد ثلاثين عاماً، غير أن هذا «الاكتشاف» لم يعقبه بعد حتى الاعتذار عن الظلم الفادح الذي جرى بحق الفلسطينيين، لا من قبل السلطات ولا حتى من قبل هؤلاء المؤرخين «المنصفين» أنفسهم.

ونوجز القول في مسألة القدس في العقل الصهيوني بأنها البقعة التي لا يمكن التنازل عنها من «أرض الميعاد»، بينما التنازل كان ممكناً عن سيناء بالأمس، كما هو ممكن عن الجولان غداً؛ وأما القدس، فالتفاوض بشأنها غير وارد أساساً؛ وأما التعبير المتداول منذ أوسلو بأن مصير القدس «مؤجل» تأجيلاً حتى المرحلة النهائية من المفاوضات، فهو ليس أكثر من تعبير للاستهلاك الزمني، أي لكسب الوقت بهدف إجراء المزيد من خطوات التهويد.

ثانياً: الوضع القانوني للقدس

القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩، الشهير بعنوانه «قرار التقسيم»، وكذلك برقمه (١٨١)، أضحى المظلة الدولية القانونية لمستقبل فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥.

كان يفترض بناءً على قرار التقسيم أن تقسم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: قسم تنشأ عليه دولة فلسطينية، وقسم تنشأ عليه دولة يهودية، وقسم يقام عليه كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارته، ويتألف هذا الكيان من مدينة القدس التي تشتمل حدودها على: «بلدية القدس الحالية، مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من منطقة قالونيا»[٣].

لكن قرار التقسيم لم ينفذ يوماً بشأن القدس، وما نفذ منه ـ فقط ـ القسم المتعلق بإنشاء الدولة اليهودية، وهي الدولة التي قامت على رقعة أكبر مما ورد في القرار، ومحتلة من القدس كل ما يعرف بالقدس الغربية، أي القسم الأكبر من القدس. وأما الدولة الفلسطينية، فلم تقم أساساً، وتوزعت بقية الأراضي الفلسطينية بين الأردن الذي ضم إليه الضفة الغربية والقدس الشرقية، أي القدس التاريخية داخل السور، أي قدس المقدسات، ومصر التي أصبحت مسؤولة عن إدارة قطاع غزة، وسوريا التي أصبحت مسؤولة عن منطقة الحمة.

وهكذا، نشأ وضع قانوني/واقعي بالنسبة إلى القدس ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، أي ما بين الحربين، فتوزعت السيادة على المدينة ما بين الدولتين: الإسرائيلية والأردنية، ولم يعد قرار التقسيم بالنسبة إلى القدس وارداً لدى أي من الفريقين، العربي أو الإسرائيلي.

تغير الوضع القانوني في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأخذت إسرائيل منذ بداية احتلالها لكل القدس في ١٩٦٧/٦/٧ تغير من معالم المدينة وتصدر القوانين والقرارات وفقاً لمصالحها دون أي اعتبار فعلي للقوانين الدولية، وإن تكن قد حرصت في تلك المرحلة على إظهار نوع من الاحترام الشكلي لتلك القوانين.

---

(٣) انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ٤ ـ ١٦.

صدر أول قرار إسرائيلي بشأن ضم القدس الشرقية ومساحة القدس في ١٩٦٧/٦/٢٨، ولم يرد ذكر القدس الشرقية نصاً، لكنه ورد «ضمناً» في حدود المنطقة التي باتت تسري عليها القوانين الإسرائيلية، وهي المنطقة التي تضم حدود البلدية العربية التي كانت تحت الحكم الأردني مضافاً إليها عدة مناطق أخرى، وأبرز ما فيها من قرى وحارات عربية: «صورباهر وأم طوبا والسواحرة الغربية والبلدة القديمة ووادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة والعيسوية وشعفاط وبيت حنينا. وتمتد حدود البلدية الحالية شمالاً حتى مطار قلندية...». خلال عام واحد، واستناداً إلى القوانين الداخلية التي أصدرتها الحكومة، أصبح سكان القدس العرب خاضعين للقانون الإسرائيلي الساري المفعول، بما يمنحه من حقوق وما يفرضه من واجبات في مختلف المجالات(٤).

أما القدس المدينة، فأصبحت خاضعة بشكل مباشر لمبدأ رئيسي من مبادئ التهويد، وهو توسيع مساحة «القدس» ما أمكن، بحيث تخضع الأراضي العربية للقوانين الإسرائيلية الجائرة المتعددة بحجة المنافع العامة.

وفي ١٩٥٠/١/٢٣ أعلنت إسرائيل رسمياً القدس عاصمة لها.

وعلى الرغم من ذلك، فالعرب استمروا في تصورهم أن هذا الوضع ليس إلا وضعاً مؤقتاً، وأن القدس لا بد من أن تعود إلى أهلها!! هذا من الحتميات التاريخية!!

الواقع أن إسرائيل كانت في عقد السبعينيات، أي خلال مرحلة المفاوضات لعقد معاهدة سلام مع مصر، تخفي مطامعها في تكريس ضم القدس نهائياً وتوحيدها تحت السيادة الإسرائيلية، غير أنها لم تعد تجد حاجة لإخفاء شيء بعد التوقيع على المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٩/٣/٢٦، فأقدم الكنيست على تشريع قانون أساسي في ١٩٨٠/٧/٣٠ فحواه أن القدس عاصمة إسرائيل، حيث نصت المادة الأولى على ما يلي:

«القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل»(٥).

واستناداً إلى هذا القانون أصبحت إسرائيل تعتبر السيادة الكاملة على القدس حقاً لها لا ينازعها عليه أحد، ضاربة بعرض الحائط بالقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، إما تحذيراً لها من مغبة اتخاذ قرار كهذا (كالقرار رقم ٤٧٦)، أو استنكاراً للقرار الإسرائيلي واعتباره باطلاً وفقاً للشريعة الدولية (كالقرار رقم ٤٧٨).

لم تعترف كل الدول بالقرار الإسرائيلي، وحتى تلك الدول التي تجاوبت معه بداية عادت وسحبت اثنتا عشرة دولة منها بعثاتها الدبلوماسية تجاوباً مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨، ولم تبق إلا بعثة كوستاريكا. وأما مع مرور الزمن، فقد توالت عملية نقل السفارات والبعثات الدبلوماسية من تل أبيب إلى القدس، حتى أصبح مندوبو تلك البعثات يتندرون فيما بينهم على من لم ينتقل علناً لسبب أو لآخر، وحتى جاء اليوم الذي ذهبت فيه أدراج الرياح رسالة الرئيس السادات إلى عزيزه الرئيس كارتر بشأن القدس، ثم طمأنة كارتر له في خطاب وجهه في ١٩٧٨/٩/٢٢ جاء فيه أن موقف بلاده من القدس هو عدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية

---

(٤) أسامة حلبي، **الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب**، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ ٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٩ ـ ١٠ و١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

لتغيير موقع مدينة القدس!! لكن موقف الولايات المتحدة قد تغير، وذلك حين اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً ينص على اعتراف رسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل مع إلزام الحكومة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس في مدة أقصاها أيار/مايو ١٩٩٩.

أما الجانب الفلسطيني الذي كان يفترض أن يكون آخر الموقعين على اتفاقية سلام مع إسرائيل، فقد فاجأ رئيسه ياسر عرفات الشعب الفلسطيني بتوقيعه اتفاقية أوسلو في ١٣/٩/ ١٩٩٣، غير أن هذه الاتفاقية لم تحسم الجدل القانوني بالنسبة إلى القدس، بل على العكس من ذلك، فهي قد أضافت إلى وضع القدس غموضاً، فكان كل ما ورد بشأن القدس ذكراً هامشياً في البند الثالث من المادة الخامسة التي تحدثت عن مفاوضات الوضع الدائم:

«من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك»(٦).

تلك القضايا «المتبقية» كان يفترض أن تكون هي القضايا الأهم، وأما قضية القدس فعلى الرغم من ذكرها القضية الأولى بين تلك القضايا «المتبقية»، إلا أنها لم تكن لها أولوية حقاً حتى بين تلك القضايا المتبقية، ولعل التوقف إزاء ما سبقها من كلمتي «بما فيها» لا يستدعي خبرة القانونيين لشرحهما، فحسب، بل علماء النفس أيضاً.

والبرهان على سوء النيات الإسرائيلية أن الموقف الإسرائيلي قد ازداد صلابة في انتظار المفاوضات النهائية، وكأن مرحلة «الانتظار» هذه ليست سوى مرحلة لتكريس عمليات التهويد المتواصلة. ولو عدنا إلى مؤتمر مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، لاكتشفنا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير كان يصر على عدم إعطاء إيحاء واحد بأن وضع القدس قابل للمباحثات. ولم تتغير مواقف سواه من الحكام الإسرائيليين من بعده طوال العقد الأخير من القرن العشرين.

أسوأ ما في اتفاقية أوسلو على الصعيد القانوني بالنسبة إلى القدس، أن البحث في مصير القدس قد تأجل ثلاث سنوات، بينما كان يجب أن يكون الاتفاق حول مصير القدس أساساً لأية اتفاقية كانت.

تمكنت إسرائيل في سنوات الانتظار الثلاث، وسنوات التمديد الثلاث الأخرى، من تغيير معالم القدس والضفة الغربية بشكل لم تتمكن منه في سنوات المجابهة، ما أثبت أن المطلب الإسرائيلي بتأجيل قضية القدس ما كان إلا لفرض سياسة الأمر الواقع.

لا قانون في القدس اليوم يعلو على قانون الأمر الواقع. وهذا ما يجعل القوانين الداخلية والقرارات الإسرائيلية تتلاحق وتتكاثر بحيث لا يوجد مثيل لها في العالم، حتى في ذروة عهود الدول الاستعمارية وقهرها للشعوب.

ولما كان خطا سكة التهويد المتوازيان هما مصادرة الأراضي وتخفيض عدد السكان العرب ما أمكن، فنتوقف عند أبرز القوانين التي تحكم هذين الخطين:

---

(٦) «إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (النص الحرفي كما تم توزيعه على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في ١٠/١٠/١٩٩٣).

١ ـ قوانين مصادرة الأراضي

أ ـ **قانون أملاك الغائبين** (Refugees'Estates Law) الشهير.

ب ـ **قانون سقوط الحق بمرور الزمن** (Prescription Lapse of Time): ويلزم هذا القانون الملاك العربي إبراز وثيقة تثبت أنه يستعمل الأرض من خمسين سنة. ونظراً لعدم دقة الوثائق العثمانية، ونظراً لأن معظم الأراضي لم تكن مصنفة طبوغرافياً، فقد أدى هذا القانون إلى أن يفقد الكثير من الفلسطينيين أراضيهم.

ج ـ **قانون التوزيع** (Dispensation Law): قانون يخول الحكومة الإسرائيلية مصادرة الأراضي من دون الرجوع إلى المحاكم، خصوصاً إذا كانت لا تستعمل، وذلك بمجرد الإعلان أنها أراض عسكرية، ومن ثم.. تصادر.

د ـ **قانون الأراضي غير المزروعة** ((Uncultivated Land Law): هذا قانون يحتم أن تزرع الأرض، وإلا.. تصادر.

هـ ـ **قانون الأراضي المزروعة** (Land Cultivation Law): يهدف هذا القانون إلى تقسيم الأرض المزروعة إلى أقسام أصغر بحجة منع الإقطاعية.

و ـ **قانون الأراضي المكثفة** (Land Concentration Law): يخول هذا القانون وزير الزراعة إعلان أية منطقة زراعية مكثفة، وبالتالي، تصادر.

ز ـ **قانون ضريبة الملكية المعدل** (Property Tax Amended Law): أدى هذا القانون إلى وضع ضرائب باهظة على الأرض المستعملة للأبنية السكنية، ما أدى إلى عجز الكثيرين من أصحابها عن دفع الضرائب، فغادروا إلى المناطق المحيطة بالقدس (وفي النهاية فقدوا حقوقهم كمقدسيين)!!

ح ـ **قانون المناطق الخضراء** (Green Zones Law): يمنع هذا القانون قيام أية منشآت أو أبنية على المناطق التي صنفت خضراء، ولا تعني كلمة «خضراء» أنها مزروعة، بل تعني أنها مناطق مختارة من ممتلكات الفلسطينيين رسمت باللون الأخضر على الخرائط كتمييز لها، ومنها ما زرع فعلاً حدائق عامة، ولكن الهدف النهائي استغلالها حين الحاجة إليها لبناء مساكن للمستوطنين ومشاريع إسرائيلية أخرى.

ط ـ **قانون الغابات** (Forestry Law): يخول هذا القانون القوات الإسرائيلية أن تمتلك وتستولي على كل الغابات، وأن تحولها إلى مناطق محرمة.

ي ـ **قانون الطوارئ لمصادرة الأراضي** (Land Confiscation Emergency Law): يخول هذا القانون الإسرائيليين دخول أية منطقة لحماية اليهود، للحفاظ على أمنهم، لتوفير السكن للمهاجرين منهم، أو للقيام بتسهيلات ارتأوا ضرورتها. ونتيجة لهذا القانون استعملت كلمة «الأمن» أو حجة «الأمن» لمصادرة الأراضي، وكان هذا من أول القوانين المطبقة، فهو قد سهل مصادرة أراضي خمس وثلاثين قرية في مقاطعة القدس وتهجير أهاليها عام ١٩٤٨. وسرعان ما كانت تقام المستوطنات مكانها، هكذا ازداد عدد المستوطنات من اثنتي عشرة مستوطنة قبل الاحتلال عام ١٩٤٨ إلى أربع وستين مستوطنة عام ١٩٦٧[٧].

---

(٧) «The Stage of Legislation and Colonization,» part 5, in: «Jerusalem: History and Present,» pp. 1-3, <http://www.palestine-info.net>, visited 25/10/1999.

٢ ـ القوانين والقيود لتخفيض عدد السكان العرب

أخذت إسرائيل منذ عام ١٩٩٥ تفرض قيوداً قانونية على إقامة أهل القدس العرب، فأصبح على كل من يتقدم من وزارة الداخلية لتجديد هوية مثلاً، أو لتسجيل مولود جديد، أن يتقدم بإثبات يفيد أنه كان مقيماً في القدس لسبع سنوات. والمستندات المطلوبة لإثبات ذلك منها عقود إيجار، وفواتير ماء وكهرباء، وشهادات مدرسية، ووصولات ضرائبية... إلخ. فإذا قررت الوزارة، لسبب ما، أن مقدسياً ما، لم يكن مقيماً في القدس، فقد هذا المقدسي حقه في الإقامة، وكان عليه أن يغادر في مدة محددة[٨].

علقت المحامية ليا تسيميل على هذه القيود بقولها: «لو كان بيبي نتانياهو فلسطينياً، لكانت الاثنتا عشرة سنة التي قضاها في الولايات المتحدة تلغي حق إقامته في القدس»[٩].

ثالثاً: محاولات تهويد القدس في عهد الانتداب

ما المقصود بتهويد القدس؟

«التهويد» واقعياً يعني أن تصبح القدس مدينة ذات طابع يهودي في عمارتها وشوارعها وأسمائها ومؤسساتها ولغتها... وهو يعني اجتماعياً وسيكولوجياً أن يقول زوار المدينة القادمون إليها من أنحاء الأرض، مثلاً: إنها حقاً لمدينة يهودية!! أين العرب؟ ما رأيناهم إلا منزوين في بعض الأحياء القديمة!!

وأما تعبير «التهويد» في المخططات الصهيونية فهو يعني أكثر من ذلك بكثير. ويصعب شرح «الشره التهويدي» اللامحدود في العقد الأخير من القرن العشرين، دون العودة إلى البدايات، وهي بدايات لم تتزامن قطعاً مع قيام دولة إسرائيل. فمتى كانت البداية؟ وكيف كانت القدس يومذاك؟

كانت القدس حتى عام ١٨٧٠ مدينة داخل سور تاريخي كبير يحيط بها من كل الجوانب، بناه السلطان سليمان القانوني العثماني. وكانت القدس تغلق على نفسها بوابات السور ليلاً، وكل بوابة رئيسية منها تشير إلى ناحية من نواحي فلسطين. وأما داخل السور، فهناك المباني الضخمة والمتلاصقة من عهد المماليك. وهل من داع للتوقف عند جوهرة التاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك من القرن الأول للهجرة والسابع للميلاد؟ أو عند كنيسة القيامة من القرن الرابع للميلاد؟ أو عند كنيسة الروم من القرن الخامس للميلاد؟ إن للقدس القديمة طابعاً مميزاً لا يبارى بين المدن، ففي كل زاوية، وفوق كل حجر، تاريخ يشهد على بانيه، من العصور الخالية.

ونكتفي بذكر عدد الآثار والمواقع الدينية في القدس القديمة، كما كانت في عهدة العرب حتى عام ١٩٦٧، فهناك مائة وتسعة وتسعون أثراً وموقعاً إسلامياً من عهود الأمويين والعباسيين والفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين، وهي مواقع جوامع وقبب ومآذن وزوايا وأبواب ومدافن وصهاريج وأروقة وسبل ومدارس وأسواق وقناطر وغيرها؛ وهناك

---

(٨) «Israel to End Ethnic Cleansing Policy,» in: «Law: The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment,» pp. 1-2, <http://www.lawsociety.org>, visited 25/10/1999.

(٩) Dan Leon, «Who is a Jerusalemite?,» <http://www.al-bushra.org>, visited 6/11/1999.

ستون أثراً وموقعاً مسيحياً من كنائس وأديرة وبطريركيات ومدارس من عهد البيزنطيين حتى القرن العشرين؛ وهناك خمسة عشر موقعاً يهودياً من كُنُس ومدارس، وكلها أنشئت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أو أقيمت في مبان مستأجرة[١٠].

وأما منذ عام ١٨٧٠، فقد خرج السكان المقتدرون وشرعوا بالبناء خارج السور، على الهضاب المتعددة والمرتفعة التي تحيط بالقدس التاريخية القديمة، متوجهين شمالاً وشرقاً نحو وادي الجوز والشيخ جراح، بينما توجه آخرون غرباً، وفي بداية القرن العشرين كانت قد أنشئت الأحياء الراقية كالطالبية، والقطمون، وقد حرصت مجموعة من العائلات المقدسية على أن تبني بيوتها على أراضي وقفية تملكها، مراعية توفر مساحة واسعة لمستقبل الأولاد والحفدة، لذلك أطلقت أسماء العائلات على بعض الأحياء، كالوعْرية والنمّرية في البقعة[١١]. وقد اشتهرت مباني القدس «الجديدة» بجمالها ومبانيها من الحجر الأبيض والقرميد الأحمر، وبساتينها التي كانت تحيط بمعظم البيوت. كانت القدس الجديدة مدينة خضراء أنيقة، تحيط بالقدس القديمة العابقة بالتاريخ والقداسة، إحاطة السوار بالمعصم.

وكان العرب مع انتهاء الحرب العالمية الأولى يشكلون أغلبية سكان القدس المدينة (داخل السور وخارجه)، ولم يكن يسكن القدس القديمة داخل السور من اليهود غير عدد محدود ضئيل يستأجر بيوته من العرب، وأما أغلبية اليهود فكانت تسكن على جانبي شارع يافا خارج السور، وكان حيها يعرف بالحي اليهودي.

حقاً، كانت القدس من أولى المدن العربية والإسلامية عراقة وحداثة يوم داهمها الاستعمار كما لم يداهم مدينة سواها مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ خضعت فلسطين من دون البلدان قاطبة لخطرين معاً: خطر انتداب جاثم، وخطر صهيونية قادم.

ابتدأت عملية تهويد القدس في العهد البريطاني في أعقاب دخول الجنرال اللنبي القدس دخول الظافرين في ١٩١٧/١٢/٩، فقد استدعى ماكلين مهندس مدينة الاسكندرية، وطلب منه وضع الخطة الهيكلية للمدينة، ووضع المقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطور، وقام ماكلين بالمهمة خير قيام، فأرسى الأسس التي تسمح بتطوير المناطق اليهودية، أو التي خطط لها أن تتحول إلى مناطق يهودية، مع وضع القيود على تطور المناطق العربية، وهو الذي كان أول من قسم القدس إلى الأقسام الأربعة التي بقيت أساساً لكل الخطط اللاحقة، وهي: البلدة القديمة وأسوارها؛ المناطق المحيطة بالبلدة القديمة؛ القدس الغربية؛ القدس الشرقية[١٢]. وأما في عهد المندوب السامي الأول، هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥)، فقد أخذت القدس تشهد سمات التحول ومعالم التهويد الأولى البارزة.

ابتدأت معالم التهويد تظهر مع بناء المستعمرات الأولى على هضاب القدس (وهي ما أصبحت تدعى بالمستوطنات فيما بعد)، فكانت روميا عام ١٩٢١ المستعمرة الأولى، لحقت بها

---

(١٠) لجنة يوم القدس، **القدس: أمانة في عنق كل عربي ومسلم** (عمان: اللجنة، ١٩٩٦)، ص ٢١ ـ ٢٦.

(١١) Rochelle Davis, «Ottoman Jerusalem: The Growth of the City Outside the Walls,» in: Salim Tamari, ed., *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and Their Fate in the War* (Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies; Bethlehem: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 1999), pp. 21-24.

(١٢) سمير جريس، **القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، سلسلة الدراسات؛ ٦١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٢٣.

تل بيوت وبيت هاكيرم وميكور حاييم وميكور باروخ حتى أصبح عددها ست عشرة مستعمرة وضاحية وحياً عام ١٩٤٨[١٣]، ومنهم من يعدها اثنتي عشرة فقط، وفقاً للمقاييس المتبعة حجماً وأهمية، إلا أنه من الجدير ذكر عدد الأحياء والمستعمرات اليهودية التي بنيت «فقط» في عهد السير هربرت صموئيل، فقد بلغت إحدى عشرة ضاحية يهودية بنيت ما بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٥، وهذا يعني أن القسم الأكبر من مجموع ما بني في عهد الانتداب كله، قد بني في عهد المندوب السامي الأول.

أعيد رسم حدود المدينة عشوائياً في عام ١٩٢١، وأضيفت إليها أحياء وضواح عربية مثل باب الساهرة والشيخ جراح، بهدف إضفاء نوع من المساواة مع توسع المدينة غرباً لبناء الأحياء اليهودية، وكانت أهم الأحياء العربية المعروفة في القدس: القطمون، والبقعة الفوقا والتحتا اللتين تفصل بينهما سكة الحديد، والطالبية، والمصرارة، والشيخ بدر، ومأمن الله (ماميللا)؛ كذلك كانت من أهم أحياء المدينة الكولونية الألمانية والكولونية اليونانية.

وفي عام ١٩٤٦، أصبحت حدود المدينة تضم كل التجمعات اليهودية، وقد روعي في رسم مساحة القدس المبدأ الصهيوني الذي يضمن تحقيق وجود العدد الأكبر من السكان اليهود، مع العدد الأقل من العرب، ولهذا، لم تراع السلطات البريطانية وضع القرى العربية التي تحيط بالقدس في عدة دوائر، بينما لو كانت تلك القرى قرى يهودية، لضمها الانتداب البريطاني إلى بلدية القدس دون تردد.

لم تقتصر معالم التهويد في عهد الانتداب على بناء الأحياء اليهودية السكنية فقط، بل على بناء المؤسسات الكبرى، منها الجامعة العبرية التي افتتحت عام ١٩٢٥ بحضور بلفور، ومنها مباني اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، والوكالة اليهودية، ومستشفى هداسا، وكلها على جبل سكوبس في الشمال الشرقي من القدس، ما أتاح لليهود بناء المزيد من المستعمرات/ المستوطنات حول المدينة.

بالمقابل، لم تكن هناك مؤسسات مماثلة عند العرب الذين حرموا من أي تمثيل سياسي لهم، باستثناء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي لم يكن مجلساً دينياً فحسب، بل مقراً وطنياً يجتمع فيه العرب من مسلمين ومسيحيين، حتى قال عنه اليهود إنه «دولة ضمن الدولة». لكن هذه «الدولة ضمن الدولة» لم تتمكن من بناء «جامعة إسلامية» تطبيقاً لمقررات المؤتمر الإسلامي في نهاية عام ١٩٣١، إذ وقف الانتداب كما وقفت الوكالة اليهودية بالمرصاد ضد بناء جامعة إسلامية، كما وقف اليهود من ناحيتهم ضد مشروع بريطاني ببناء جامعة في القدس بحجة أنها «سوف تهدد الحضارة العبرية»!!

الخطر الأكبر الذي شاهده سكان القدس بأعينهم كان تكاثر عدد اليهود القادمين إلى مدينتهم، خصوصاً من ألمانيا الهتلرية في الثلاثينيات. وهكذا ابتدأت معالم الصراع الحقيقي حول القدس تتعاظم مع كل موجة جديدة من المهاجرين القادمين من ألمانيا أو من سائر أنحاء أوروبا، حتى بلغ عدد اليهود في مدينة القدس عام ١٩٤٨ أكثر من عدد سكانها العرب، إذ بلغ مجموع السكان قبيل انتهاء عهد الانتداب ١٦٤,٤٠٠ نسمة، منهم ٩٩,٣٢٠ نسمة من اليهود، و٦٥,٠١٠ نسمة من العرب مسلمين ومسيحيين؛ أي أن النسبة التقريبية كانت ٦٠ بالمئة

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

لليهود، مقابل ٤٠ بالمئة للعرب[١٤].

كان هذا الفارق النسبي لصالح اليهود المؤشر البارز الأول على أولوية القدس لديهم، والمؤشر أيضاً على محاباة سلطات الانتداب لهم، بهدف ترجيح عددهم على عدد العرب عن طريق ضم أحيائهم البعيدة إلى بلدية مدينة القدس.

أما لو خرجنا عن حدود البلدية وشملنا القرى والتجمعات السكنية المحيطة بالقدس، فالنسبة تصبح معكوسة، أي ٦٠ بالمئة للعرب، و٤٠ بالمئة لليهود، من مجموع ٢٧٤,٩٥٠ نسمة[١٥].

رابعاً: محاولات تهويد القدس (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)

من أبرز الأسباب التي أدت إلى «نكبة» ١٩٤٨ ذلك التصور العربي، أو الوهم العربي، بأن قيام الحرب ما كان ممكناً أن يعني... إلا النصر!!

احتمال سقوط القدس مسألة لم ترد ببال سكانها، ولا ببال العرب.

لم يرد في أدبيات النكبة ولا في صحافتها تصريح واحد، أو مقال واحد، أو جملة واحدة تنبأ بالمصير الذي لاقته القدس، أو حذرت على الأقل، من إمكان حدوث هذا المصير.

كانت القدس في وجدان العرب مدينة عربية إسلامية. هكذا كانت. هكذا ستبقى!!

كانت رؤية الفلسطينيين اليومية لليهود الذين يهددون بلادهم تجعلهم يحكمون لأنفسهم بالتفوق عليهم، تاريخياً وعددياً ونفسياً ومقدرة. وإن كان هذا لا يعني أن الفلسطينيين كانوا يظنون بأنفسهم التفوق في كل المجالات، فهم كانوا يعرفون أهمية التفوق اليهودي في التقنية الزراعية مثلاً، أو في التقنية الصناعية، لكنهم كانوا مؤمنين بالنصر إيمانهم بربهم، وبوطنهم، وبتاريخهم.

تراكض شبان بيت المقدس لحمل القنابل اليدوية الصغيرة والمسدسات لحماية أحيائهم كل ليلة منذ قرار التقسيم، غير أن الحروب الفاصلة في التاريخ لا تقوم على الشجاعة وحدها.

وللحق، كان أهل القدس شجعاناً في الحفاظ على مدينتهم، وحارب معهم من العرب الأحرار من وصلوا إلى القدس متطوعين، فكان هناك المصريون بقيادة الشهيد البطل أحمد عبد العزيز، وكانت هناك العشائر الأردنية، وكان المقاتلون من الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، لكن القيادات العربية خذلتهم فلم يصل جندي عربي واحد إلى القدس في الخامس عشر من أيار/ مايو، كما كانت الوعود.

وصلت تلك الجيوش إلى كل المواقع كما كان مقرراً لها، إلا القدس. وهذا بينما جنود الهاغاناه يعيثون رعباً وقتلاً في أحيائها، والأهالي العرب يغادرون منازلهم بقوة الضغط والإرهاب.

---

(١٤) Rochelle Davis, «The Growth of the Western Communities,» in: Tamari, ed., Ibid., pp. 50-51.

(١٥) Salim Tamari, «The City and Its Rural Hinterland,» in: Tamari, ed., Ibid., p. 78.

وفي أيام معدودات، ما عادت القدس للعرب.

ويوم وصل الجيش العربي الأردني في ١٨/٥/١٩٤٨، أو بالأحرى يوم وصلت الكتيبة السادسة الأردنية من نحو ستمائة عسكري، وصلت للدفاع عن القدس القديمة، وبأوامر مباشرة من الملك عبد الله على الرغم من أوامر قائد الجيش غلوب باشا البريطاني ببقاء الجيش الأردني بعيداً عن القدس[١٦]، حاربت الكتيبة الأردنية السادسة ببسالة، كما حارب كل من ذكرنا من متطوعين وثوار وأهالي، لكن هذا لم يكن ليسترد ما سقط من القدس الغربية، فهي كانت قد سقطت كلها في الأيام الثلاثة الفاصلة ما بين الخامس عشر والثامن عشر من أيار/ مايو. ولم يسترد منها شبر واحد حتى اليوم.

أبرز مفارقة في هذه الحرب المسرحية المصطلح على تسميتها بحرب النكبة، أن عدد المقاتلين العرب كان على النقيض من الشائع، فالشائع أن سبعة جيوش عربية داخلة للتحرير، فما أكثر العرب، وما أقل اليهود!! الواقع أن نسبة المقاتلين العرب من جنود نظاميين وغيرهم من أجل القدس هي نسبة واحد إلى عشرة، والعشرة لصالح اليهود!!

أولى نتائج الحرب المسرحية، كانت تقسيم القدس بحكم الأمر الواقع إلى قسمين: القدس الكبرى الغربية التي أصبحت جزءاً من الدولة اليهودية، والقدس الشرقية التاريخية داخل السور، التي أصبحت مع حيين آخرين خارج السور، جزءاً من الأردن.

وأهم نتائج الحرب المسرحية كان تسليم العرب الضمني بأن القدس الغربية أصبحت أورشليم، وأما القدس، القدس التاريخية التي ما فتئوا يطالبون بها، فباتت منحصرة في البلدة القديمة، أي منطقة المقدسات.

استمرت المعادلة الرئيسية في عمليات تهويد القدس الغربية قائمة على خطي السكة المتوازيين: خط الاستيلاء على المزيد من أراضي السكان العرب بمختلف القوانين أو الحيل القانونية كما ورد أعلاه، وخط التقليل من عدد السكان العرب ما أمكن وبشتى الوسائل. فمعظم سكان قرى القدس هُجّروا أو قُتِلوا في الحرب أو هَربوا بسبب ظروف الحرب، ما مكن الإسرائيليين من الاستيلاء على أراضيهم بسهولة. وأما سكان القدس الغربية من العرب فكانت عمليات تهجيرهم أو هجرتهم قد تمت مع الأيام الأولى من الاحتلال. وقد أضافت إسرائيل منذ إنشائها خطاً ثالثاً موازياً للخطين الأولين في عمليات التهويد، وهو القضاء على المعالم الأثرية والدينية الإسلامية ما أمكن، تحت أكثر من ستار، ومن دون ستار أحياناً.

وأما تهويد أسماء الأماكن العربية، وتغيير الخرائط، والقضاء على طابع القدس الجميل، فشؤون ما كان يحكى عنها في الستينيات، وكأنها شؤون طبيعية أو شبه طبيعية، وهذا مع العلم أن يهوداً إسرائيليين انتقدوا بلدية القدس مراراً لإقدامها على إنشاء المباني العالية للسكن، القبيحة الشكل، دون أدنى مراعاة لأصول الجمال أو طابع المدينة.

وهكذا... تناول العدوان الحجر، كما تناول البشر.

---

(١٦) عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس** (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، ج ١، ص ١٠٠ ـ ١٠٦.

يصعب الحديث تفصيلياً عن خطوات التهويد المتلاحقة وأثرها دون المقارنة بين حجم الممتلكات العربية والإسرائيلية، في المراحل المتعددة، ففي نهاية الانتداب البريطاني توزعت الممتلكات في القدس كما يلي:

بلغت الممتلكات العربية في القدس القديمة ٤٤٠ دونماً[١٧]، وبلغت الممتلكات المسيحية للكنائس والأديرة ٤٢٠ دونماً، بينما بلغت ممتلكات اليهود خمسة دونمات.

بلغت الممتلكات العربية في القدس الجديدة (الغربية) ٧,٣٣٠ دونماً، كما بلغت الممتلكات المسيحية ٢,٢٦٠ دونماً، وأما الممتلكات اليهودية فبلغت ٥,٠٠٨ دونمات.

أما بالنسبة إلى مجموع المساحات، فقد بلغ مجموع مساحة الممتلكات العربية ٧,٧٧٠ دونماً، بنسبة ٤٠,١٠ بالمئة من القدس، كما بلغ مجموع الممتلكات المسيحية ٢,٦٨٠ دونماً، بنسبة ١٣,٨٦ بالمئة؛ بينما بلغ مجموع مساحة الممتلكات اليهودية ٥,٠١٢ دونماً، بنسبة ٢٦,١١ بالمئة. وأما بقية الأراضي فكانت للطرقات وسكك الحديد وللدولة. وأما مساحة القدس كلها فبلغت ١٩,٣٣١ دونماً.

وأما توزيع الملكيات في الجوار المحيط بالقدس والبالغ مساحته ١,٤٥٩ دونماً، فكانت ممتلكات العرب فيه ١,٠١٤ دونماً بنسبة ٦٩,٥٠ بالمئة، بينما بلغت ممتلكات اليهود ٤٠٥ دونمات بنسبة ٢٧,٧٦ بالمئة؛ والباقي ممتلكات للدولة وللغير.

وأما الممتلكات في القرى المحيطة بالقدس فكانت في معظمها للعرب.

لم يبلغ مجموع ممتلكات اليهود في القدس كلها وفي جوارها وفي القرى المحيطة بها أكثر من ٢٤,٠١٥ دونماً من مجموع ٥٦٤,١٧٩ دونماً، أي بنسبة ٤,٢٦ بالمئة[١٨].

ما إن تم توقيع الهدنة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٤٩ حتى باتت القدس مقسمة إلى ثلاث مناطق: منطقة تحت الحكم الأردني بلغت مساحتها ٢,٢٢٠ دونماً، بنسبة ١١,٤٨ بالمئة؛ ومنطقة تحت الحكم الإسرائيلي بلغت مساحتها ١٦,٢٦١ دونماً، بنسبة ٨٤,١٣ بالمئة؛ ومنطقة الأمم المتحدة التي بلغت مساحتها ٨٥٠ دونماً، بنسبة ٤,٣٩ بالمئة[١٩].

سرعان ما أخذت الحكومة الإسرائيلية تقيم مستوطنات جديدة في مقاطعة القدس على أراضي العرب، حتى ازداد عدد المستوطنات ما بين الحربين، حربي النكبة والنكسة، من اثنتي عشرة مستوطنة عام ١٩٤٨ إلى ٦٤ مستوطنة عام ١٩٦٧. وتوسعت حدود بلدية القدس ثلاث مرات، فكانت المرة الأولى في ١٩٥٢/٨/١٤، والثانية في ١٩٦٤/٧/٢٦، والثالثة في مطلع عام ١٩٦٧ قبل الحرب، وذلك حين ضمت إليها عدداً من القرى، أهمها دير ياسين، والمالحة، وعين كارم، وبيت صفافا، حتى تضاعفت مساحة القدس تحت الحكم الإسرائيلي مما كانت عليه سابقاً، أي ١٩,٣٣١ دونماً عام ١٩٤٨، إلى ما مجموعه ٣٨,٦٠٠ دونم قبيل حرب ١٩٦٧[٢٠].

---

(١٧) تبلغ مساحة الدونم ٩١٥ متراً مربعاً.

(١٨) «The Achievement of Demographical Superiority (1917-1947),» part 3, in: «Jerusalem: History and Present,» pp. 4-9, <http://www.palestine-info.net>, visited 25/10/1999.

(١٩) «Terrorism and Deportation Stage (1947-1949),» part 4, in: Ibid., pp. 2-3.

(٢٠) «The Stage of Legislation and Colonization (1949-1967),» part 5, in: Ibid., p. 5.

خامساً: محاولات تهويد القدس (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣)

القدس هي المركز في كل محطات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وما كانت القدس ذلك المركز الذي لا مركز سواه، كما كانت في حرب «النكسة».

ولكن... بينما كانت أمة العرب تتوقع أن تقوم تلك الحرب بعيداً جداً عن القدس... وها إن الحرب قامت فعلاً، كانت القدس أول عاصمة عربية تسقط كاملة بأيدي الإسرائيليين.

لم تكن القدس حتى على مرمى حجر من إسرائيل؛ كانت أقرب من ذلك، كانت الفواصل بين القدس الإسرائيلية والقدس العربية شارعاً، أو مبنى، أو بوابة، أو حائطاً، أو شجرة.

ولم تذكر القدس إلا حين سقطت.

ما كانت الحرب الشهيرة بحرب الأيام الستة في القدس إلا حرب اليومين، هما يوما الاثنين والثلاثاء، في الخامس والسادس من حزيران/يونيو، ١٩٦٧.

في هذين اليومين تمكنت إسرائيل من حسم الحرب في المدينة لصالحها، على الرغم من دفاع الجيش الأردني. وأما حين دخل الجنود الإسرائيليون القدس القديمة العربية داخل الأسوار صباح اليوم الثالث، أي صباح الأربعاء، فلم يكن هناك جندي عربي واحد، كان الانسحاب من القدس قد تم ليلاً، بعد أن كان الملك حسين قد أرسل إلى الرئيس عبد الناصر برقية يطلعه فيها على وضع القدس[٢١].

في اليومين الحادي عشر والثاني عشر من حزيران/يونيو، ابتدأت أعمال الهدم في القدس «العربية»، فهدمت الجرافات الإسرائيلية الحي المقابل لحائط المبكى ويعرف بحي المغاربة، وقد طالت عمليات النسف والجرف ١٣٥ منزلاً كانت تسكنها عائلات وجماعات ذات أصول من المغرب والجزائر وتونس وليبيا، بلغ عددها ٦٥٠ نسمة، لكن هؤلاء لم يعطوا أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات للنزوح عن بيوتهم، فتفرقوا مذهولين لا يعرفون إلى أين، والتجأوا إلى أزقة مجاورة، وإلى قرى مجاورة لم تكن على قائمة التدمير بعد[٢٢]. وهكذا كرست إسرائيل مبدأ جديداً في التهويد، وهو حقها في تدمير أحياء بكاملها دون اكتراث لحسيب أو رقيب، بل على أعين الصحافة التي دعتها لمشاهدة هدم حي المغاربة الذي يعود إنشاؤه إلى القرن الرابع عشر.

كذلك شاهدت أعين الصحافة هدم الحي المجاور لحي المغاربة، حيث طال الهدم مسجدين وسبعمائة مبنى يسكنه نحو ستة آلاف عربي، ويحتوي على ٤٣٧ متجراً، تعتاش منها سبعمائة عائلة. وقد قام مكان هذا كله فيما بعد مجموعة من البيوت والأبنية عرفت بالحي اليهودي[٢٣].

---

(٢١) فيك فانس وبيار لوير، **الملك حسين: حربنا مع إسرائيل** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٧٠ ـ ٧٩.

(٢٢) روحي الخطيب [رئيس أمانة القدس]، «بيان لمجلس الأمن ـ الأمم المتحدة، ١٩٦٨/٥/٢»، كما ورد في: «المؤامرة اليهودية الإجرامية على سلامة المسجد الأقصى وبيت المقدس»، مذكرة من مؤتمر العالم الإسلامي إلى المسلمين كافة، ص ١٧.

(٢٣) «Expanding Jewish Presence in the Old City of Jerusalem,» in: «The Old City of Jerusalem,» pp. 3-4, < http://www.arij.org >, visited 5/11/1999.

اتسعت الملكية اليهودية في القدس القديمة من تلك الدونمات الخمسة في عهد الانتداب إلى ١٣٠ دونماً، تمتد مساحتها من المسجد الأقصى إلى دير اللاتين.

وقبيل انتهاء شهر حزيران/يونيو، أقدمت إسرائيل على ضم ١١٦ دونماً في القسم الجنوبي لبناء ضاحية يهودية، وقامت بمصادرة العديد من البيوت والجوامع والكنائس، ما نتج منه تهجير ستة آلاف وخمسمائة من السكان العرب.

ومن أجل تثبيت سلطتها على القدس الشرقية، قامت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٦٨ بمصادرة ما مجموعه ٣,٣٤٥ دونماً في حي الشيخ جراح ووادي الجوز، ما أدى إلى إقفال المناطق الغربية والشمالية، وذلك بحجة «الاستملاك للمصلحة العامة».

وإثر إعلان البرلمان الإسرائيلي رسمياً القدس عاصمة إسرائيل في ١٩٨٠/٧/٣٠، قامت الحكومة بمصادرة ٤,٤٠٠ دونم لبناء مستوطنتي بسغات زائيف وبسغات أوفر.

ويوم اتخذ شارون وزير الدفاع له منزلاً في القدس القديمة، في قلب المنطقة الإسلامية، عام ١٩٨٧، اعتبر ذلك مرحلة جديدة من التهويد، وبداية للمزيد من التغلغل الإسرائيلي بين الأحياء العربية[٢٤].

حرص الإسرائيليون على تحويل الأسماء العربية إلى أسماء عبرية، منها بوابات القدس، ومنها أهم الأحياء العربية التي عادوا واحتلوها عام ١٩٦٧، فأطلقوا اسم رامات اشكول على حي الشيخ جراح من ناحية الشمال الغربي، واسم صموئيل هاليفي على الشيخ جراح من ناحية الغرب، واسم حاروفا هايودي على حي المغاربة والشرفا، واسم أرمون على جبل المكبر، واسم معاليه أدوميم على الخان الأحمر...

وبهدف عزل القدس عن الضفة الغربية، قسم الإسرائيليون مدينة القدس إلى ثلاث دوائر كبرى:

الدائرة الأولى تلف حول المدينة القديمة وتصلها بالقسم الغربي، وكذلك بالضواحي اليهودية، وبالحديقة الوطنية وبالمجمع الاقتصادي الكبير (مول).

الدائرة الثانية تلف الضواحي العربية خارج المدينة (القديمة) من أجل عزل المدينة عن المناطق العربية، وتشمل هذه إحدى عشرة مستوطنة.

الدائرة الثالثة تحيط بالقدس المتروبولية وفقاً لمشاريع إسكانية من أجل عزل المدينة عن الضفة الغربية. ويقع مشروع جبل أبو غنيم في هذه الدائرة، وكذلك يقع المشروع السكني رأس العامود فيها أيضاً[٢٥].

ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣، أي ما بين مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، وضعت الحكومة مخططاً ما زال بعضه لم ينفذ كلياً، أو أنه أجل لسبب أو لآخر، لكن الصورة الشاملة لهذا المخطط ضرورية لمعرفة عن أي قدس يتحدث الإسرائيليون. وأبرز معالمه:

---

(٢٤) «Annexation and Occupation Stage (1967-1997),» part 6, in: «Jerusalem: History and Present,» p. 1, <http://www.palestine-info.net>, visited 25/10/1999.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣ و٥.

ـ مصادرة أراض جديدة من قرية المالحة في غربي القدس.

ـ بناء العديد من المعابد اليهودية، والمخطط أن يكون أحدها أكبر كنيس (سيناغوغ) في العالم.

ـ بناء طريق عام (هاي واي) من رام الله إلى بيت لحم عبر القدس. ومن المفترض أن يقسم هذا «الهاي واي» المدينة إلى قسم غربي وقسم شرقي، وقد هدمت بيوت عربية عديدة حتى الآن من أجل ذلك، ويفترض بناء سوق القدس الكبرى (The Jerusalem Grand Market «Kinyon») هناك على مساحة ٤٠,٠٠٠ دونم، وأبرز ما فيها ثلاثة مراكز تجارية ضخمة، ومنطقة سكنية تبنى فيها ألف فيلا، وحديقة حيوانات، ومدرسة للموهوبين، ومجمع للتكنولوجيا...

ـ بناء مشروع ضخم للأوتوسترادات لتحل مكان السابقة.

ـ بناء مجمعات ضخمة في القدس الشرقية تغطي مساحة تقارب ٢٥٠,٠٠٠ دونم.

ـ بناء مجمع كبير في وسط المدينة في ماميللا على شارع يافا، مساحته ١٥٠,٠٠٠ دونم، ويتضمن هذا المجمع فيلا ضخمة للرئيس السابق حاييم هرتسوغ، وفندق شيراتون جديداً، ومجمعاً للبلدية[٢٦].

وهكذا، تصبح القدس مدينة مختلفة تماماً.

سادساً: محاولات تهويد القدس (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)

لم يكن التوقيع على اتفاقية أوسلو عامل تجميد أو إيقاف لمشاريع التوطين والمزيد من تقطيع الأراضي وتغيير معالم القدس، بل على العكس من ذلك، فقد ازدادت مخططات التهويد شراسة. وكان الجانب الفلسطيني سابقاً يحتج على الاعتداءات الإسرائيلية إلى مجلس الأمن وينتزع قرارات الإدانة بالممارسات الإسرائيلية لمخالفتها القوانين الدولية واتفاقية جنيف وغيرها، لكنه ما عاد من بعد «أوسلو» يحتج إلا بعد أن يرفع الشعب صرخته، كما حدث ضد التوسع في جبل أبو غنيم مثلاً. وأما حين قال وزير الإسكان بنيامين بن اليعازر عام ١٩٩٤: «إن اتفاقية السلام لا تتضمن القدس»!! فتصريح خطير كهذا لم يجد مسؤولاً فلسطينياً يرد عليه!!

والواقع أن القدس كانت تشهد في عهد كل رئيس بلدية المزيد من تجاهل سكانها العرب، فلما جاء ايهود أولمرت رئيساً لبلدية القدس بعد تيدي كوليك، ذاك الشهير بصهيونيته، أكمل أولمرت ما كان سلفه قد بدأه في توسيع المدينة من القدس العظمى إلى القدس الميتروبولية (Metropolitan Jerusalem)، وقد نشرت صحيفة **يديعوت احرونوت** خريطة للقدس بعيد التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، في عام ١٩٩٤، توضح فيها مكان بناء ثلاثين ألف وحدة سكنية جديدة.

عملياً، وبدءاً من عام ١٩٩٥، بني على الأقل خمسون ألف بيت.

---

(٢٦) «Jerusalem in 2000,» *Mehanei* (military magazine), 19/9/1991,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥.

واستمر بناء المساكن، فمشاريع الاستيطان ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩ لم تتوقف.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة كثرة الحديث عن مشاريع «القدس الكبرى» التي باتت تصنف قدساً وسطى بالقياس إلى «القدس الميتروبولية»، وسوف نتقيد أدناه بشرح لمشروع القدس الكبرى كما ورد في الخطة التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية موافقة رسمية في ٢١/ ١٩٩٨/٦، وليس من داع للبدء بالقول إن هذه الخطة تعتمد على ضم أراض جديدة!! وأما أبرز ما فيها:

ـ دمج المستوطنات غير الشرعية «جيفات زائيف» و«معاليه أدوميم» وغيرها من الأراضي داخل الخط الأخضر في المنطقة المعروفة بـ «القدس الكبرى».

ـ ضرورة الإسراع في بناء الطرق في الضفة الغربية، التي تتضمن الطريق الدائري من الناحية الشرقية حول القدس، التي تصل المستوطنات في الجنوب بالمستوطنات في الشمال. وقد تم افتتاح طريق عام دائري ثان (هاي واي مناحيم بيغن) في ٢٢ حزيران/يونيو.

ـ تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس ببناء ١٤٢,٠٠٠ شقة جديدة في «القطاع اليهودي»، الذي يحتوي على مستوطنات. ولأول مرة أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو علناً أن الدافع الرئيسي للخطة هو إبقاء السكان العرب أقلية بحيث لا تتعدى نسبتهم ٣٠ بالمئة[٢٧].

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرت خطة سابقة في عام ١٩٩٥، وهي الخطة التي أطلقت عليها «خطة القدس الميتروبولية»، والتي تندمج فيها خطة «القدس الكبرى» أعلاه، وقد أظهرت في خطة عام ١٩٩٥ ثلاثة حدود للقدس: حدود البلدية المحلية؛ حدود القدس الكبرى؛ وحدود القدس الميتروبولية. وواضح أن أكبر هذه الحدود هي الميتروبولية التي تغطي مساحة ٤٠ بالمئة من الضفة الغربية وتضم مراكز سكانية فلسطينية رئيسية مثل رام الله وبيت لحم.

وأكدت الحكومة أيضاً في موافقتها الرسمية على خطة «مشروع القدس الكبرى» أنها تعتبرها عنصراً أساسياً في تكوين القدس الميتروبولية، وأظهرت أن مساحة القدس الكبرى تبلغ ٤٤٠ كلم مربعاً (ويقع أقل من ربع هذه المساحة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧).

ويرد في الخطة نفسها كيفية تحقيق الأغلبية اليهودية الديمغرافية، على الشكل التالي:

يعتمد نمو الأغلبية اليهودية على الدائرة الخارجية الأوسع التي تضم مستعمرات جيفات زائيف في الشمال، ومعالي أدوميم في الشرق، وبيتار وعفرات في الجنوب، وتقع هذه كلها في دائرة القدس الكبرى. ويبلغ سكان هذه المستوطنات حالياً نحو ٥٠,٠٠٠ مستوطن، ولكن الخطط الاستيطانية التي ابتدئ بها تجعل عدد السكان يبلغ ٢٥٠,٠٠٠ مستوطن خلال خمسة عشر عاماً، أي خمسة أضعاف عدد سكانها الحالي. وأما مع تطبيق الخطة لزيادة عدد المستوطنين في القدس الشرقية، والتي تضم مشاريع البناء والاستيطان على جبل أبو غنيم (هارحوما)، فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في هذه «الدائرة الداخلية» أيضاً ٢٥٠,٠٠٠ مستوطن، ما يجعل مجموع عدد السكان المستوطنين ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن في مدى خمسة عشر عاماً.

---

(٢٧) «Plans for a 'Greater Jerusalem': The Illegal Israeli Annexation of Jerusalem Continues,» in: «Law: The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment,» <http://www.lawsociety.org>, visited 25/10/1999.

أهم ما يهدف إليه مشروع القدس الكبرى هو تحقيق الأغلبية السكانية لليهود على العرب الذين يتفوقون عليهم بعدد الولادات، فإذا أضيف عدد ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن، أي نصف مليون، إلى عدد السكان اليهود في القدس الغربية أساساً، تتحقق الأغلبية اليهودية بنسبة ٧٠ بالمئة من مجموع السكان.

أما القدس العربية فسوف تفصل نهائياً عن رام الله وبيت لحم، وتندمج بشكل نهائي في القدس الكبرى.

وضمن الخطط القادمة يتوقع توسيع مستوطنة معاليه أدوميم بحيث تصبح مساحتها ٦٠ كلم مربعاً، وهي مساحة أكبر من مساحة تل أبيب بنسبة ٢٠ بالمئة، وأما الإنجاز الثاني لتوسيع معاليه أدوميم فسوف يكون شطر الضواحي الفلسطينية عن القدس العربية[٢٨].

تتكامل هذه الخطة مع سياسة هدم البيوت، وسياسة التمييز العنصري، وسياسة مصادرة الهويات المقدسية، وسياسة الإغلاق، والهدف النهائي من كل هذه السياسات هو تخفيض عدد السكان العرب. وفي مقارنة سريعة بين تعداد اليهود والعرب منذ عام ١٩٦٧ يتضح أن النسبة الأعلى للعرب لم تتجاوز ٢٨ بالمئة حتى يومنا هذا؛ أما عن تعداد اليهود في البلدة القديمة والقدس الشرقية، فلم يكن هناك أي يهودي في القدس الشرقية غداة احتلالها عام ١٩٦٧، لكن عددهم أخذ بالارتفاع حتى تجاوز عدد السكان العرب عام ١٩٩٣، فكان تعداد اليهود ١٦٠,٠٠٠ نسمة مقابل ١٥٥,٠٠٠ نسمة من العرب مؤشراً بارزاً على أن القدس الشرقية قد تحولت من مدينة عربية إلى مدينة مختلطة[٢٩].

مع انتهاء القرن العشرين يبلغ تعداد اليهود داخل البلدة القديمة ١,٥٠٠ نسمة لا أكثر، لكن عددهم يبلغ في «ضواحي القدس» نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة[٣٠]، وأما في مصادر أخرى لا تستعمل تعبير ضواحي القدس، بل «القدس الشرقية»، فتشير إلى أن عدد اليهود فيها قد بلغ ١٨٠,٠٠٠ نسمة، أي ما يضاهي عدد السكان العرب مسلمين ومسيحيين[٣١].

تجدر الإشارة إلى أنه توجد اختلافات في رسم حدود الدوائر الثلاث المحيطة بالقدس بناء على مختلف «التصورات»، كما توجد اختلافات في تقدير المساحات، ونكتفي هنا بالإشارة إلى الدراسة التي طرحت أكبر المساحات، وهي للعالم الجغرافي الهولندي يان دو يونغ (Jan de Jong) (عام ١٩٩٤) الذي رأى مستقبلاً للقدس أبعد تهويداً، وأوسع مساحة من خطة الحكومة الرسمية أعلاه، ولعلها الخطة الخفية التي لم يعلن رسمياً عنها بعد؛ فهو يرى أن القدس الميتروبولية سوف تمتد مستقبلاً من بيت شمش في الغرب، على منتصف الطريق إلى تل أبيب، ثم نحو الخليل جنوباً، وتمتد إلى أبعد من رام الله شمالاً، كما تمتد شرقاً حتى بضعة

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٤.

(٢٩) Ghada Karmi, «Jerusalem: A City of All Its Citizens,» paper presented at: Arab Jerusalem, 1996, Symposium held by Center for Contemporary Arab Studies in Georgetown University, p. 2.

(٣٠) الشيخ عكرمة صبري [المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية]، «تهويد القدس وسبل المواجهة،» مقابلة أجراها معه محمد كريشان على تلفزيون الجزيرة الفضائية، ٢١/١٠/١٩٩٩.

(٣١) وليد الخالدي، «القدس مفتاح السلام،» محاضرة ألقيت في افتتاح مؤتمر القدس الآن بدعوة من هيئة المعماريين العرب واتحاد المهندسين العرب، بيروت، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

كيلومترات من أريحا. والمساحة المقدرة تبلغ ١,٢٥٠ كلم مربعاً، اي ثلاثة أرباع الضفة الغربية!![٣٢].

سابعاً: أوضاع السكان العرب

لو شئنا وصف أوضاع السكان العرب الذين ما زالوا صامدين في بيت المقدس، لما وجدنا وصفاً معبراً أكثر من المشهد الذي يتكرر على شاشات التلفزيون، وعلى صفحات الجرائد، وهو مشهد عائلة عربية فلسطينية تقف مشدوهة أمام أطلال بيتها المهدم بالجرافة الإسرائيلية.

وأما الشاهد الأكبر، فهو الأرقام والنسب المئوية، إذ اقتطع من أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ نسبة تتراوح ما بين ٨٥ بالمئة و٩٠ بالمئة، ولم يترك لهم من ممتلكاتهم أكثر من نحو ١٣,٥ بالمئة، للبناء عليها.

اعتمدت الدولة الإسرائيلية أساليب متعددة لتخفيض عدد المقدسيين، من أبرزها عدم منح رخص البناء إلا بصعوبة فائقة، وأما حين تقرر بلدية القدس منح الرخصة لأحدهم، فتبرز مشكلة الضرائب المتعددة من ضريبة الأرض غير المبني عليها، إلى ضريبة الآثار، إلى ضريبة البنية التحتية، إلى ضريبة الجيش... إلخ. ويتراوح مجموع الضرائب من خمسة وعشرين ألف دولار إلى ثلاثين ألف دولار، وهذه مبالغ ضخمة، فإما أن يدفعها المقدسي صاغراً، أو يخرج للسكنى خارج حدود القدس، أو يقدم مغامراً على البناء من دون ترخيص، مضيفاً غرفة أو غرفتين لعائلته التي تكبر عاماً بعد عام. وهنا، يأتي دور السلطات الإسرائيلية لتشطب هوية هذا المقدسي في الحالتين الثانية والثالثة. إن أكثر الذين فقدوا حقهم في الإقامة هم الذين اضطروا للإقامة في الخارج لسبب ما، أو الذين اضطروا للاستئجار خارج حدود القدس لأسباب اقتصادية، فحتى التجار يئنون من الضرائب الباهظة، كما أن الحصار العسكري على مداخل المدينة منع الفلسطينيين من القدوم إلى القدس كما كانوا سابقاً، فضربت القدس كما ضربت فلسطين كلها اقتصادياً، وتعليمياً[٣٣].

فرضت السلطات الإسرائيلية سياسة جديدة لتخفيض عدد الفلسطينيين الساكنين في القدس، منذ عام ١٩٩٥، وتقضي هذه السياسة بسحب الهوية من كل مقدسي توجه إليه«تهمة» عدم الإقامة في القدس سبع سنوات بتواصل؛ فإذا اتصل مقدسي بوزارة الداخلية لتجديد هوية مثلاً، أو لتسجيل مولود جديد، كان عليه أن يتقدم بإثبات أنه كان مقيماً في القدس لسبع سنوات. والمستندات المطلوبة لإثبات ذلك عقود إيجار، وفواتير ماء وكهرباء، وشهادات مدرسية، ووصولات ضرائبية... الخ، فإذا قررت الوزارة أن فرداً ما لم يكن مقيماً (جسدياً) في القدس، فقد حقه في الإقامة، وكان عليه أن يغادر في مدة محددة. وأما نتائج هذه الإجراءات فلا تقتصر على فقدان الهوية، بل أيضاً فقدان كل الفوائد والمساعدات الاجتماعية التي تؤمنها مؤسسة التأمين الوطنية الإسرائيلية، وقد ثبت أن هذه المؤسسة كانت تتعاون مع وزارة الداخلية منذ عام ١٩٩٥، أو بالأحرى «تتحرى» لصالح وزارة الداخلية، فكل من طلب خدمات منها، كانت تحقق في إقامته، ثم تقوم بتبليغ وزارة الداخلية.

---

(٣٢) Karmi, «Jerusalem: A City of All Its Citizens,» pp. 3-4.

(٣٣) صبري، «تهويد القدس وسبل المواجهة،» (مقابلة).

بلغ عدد المواطنين الذين سحبت منهم الإقامة في أقل من خمسة أعوام ٢,٨١٧ مواطناً، موزعين على الشكل التالي:

سحبت الإقامة من ٩٦ مقدسياً في عام ١٩٩٥؛ ومن ٧٣٩ مقدسياً في عام ١٩٩٦؛ ومن ١,٠٦٧ مقدسياً في عام ١٩٩٧؛ ومن ٧٨٨ مقدسياً في عام ١٩٩٨؛ ومن ١٢٧ مقدسياً ما بين الشهرين الأول والرابع من عام ١٩٩٩[٣٤].

وأما الأعداد الحقيقية فتفوق هذه بكثير، ذلك أن الهوية تسحب أيضاً من جميع الأبناء الذين تقل أعمارهم عن سن السادسة عشرة، وهذا يعني أن فقدان الأب أو الأم للهوية يؤدي إلى فقدان الأبناء لها.

وفي تقدير شامل لعدد الهويات المصادرة يتبين أنه بلغ نحو أحد عشر ألف هوية[٣٥].

قال الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية أنه يوجد اليوم ٢٢٠,٠٠٠ مقدسي لا يسكنون داخل حدود المدينة، وهذا يعني أن جميع هؤلاء مهددون بفقد هوياتهم، أو أنهم فقدوها فعلاً لكنهم لم يتبلغوا بعد[٣٦].

وأما عن عدد البيوت التي نسفت منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، فنكتفي بالمجموع دون التفاصيل استناداً إلى تقرير الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة في ١٩٩٨/٧/٢٥، والأرقام جمعت بناءً على معلومات من وزير الدفاع الإسرائيلي يتسحاق موردخاي، وعلى جهود الجمعية نفسها في تقصي الحقائق:

بلغ مجموع البيوت التي نسفت بحجة عدم وجود تراخيص في القدس والضفة الغربية معاً ٦٧١ بيتاً، منها ١٠٢ بيت في القدس وحدها، نسف منها ٧١ بيتاً في عهد حزب العمل، و٣١ بيتاً في عهد حزب الليكود[٣٧].

وهل يجدر التذكير بأنه لم يسمح ببناء ضاحية عربية جديدة، ولا ببناء حي جديد واحد للعرب، منذ سقوط القدس كاملة؟ وهل يجدر التذكير أيضاً أن السكان العرب يدفعون الضرائب نفسها التي يدفعها غيرهم، لكن أحياءهم بحاجة إلى مائة مليون دولار لتحسين البنى التحتية فيها؟[٣٨].

اعترف تيدي كوليك رئيس بلدية القدس بأن العرب لم يمنحوا مرة المساواة مع اليهود، على الرغم من كل الوعود التي أعطيت لهم، خصوصاً من ليفي اشكول ومناحيم بيغن. فالسياسة الإسرائيلية تقضي بأن يبقوا مواطنين من الدرجة الثانية وحتى الثالثة.

من الواضح أن التوقيع على اتفاقية أوسلو لم يكن عاملاً في تحسين الأوضاع المعيشية،

---

(٣٤) «Israel to End Ethnic Cleansing Policy».

(٣٥) ميشال إده، «المخطط الصهيوني لتهويد بيت المقدس وأهدافه الكامنة،» محاضرة القيت في ندوة بيت المقدس بدعوة من دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية، بيروت، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٣٦) صبري، «تهويد القدس وسبل المواجهة،» (مقابلة).

(٣٧) «House Demolitions since the Oslo Agreement,» in: «Law: The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment,» pp. 1-2, <http://www.lawsociety.org>, visited 25/10/1999.

(٣٨) صبري، المصدر نفسه، و *Jerusalem Post*, 3/11/1994.

بل زادها سوءاً، فالترابط مستمر بين الموقف السياسي الإسرائيلي الرافض حتى لأي نوع من أنواع الاستقلال الذاتي وبين التضييق المعيشي على السكان. قال شمعون بيريس في الكنيست في ١٩٩٤/٦/٧:

«.. القدس لن تقسم. ولن نوافق على أي تقسيم للقدس. القدس لن تكون عاصمة لكيانين، وإنما عاصمة حكومة [دولة] إسرائيل. القدس لن تكون برلين، لن يقام فيها سور ولن تجزأ. سوف تبقى موحدة وفق الخريطة التي صادق عليها الكنيست، وتحت سيادة إسرائيلية. لن تكون جزءاً من الاتونوميا (الحكم الذاتي)، ومؤسسات الاتونوميا لن تدار في القدس. هذا هو موقفنا وهذا هو هدف الصراع».

وترجم المسؤولون الإسرائيليون قوله هذا في شتى القوانين الإدارية والملاحقات، وكان من أهمها قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا المعروف بتقييد نشاط عام ١٩٩٤، وقد صدر بعد التوقيع على اتفاقية القاهرة، وبموجبه يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلية لها أو الدعوة إلى اجتماع عام في إسرائيل إلا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الإسرائيلية، وأما المقصود بإسرائيل هنا فهي القدس. وهكذا، ابتدأت عمليات الملاحقة من قبل سلطات الأمن الإسرائيلي لمؤسسات فلسطينية تعمل في القدس، بحجة أن لها طابع السلطة الفلسطينية وهذا مخالف لاتفاقية القاهرة. وقد اعتبرت إسرائيل ثلاث عشرة مؤسسة فلسطينية على لائحة «السلطة»، من بينها بيت الشرق، جامعة القدس، وزارة الأوقاف والمقدسات، مؤسسة الأرض والمياه... الخ.

استمر العمل على سياسة فرض الإغلاق، وهذه السياسة تمنع الفلسطيني من غير سكان القدس من القدوم إلى المدينة إلا إذا حصل على تصريح خطي يعطى ليوم واحد. والهدف من هذه السياسة فصل القدس عن بقية أجزاء الضفة الغربية. واستدعى تطبيق سياسة الإغلاق وضع ست نقاط للشرطة الإسرائيلية على المداخل المؤدية إلى القدس، لضبط مسألة الدخول والخروج من القدس[٣٩].

أعلن مؤخراً ناتان شارانسكي وزير الداخلية الإسرائيلي في ١٩٩٩/١٠/١٧ وقف العمل بسياسة التضييق على بقاء المقدسيين في مدينتهم، وهي السياسة التي ابتدئ بتطبيقها منذ عام ١٩٩٥[٤٠]، لكن وقف العمل بهذه السياسة لا يعني إلغاؤها نهائياً، وهذا فضلاً عن أنه فيما لو اعتبرت إسرائيل حقاً أن هذه السياسة خاطئة، فهي مضطرة إلى العودة عن قراراتها بسحب الهويات التي سحبت ظلماً في السنوات السابقة، ولا تباشير بأن شيئاً من هذا سوف يحصل.

ومن ناحية ثانية، نجد وزارة الداخلية نفسها، بعد أقل من عشرة أيام من إعلان شارانسكي، قد أشرفت على عملية نسف ثلاثة بيوت في القدس الشرقية (قرية بيت حنينا) تقطنها ثماني عشرة نسمة، وهذا مؤداه أنه لم يعد هناك مكان لهؤلاء في المدينة؛ إذن ما معنى الطمأنة «المخادعة»؟ ما دام السكان يجدون أنفسهم مضطرين إلى مغادرة القدس حتى في حالة عدم سحب الهوية منهم. والنقطة الأهم أن هناك اتفاقية مسبقة أبرمت بين بلدية القدس وإدارة بيت حنينا، ملخصها أن لا تشاد أبنية غير مرخص لها من قبل السكان، وأن لا تقدم السلطات

(٣٩) حلبي، **الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب**، ص ٣٢ ـ ٣٧.

(٤٠) «Israel to End Ethnic Cleansing Policy».

بدورها على نسف أية أبنية أخرى سبق بناؤها. ومع ذلك، نسفت ثلاثة بيوت[٤١].

من الواضح أن المقدسيين لا يسمح لهم بالحياة في القدس، بل يسمح لهم بمجرد البقاء أحياء.

وأحياناً، قد لا يسمح لهم حتى بمجرد البقاء أحياء إلا خارج القدس، وبعد نسف بيوتهم.

ثامناً: محاولات هدم المسجد الأقصى

هناك تخطيط مستمر يقوم به الإسرائيليون لتحويل القدس من مدينة إسلامية إلى مدينة يهودية. وعلى رأس قائمة المشاريع الرئيسية تدمير المسجد الأقصى (والمقصود تدمير الحرم الشريف كاملاً) وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاضه، أي الهيكل الثالث في تاريخ اليهودية.

كانت هناك أيضاً عدة اعتداءات على ملكية الكنائس والأديرة المسيحية. وكان الحدث الأهم يوم احتل مائة وخمسون مسلحاً إسرائيلياً هوسبيس السان جون في قلب المنطقة المسيحية، وهي تابعة للبطريركية الأرثوذكسية، وذلك في ١١/٤/١٩٩٠، فأغلقت كنيسة القيامة أبوابها للمرة الأولى من ٨٠٠ سنة، وكذلك أماكن العبادة المسيحية الأخرى، احتجاجاً على وجود المستوطنين اليهود في هوسبيس السان جون في القدس، وقرر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إقفال أبواب الحرم الشريف أمام الزوار الأجانب طوال يوم الجمعة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ تضامناً[٤٢].

وتواصلت الاعتداءات على الممتلكات المسيحية، لكن لا مصلحة إسرائيلية في محو معالمها كما هي المصلحة الإسرائيلية في هدم الأقصى.

قال المعماري اليهودي ديفيد كرولينكر إن خطط بن غوريون كانت تهدف إلى محو المدينة كلياً مباشرة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكان هناك خيار آخر هو هدم السور كلياً والمباني العربية واعتبار القدس كلها مدينة موحدة، وبعد تحقق هذا يبنى الهيكل على أنقاض الأقصى. وأما التصاميم لبناء الهيكل فكثيرة جداً، من أهمها تصميم آمونز أوركاف، الذي صمم الهيكل على عشرة أعمدة رمزاً للوصايا العشر، في موقع حائط البراق تماماً[٤٣]؛ أما عملياً ففي غمرة الاحتلال الحزيراني طلب شلومو غورين رئيس حاخاميي الجيش عام ١٩٦٧ من القائد العسكري للقدس استغلال فوضى الحرب للقيام بتدمير المسجد الأقصى.

ما كان ممكناً الإقدام على تدمير الأقصى عام ١٩٦٧، فقد كان على إسرائيل نفسها أن تتعايش مع حجم تلك الانتصارات العسكرية والسياسية التي حصلت عليها في حرب الأيام الستة، أولاً؛ وكان عليها أن تحسب كل الحساب للرأي العام عربياً وإسلامياً ودولياً، ثانياً؛ فالإقدام على عمل جهنمي كهذا يحتاج إلى إعداد طويل للرأي العام. ويبدو أن عملية التوصل إلى الهدف النهائي من المنظور الإسرائيلي الرسمي المسؤول تتعلق بداية ونهاية بمدى إعداد الرأي العام، لا بالبحث عن أجوبة لأسئلة من نوع: كيف يمكن ذلك؟ أو مَن سيفعل ذلك؟ ومن المرجح

---

(٤١) Nina Pinto (Ha'aretz Correspondent), 26/10/1999, as quoted from American Moslems for Jerusalem. Available on E. Mail <ami@amjerusalem.org>.

(٤٢) «Expanding Jewish Presence in the Old City of Jerusalem,» pp. 4-5.

(٤٣) «Annexation and Occupation Stage (1967-1997),» pp. 6-7.

أن إسرائيل قد اقتربت جداً في يومنا هذا من تحقيق الحلم اليهودي/ الصهيوني.

لقد مر ما يقرب من ثلاثة وثلاثين عاماً ما بين يوم احتلال الأقصى في السابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وأيامنا هذه، جرى خلالها العديد من محاولات لحرق الاقصى أو تدميره، لكنها كلها محاولات تنصلت منها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وما زالت تتنصل. فماذا يجري حقيقة؟

برزت المطامع الصهيونية في الحرم الشريف منذ بداية الاحتلال بشكل تدريجي، وما كان هدم حي المغاربة المجاور لحائط المبكى في حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلا البداية، تمهيداً لبناء هيكل سليمان كما يسعى غلاة المتدينين والصهاينة؛ وكان الاعتداء الأول السافر عام ١٩٦٨ يوم أقدم رجل استرالي، قيل إنه يدعى مايكل دينيس روهان، على إشعال حريق في الأقصى، فبادرت السلطات إلى الإعلان أنه ليس إلا رجلاً معتوهاً.

شهدت الثمانينيات عدة محاولات من وضع متفجرات، وارتقاء سلالم، وتسلل أفراد يهود متطرفين، ولما حاول يهودي متطرف يدعى عتصيوني تفجير قبة الصخرة، ما قيل عنه إنه معتوه كما قيل عن الاسترالي، ولما وضعت جماعة من ٤٦ إسرائيلياً متفجرات تحت المسجد عام ١٩٨٣، ما كان ممكناً الادعاء بأن كل هؤلاء معتوهون أو مجانين، ولما حاولت جماعة أمناء جبل الهيكل وضع حجر الأساس لبناء الهيكل الثالث، عدة مرات، لم يكن الرأي العام الإسرائيلي ينظر إليهم سوى أنهم مؤمنون بررة. وأما حين كان يقتل من العرب المسلمين من يقتل، ويجرح من يجرح، في مثل هذه العمليات، فكان رد فعل السلطات أن كل تلك الأعمال ليست هي المسؤولة عنها!! ومن بين تلك المرات، على سبيل المثال، يوم حاول عدد من حركة أمناء جبل الهيكل عام ١٩٩٠ إدخال حجر الأساس، ما أدى إلى حدوث مجزرة قتل فيها ثمانية عشر فلسطينياً، وجرح المئات. وبصورة مستمرة يتسلل شبان يهود إلى قلب الحرم، فتبادر السلطات في محاولة القبض عليهم، كما فعلت عام ١٩٩٧ يوم قام شبان يهود قيل إنهم كانوا يقومون برياضة التسلق!!

لكن تلك السلطات «المسؤولة» لم يكن بإمكانها التنصل من مسؤولية الحفريات، وبتواصل، فهذه الحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الإسرائيلية في منطقة الحرم وتحت المسجد الأقصى هي من صلب أعمال الحكومة ومسؤوليتها، وقد باتت تشكل خطراً جدياً على المسجد قد يؤدي إلى انهياره.

كذلك يصعب تنصل السلطات من مسؤولية وضع الجهاز الإلكتروني داخل النفق الذي يتدفق عليه السواح، وفيه تظهر صورة القدس القديمة من دون المسجد الأقصى، وقد برز مكانه مجسد للهيكل، وحتى الشوارع الشهيرة بشوارع القدس العتيقة، اختفت تقريباً وراء طابع يهودي جديد جعل من القدس القديمة بلدة مختلفة تماماً وذات طابع يهودي صرف.

فهل بالإمكان اتهام جمعيات متطرفة بالعمل في صلب أعمال الحكومات الإسرائيلية وأجهزتها الرسمية؟

أما على صعيد الجمعيات والجماعات والمؤسسات غير الحكومية، فاليوم يوجد منها في إسرائيل عدد كبير متطرف للغاية، والهدف المعلن لا السري أبداً لكل تلك التنظيمات بناء الهيكل الثالث مكان الحرم الشريف. وللمثال لا الحصر نذكر منها جماعة غوشيه مونيم (جيش المؤمنين) التي يدعو أفرادها إلى بناء الهيكل الآن، وحركة أمناء جبل الهيكل، وحركة إعادة بناء الهيكل، وحركة التحضير للهيكل.

عقدت حركة إعادة بناء الهيكل المؤتمر السابع في ١٥/٩/١٩٩٨، وقد جمع هذا المؤتمر ما لا يقل عن عشر منظمات متطرفة مع العديد من الشخصيات اليهودية المرموقة، كما حضره عشرون ألف يهودي، وقد اتفقوا على أن مهمة هذا الجيل هو تحرير جبل الهيكل، وارتفعت شعارات: «لا صخرة ولا قبة ولا مساجد، بل علم إسرائيل». وأما الحاخام يوسف ألباوم، مؤسس «حركة التحضير للهيكل» فهو القائل: «إننا من دون الصلاة في الهيكل وتأدية شعائره نبقى نصف يهود»(٤٤).

أما عن التساؤل الذي طرحناه في بداية هذا البند عن كيفية اقتراب إسرائيل من تحقيق الحلم اليهودي/الصهيوني، فنعالجه أخيراً من المنطلقين اللذين تعمل إسرائيل عليهما دوماً معاً، وهما المنطلق القانوني، والمنطلق العملي.

قانونياً، نتوقف عند وثيقتين؛ الوثيقة الأولى عرفت بوثيقة «عهد يروشالايم»، والوثيقة الثانية «قرار الكنيست بشأن يوم القدس».

وثيقة «عهد يروشالايم» (١٩٩٢/٥/٣١)

بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على احتلال كل القدس نتيجة حرب ١٩٦٧، وهي المناسبة التي يطلق عليها الإسرائيليون «إعادة توحيد المدينة»، أصدر عدد من كبار الإسرائيليين الصهاينة (النائب الوزير ابراهام فيرديغر، ورئيس بلدية أورشليم تيدي كوليك، ورئيس الوكالة اليهودية سيمحا دينتز) منشوراً رسمياً في ١٩٩٢/٥/٣١ مهروه بتواقيعهم، وقد كتب على لفافة من ورق الرق لإعطائه هالة من الرصانة التاريخية، ووقعه الرئيس حاييم هيرتسوغ في اليوم نفسه، كما وقعه أيضاً عدد من القادة الإسرائيليين. وكانت نسخ عن هذا المنشور، والذي بات معروفاً بوثيقة «عهد يروشالايم»، ترسل إلى أنحاء العالم لإقامة الاحتفالات وجمع التواقيع. وكان الهدف الرئيسي من إرسالها وتوزيعها على المجتمعات اليهودية في أنحاء العالم تقوية المشاعر اليهودية تجاه أورشليم في الذكرى الخامسة والعشرين لـ «عودتها» مدينة يهودية. وأما الوثيقة الرسمية الموقعة من قبل الرئيس، فتباع نسخ منها عبر الانترنت بخمسة دولارات. وقد قامت معارضة يهودية لهذا العهد من قبل الذين يرغبون في أن تتحول أورشليم إلى مدينة دولية، غير أن أصحاب العهد الذين يستندون إلى المشاعر الدينية والنصوص التوراتية، هم الأغلبية الساحقة(٤٥).

ما بين الديباجة الدينية في بداية الوثيقة، وبين تفاصيل العهد ومشاعر الإخلاص السرمدي والحب الأبدي الذي لا حدود له في نهايتها، وردت في منتصف الوثيقة جملة واحدة تخاطب شعوب العالم وتذكر بأن الكنيست قد سن من روح هذا العهد قانوناً اعتبر فيه:

«ان الأماكن المقدسة للشعوب من كل الديانات سوف تصان من أي انتهاك لقدسيتها، ومن أية قيود تحول دون حرية الوصول إليها»(٤٦).

---

(٤٤) انظر: إده، «المخطط الصهيوني لتهويد بيت المقدس وأهدافه الكامنة».

(٤٥) Kaye Corbett, «Covenant of Jerusalem-Key to 25th Anniversary,» in: «Whose Jerusalem?,» p. 1, <http://www.cdn-friends-icej.ca>.

(٤٦) المصدر نفسه.

نلاحظ نقطتين أساسيتين فيما ورد في هذه الوثيقة:

النقطة الأولى، تتعلق بالناحية التشريعية، فالعهد قائم على اعتبار الكنيست وحده المرجعية لكل ما يتعلق بالقدس، وبمصيرها، فلا يوجد أي اعتبار هناك للمواثيق الدولية، ولا للمجتمع الدولي، انطلاقاً من مكانة القدس العالمية، والواقع أن هذا العهد قد جاء تأكيداً للقرار الذي اتخذه الكنيست في ١٩٩٠/٣/٢٨ مثبتاً مرجعية الكنيست وحدها في شأن القدس وعدم السماح للمشاركة في أي مفاوضات قادمة بشأن وحدة القدس والسيادة الإسرائيلية عليها.

النقطة الثانية، تتعلق بالمحافظة على الأماكن المقدسة، فالعهد يتضمن الوعد بالمحافظة على قدسية الأماكن المقدسة وعدم السماح لأي انتهاك لها.

لننتقل إلى الوثيقة الثانية، ولنقارن بينهما.

قرار الكنيست بشأن يوم القدس (١٩٩٤/٥/٩)

«(١) في يوم القدس (وهو وفقاً للتاريخ العبري يوم تحرير القدس في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، ٢٨ أيار/مايو ٥٧٥٤، ومرور ٢٧ عاماً على تحرير المدينة وتوحيدها، يعود كنيست إسرائيل ويقرر أن القدس عاصمة إسرائيل ستبقى إلى الأبد مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيلية، تؤمن فيها حرية العبادة لأبناء جميع الأديان».

«(٢) يقرر الكنيست أنه يجب منع كل محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها. القدس وضواحيها ليست موضوعاً سياسياً أو أمنياً وإنما روح الشعب اليهودي...»[٤٧].

الفارق الأساسي بين الوثيقتين أن ذلك «العهد» قد تضمن وعداً بصيانة الأماكن المقدسة للشعوب من كل الديانات من أي انتهاك لقدسيتها، بينما خلا قرار الكنيست من هذا كله واكتفى بتأمين حرية العبادة لأبناء جميع الأديان. والفارق كبير. ولا ننسى أن العهد وثيقة تاريخية من المنظور اليهودي/ الإسرائيلي، لذلك كان يجب أن تتحلى بالقيم العليا العالمية، وأن تبدو إسرائيل من خلالها أمام الرأي العام العالمي دولة تحترم كل المقدسات وتحافظ عليها بكل أمانة ومسؤولية؛ وأما قرار الكنيست، وهو القرار الصادر بعد اتفاقية أوسلو، وبعد «العهد»، فهو على لائحة القوانين والقرارات الإسرائيلية الداخلية، فلا يحق لأية دولة في العالم أن تناقشه. وما دام الكنيست هو المرجعية الأولى، والمرجعية التي لا مرجعية سواها، في كل ما يتعلق بالقدس، فالواضح أن إسرائيل لم تعد تعتبر نفسها مسؤولة عن حماية الأماكن المقدسة.

إن التخلي عن مسؤولية حماية الأماكن المقدسة والاكتفاء بتأمين حرية العبادة كما وردت في المادة الأولى من قرار الكنيست أعلاه، مسألة لم يناقش فيها أحد الحكومة الإسرائيلية. والسؤال: حتى لو نوقشت؟ فماذا يمنع حريقاً جديداً يندلع فجأة في الحرم الشريف؟ وماذا يمنع إسرائيل من تكرار الاعتذار والادعاء بأن الفاعل معتوه؟

عملياً، قامت إسرائيل طوال الثلاثين سنة الماضية بتهيئة المشاعر العالمية والإسلامية والعربية لتقبل فكرة إمكان حريق الأقصى، أو احتمال تدميره جزئياً، تمهيداً لفكرة تدميره كلياً، ومن الواضح لكل مراقب أن العديد من الاعتداءات على الأقصى المبارك لم تكن بمنأى أبداً عن

---

(٤٧) حلبي، **الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب**، ص ٢٨ ـ ٢٩.

مباركة السلطات، إن لم تكن قد تمت بمساندتها الفعلية. ومن الواضح أيضاً أن السلطات الرسمية رفضت، وما زالت ترفض فكرة إقدامها بنفسها على أي فعل تدمير كان، لكنها باتت تمهد لذلك مؤخراً عن طريق بث شائعات (أو نشر حقائق) بأن هناك مجموعات إرهابية يهودية متطرفة، ومسيحية متطرفة، تقوم كلها بمحاولات القضاء على المسجد الأقصى، بل الحرم الشريف كله، وبأنه ما عاد بوسع السلطات أن تحمي الأقصى من عمليات إرهابية كهذه، فهي تقع ضمن الإرهاب الذي لا تستطيع الدولة منعه. فقد نشرت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية مؤخراً في ١٩٩٩/٣/٢١ خبراً عن اكتشاف مجموعة تخطط لنسف الأقصى، ونقلت عن ضباط إسرائيليين كبار أن الشرطة لم يعد بإمكانها حماية الحرم الشريف، واستندت **معاريف** في كل ما ذكرته من معلومات إلى أجهزة المخابرات وإلى الشرطة. وكان لا بد بعد هذا كله من المطالبة بتشديد الحراسة على الأقصى[٤٨].

مما لا ريب فيه أن المطالبة الإسرائيلية بتشديد الحراسة على الأقصى تشديد شكلي، ومما لا ريب فيه أن اعتراف إسرائيل فجأة بعدم قدرتها على محاربة ما أسمته بالإرهاب ضد الأقصى، هو اعتراف مناقض لكل تاريخ إسرائيل العسكري والأمني، ولا تبدو هناك أي فائدة لإسرائيل من طرح هذه المعلومات أو الشائعات ـ مجاناً ـ سوى حمل العالم بأسره على أن يتوقع منذ الآن حصول هذه الكارثة، وهذا بالإضافة إلى تبرئة إسرائيل لنفسها سلفاً من أية مسؤولية قد تقع عليها، وفي الوقت نفسه تبرئة اليهود جميعاً، فلا يعقل أن يسأل اليهود، كل اليهود، عن فعل جماعات متطرفة يهودية ومسيحية!!

في السياق نفسه، نشرت صحيفة **كول هاييز** رسالة من شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي إلى رئيس الوزراء يهودا باراك في ١٩٩٩/١٠/٢٥، وفيها لا يستبعد «وزير الأمن» أعمالاً متطرفة ضد الأقصى، وأن ليس لإسرائيل قدرة أمنية على منع ذلك!! لكنه مع الاعتراف «المخادع» بعدم القدرة، لم ينس الوزير المطالبة بميزانية إضافية لمنع التطرف!!

أحد السيناريوهات المتوقعة لما يمكن أن يحصل في حال حدوث حريق في الأقصى أو تدميره جزئياً أو كلياً، لا سمح الله، أن إسرائيل سوف تبادر للاعتذار، ثم تقوم بتبرئة نفسها من كل مسؤولية، فهذا من صنع الإرهاب الذي لا قبل لأية دولة في العالم أن تمنع حصوله!! وسوف تطالب العالم كله بضبط النفس، معلنة رفضها لبناء الهيكل مكان الأقصى.

وأما الخطة البعيدة المدى، فتستكمل بمرور الزمن، حين يعتاد العالم (كما تتوهم إسرائيل) على قدس بلا أقصى، وحين يتآلف العالم مع هذه الصورة، تقوم إسرائيل في مرحلة لاحقة ببناء الهيكل[٤٩].

تاسعاً: مقاومة التهويد

من يطلع على سيل القرارات الصادرة عن المؤتمرات واللجان والاجتماعات في العواصم العربية من أجل القدس خلال العقدين الأخيرين فقط، ناهيك عن الاستراتيجيات المكتوبة والمعلنة، يصاب بالدوار، فكيف يمكن التوفيق بين هذا السيل من الكلام وبين ذاك الشح في العطاء

---

(٤٨) إده، «المخطط الصهيوني لتهويد بيت المقدس وأهدافه الكامنة».

(٤٩) قدم ميشال إده السيناريو أعلاه في المحاضرة نفسها مستنداً إلى متابعة متواصلة لمحاولات إسرائيل في تهويد القدس.

الحقيقي من أجل القدس؟ مادياً، ونضالياً، وعملاً يومياً؟ كيف؟

نكتفي في هذا المجال بدور المقدسيين في مقاومة التهويد.

ونختصر معالم التهويد الرئيسية في ثلاثة، هي: الاستيلاء المتزايد على ملكية العرب من أرض وعقار؛ والمساعي المتواصلة لتخفيض عدد المقدسيين؛ والخطر المحدق بالحرم الشريف.

بالنسبة إلى بيع الأرض، فهذه مشكلة رئيسية طال زمنها، بسبب وجود العديد من السماسرة، فصاحب الأرض أو المنزل لا يقصد بيعها ليهودي، وقد لا يعرف أن مآل عقاره إلى يهودي، وكيف له أن يعرف أن هذا الشاري ليس إلا سمساراً؟ ولعل كان هناك من يعرف أو يظن بأن الشاري سمسار، لكنه باعه تحت وطأة ظروف قاهرة.

أقدمت دار الفتوى في القدس منذ ثلاث سنوات على حل هذه المشكلة، وذلك بأن أصدرت فتوى تمنع فيها البيع مطلقاً، لا لعربي ولا لغير عربي. والهدف تحريم البيع نهائياً، إلا عن طريق دار الفتوى[٥٠].

مما لا شك فيه أن هناك حالات عائلية أو إرثية تحتم البيع، وفي هذه الحالة يتقدم البائع إلى دار الفتوى بطلب ذلك، مرفقاً طلبه بسيرة ذاتية عنه وعن الشاري، ويعود لدار الفتوى الحق بأن تجيز عملية البيع أو تمنعها. وما عادت هناك من قضايا تثار بعد فتوى التحريم هذه.

بالنسبة للمساعي الإسرائيلية المتواصلة بتخفيض عدد المقدسيين، من حيث سن التشريعات، ومن حيث التضييق الاقتصادي حتى يضيق السكان فيهاجرون من تلقاء أنفسهم، فقد جاءت هذه المساعي تأكيداً صهيونياً ضمنياً على مقولة أن «التهويد» مستحيل مع وجود السكان العرب، فهذه المساعي تهدف إلى تقليص الوجود العربي ليس بوسائل المذابح والإرهاب كما جرى في دير ياسين وغيرها، بل بالحصار القانوني المتواصل، إن جاز التعبير، وبالحصار المعيشي اليومي، حتى تصبح الإقامة شبه مستحيلة على العربي، ما يضطره إلى الرحيل.

ولما كان المقدسي لا يستطيع مقاومة القرار القاضي بإخراجه لأي سبب كان، فكان الحل بيد مقدسيين آخرين من المقيمين في الخارج بصورة مؤقتة، ومن الذين يحق لهم على الرغم من كل القوانين المتعسفة أن يعودوا إلى مدينتهم، وهكذا، فوجئت السلطات بتزايد عدد السكان العرب بدلاً من تناقصهم، بسبب هذا التحدي. ولعل هذا هو السبب الرئيس وراء القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ١٧/١٠/١٩٩٩، والقاضي بوقف العمل بسياسة التضييق على بقاء المقدسيين في مدينتهم.

بالنسبة إلى الخطر المحدق بالمسجد الأقصى، وبالحرم الشريف كله، فقد أعلن الشيخ عكرمة صبري، المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، أن المسجد الأقصى لم يجد الرعاية الكافية حتى اليوم؛ هناك لجنة إعمار الأقصى، وهي لجنة دائمة، وهناك الإشراف الأردني عن بعد، لكن الحرم الشريف بحاجة إلى الكثير مادياً. ولعله من المستغرب حقاً أنه عندما عقد مؤخراً مؤتمر في الدوحة لصيانة الآثار الإسلامية، وعندما تشكلت لجنة قطرية ـ فلسطينية لتحقيق بعض المشاريع، لم يكن الأقصى مدرجاً في حملة التبرعات أساساً، وهو الذي يحتاج إلى ملايين الدولارات، للصيانة والحفاظ عليه[٥١].

---

(٥٠) صبري، «تهويد القدس وسبل المواجهة»، (مقابلة).

(٥١) المصدر نفسه.

واضح أن المسألة لا تقتصر على كيفية الحصول على المال، فهي مسألة تتعلق بالحق بالإشراف؛ ومع العلم أن الإشراف لا يعني السيادة العربية، بل مجرد إشراف تحت السيادة الإسرائيلية؛ ومع العلم أن تبادل المجاملات متواصل بين السلطات الفلسطينية والأردنية على مسألة الإشراف على المقدسات الإسلامية، لكن هذا لا يعني أن أياً من الفريقين يعتبر نفسه مسؤولاً عن معالجة قضية يومية حساسة تمس صميم التاريخ ومكانة الأقصى في نفوس المسلمين، من نوع قضية تعيين الأدلاء والمرافقين الموكل إليهم شرح تاريخ الأقصى للسواح الأجانب، فإسرائيل تعين من تشاء من أدلاء ومرافقين يهود كي يشرحوا لهؤلاء السواح ما يشاؤون حول تاريخ الحرم الشريف دون حسيب أو رقيب، هكذا وبكل صفاقة!! وقد كان أقصى ما بإمكان دار الفتوى القيام به توزيع كتيبات باللغة الإنكليزية على من يعرف الإنكليزية من هؤلاء السواح الأجانب[٥٢].

الفلسطينيون من ناحيتهم يقاومون بكل ما يملكون من وسائل، وبالتعاون التام فيما بينهم، فقد جابهوا سياسة التضييق والقيود التي وضعتها إسرائيل للحد من أفواج المصلين القادمين من أنحاء الضفة الغربية كل يوم جمعة، بقدوم فلسطينيين آخرين ليس في استطاعة السلطات الإسرائيلية أن تمنعهم قانونياً بأي شكل من الأشكال، هؤلاء هم الفلسطينيون الذين احتلت بلادهم عام ١٩٤٨، والذين لم يكن ليخطر ببال الكثيرين منهم القدوم إلى القدس للصلاة، ربما لبعد المسافات، وربما لعدم اعتيادهم على القيام بذلك سابقاً، لكنهم ما إن ابتدأت السلطات بالتضييق والمنع ضد أهل الضفة الغربية، حتى بادر هؤلاء الفلسطينيون بالقدوم من مدنهم وقراهم للصلاة في الأقصى المبارك، وهم يحملون هوياتهم الإسرائيلية، فلا مجال لمنعهم من قبل أي حاجز للشرطة الإسرائيلية.

بداية لا نهاية

يصعب جداً وضع نهاية لكلام عن القدس، والقدس تجابه في عصرنا أخطاراً يومية، كما لم تجابه عبر التاريخ، فالمطلوب بداية لا نهاية. المطلوب بداية العمل على استراتيجية ممكنة التحقيق، استراتيجية تحمل معها آليات التنفيذ كي لا تبقى حبراً على ورق.

ليس في استطاعة هذه الدراسة تقديم خطة أولية، ولم يكن ذاك هو الهدف منها أساساً، لكن من خلال تاريخ القدس في القرن العشرين، والذي حاولنا عرضه من منطلقات التهويد والمخاطر التي تحدق بالمدينة العربية الأصيلة، تجدر الإشارة إلى ست إشكاليات رئيسية، من دون التوصل إلى حلول لها، لا يمكن تحرير القدس، ولا حتى رفع الضيم عن أهلها.

الإشكالية الأولى: تحديد المرجعية العربية المسؤولة عن القدس: نلاحظ تغير هذه المرجعية في كل عهد، فقد كانت القيادة السياسية الفلسطينية تعتبر هي المرجعية في عهد الانتداب، ثم أصبحت جامعة الدول العربية ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨، ثم أصبح الأردن وحده ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وفجأة أصبح الأردن ومصر في أيام معدودات هي ما حول حرب النكسة، ثم اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها المسؤولة (ولو معنوياً) ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٣، ثم برزت اتفاقية أوسلو لتعلن تجميد الأوضاع حتى المفاوضات النهائية، وإذ بالتجميد لا يتناول التهويد مطلقاً، بل صلاحيات الفلسطينيين، حتى بات تقييد نشاطهم هو

---

(٥٢) المصدر نفسه.

الهم الإسرائيلي الأول، وكأن أهل القدس غرباء عن القدس.

يجب حسم موضوع المرجعية المسؤولة عن مصير القدس: أما أن تترك في أيدي من وقعوا أساساً على أوسلو، وسمحوا بأن يترك مصير القدس معلقاً، فهذا مؤداه أن يبقى مصير القدس في مهب الرياح، وإما أن يبقى التنافس الخفي ما بين السلطة الفلسطينية والأردن هو سيد الموقف، فهذا ما يترك المجال واسعاً للضغوط الإسرائيلية على كل من الجانبين بما يؤمن مصالحها، وهو ما نشاهد آثاره يومياً...

وهل من داع للقول بأن المنطقي والطبيعي، وانطلاقاً من طبيعة الزمن الذي نحياه، أن تؤول السيادة إلى قيادة فلسطينية عليا مسؤولة ومستندة إلى الدعم العربي، ومنطلقة من القرار القومي بشأن القدس، فقضية القدس ليست مجرد قضية مقدسية، أو حتى فلسطينية، بل هي القضية، قضية العرب.

الإشكالية الثانية: حدود القدس المطلوبة: هل يغمض العرب عيونهم عما يجري من توسيع متواصل لحدود القدس، بحيث تصبح القدس هي القسم الأكبر من الضفة الغربية؟ وبحيث يصبح ما تبقى من الضفة الغربية لا يمكن من قيام دولة مستقلة عليه؟ وإن عجز العرب عن وضع حد في هذه المرحلة لحدود القدس الإسرائيلية الحديثة، فما هي حدود القدس العربية؟

هل يرضى العرب بالقدس العربية التي كانت قائمة حتى ١٩٦٧/٦/٤؟ وهل يكتفون بالمحافظة على حقوق المقدسيين في القدس الغربية (سابقاً) إن استطاعوا؟ وهل الرضاء بما تقدم، إن تحقق، يمكن أن يعني التنازل عن الحقوق التاريخية؟ وما العمل للفصل بين «التاريخي» و«الممكن»؟

ما عاد من الممكن الحديث اليومي عن تحرير القدس، وما من صورة واحدة لحدود القدس في أذهان العرب. فكيف يمكن تحرير أرض ما، أي أرض كانت، دون معرفة حدودها؟ وكم تبدو الصورة أكثر تعقيداً حين تكون هذه المساحة من الأرض هي لمدينة كالقدس؟

الإشكالية الثالثة: المرجعية المسؤولة عن المقدسات الإسلامية: القدس العربية كما عرفت في عهد الأردن أصبح سكانها من اليهود يساوون السكان العرب، كما أن إسرائيل تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من كيانها، وكأن الحديث عن القدس ما عاد يعني ـ حقيقة ـ إلا الحديث عن المقدسات، وهذا ما أدى إلى أن يكون التنافس الخفي الدائر ما بين السلطة الفلسطينية والأردن ليس إلا على حماية المقدسات؛ فإسرائيل تعتبر نفسها صاحبة السيادة، وجل ما قد تعطيه (في الحل الأخير) هو حماية المقدسات من قبل أصحاب الديانات، وهذا يعني ـ عملياً ـ تجزئة المقدسات إلى: مقدسات يهودية؛ مقدسات مسيحية؛ مقدسات إسلامية. وهذا بعد أن كانت المقدسات كلها تحت الإشراف الأردني والسيادة الأردنية قبل عدوان ١٩٦٧.

سوف تبرز هذه الإشكالية بوضوح أكثر في حال اتجهت إسرائيل فعلياً نحو التمييز بين المقدسات المسيحية والمقدسات الإسلامية بحيث تكون هناك مرجعية مسيحية مسؤولة عن كنيسة القيامة وسائر المقدسات المسيحية في القدس، والبوادر أن يصبح الفاتيكان هو المسؤول، أو أن تؤول المسؤولية إلى المشاركة مع المرجعيات الأرثوذكسية الأربع، خصوصاً بعد تلك التظاهرة الدينية التي تمت من قبلها في عيد الميلاد الأول (على الحساب الشرقي) في مطلع القرن الحادي والعشرين على أرض الميلاد.

وأما عن المقدسات الإسلامية فلا بوادر هناك في الاعتراف بمرجعية إسلامية، فالحديث يتناول إما الأردن أو السلطة الفلسطينية أو سلطة فلسطينية محلية مقدسية جديدة.

وهنا نصل إلى جوهر الإشكالية، لماذا المقدسات الإسلامية وحدها بين المقدسات للأديان الثلاثة لا يعترف لها بمرجعية دينية عليا؟

كيف يجوز أن تستثنى مرجعية المقدسات الإسلامية بحصرها إما في مرجعية السلطة الفلسطينية أو مرجعية الدولة الأردنية؟ هناك ظلم لأي من الجهتين، فالمسؤولية خطيرة ومقدسة.

آن الأوان لطرح مرجعية إسلامية عليا للإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس.

لماذا لا يعمل المسلمون على إيجاد هذه المرجعية من أجل المقدسات في بيت المقدس، ومن أجل العديد من القضايا الدينية الأخرى؟ وليس المقصود لجنة رسمية من دول إسلامية، بل من مرجعيات دينية إسلامية. فهل من الممكنات أم المعجزات انبثاق هيئة إسلامية عليا تضم مبدئياً علماء دين مسؤولين من الأزهر الشريف ومن الحوزات العلمية في النجف الأشرف ومدينة قُم؟

إن انبثاق مرجعية إسلامية عليا كهذه ضرورة قصوى في حال إقرار مسؤولية المرجعيتين اليهودية والمسيحية، كل عن مقدساتها في مدينة القدس.

وهذا فضلاً عن الانسجام التام مع تاريخ القدس منذ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ألم تكن هي المدينة الوحيدة التي سار إليها أمير المؤمنين لفتحها سلماً؟ ألم تكن هي المدينة التي فتح أبوابها البطريرك صفرونيوس للخليفة العادل احتراماً ومهابة؟ ألم يطلب عمر ابن عبد العزيز من ولاته أن يزوروا بيت المقدس ويقسموا يمين الطاعة والعدل بين الناس في مسجدها؟ أما حرص العديد من الخلفاء أن يمروا بها ويصلوا فيها؟ ألم يفعل ذلك أبو جعفر المنصور والمهدي؟ أما احتاج صلاح الدين عشرة أعوام من الإعداد الجهادي حتى تمكن من استردادها؟ أما كان العالم الأورثوذكسي يوسف بابيط مستشاراً له؟ أما عاد إليها صلاح الدين ليشرف على عمارة الحرم الشريف وإنشاء المدارس؟ أما حافظ عليها السلطان عبد الحميد الثاني من مطامع هرتسل وسواه حتى آخر يوم من حكمه؟ ألم يدفن في جوار أقصاها في الثلاثينيات من القرن العشرين مولانا محمد علي من الهند، والشريف الملك حسين من الحجاز، وموسى كاظم الحسيني من فلسطين؟ ألم يكن الراقد الرابع إلى جوارهم في عام النكبة هو الشهيد عبد القادر الحسيني؟

أما في حال تعذر انبثاق هيئة مرجعية إسلامية عليا، فلا يجوز بقاء الحال كما هي عليه، أي أن تبقى مسؤولية الحفاظ على الحرم الشريف وسائر المقدسات الإسلامية في القدس مسؤولية متأرجحة، بين السلطتين السياسيتين الأردنية والفلسطينية، فضلاً عن انها لا يجوز أن تستمر ورقة «تحريض» من قبل الجانب الإسرائيلي.

آن الأوان كي يطمئن الجانبان الفلسطيني والأردني إلى أن غيرهم من العرب والمسلمين يتحملون معهم هذه المسؤولية المقدسة.

الإشكالية الرابعة: إخضاع إسرائيل للقوانين والقرارات الدولية: ما عاد من الممكن استمرار إسرائيل في تجاهل القوانين الدولية إلى أبعد الحدود، واعتماد قوانينها الجائرة بحق

المقدسيين، وهذا مع استمرارها في سن التشريعات الجائرة. ولعل إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تضرب عرض الحائط بكل القوانين الدولية دون أي رقيب.

أما التصريحات الفلسطينية الأخيرة بشأن اعتبار القرار رقم ٢٤٢ هو المرجعية، فلا تطمئن إطلاقاً، فإسرائيل لها مفهومها للقرار رقم ٢٤٢، وسوف تعمل على فرض مفهومها، وهي قادرة على ذلك.

ثم من قال إن هذا القرار أساساً هو الأساس وهو المطلوب وحده؟ المطلوب تنفيذ المقررات الدولية كلها، وهناك أكثر من قرار ينفي السيادة الإسرائيلية على القدس.

الإشكالية الخامسة: «مبدأ» التفاوض بشأن القدس: لم يكن أسوأ ما في اتفاقية أوسلو تأجيل البحث في أمهات القضايا وعلى رأسها القدس حتى المرحلة التفاوضية الأخيرة، بل كان الأسوأ اعتبار المفاوضات بحد ذاتها عملية لا تخضع إلا لمشيئة المتفاوضين!! دون التوقف قانونياً إزاء الخطأ الفادح في تجاوز القوانين الدولية، ودون التوقف سياسياً إزاء انعدام التكافؤ أساساً بين الفريقين المتفاوضين!!

لا يجوز للسلطة الفلسطينية أن تفاوض أو أن تتخذ قرارات مصيرية بشأن القدس. فما دامت القدس مدينة عربية، فالمسؤولية ليست مسؤولية فلسطينية فحسب، بل عربية. وما دام الحرم الشريف هو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فالمسؤولية أيضاً إسلامية. وهذا يعني أن على السلطة الفلسطينية أن تبقى على تشاور متواصل مع القيادات العربية والإسلامية بشأن القدس وكل المقدسات الإسلامية في فلسطين.

وهل من داع للتأكيد بداية ونهاية على الحق العربي التاريخي بالقدس؟ غير أن المطلوب حل واقعي ممكن التحقيق، على المدى القريب المنظور، أو المدى المتوسط على الأقل، وبخاصة، أن مصير القدس من المفترض أن يبحث في المفاوضات النهائية، وأن السلطة الفلسطينية قد لا تستطيع التهرب من التفاوض بشأن القدس.

الإشكالية السادسة: الفارق بين المجاهد والإرهابي: جندت الولايات المتحدة، الدولة العظمى الأولى في العالم، كل قواها السياسية والإعلامية في العقد الأخير من القرن العشرين لتكريس آخر مقولاتها الإمبريالية، وهي مقولة أن الإسلاميين إرهابيون، فرادى وجماعات؛ وانبرت إسرائيل صاحبة الدور العملي الأول في محاربة الإسلاميين كما كانت تحارب الشيوعيين سابقاً، والمصالح بين الفريقين، الأمريكي والإسرائيلي، لم تكن يوماً متبادلة بامتياز كما كانت في هذا السياق.

يجب إيقاف المسرحية الدولية التي تعتبر أن اليهود وحدهم، ومن كل أنحاء العالم، يحق لهم اعتبار القدس مدينتهم، ما دامت مدينة داود وسليمان؛ بينما لا يحق للمسلمين اعتبارها مدينتهم وهي مدينة الإسراء والمعراج، والمدينة التي تضم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، والمدينة التي عاشت في ظل حكم إسلامي طوال أربعة عشر قرناً من الزمان.

ويجب وقف المهزلة القائلة بأن المفاوضات وحدها هي السبيل إلى السلام.

يجب الإقرار بأن هذه المفاوضات ما كان لها أن تبدأ هكذا، لولا الصمت العربي.

ويجب الإقرار بأنها ما كان لها أن تتعثر وأن تتوقف فترات طويلة لولا دماء الشهداء. وهل نحدد أكثر بقولنا إن هؤلاء هم الشهداء الذين ارتوت بدمائهم أرض الجنوب اللبناني؟

وأرض الانتفاضة؟ أما آن الأوان لتعميم الشعار الجهادي الذي رفعه السيد حسن نصر الله: «أنت تملك قرارك، لأنك تملك سلاحك»[٥٣].

وأخيراً،

يعتقد الكثيرون أن السلام يتحقق بمجرد توقيع اتفاقيات سلام. غير أن السلام بين فرقاء غير متكافئين هو استسلام حقاً. ويجدر عدم السماح بتكرار مأساة عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ بأي ثمن.

كانت هناك جامعة عربية مسؤولة عام ١٩٤٨، وكانت النكبة.

وكانت هناك قيادة عربية عليا مسؤولة عام ١٩٦٧، وكانت النكسة.

أي مصير ينتظر القدس في حال تفاوض قيادة لا يمكن وصفها بالجماعية، ولا بالعليا؟ فضلاً عن تخلي القيادة سلفاً عن كل الأسلحة الأخرى، وأبرزها سلاح الانتفاضة الذي كان السلاح الأقوى في تاريخ فلسطين.

الدروب شائكة، لكنها ليست مستعصية.

وننتهي حيث ابتدأنا.

القدس هي القضية.

والكل، كما الفرد، مسؤول عن القضية □

(٥٣) السيد حسن نصر الله [الأمين العام لـ «حزب الله»]، كلمة في ذكرى يوم الشهيد بدعوة من «حزب الله» و«المقاومة الإسلامية»، بعلبك، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

الحياة الثقافية في بيروت خلال القرن العشرين

مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة اللبنانية.

أولاً: بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي لعام ١٩٩٩

جاء اختيار الأونيسكو لبيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي لعام ١٩٩٩ في إطار قرار ثقافي يرمي إلى تنشيط الثقافة في الدول العربية. ومع أن المناسبة عادية ويتم تنفيذها دورياً في عدد من العواصم العربية الأخرى، فإن معظم المثقفين العرب قد اعتبروا قرار تكريم بيروت وإحياء دورها الرائد في التفاعل الخلاق بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى كوسام استحقاق لتضحيات مثقفيها، على اختلاف جنسياتهم العربية، واتجاهاتهم الثقافية والإبداعية.

لذلك رحبت غالبية المؤسسات الثقافية، الرسمية منها والخاصة على حد سواء، بهذه المناسبة التي تعيد الألق لصورة لبنان التي شوهتها الحرب الأهلية الطويلة. فبيروت مدينة مميزة للإبداع الثقافي والفني، وملتقى لعدد كبير من المبدعين العرب. فبشهادة هؤلاء المبدعين، شكلت بيروت على الدوام واحة منعشة للثقافة العصرية والحوار الديمقراطي. أما صغر حجمها، جغرافياً وبشرياً، فلم يقلل أبداً من دورها المميز في مجال التواصل الثقافي بين العرب ودول العالم عبر مختلف وسائل الإعلام والنشر والثقافة ذات الحضور الدائم فيها.

كان من حق المثقفين اللبنانيين، والحالة هذه، أن يفرحوا بإعلان بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي لعام ١٩٩٩. لكن القرار، على أهميته، محطة عابرة في تاريخ الثقافة والمثقفين في لبنان، وسنتعاطى معه فقط كمناسبة لتجديد الوفاء لتراث بيروت الثقافي ودورها الريادي في الوطن العربي. فالبنى الثقافية في بيروت لم تعد تشهد كالسابق حركة نشطة بعد سنوات طويلة من حرب أهلية دمرت معظم البنى الثقافية، وجعلتها عاجزة عن مواكبة هذا الحدث. يكفي التذكير أن الغالبية الساحقة من المؤسسات التي كانت مزدهرة قبل الحرب متوقفة الآن عن العمل بسبب غياب الحد الأدنى من الدعم الضروري لممارسة نشاطها الثقافي. وقد اعتاد المثقفون اللبنانيون على غياب المشروع الثقافي الذي ترعاه الدولة اللبنانية، في زمن السلم والحرب معاً. لذلك كان الإبداع الثقافي في لبنان، منذ بداياته الأولى، إبداعاً فردياً مرحلياً، ولم تبن مؤسسة ثقافية رسمية واحدة لاحتضان مشروع ثقافي طويل الأمد يليق ببيروت كعاصمة للإبداع الثقافي طوال القرن العشرين. وما زال لبنان يعاني، منذ زمن طويل، مأزق الإبداع الثقافي الفردي

بسبب هيمنة المؤسسات الثقافية ذات الطابع التجاري على مجمل النشاط الثقافي في لبنان.

إن غياب التفاعل الإيجابي بين المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي ومبدعي الثقافة على أرض لبنان كان وسيبقى نقطة الضعف المحورية في أي عمل ثقافي طويل الأمد في بيروت. وغني عن التذكير بأن الإبداع الثقافي بحاجة ماسة إلى مؤسسات ثقافية ترعاه، وتساهم في تمويله ونشره. فليس بمقدور مبدع فرد، مهما علا شأنه، مواجهة اقتصاد السوق الذي حول الثقافة إلى سلع تجارية يتحكم بنشرها عبر وسائل الإعلام والإعلان التي باتت العصب الرئيسي لتمويل ثقافة استهلاكية تتلاءم وعصر العولمة والسيطرة الأمريكية على العالم. وفي حدود ما تسمح به هذه المقالة، سنحاول تتبع المسار التاريخي الذي يساعد على فهم أواليات تشكل بيروت كواحدة من أبرز العواصم الدائمة للثقافة العربية طوال القرن العشرين. وهو لقب استحقته بامتياز عبر دورها الطليعي في نشر ثقافة عصرية للتغيير الديمقراطي، بعد أن احتضنت منابرها الثقافية أفضل المثقفين العرب في حوار مثمر ودائم التواصل مع أهم التيارات الثقافية العصرية في العالم.

ثانياً: أواليات تشكل بيروت في القرن التاسع عشر: مدينة كوسموبوليتية جديدة وثقافة عصرية

حتى مطلع القرن التاسع عشر كانت بيروت لا تزال قرية كبيرة لا يتجاوز عدد سكانها الستة آلاف نسمة يعيشون ضمن أسوار مدينة تفخر بتاريخها الفينيقي العريق، وأنها كانت عاصمة لولاية رومانية ضمت أهم مدرسة حقوقية في هذه المنطقة وعرفت باسم «بيروت أم الشرائع». لكن المدرسة ما زالت طي النسيان على رغم أن بعض أعمدتها الكبيرة ترفع رؤوسها إلى السماء شاهداً على عظمة مدينة تنتظر الكشف عليها وإعادة ترميم أسوارها، والتعريف بآثارها الباقية الدالة على دورها الثقافي المميز.

دخلت بيروت القرن التاسع عشر كمدينة منسية تعيش داخل أبوابها التقليدية مثل جميع المدن في بلاد الشام إبان تلك المرحلة وتضم مجموعات سكانية قليلة العدد، ويعتاش شعبها على الزراعة وبعض الأعمال الحرفية والمبادلات التجارية البسيطة. ولم تشر أي من الوثائق التاريخية، المحلية والأجنبية، إلى أهمية تلك المدينة إلا عندما عصا متسلمها أحمد باشا الجزار أوامر سيده الأمير يوسف الشهابي عام ١٧٧٣، مما اضطر الأمير إلى دفع أموال طائلة لقائد الأسطول الروسي لكي يخرجه منها بالقوة. فحاصر المدينة لعدة أشهر، وضربها بالمدفعية الثقيلة دون تدخل من جانب السلطات العثمانية. كان الحدث نفسه عادياً تماماً لأن حوادث التمرد والنزاع بين الولاة العثمانيين كانت أكثر من أن تحصى، لكن حصار بيروت وضربها بمدافع الأسطول الروسي كان مؤشراً على عجز السلطنة عن حماية مدنها وولاياتها من مخاطر حملات عسكرية بدأت تظهر تباعاً على سواحل المتوسط الشرقية، وأبرزها حملة نابوليون على مصر وبلاد الشام عام ١٧٩٨ ـ ١٧٩٩.

إلى جانب بيروت، القرية الهادئة، نشطت مدن كبيرة ذات دور تاريخي مميز في بلاد الشام، وكان لديها اقتصاد زراعي وافر الإنتاج على قاعدة نمط ريعي مستمر منذ عدة قرون، وبإدارة ولاة أقوياء يستنزفون الغالبية الساحقة من موارد القوى الفلاحية والحرفية للإنفاق على ملذاتهم الشخصية بالدرجة الأولى. فعكا إلى الجنوب مدينة محصنة تصدت لجيش نابوليون وأجبرته على التراجع إلى داخل مصر تمهيداً لهزيمة المشروع بكامله. فسطع نجم الجزار في

سماء المشرق العربي، وتحول الحاكم المطرود سابقاً من بيروت بالقوة، إلى أكبر ولاة بلاد الشام بعد أن سيطر على غالبية الداخل الفلسطيني، ونال ولاية دمشق وطرابلس لسنوات عدة، وتلاعب بأمراء جبل لبنان، وابتزهم سنوياً بخلعة الإمارة التي جعلها سلعة تباع لمن يتعهد إليه بدفع ضرائب أكثر. ورفض الجزار تطبيق ما كان يعرف بالامتيازات الأجنبية التي كانت تمنح للتجار والرعايا الأجانب، وللمحميين المحليين الملحقين بهم. وبالغ في مصادرة أموال التجار، الأجانب والمحليين، وفرض على الأجانب رقابة صارمة داخل الأحياء المخصصة لسكنهم، واحتكر الكثير من السلع التجارية المعدة للتصدير الخارجي. نتيجة لذلك وصف الجزار بأبشع النعوت، واعتبرت سنوات حكمه بمثابة كارثة حقيقية حلت بالمصالح الأوروبية في هذه المنطقة، وبشكل خاص الفرنسية منها.

باختصار شديد، يمكن القول إن مدن بلاد الشام واجهت المخططات الغربية بصلابة في مطلع القرن التاسع عشر. فبقيت طرابلس مدينة قوية يمتد نفوذها إلى مساحات واسعة في الداخل السوري ويتبعها قسم من جبل لبنان. أما دمشق، العاصمة التاريخية العريقة للداخل السوري، فعرفت أقوى الولاة الذين تقاسموا السيطرة والنزاعات على الموارد الوفيرة لمنطقة بلاد الشام مع ولاة مدينة حلب الغنية بمواردها، وذات الدور التجاري النشط، منذ القدم، وفي جميع المجالات والاتجاهات.

بقيت بيروت إذن قرية كبيرة منسية حتى مطلع القرن التاسع عشر حين تبوأ محمد علي باشا سدة الحكم في مصر وتوسع لاحقاً باتجاه بلاد الشام حاملاً معه مشروعاً تحديثياً ذا مضمون أوروبي واضح، بعد أن استفاد من خبرة الفرنسيين والإنكليز في مختلف المجالات العسكرية والإدارية والإنتاجية. فبدأ بتحديث الجيش المصري والصناعات المرتبطة به، واحتكر السلع الزراعية لصالح الدولة، وفتح عدداً كبيراً من المدارس، وأرسل الكثير من البعثات العلمية إلى الخارج ومنهم طلبة من بلاد الشام، واعتمد سياسة عقلانية لنبذ كل أشكال التفرقة الطائفية والعرقية بين السكان المحليين. فعندما احتلت الحملة المصرية هذه المنطقة لم تجد أفضل من بيروت مقراً لقيادتها، ومنطلقاً لنقل الكثير من الإصلاحات السياسية والإدارية المصرية إلى بلاد الشام. السبب في ذلك أن المدن الكبرى في هذه المنطقة بقيت شديدة الولاء للسلطنة العثمانية، وأعاقت حركة الجيش المصري الزاحف لاحتلال الآستانة.

ونتج من ذلك أن بيروت قد استفادت طوال عشر سنوات من المشروع التحديثي المصري قبل إخفاق الحملة العسكرية المصرية وعودة محمد علي إلى داخل حدود مصر عام ١٨٤٠ تحت وطأة تحالف القوى المناوئة له، وهي قوى محلية وعثمانية وأوروبية. منذ ذلك الحين بدأ نجم بيروت يسطع بقوة في سماء المشرق العربي. فالتحالف الأوروبي الذي أخرج المصريين من المنطقة كان مصراً على إكمال مخططه الرامي إلى إضعاف العثمانيين في بلاد الشام تمهيداً لإخراجهم مهزومين على طريقة خروج المصريين منها. فتوزعوا الأدوار فيما بينهم بهدف تفجير بؤر النزاعات الطائفية في جبل لبنان طوال عقدين كاملين من الزمن (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠)، توجا بمجازر ١٨٦٠ الطائفية المعروفة، والتي امتد لهيبها إلى دمشق ومدن أخرى في بلاد الشام. وحدها بيروت بقيت محصنة ضد الوباء الطائفي، فشكلت موئلاً هادئاً لآلاف اللاجئين إليها من جميع المناطق والطوائف، وعلى امتداد المنطقة بأسرها. كما أن أياً من الجاليات الأجنبية لم تمس بأذى ولم تسلب ممتلكاتها، ولم يعتد على أفرادها. ووسط جو مشحون بالانفجار الطائفي، وتهجير القرى، ومصادرة الممتلكات، والاعتداء على الحرمات، تدفقت أعداد كبيرة من سكان بلاد الشام إلى بيروت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة في

عدد أفراد الجاليات الأجنبية فيها، وتوسع كبير في زراعة التوت وإنتاج الحرير في جبل لبنان طوال القرن التاسع عشر. وارتفعت أصوات فرنسية وأمريكية تطالب بنقل القنصليات الغربية إلى بيروت، وتحويلها إلى مركز لولاية كبيرة، وتوسيع مرفئها ليصبح أفضل موانئ المشرق العربي نظراً لموقعه الجغرافي الممتاز، وإلحاق جبل لبنان بها اقتصادياً وتجارياً، ونقل مدارس الإرساليات الكبرى إليها، ومد السكك الحديد والطرق البرية لوصل بيروت بمصر، والشام، والعراق، وبلاد فارس، والجزيرة العربية، وفتح البنوك والمؤسسات المالية فيها، والعمل على جعلها صلة وصل حقيقية بين المشرق العربي والغرب، في جميع المجالات. وليس من شك في أن أواليات تشكل بيروت الجديدة كمدينة كوسموبوليتية تصل المشرق العربي بالغرب في القرن التاسع عشر كانت نتاج الحاجة إلى مدينة عصرية تكون موئلاً للجاليات الأجنبية من جهة، ولذوي الثقافات العصرية من أبناء العائلات التقليدية، والقوى الاجتماعية الحديثة التكوين في المشرق العربي. فبلاد الشام كانت بأمس الحاجة إلى مدينة جديدة غير مثقلة بالنمط العثماني القديم الذي تحكمت به الملل والنحل على أسس ثابتة منذ قرون، وحددها بدقة «نظام الملل العثماني» الذي لعب دوراً إيجابياً ملحوظاً عندما كانت السلطنة العثمانية قوية وقادرة على الوقوف في وجه المخططات الغربية، لكنه أصبح عديم الجدوى وعنصر تهديم للسلطنة من الداخل في القرن التاسع عشر، وبشكل خاص في مرحلة عرفت تاريخياً باسم «عهد الفتن الطائفية في بلاد الشام».

كان على بيروت أن تحتضن النخب السياسية والثقافية الجديدة ذات الثقافة العصرية المقتبسة من نماذج التحديث الأوروبية، والتي أرعبتها الفتن الطائفية المدمرة على امتداد بلاد الشام. فكانت السباقة إلى تأسيس جمعيات سياسية وثقافية مختلطة من جميع الطوائف والمناطق، والتي كانت نواة حركات التمرد على العثمانيين. ونشر أدباؤها وشعراؤها قصائد حماسية وبيانات قومية تدعو إلى يقظة العرب استناداً إلى صرخة إبراهيم اليازجي الشهيرة: «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب».

جاءت الصرخة تتويجاً لحركة سياسية مشروعة تنبع من حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها بنفسها دون وصاية أو حماية، وتدعو إلى بناء دول عصرية ذات دساتير مكتوبة تبنى عليها مؤسسات حديثة ولديها قوانين وأنظمة حقوقية تساوي بين الناس في الحقوق والواجبات. ونشط مثقفو بيروت لنشر التعليم العصري، ودعوا إلى تطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على أسس جديدة تحفظ حقوق العمال وأرباب العمل معاً، وإلى حق الجماعات السكانية في تنظيم نفسها على أسس حديثة من العمل الحزبي والنقابي تتجاوز مجالس الملل التي كانت سائدة بكثرة في جميع مدن بلاد الشام في العصر العثماني، وتجاوز العصبيات العائلية والقبلية ذات التراتبية الجامدة.

لقد حظيت التبدلات الجذرية التي شهدتها بيروت في القرن التاسع عشر باهتمام عدد كبير من الباحثين في مختلف المجالات، وبخاصة الأكاديمية منها، وهي أكثر من أن تحصى. وذلك يعفينا من تكرار الوقائع التاريخية المعروفة، والتركيز فقط على السمات الأساسية التي كان لها الفضل الأكبر في تعزيز دور بيروت الثقافي بعد تحولها إلى مدينة كوسموبوليتية في القرن التاسع عشر، ومنها سمات ما تزال ماثلة في خلفية إنتاجها الثقافي المميز حتى الآن.

فقد انتشرت المدارس العصرية، الأجنبية منها والخاصة المحلية، على نطاق واسع في بيروت وجبل لبنان القريب منها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعملت على نشر

ثقافة عصرية تختلف عن الثقافات التقليدية التي كانت تلقنها المدارس العثمانية والكتاتيب المحلية في المدن الأخرى في المشرق العربي. وظهرت آنذاك مدارس علمانية على يد المعلم بطرس البستاني وسواه، إلى جانب مدارس حديثة ذات مناهج عصرية مقتبسة، في الغالب، عن أرقى المدارس الأوروبية. وسرعان ما تطورت اثنتان من مدارس الإرساليات الأجنبية الكبيرة إلى كليات جامعية شكلت نواة لانطلاقة الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٨٦٦، وجامعة القديس يوسف في بيروت عام ١٨٧٥، كفرع لجامعة ليون الفرنسية. وهاتان الجامعتان هما أول جامعتين عصريتين في الوطن العربي، وأقدم عهداً من جامعة طوكيو التي تأسست عام ١٨٧٧، في مطلع حركة التحديث اليابانية في عهد الإمبراطور المتنور مايجي (Meiji).

ساهمت هاتان الجامعتان في توسيع دائرة التفاعل الخلاق بين الثقافة العربية والثقافات الأوروبية والأمريكية. يكفي التذكير في هذا المجال أن تدريس بعض القضايا الثقافية الشائكة والمحرمة آنذاك كأصل الإنسان، ونفي أسطورة خلق الكون، وتدريس العلوم العصرية، والتصدي للسحر والشعوذة في ممارسة الطب وغيرها من الموضوعات التي تم تدريسها من على منابر الجامعة الأميركية في بيروت بشكل خاص أدت إلى طرد عدد من أساتذتها، فانتقل بعضهم إلى مصر، وتعرض البعض الآخر إلى مضايقات كثيرة من جانب إدارة الجامعة، أو السلطات المحلية العثمانية، بالإضافة إلى نقمة القوى البيروتية ذات الاتجاهات السلفية والمحافظة.

فتحت منابر بيروت الثقافية ذراعيها، منذ وقت مبكر في القرن التاسع عشر، إلى عدد من أبرز المثقفين المتنورين العرب الذين فضلوا المجابهة المكشوفة، والانحياز التام إلى ثقافة عصرية، نقدية وعقلانية. وفي الوقت عينه، بقيت منابرها مفتوحة أمام مثقفين محافظين آثروا نشر ثقافة تقليدية موروثة تدعو إلى نبذ الاقتباس عن الغرب، وترفض كل جديد تحت ستار الحفاظ على الأصالة والتغني الدائم بالماضي الذهبي الذي يجب الاقتداء به. وتعزز دور بيروت الإداري بعد تحولها إلى مركز لولاية واسعة عام ١٨٨٧. فعمقت روابطها الثقافية والاقتصادية مع المناطق المجاورة بعد أن استقطبت حركة سكانية نشطة إلى العاصمة الجديدة ومنها إلى دول الجوار الإقليمي، وتحديداً إلى مصر، بالإضافة إلى هجرة كثيفة إلى الخارج الأوروبي والأمريكي.

فأغنت تلك الحركة كثافة الوجود السكاني في بيروت التي تبدلت ملامحها بشكل جذري من قرية صغيرة ذات سمات عثمانية واضحة المعالم في مطلع ذلك القرن إلى مدينة كبيرة تناهز المائة ألف نسمة عند مشارف القرن العشرين. ونشطت فيها حركة تربوية وثقافية بشكل سريع في مجالات التعليم، والطباعة، والصحافة، والفنون، والشعر، والمسرح، والأدب. وبدأ إشعاع بيروت الثقافي يتحول إلى واقع ملموس عبر التواصل الخلاق مع مختلف النشاطات الثقافية في المناطق العربية الأخرى. ولم يقتصر التغيير على الطوائف المحلية والإرساليات الأجنبية، بل شاركت السلطات العثمانية نفسها في تطوير بيروت عبر إنشاء أبنية جميلة برزت تباعاً حتى الحرب العالمية الأولى، وما زالت حتى الآن تحفاً فنية معمارية تزين العاصمة ومدناً لبنانية أخرى. يكفي التذكير، على سبيل المثال لا الحصر، بمقر رئاسة الوزارة الحالي في بيروت، ومدرسة الصنائع والفنون التي تشغلها اليوم كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، ومقر رئاسة الوزارة السابق وإلى جانبها حديقة الصنائع الجميلة، وغيرها.

دلالة ذلك أن تحولاً جذرياً قد طرأ على السياسة المحلية والدولية تجاه بيروت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قاد إلى تعزيز دورها كمركز لولاية مترامية الأطراف تضم مناطق عدة تقع خارج حدود لبنان الحالي، وهي الآن في سوريا وفلسطين. اللافت للنظر أن الاهتمام العثماني المتأخر بمدينة بيروت جاء على حساب المدن الساحلية الأخرى، وبشكل

خاص على حساب مدينتي طرابلس وصيدا، العاصمتين التاريخيتين للإدارة العثمانية في هذه المنطقة من قرون عدة. وليس من شك في أن القرار العثماني قد صدر تحت ضغط الدول الأوروبية، التي جهدت، منذ أواسط ذلك القرن، لتحويل بيروت إلى مدينة كوسموبوليتية تشكل نموذجاً جديداً للمدن الحديثة في المشرق العربي بكامله. ثم تطور هذا المنحى إبان مرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وعبر عنه أحد الباحثين الفرنسيين بوضع عنوان مثير لأحد فصول دراسته وهو: «بيروت تحجب لبنان وسائر دول المشرق العربي».

نخلص إلى القول إن بيروت لم تتطور كمدينة لذاتها وبذاتها، بل ساهمت في تطويرها عوامل عدة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو إقليمي أو دولي. لكن القوى الفاعلة في بيروت عرفت كيف تكبح جماح القوى الطائفية الوافدة إليها من مناطق كانت حقل صدامات دموية في بلاد الشام، فعلمتها الصفح والغفران والانفتاح المتبادل من أجل قيام مدينة من نوع جديد ترفض الاحتكام إلى السلاح، وتغلب مصالح المدينة وسكانها المتعددي الطوائف والقوميات على مصالح زعماء الطوائف الذين استخدموا على الدوام جماهير طوائفهم وقوداً في معركة الحفاظ على امتيازاتهم العائلية والطائفية والطبقية المتوارثة. وعرفت النخب البيروتية كيف توظف الاهتمام الدولي لصالحها، فحولت المدينة إلى منبر حقيقي لأفكار عقلانية وافدة من أوروبا، وإلى ساحة حرة مفتوحة للحوار الثقافي، وإلى قطب جاذب لسكان المناطق المجاورة، ومركز مهم للوساطة التجارية والمالية على أنواعها، ومكان مثالي لتوظيف الأموال والربح السريع، ولتقديم الخدمات التي يحتاج إليها المشرق العربي بكامله، ولتنشيط الثقافة والإبداع الفني، والانفتاح على كل جديد في جميع المجالات.

ثالثاً: ثقافة بيروت في القرن العشرين

واجهت بيروت الجديدة مطلع القرن العشرين بثقة متزايدة بالنفس، بعد أن تحولت إلى ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ المدن في المشرق العربي الحديث والمعاصر. فقد استوعب مثقفوها الاتجاهات الأساسية للسياسة الدولية تجاه السلطنة العثمانية، واستفادوا من العلوم الأوروبية العصرية لبناء حركة ثقافية من نوع جديد تكون منطلقاً للتفاعل الثقافي بين أوروبا والمشرق العربي بكامله بعد الانهيار المرتقب للسلطنة العثمانية وانتعاش جميع الحركات القومية في داخلها. من خلال ذلك التفاعل ولدت أولى ظاهرات الحركة الثقافية في بيروت، وهي ظاهرة المثقف المطرود من مركز عمله بسبب نشر علوم وأفكار فلسفية عصرية من على المنابر الجامعية أو في وسائل النشر العامة. فشهدت بيروت ظاهرة تمرد ثقافي على التقاليد الموروثة، وعرف مثقفوها، منذ وقت مبكر، معنى الاضطهاد، والسجن، وقمع الرأي الآخر، وصولاً إلى الطرد من مركز العمل والهجرة إلى الخارج. وليس من شك في أن ظاهرة المثقف الحر، المدافع عن موقفه بصلابة، حتى لو أدى به الأمر إلى ترك الوظيفة، هي المدماك الأول في صرح الثقافة النقدية العصرية التي باشر مثقفو بيروت بنشرها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وما زالت معلماً بارزاً من معالم الدمج بين الإبداع بالموقف والإبداع بالكلمة الحرة. لكن تقديم لوحة شمولية عن ثقافة بيروت في القرن العشرين يحتاج إلى أكثر من أطروحة جامعية، نظراً لوفرة الأحداث الثقافية البارزة التي شهدها المشرق العربي وانعكست بعمق عبر مرآة بيروت، العاصمة الإدارية، والثقافية، والمالية الجديدة لهذه المنطقة منذ إنشاء ولاية بيروت رسمياً عام ١٨٨٧. لذلك سنكتفي بتقديم لوحة سريعة تعرف بالسمات الأساسية لثقافة بيروت في القرن العشرين، والتي يمكن إيجازها ضمن أربع مراحل رئيسية:

١ ـ مرحلة الانقلاب العثماني وإعادة العمل بالدستور (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩)

شكلت السلطنة العثمانية دولة استبدادية ذات حكم مطلق على غرار باقي الإمبراطوريات الاستبدادية الأوروبية المعاصرة لها. وعلى رغم إعلان التنظيمات الإصلاحية والخطوط الهمايونية المتلاحقة، وصولاً إلى الدستور العثماني في القرن التاسع عشر، فإن السلطان عبد الحميد الثاني أطاح بالإصلاحات وأقام حكماً تعسفياً مطلقاً قضى على غالبية القوى الإصلاحية التي وقع أفرادها في قبضته. فهرب قسم كبير من المصلحين العثمانيين، من أتراك وجنسيات أخرى، إلى خارج حدود السلطنة. فنشطت الدعوات إلى الإصلاح من الداخل أو الانفصال النهائي عن السلطنة على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وشكلت مصر، إلى جانب باريس وعواصم أوروبية عدة، مراكز استقطاب مهمة للقوى الإصلاحية المناهضة للاستبداد الحميدي.

كانت بيروت لا تزال تحت الرقابة العثمانية المباشرة. فاعتمد مثقفوها أسلوب التورية والانتقادات المبطنة للحكم المطلق. لكن الانقلاب العثماني الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني وأعاد العمل بالدستور عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ أطلق حركة ثقافية علنية بالغة الاتساع. في تلك الفترة بالذات كانت بيروت في أمس الحاجة إلى فسحة من الحرية والعمل الديمقراطي كي تعلن عما في داخلها من قوى ثقافية نشطة ومزودة بعلوم عصرية. وخلال أشهر معدودة امتلأت الساحة الثقافية في بيروت بعشرات الصحف، والمجلات، ودور النشر، والمطابع وغيرها.

ونشطت الحياة السياسية على نطاق واسع بعد أن ضمنت عودة الدستور حرية التنظيم الحزبي بشكل مرن للغاية، إذ كان يكفي إبلاغ السلطات الرسمية بتأسيس حزب جديد والمباشرة بالعمل دون حاجة إلى ترخيص. وهو تدبير ديمقراطي حقيقي ما زال دعاة العمل الحزبي في لبنان يتمسكون به حتى الآن لأنه يحد من تسلط الأجهزة الإدارية على الحقوق المشروعة للقوى السياسية والنقابية، ومنها حرية التجمع، والتنظيم النقابي والسياسي، والتي هي من أبسط مبادئ حقوق الإنسان. فشهدت تلك المرحلة بدايات التنظيم الحزبي على النمط الغربي، وظهور تجمعات سياسية تنادي باللامركزية، والوحدة السورية، والوحدة العربية، والدعوة إلى لبنان الكبير بدل لبنان الصغير أو المتصرفية، ونشر الفكر الاشتراكي، وتأسيس أحزاب جديدة تدعو إلى تبني الأفكار الإصلاحية والليبرالية.

إلا أن المرحلة الدستورية لم تعمر طويلاً، إذ تبنى الانقلابيون الأتراك مقولات قومية شوفينية تدعو إلى التتريك وقمع القوميات الأخرى في السلطنة، وفي طليعتها القومية العربية. وانتهت بإعدام عشرات المثقفين اللبنانيين والسوريين على أعواد المشانق التي نصبها لهم جمال باشا في ساحات بيروت ودمشق بعد محاكمات صورية عام ١٩١٦، وذلك قبل أن تلفظ السلطنة أنفاسها بأشهر معدودة في نهاية الحرب العالمية الأولى.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الذين أعدمهم جمال باشا على أعواد المشانق كانوا نواة نخب ثقافية بارزة من ذوي الثقافة العصرية في المشرق العربي. ومن حسن الصدف أن لائحة الإعدام الأصلية لم تنفذ بالكامل. فقد نجا قسم من المثقفين المطلوبين للإعدام، أكملوا مسيرة العمل الثقافي في بيروت وشكلوا منطلقاً للاتجاهات الثقافية التي شهدها المشرق العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين. لكن ثقافة بيروت في تلك الحقبة اكتسبت سمة جديدة ما زالت تفاخر بها حتى اليوم، وهي سمة المثقف الشهيد المدافع عن آرائه الوطنية والقومية. وأضحت بيروت أولى العواصم العربية التي دفعت، منذ وقت مبكر في مطالع هذا القرن، عدداً كبيراً من المثقفين الشهداء الذين قدموا حياتهم دفاعاً عن قيم الحرية، والوطنية، والاستقلال،

ورفض الاستبداد التركي الذي روجت له قومية شوفينية طورانية عرفت باسم «حركة التتريك». كما أن منابر بيروت الإعلامية كانت أولى المنابر الثقافية العربية التي نبهت إلى مخاطر المشروع الصهيوني ليس على فلسطين والمشرق العربي فحسب، بل على الوطن العربي كله.

٢ ـ بيروت عاصمة للبنان الكبير وملتقى للتفاعل الثقافي بين أوروبا والمشرق العربي

أدخلت مرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين سمات جديدة على البنى الثقافية في بيروت يمكن إيجازها على الشكل التالي:

لقد ضمن الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ مبدأ حرية التعليم، بشكليه الخاص والرسمي، لجميع الطوائف. فانتشرت المؤسسات الثقافية على نطاق واسع طوال عهد الانتداب، وفتحت مئات المدارس الجديدة، الرسمية منها والخاصة على حد سواء، مع زيادة كبيرة في عدد طلاب المدارس الثانوية وطلبة الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف. وزاد عدد المثقفين من حملة الشهادات الجامعية بشكل ملحوظ، فساهموا في نشر ثقافة عصرية جعلت من لبنان الكبير مركزاً مهماً من مراكز نشر هذه الثقافة على نطاق واسع في الوطن العربي.

وشهدت بيروت كذلك حركة ثقافية نشطة جداً على مختلف المستويات، كانت أبرز تجلياتها الزيادة الكبيرة في عدد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية، وزيادة في عدد المطابع ودور النشر، بالإضافة إلى حركة أدبية واسعة استقطبت كبار الأدباء والشعراء العرب، وإلى جانبها حركة فنية رائعة على أيدي نخبة موهوبة من كبار الفنانين اللبنانيين من ذوي الشهرة العالمية. ونشطت كذلك حركة الترجمة إلى اللغة العربية على نطاق واسع، وحركة التأليف باللغات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية والإنكليزية، أطلقتها نخب ثقافية عربية من خريجي الجامعات الأجنبية، في لبنان وخارجه. يضاف إلى ذلك نشاط ثقافي مميز في مجال إعداد الموسوعات أو ترجمتها، ودوائر المعارف، والمعاجم على أنواعها وبلغات عدة، بالإضافة إلى أنواع أدبية أخرى. وعرفت بيروت كذلك ولادة غالبية الأحزاب السياسية اللبنانية التي لا تزال نشطة حتى الآن، وذات ميول واتجاهات وطنية، وقومية، وطائفية، وعقائدية، وأممية متنوعة، فساهمت في تحفيز الحوار السياسي الايديولوجي، وفي ترجمة ونشر الكتب العقائدية على نطاق واسع.

يضاف إلى ذلك، أن بيروت آنذاك قد احتضنت سجالاً فكرياً على غاية في الأهمية حول الدعوات المتوسطية، والفينيقية، والفرعونية، والفاشية، والنازية، والصهيونية، بالإضافة إلى سجال معمق حول أهم المدارس الأدبية والفنية العالمية كالرومانسية، والانطباعية، والرمزية، والواقعية، والسريالية، والتكعيبية وغيرها. وشكلت منابرها الثقافية ملتقى جامعاً لأفضل النخب الثقافية والفنية في الوطن العربي، مع تفاعل حقيقي ودائم مع كبار الأدباء العالميين.

وبرزت في عهد الانتداب ومطلع عهد الاستقلال ظاهرة العمل الجماعي عبر تحلق الأدباء والشعراء في وحدات مميزة للمشاركة في سجال أدبي وشعري معمق وأبرزها «عصبة العشرة»، و«جماعة أهل القلم»، وجماعة «أصدقاء الكتاب»، وغيرها. وباتت عاصمة لبنان الكبير مصدر إشعاع ثقافي بالغ الأهمية، وشكلت منابرها الثقافية ومجلاتها الطليعية مصادر لا غنى عنها لدراسة التاريخ الثقافي، ليس لمدينة بيروت ودورها المميز في نشر الاتجاهات الثقافية والفكرية والأدبية والفنية الجديدة فحسب، بل على امتداد الوطن العربي طوال النصف الأول من القرن العشرين.

ومن الظاهرات الثقافية الجديدة التي شهدتها بيروت إبان تلك المرحلة ظاهرة الرسم الكاريكاتوري في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، وكان من أرقى فنون التعبير عن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما زالت صحف ومجلات بيروت تحافظ عليه حتى الآن. نشير أخيراً إلى النشاطات الفنية الكثيرة التي عاشتها بيروت خلال تلك المرحلة وأبرزها العروض المسرحية المتلاحقة على مسرح التياترو الكبير في بيروت، وبشكل خاص عروض لأهم الفرق المسرحية الفنية في مصر والوطن العربي وبعض الفرق العالمية. هذا بالإضافة إلى حفلات الغناء والطرب الأصيل التي أحياها كبار المطربين من مختلف الأقطار العربية. وشهدت بيروت أيضاً نشاطاً ملحوظاً في عرض الأفلام العربية والأجنبية في دور للسينما أنشئت خصيصاً لهذه الغاية.

٣ ـ ثقافة بيروت في مرحلة الاستقلال السياسي (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)

باستثناء نقل السلطة من الفرنسيين إلى اللبنانيين، لم تحصل تبدلات جذرية في البنى الثقافية والإدارية والسياسية والتربوية والثقافية في لبنان خلال السنوات الأولى من الاستقلال السياسي للبنان عام ١٩٤٣. مع ذلك، عرف لبنان في تلك المرحلة التي امتدت حتى انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ بحبوحة اقتصادية كبيرة بسبب وفرة المال النفطي الوافد إلى البنوك اللبنانية، ونكبة فلسطين وما رافقها من انتقال قسم كبير من المال الفلسطيني إلى لبنان.

هذا بالإضافة إلى نزوح قسم مهم من الأموال العربية إلى بنوك لبنان بعد حركة التأميمات في بعض الدول العربية، وتدفق أموال المغتربين اللبنانيين من مناطق وجودهم في العالم، وبشكل خاص من القارة الأفريقية والدول النفطية، وتعزيز دور بيروت كمدينة كوسموبوليتية وسيطة ذات دور مميز في حركة الرساميل العالمية باتجاه منطقة الشرق الأوسط، وعوامل إيجابية أخرى. لذلك كثر الحديث عن «المعجزة اللبنانية» في المجال الاقتصادي بعد أن عرفت البرجوازية اللبنانية النشطة كيف تستثمر بذكاء بالغ الظروف الإقليمية الملائمة لقطاع الخدمات الذي برع فيه لبنان ضمن محيطه الإقليمي الواسع.

وساعدها في ذلك النمو المطرد للطبقة الوسطى في لبنان التي بلغ حجمها أكثر من ٧٠ بالمائة من الشعب اللبناني، وتميز أفراد هذه الطبقة بنسبة عالية من التحصيل العلمي والمهارات الفنية والإدارية، والإبداع الأدبي والفني.

أما أحداث ١٩٥٨ الدموية، فلم تصب البنى التحتية اللبنانية بخسائر مهمة، إذ استعاد لبنان موقعه الإقليمي بسرعة بعد سلسلة من الإصلاحات الجذرية التي قام بها الرئيس فؤاد شهاب وأطلق عليها بعض الباحثين صفة «التحديث بدون ثورة». فقد تميزت الشهابية ببناء مؤسسات اقتصادية وثقافية وتربوية واجتماعية عصرية ساهمت في نشر الثقافة والتعليم على نطاق واسع في مختلف المناطق والطبقات في لبنان. وانطلقت حركة اقتصادية ومالية وثقافية واسعة عززت دور لبنان كصلة وصل بين الشرق الأوسط، ومع الجامعات الأوروبية الكبرى، والمراكز المالية والأسواق التجارية العالمية. وحققت البرجوازية اللبنانية أرباحاً خيالية بسبب المرونة القصوى للأنظمة المالية والضرائبية في لبنان التي جعلت لبنان جنة ضرائبية للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب. نتيجة لذلك برز خلل كبير في البنية الاجتماعية اللبنانية بعد أن سيطر ٤ بالمئة من اللبنانيين على نسبة كبيرة من الدخل الوطني. وزاد في خطورة ذلك الخلل أنه أصاب فئات اجتماعية كبيرة من الطوائف الإسلامية بشكل هدد السلم الأهلي الطوائفي في لبنان.

وقد حاولت التجربة الشهابية تصحيح الخلل، وإقامة التوازن بين المناطق والطوائف في لبنان، وتعزيز دولة المؤسسات، والحد من دور زعماء الطوائف في السيطرة على سياسة الدولة وتوجيه أعمالها لمصالحهم الشخصية.

ومع أن الإصلاحات الشهابية لم تبدل جذرياً في البنية الطائفية والسياسية والاقتصادية للمجتمع اللبناني، فقد شهد لبنان في تلك المرحلة سمات ثقافية إضافية يمكن إيجازها على الشكل التالي: توسع في البنى التربوية السابقة مع زيادة كبيرة في حجم المؤسسات الرسمية والمهنية ونشرها في جميع المناطق اللبنانية، والتي كان لها الدور الأساسي في خفض نسبة الأمية في لبنان، وتعزيز دوره الثقافي والتربوي في المشرق العربي. في هذا الإطار تأسست الجامعة اللبنانية بكلياتها المختلفة، فساهمت في زيادة عدد الطلاب الجامعيين من ذوي المنابت الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تأسيس جامعات محلية خاصة، وجامعة بيروت العربية التي نشأت كفرع لجامعة الإسكندرية. وكان من الطبيعي أن يزداد عدد المثقفين والعاملين في القطاع الثقافي مع زيادة ملحوظة في عدد المتخصصين بعلوم عصرية، وبعضهم تلقى الإعداد التربوي في أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية. فأحدث هؤلاء نقلة نوعية في مجالات التعليم الجامعي والثانوي، وتطوير مناهج التعليم في لبنان بشكل جذري، وعلى جميع المستويات. وشهدت تلك المرحلة أيضاً ولادة البنى التحتية للإعلام المسموع والمرئي التي بدأت تساهم في ربط المشاهد اللبناني بالإنتاج الثقافي العربي والعالمي عبر شبكة من الإذاعات ومحطات التلفزة. إلا أن ضآلة حجم المادة الثقافية المنتجة محلياً لم تساهم في نشر ثقافة عصرية إلا في حالات نادرة، إذ بقيت المادة الإعلامية، عبر المسموع منها والمرئي، مجرد مادة للتسلية، وتقدم حلولاً مبسطة لأشد المشاكل الاجتماعية تعقيداً عبر الوعظ والإرشاد.

نشير أيضاً إلى ولادة المهرجانات الدولية التي تحولت إلى ظاهرات ثقافية وفنية مهمة استقطبت أرقى الفرق الفنية العالمية في مهرجانات بعلبك. وما لبثت هذه الظاهرة أن اتسعت نحو مدن ومناطق لبنانية أخرى كمهرجانات الأرز، وبيت الدين، وصور، وجبيل وغيرها. وليس من شك في أن تلك المهرجانات، بالإضافة إلى حفلات الطرب شبه اليومية في كثير من مناطق الاصطياف، أعطى لبنان سمة فنية فريدة بين جميع الدول العربية، حتى ان أحد كبار المطربين العرب في القرن العشرين، الموسيقار محمد عبد الوهاب، ألف معزوفة موسيقية بعنوان «ليالي لبنان»، ضمنها فرحاً غامراً للتعبير عن نمط حياة عاشها اللبنانيون مقرونة ببحبوحة أو رخاء اقتصادي ملحوظ.

ومع اتساع الحركة الثقافية والفنية والتربوية، ازدهرت حركة الطباعة والنشر بشكل كبير مع زيادة في حجم الطبقة الوسطى في لبنان، وكثرة دور النشر، وتحديث الآلات الطباعية، وإيجاد أسواق عربية ودولية واسعة للكتاب اللبناني، وزيادة عدد معارض الكتب والإنتاج الفني والثقافي السنوية، وتوظيف قسم مهم من أموال المغتربين ومصادر مالية أخرى في هذا القطاع الحيوي الذي جعل بيروت تستحق بجدارة لقب «مطبعة العرب».

٤ ـ مرحلة الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠): ثقافة حرب أم حرب على ثقافة بيروت؟

لم تعمر الإصلاحات الشهابية طويلاً لأسباب متعددة، فانتهت بسيطرة الجيش على الدولة بدلاً من وضعه في خدمة دولة القانون والمؤسسات. وتشابكت الأزمات المحلية مع الأزمات

القومية الناتجة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتنتج حرباً أهلية طويلة الأمد تحمل اللبنانيون أوزارها السلبية طوال الربع الأخير من القرن العشرين.

كانت الدولة اللبنانية تجاهر بحيادها في الصراع العربي ـ الصهيوني وتتبنى سياسة ملتبسة على قاعدة طوباوية تروج لمقولات ملتبسة منها: «قوة لبنان في ضعفه»، و«لبنان تحميه صداقاته الدولية». ثم أبرم اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ الذي أعطى المقاومة الفلسطينية حرية الحركة في بعض مناطق جنوب لبنان. فجاءت مجازر أيلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ لتدفع بالجسم الأساسي للمقاومة الفلسطينية ليس إلى جنوب لبنان فحسب، بل إلى معظم المناطق اللبنانية، وبشكل خاص إلى بيروت العاصمة. وسرعان ما انتشر السلاح على نطاق واسع بين اللبنانيين، وبدأت الاشتباكات اللبنانية ـ اللبنانية، واللبنانية ـ الفلسطينية تزداد خطورة منذ عام ١٩٧٣ إلى أن سقط الجميع في دائرة المخطط الصهيوني الرامي إلى تفجير لبنان من الداخل. هكذا اندلعت حرب أهلية في لبنان دامت خمسة عشر عاماً (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، وشاركت فيها أطراف كثيرة، لبنانية، وعربية، وصهيونية، ودولية. وعلى رغم انتهاء تلك الحرب على قاعدة «اتفاق الطائف» لعام ١٩٨٩، فإن نتائجها السلبية ما زالت فاعلة حتى الآن، وفي جميع المجالات.

من نافل القول إن رصد نتائج تلك الحرب يحتاج إلى دراسات مطولة، وسنكتفي هنا بتقديم بعض سمات المسألة الثقافية في بيروت إبان تلك المرحلة، والتي يمكن تكثيفها على الشكل التالي: دمرت الحرب البنى الثقافية بشكل تام في بعض المناطق أو تعرضت لضرر بالغ في مناطق أخرى. وتوقفت حركة المسرح التي كانت نشطة جداً قبيل الحرب، وتعطلت معظم دور السينما والمراكز الثقافية، وأصيب القطاع الفني بأزمة حادة انعكست سلباً على حياة الفنانين اللبنانيين وعلى مستوى إنتاجهم الفني. وتوقف التدريس في غالبية الجامعات اللبنانية وفي جميع المدارس لفترات طويلة في العام الواحد، فتدنى مستوى التعليم بشكل مريع، وعلى جميع المستويات.

وعجزت الدولة اللبنانية في بعض السنوات عن تنظيم الامتحانات الرسمية، فاستعاضت منها بإفادات رسمية تعمم الجهل بالتساوي على جميع الطلاب. وتعرض العاملون في الحقل التربوي والثقافي لمضايقات كبيرة، وخطف وقتل الكثير منهم. يضاف إلى ذلك، أن سنوات الحرب الطويلة انعكست سلباً على سلوك الطلاب الذين عاشوا بشاعة الحرب الأهلية، وشاهدوا يومياً الممارسات غير الأخلاقية لرجال الميليشيات الطائفية. وتوقف نشر القيم التي تبشر بها المؤسسات الثقافية التربوية والتي تحض على المحبة، والحرية، والتسامح، والغفران، والمبادئ الوطنية والقومية. بعبارة موجزة، يمكن القول إن زلزالاً مدمراً قد ضرب البنى التحتية والفوقية للتربية والثقافة والفنون في لبنان طوال الحرب الأهلية. فبالإضافة إلى النتائج السلبية المباشرة أو الآنية التي نتج منها تعطيل العملية التربوية والتثقيفية في لبنان، وتغليب منطق السلاح على سلاح المنطق داخل الأحزاب العقائدية والعلمانية نفسها، فإن تلك النتائج قد انعكست على قوى التغيير الديمقراطي العقلاني التي ما تزال تعاني حتى الآن مأزقاً حاداً في عملها التثقيفي على رغم انقضاء عقد بكامله على نهاية الحرب الأهلية.

ولعل أخطر تلك النتائج أن الجيل الجديد من الشباب اللبناني لم يعد متحمساً للتعليم والثقافة كطريق سليمة يجب سلوكها للترقي الاجتماعي، في حين شكلت هذه المقولة القاعدة الأكثر صلابة في نظام القيم اللبناني منذ القدم وحتى اندلاع الحرب الأهلية. فكان اللبنانيون ينظرون إلى المربي نظرة احترام وتقديس، إذ «كاد المعلم أن يكون رسولا».

وعلى رغم التناقض التاريخي والعداء المستحكم بين المثقف والسلطة، كان المثقف يحظى

باحترام كبير في جميع الأوساط، ويعتبر «ضمير الشعب». وقد انحازت غالبية المثقفين اللبنانيين إلى جانب قيم العدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة، ودعت إلى نبذ الطائفية والتفرقة المذهبية والعرقية، وإلى تغيير النظام السياسي اللبناني القائم على الطائفية وعلى عدم المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وإلى الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية بصلابة. يكفي التذكير في هذا المجال أن بيروت كانت تحتضن كوكبة مميزة من أفضل المثقفين العرب عندما حاصرتها إسرائيل صيف ١٩٨٢. آنذاك قرر خليل حاوي الانتحار قبل أن ترى عيناه جحافل الجيش الإسرائيلي تحتل بيروت. وبعد أيام معدودة توفي المؤرخ اللبناني الكبير يوسف ابراهيم يزبك. وبقي محمود درويش، وسعدي يوسف، وأدونيس، وحسين مروة، ومهدي عامل، وعشرات غيرهم محاصرين في بيروت. وأصرت مجموعة مميزة من الفنانين المصريين، في طليعتهم الفنانة ناديا لطفي، والكاتبة المسرحية فتحية العسال، والمخرج أحمد بدرخان وغيرهم، على اقتحام الحصار لتدخل إلى بيروت، لكي تصمد إلى جانب الصامدين فيها بوجه آلة الحرب الإسرائيلية. واستمرت بيروت، بتضحيات أبنائها من جميع الأقطار العربية، رمزاً للصمود العربي، وترفض التطبيع مع العدو الصهيوني، وتؤسس لولادة جيل جديد من المثقفين العرب يرفض الانجرار وراء أوهام القوى السياسية الحاكمة في غالبية الدول العربية، والتي تروج لصلح آت حتماً مع إسرائيل في ظل الرعاية الأمريكية. لكنه، في حال تحققه، لن يكون سوى استسلام الجانب العربي وقبوله بالشروط الإسرائيلية، وهو أبعد ما يكون عن السلام العادل والدائم في ظل ميزان القوى الراهن بين أطراف الصراع المزمن في الشرق الأوسط.

لقد صمد عدد كبير من مثقفي بيروت في ظروف بالغة الصعوبة، فدفع بعضهم حياته ثمناً لصموده بوجه آلة الحرب الإسرائيلية وأدواتها المحلية في الميليشيات الطائفية. فخسرت بيروت في الحرب الأهلية رموزاً ثقافية عز نظيرها من أمثال خليل حاوي، يوسف يزبك، توفيق يوسف عواد، حسين مروة، مهدي عامل، صبحي الصالح، حليم تقي الدين، وعشرات غيرهم من الأدباء والشعراء والفنانين، والأساتذة الجامعيين. واضطر إلى الرحيل عنها مئات المثقفين والفنانين والصحافيين الذين غادروها لأسباب متنوعة. فانكفأت «النوارة» على ذاتها تضمد جراحها الأليمة وسط صمت عربي أشبه بصمت القبور.

لكن الجرح الأكثر إيلاماً في جسد بيروت هو الجرح النفسي الذي رافق دعوة منكرة أطلقها أشباه مثقفين من العرب لم يقرأوا صفحة واحدة من تاريخ بيروت الثقافي. فقد توهم هؤلاء أن بيروت مساحة جغرافية فقط، وأن عاصمة عربية أخرى، في مشرق العرب أو في مغربهم، يمكن أن تملأ بسهولة فراغ المكان الذي أحدثه غياب بيروت المؤقت عن الفعل الثقافي العربي والتفاعل ما بين الثقافات الكونية. لكن أوهامهم تبخرت سريعاً لأن بيروت لم تنسحب يوماً، لا طوعاً ولا قسراً، من دورها الثقافي الذي صنعته بنضالات مثقفيها وآلامهم، وليس بقرار من نظام سياسي أو ببيان من تجمع للثقافة والمثقفين. وبالتالي، لا بديل لبيروت إلا بيروت أكثر إشعاعاً وحضوراً ثقافياً فاعلاً. وليست هناك عاصمة أخرى، عربية أو إقليمية، قادرة على مصادرة دور بيروت الثقافي حتى في أحلك الظروف. فبيروت طائر الفينيق الذي ما انفك ينفض رماده ليعود أكثر بهاءً وألقاً في دنيا الثقافة والإبداع. وعلى رغم سنوات الحرب الأهلية الطويلة والأليمة، استعادت بيروت، وبسرعة أذهلت جميع المشككين وأنصاف المثقفين، موقعها الثابت كعاصمة للثقافة العربية دون منازع.

من ناحية أخرى، لا بد من التأكيد على أن نظام القيم الثقافي الذي كان سائداً في لبنان حتى اندلاع الحرب الأهلية قد تعرض لتغيير سلبي، على جميع المستويات. فتوقفت، أو عطلت

غالبية البنى التربوية والثقافية والفنية التي كانت تعبر أصدق تعبير عن نظام من المثل الأخلاقية الإيجابية، وحلت مكانها بنى جديدة، ميليشياوية وطائفية، تمجد القيم المناقضة للثقافة الإنسانية، وتحلل قتل الآخر المخالف في الرأي، وتؤمن بالعنف، وتعتمد أساليب التهجير، والسرقة، والفساد، والرشوة، واستغلال السلطة لجني الثروات الطائلة على حساب الشعب اللبناني الذي ازداد فقراً.

وتم إحياء العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي كإطار للزعامة الفردية المنهارة كالروابط العائلية، والمناطقية، والطائفية، والمذهبية، وذلك على حساب مؤسسات المجتمع المدني، وفي طليعتها التنظيم الحزبي، والنقابات، والاتحادات، والروابط والنوادي والمراكز، والجمعيات الثقافية، والفنية، والكشفية، والسياسية، والنسائية وغيرها. وفي وقت ضعفت فيه غالبية المؤسسات التربوية والثقافية ذات الانتماء الوطني الشمولي، ومؤسسات المجتمع المدني التي تساعد على حماية الجماعات المتعددة الانتماءات العرقية والدينية والسياسية والثقافية، ازدهرت مؤسسات طائفية ومذهبية جديدة في حقل التربية بشكل لم يشهد له لبنان مثيلاً في جميع مراحل تاريخه. فقد ارتفع عدد الجامعات من أربع جامعات عاملة في لبنان عام ١٩٧٥ إلى حوالى عشرين جامعة ومعهداً للتعليم العالي، وكلها جامعات أو معاهد أهلية هي، في الغالب، طائفية أو مذهبية واضحة، وتضم طلاباً معظمهم من لون مذهبي واحد. كذلك انتشرت المدارس ذات الطابع المذهبي أو التجاري على نطاق واسع، في جميع المناطق اللبنانية، وعلى جميع مستويات التعليم الثانوي والتكميلي والابتدائي والمهني. يضاف إلى ذلك أن بعض الجمعيات والروابط الثقافية قد انقسمت على ذاتها تبعاً للانتماء الطائفي لأعضائها.

إن سلبيات الحرب الأهلية في المجالين التربوي والثقافي، المباشرة منها وغير المباشرة، هي أكثر من أن تحصى. لكن المجتمع اللبناني الذي تعرض لامتحان عسير في وحدته الداخلية والوطنية عرف كيف يحمي نفسه من التفكك والانهيار. فنشطت غالبية مؤسسات المجتمع المدني، كالأحزاب العلمانية، والنقابات، والجمعيات، والروابط، والاتحادات، والمنظمات الشبابية والنسائية، ونسقت جهودها لحماية لبنان من التفكك بعد انهيار الدولة المركزية، وانقسام الجيش، والحكومة، وغالبية مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية.

وواجهت تلك المؤسسات صعوبات كبيرة في عملها بسبب كثافة التحريض المذهبي وسيطرة الميليشيات المسلحة. ودفع اللبنانيون ثمناً باهظاً للخروج من دائرة الحرب الأهلية بالحد الأدنى من التماسك الاجتماعي الذي يعود الفضل فيه لمؤسسات المجتمع المدني بالدرجة الأولى. فحافظ الاتحاد العمالي العام على وحدته في أصعب الظروف. كذلك حافظت على وحدتها نقابات الأطباء، والمهندسين، والصيادلة، وأصحاب المصارف، واتحاد الكتاب اللبنانيين، ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، وروابط المعلمين في القطاعين الخاص والرسمي، ونقابة الصحافة، ونقابة المحررين، ونقابة الناشرين، وغيرها. ولعبت بعض المؤسسات الثقافية دوراً إضافياً في هذا المجال. فلم تكتف بالحفاظ على وحدتها وعدم الانجرار إلى الانقسامات المذهبية والسياسية، بل فتحت منابرها لاحتضان مقولات ثقافية تحض على التوحيد الوطني، والتحذير من مخاطر المشروع الصهيوني الذي أدخل لبنان في دائرة الاحتلال الإسرائيلي بعدما اجتاح جنوب لبنان عام ١٩٧٨ مختبراً قدرة اللبنانيين على الصمود في وجه المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة إسرائيل الكبرى بين النيل والفرات. وما لبث أن وسع رقعة احتلاله لتطال بيروت عام ١٩٨٢، فتكون بذلك أول عاصمة عربية تتعرض لمحنة الاحتلال الإسرائيلي المباشر.

في مواجهة هذا المخطط الإسرائيلي الواضح المعالم، نظمت المؤسسات، والنوادي، والمراكز، والمجالس الثقافية في بيروت الكبرى، وفي المدن اللبنانية كلها، عشرات المؤتمرات والندوات الثقافية، وآلاف المحاضرات خلال الحرب الأهلية، لتعميق وعي اللبنانيين بمخاطر المشروع الصهيوني، ورفض كل أشكال التطبيع معه. فأسقط اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الداعي إلى التصالح بين لبنان وإسرائيل بعد أن صادق عليه البرلمان اللبناني، ثم أجبر على التخلي عنه خلال أشهر معدودة، وتحت ضغط النقمة الشعبية. وغني عن التذكير أن اتحاد الكتّاب اللبنانيين، ونقابة الصحافة، والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، والحركة الثقافية في انطلياس، ودار الندوة في بيروت، والنادي الثقافي العربي، والمجلس الثقافي للبنان الشمالي، ونقابة الفنانين، ومسرح بيروت، والمجلس الثقافي لبلاد جبيل، وغيرها من المؤسسات الثقافية المناهضة للتطبيع مع العدو الصهيوني، قد لعبت الدور الأساسي في الاستنهاض الثقافي العام الذي رسخ موقع بيروت الثابت والرائد كحاضنة للثقافة العربية المقاومة طوال القرن العشرين.

نتيجة لذلك، بقيت شعلة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي مضيئة على الدوام في جميع المناطق والمدن اللبنانية. فقدمت بيروت النموذج الأرقى في هذا المجال. ويكفي التذكير أن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب قد اتخذ قراراً مهماً بتأسيس أعلى جائزة تمنح باسمه سميت «جائزة صمود بيروت». وقد منحها بالفعل للشهيد الدكتور حسين مروة، ثم أوقفت بقرار إداري، بعد سنوات قليلة من الإعلان عنها، ولأسباب غير مبررة.

رابعاً: بعض السمات الثقافية لمدينة بيروت

منذ إعادة تشكلها كمدينة عصرية كوسموبوليتية في القرن التاسع عشر، ما زالت بيروت حتى الآن طليعة المدن العربية بامتياز في مجال نشر الثقافة العربية، والتراث العربي، والموسوعات الإسلامية من جهة، ومنفتحة على جميع الاتجاهات الثقافية والسياسية والفنية في العالم كله من جهة أخرى. واحتضنت منابرها على الدوام كل جديد ثقافي، وفتحت صدرها لكل أدباء وشعراء ومفكري العرب، فبادلوها الحب العميق، وساهموا في تعزيز حضورها المميز على المستويين الإقليمي والدولي.

عندما صمدت بيروت وحيدة وسط حصار شديد فرضته إسرائيل عليها براً، وبحراً، وجواً، طوال صيف ١٩٨٢، وتعرضت المدينة لأقصى درجات القصف الهمجي الإسرائيلي، أحس جميع المثقفين القوميين العرب أنهم خسروا مساحة الضوء الأكثر إشراقاً في الوطن العربي، فكتبوا فيها أجمل القصائد، ونشروا عنها أطيب الذكريات.

ارتكب الصهاينة وعملاؤهم واحدة من أبشع مجازر القرن العشرين على جسد بيروت المنهك بأشهر الحصار الطويلة عام ١٩٨٢. فاضيفت مجزرة صبرا وشاتيلا إلى سجل إسرائيل البربري المليء بعشرات المجازر في قرى فلسطين وجنوب لبنان، منذ كفر قاسم، ودير ياسين، وبحر البقر حتى قانا وشقيقاتها.

وعلى رغم الهمجية الإسرائيلية، بدا جرح بيروت الثقافي أكثر إيلاماً في نفوس جميع المثقفين الوطنيين العرب لأن مسرح الهزيمة العربية تجلى بأبشع مظاهره حين اغتصبت عاصمة عربية أمام مرأى من العالم كله، فوقفت الأنظمة العربية وجيوشها الجرارة تجتر خطاباً ممجوجاً عن الكرامة العربية المستباحة، لكنها منعت قيام مظاهرة احتجاج واحدة دفاعاً عن بيروت التي لم تتقاعس يوماً عن نصرة أي حدث قومي عربي طوال القرن العشرين.

إلا أن بيروت علمت الآخرين كيف يكون الوفاء للذات الثقافية أولاً، فحافظت على أصالتها حين قدمت نموذجاً يحتذى في الصمود والتصدي، فأضافت إلى سجلها الحافل بالأمجاد وساماً جديداً هو وسام الثقافة المقاومة بكل أشكالها، من رفض الاستسلام والاتفاقيات المذلة إلى المقاومة بالسلاح، وبالموقف الشجاع، والوحدة الوطنية، والكلمة الحرة، واللوحة الفنية، وكل ما تبدعه مخيلة الإنسان المقاوم بالكلمة والموقف.

وانخرطت غالبية المثقفين والمبدعين من محبي بيروت في معركة الدفاع عن «العاصمة ـ النوارة»، بحسب تعبير الأستاذ طلال سلمان في افتتاحياته الرائدة في جريدة **السفير** إبان الحصار وبعده. وبرز موقف ثقافي رائع ما زال مستمراً حتى الآن يدعو إلى الحفاظ على تراث بيروت المقاوم برفض كل أشكال التطبيع الثقافي والسياسي مع عدو صهيوني بربري أساء لصورة بيروت، واستباح حرماتها المقدسة، ودمر الكثير من الركائز البنيوية التي أسست لمجد بيروت الثقافي.

وفي حين تنشر وسائل الإعلام العربية باستمرار أخباراً عن السقوط المذل لعدد من المثقفين العرب الذين زاروا إسرائيل، وعادوا يروّجون لمقولات السلام بأي ثمن، والتصالح الفوري معها، وعدم جدوى العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية، فإن مثقفاً لبنانياً واحداً، من أي نوع كان، لم يزر إسرائيل، ولم ترتفع دعوة واحدة من أي مؤسسة ثقافية في بيروت أو عاملة على الأراضي اللبنانية، تدعو إلى التصالح مع العدو الصهيوني أو عدم إدانة جرائمه البربرية. حتى ان بعض الأقلام الصحفية اللبنانية التي تنبه إلى الثمن الباهظ الذي دفعه لبنان وما زال يدفعه حتى الآن بسبب المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، انطلاقاً من الأراضي اللبنانية وحدها، لم تدع يوماً إلى التصالح مع العدو الصهيوني أو التطبيع معه بأي ثمن. ويصر هؤلاء على دعم المقاومة الوطنية اللبنانية في إطار خطة عربية شمولية تشدد على فتح جميع الجبهات العربية الأخرى للعمل العسكري ضد إسرائيل. كما أن أصحاب هذه الدعوات لم يخفوا فرحتهم بنجاح المقاومة الوطنية اللبنانية في توجيه ضربات موجعة للعدو الصهيوني وإجباره على الانسحاب من بيروت أولاً، ومن جزين مؤخراً دون قيد أو شرط، مع التذكير بوعد قطعه رئيس الوزراء الإسرائيلي، يهودا باراك، لناخبيه بالانسحاب من لبنان خلال عام، بدءاً من حزيران/يونيو ١٩٩٩. تلك هي أبرز بعض ثمار الثقافة المقاومة، التي بدأت في كل شبر تحتله إسرائيل، وبلغت أعلى مراحلها في صمود بيروت الرائع أمام أشرس حرب عربية ـ إسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل حتى الآن.

وأينعت ثمار الثقافة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي تغييراً جذرياً في مقولات النظام السياسي اللبناني تجسدت بتماسك حكومة لبنان وشعبه على قاعدة العداء لإسرائيل، والتحالف الثابت مع سوريا، ودعوة صريحة لتثقيف الجيش وجميع القوى والأحزاب والمنظمات الشبابية والطلابية والنسائية في لبنان بثقافة وطنية وقومية معادية لإسرائيل. وهي ثقافة ترفض كل أشكال الاحتلال، وتقدس الحرية، وتتمسك باستقلال لبنان التام، وسيادته الوطنية على كامل أرضه، واستعادة الجولان المحتل إلى السيادة الوطنية السورية، وإعطاء الشعب الفلسطيني كامل حقوقه الإنسانية وإقامة دولته الوطنية على أرض فلسطين، وتعميق روابط لبنان القومية مع أشقائه العرب.

لكن المشهد الثقافي في بيروت لم يكن إيجابياً على الدوام في الربع الأخير من القرن العشرين. فقد حققت المدينة إنجازات مهمة على صعيد نشر وتطبيق مفاهيم الحرية، والمساواة،

والعدالة الاجتماعية، والتمثيل الشعبي الديمقراطي، والليبرالية الاقتصادية، وغيرها من مقولات الثقافة العصرية التي استمدتها من الأنظمة الديمقراطية في أوروبا الغربية. لكن تلك الإنجازات تعرضت لأزمة حادة منذ بداية الحرب الأهلية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ لدور الثقافة، والتربية، والتعليم، ولمراكز البحث العلمي المغيبة عن الفعل الثقافي على امتداد الوطن العربي. فنتج من ذلك هزال حاد في الإنتاج الثقافي الذي تحول، في الغالب، إلى تراكم كمي يزداد تراجعاً عاماً بعد عام، ويؤكد على انحسار الدور الفاعل للثقافة النقدية أو الإبداعية الجادة مقابل تعزيز موقع الثقافة الاستهلاكية والاقتباس عن الغير.

بيروت اليوم، ما زالت دائمة الحنين إلى قيم الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والدفاع عن قيم الحق، والأخلاق، واحترام ثقافات الغير، والتفاعل الحضاري الحر والفاعل بين الثقافات البشرية على المستوى الكوني، وهي تدعو بإلحاح إلى تطبيقها والعمل بهديها.

بيروت اليوم، ما زالت وفية لتراثها الثقافي المقاوم، وهي تطالب بتحرير الإرادة العربية من الارتهان للإرادة الغربية التي تروّج للتصالح مع العدو الصهيوني على قاعدة «الأرض مقابل السلام». فالسلام المرتجى يجب أن يكون دائماً، وعادلاً، وشاملاً، ويمهد الطريق لبناء نظام شرق أوسطي جديد تنتفي منه كل أسلحة الدمار الشامل، والمقولات العنصرية كمقولة شعب الله المختار، وأحلام بناء إسرائيل الكبرى بين النيل والفرات. فما من مثقف أمين لتراث بيروت الثقافي المقاوم يقبل الانخراط في أي مشروع ثقافي، على المستويين الإقليمي والدولي، إذا لم يعترف أولاً بحق الإنسان العربي في تحرير كامل أرضه من الاحتلال الإسرائيلي، وفي تحرير الإرادة العربية من الاستلاب والتبعية. وقبل أن تحاصر بيروت وتستباح من جانب القوات الإسرائيلية البربرية وعملائها، أكدت هذه المدينة على الدوام، رفضها المطلق المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يستبطن استلاب الإرادة العربية، وتشويه أو إلغاء الثقافة العربية، وإظهار عجز العرب عن الفعل المقاوم، وعجزهم كذلك عن المشاركة في العمل الثقافي من موقع إبداع الثقافة العصرية لا المستهلك لثقافات الغير.

وبيروت اليوم ما زالت تؤمن بالانفتاح الكامل على جميع مصادر الثقافات الإنسانية، التراثية منها والعصرية على حد سواء. وما زالت منابر بيروت تدعو كل يوم المؤسسات الثقافية العالمية التي تؤمن بالشرعية الدولية إلى تطبيق قرارات هذه الشرعية، والوقوف بحزم ضد إسرائيل، وإجبارها على الانسحاب غير المشروط من الأراضي العربية التي تحتلها. وما زالت منابر بيروت الثقافية تدعو إلى تشكيل جبهات ثقافية متراصة وفاعلة على المستوى الكوني لنصرة قضايا الشعوب في معاركها من أجل حريتها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، والدفاع عن سيادتها الوطنية وثقافاتها المحلية.

فهناك إمكانيات لا حصر لها لاستخدام المنابر الثقافية والإعلامية المتاحة من أجل الدعوة الصادقة لتطبيق فوري ومتوازن لجميع القرارات الدولية وفرضها بالتساوي على طرفي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وليس على الجانب العربي دون سواه. وهناك إمكانيات لا حصر لها لتشكيل جبهات قومية، وإقليمية، ودولية للدفاع عن القيم الإنسانية، والثقافات المحلية، ورفض هيمنة الثقافة الإمبريالية الوحيدة الجانب على المستوى الكوني، في عصر العولمة والسيطرة الأمريكية المنفردة على العالم.

نخلص إلى القول إن بيروت ما زالت منحازة إلى قيم الحرية، وهي على استعداد دائم لكي تقرن إبداع الكلمة مع الإبداع بالموقف العملي. فاستحقت وسامها الثقافي بجدارة وما زالت وفية

لنظام القيم الذي أهلها لنيل ذلك الوسام ومعه الحب الغامر من جميع المثقفين والمبدعين الأحرار في العالم. وستبقى بيروت تنبذ كل الدعوات التي تبشر بالتصالح مع العدو الصهيوني أو التطبيع الثقافي معه. فإسرائيل دولة عنصرية أدانتها الأمم المتحدة يوم كانت قادرة على اتخاذ موقف حر بعيداً عن الضغط الأمريكي الذي حولها إلى أداة دولية منحازة على الدوام لصالح إسرائيل. وبيروت الوفية دوماً لتراثها المقاوم ترى أن الثقافة هي أولاً فعل التزام بتحرير الأرض والإرادة معاً. وعلى إسرائيل أن تحترم العرب كشعب حر، يمارس حقه الطبيعي في الحياة على أرض حرة لا يدنسها أي احتلال من أي نوع كان، ولا تشاد عليها قواعد عسكرية تكبل الإرادة العربية بألف قيد وقيد. وما لم تتحرر المياه الإقليمية العربية من الأساطيل وحاملات الطائرات التي تهدد بضرب حركات التحرر في جميع مناطق الشرق الأوسط، فإن الكلام على سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل يبقى مجرد أحلام. فليس بمقدور أي حاكم عربي، مهما علا شأنه، أن يفرط بشبر واحد من الأرض العربية، وليس بمقدور العرب جميعاً أن يقيموا مجتمعاً حراً وقابلاً للحياة ما لم تتحرر إرادتهم مع تحرير أراضيهم. وليس بمقدور أي مثقف أحب بيروت وأخلص في حبه لها أن يصافح اليد التي اغتالت دورها الثقافي وحولتها إلى مدينة أشباح هجرها قسم كبير من مبدعيها، وأغلقت منابرها الثقافية الواحدة تلو الأخرى.

في عصر العولمة والتسلط الأمريكي على العالم، أصبحت معركة الحرية واحدة على المستوى الكوني. وبفضل انتشار وسائل الإعلام والاهتمام الشعبي والدولي للدفاع عن حرية الثقافة والمثقفين تتلاقى المنابر الثقافية المتباعدة جغرافياً والمتجانسة من حيث الأهداف والتطلعات وأساليب النضال على طريق الفعل الثقافي الموحد. وليس من شك في أن المثقفين العرب معنيون أكثر من غيرهم بتجديد بيروت كمساحة للثقافة والإبداع بعد أن امتلأت السجون والمنافي بآلاف المثقفين العرب من المناضلين بالكلمة، واللوحة، والمسرحية، وسلاح الموقف الثقافي والإعلامي الحر.

بيروت فسحة ثقافية عربية بامتياز، لأن التنوع الثقافي فيها مصدر غنى لا يمكن التقليل من شأنه بأي شكل من الأشكال. وثقافة بيروت ليست ثقافة وطنية أو قومية عربية فحسب، بل هي نتاج تاريخ طويل من التفاعل الخلاق بين جميع الحضارات والشعوب. وبالتالي، فإن استمرار تهميش دور بيروت الثقافي الذي ظهر مؤخراً بسبب كثافة السلبيات التي أحدثتها الحرب الأهلية الطويلة سيقود إلى نتائج وخيمة تجرد الجماعات اللبنانية من مخزونها الثقافي والنفسي وتحولها إلى كتل بشرية عدائية، ومستنفرة دوماً للنزاعات الطائفية المدمرة. لقد جعلت الحرب الأهلية من الجماعات اللبنانية كتلاً بشرية متجاورة مع بعضها دون تفاعل حر، تعيش غربة الانتماء إلى تراث ثقافي بترت جذوره. وهي الآن متروكة لثقافة استهلاكية تجارية منفلتة من كل الضوابط والقيم الأخلاقية، ثقافة تبثها وسائل إعلام تجارية متعددة الاتجاهات، لكنها تنتمي جميعها إلى منطق السوق وإغواء الربح السريع.

بيروت تواجه الآن كل سلبيات الاحتلال والحرب الأهلية، مع نزوع متزايد لسياسة قمعية تفقدها دورها الثقافي المميز منذ القرن التاسع عشر، وتسهل انتشار ثقافة التغريب التي تقود إلى استلاب الأفراد والجماعات على حد سواء. لذلك ارتفعت أصوات القوى الثقافية الحية في بيروت منددة بالسياسة القصيرة النظر التي سادت لبنان في عقد التسعينيات وغلبت التوظيف في الحجر على التوظيف في البشر. وهي تندد اليوم بسياسة التضييق على الحريات العامة التي تجلت مؤخراً بمداهمة بعض المراكز والنوادي الثقافية البيروتية في محاولة لفرض رقابة مسبقة على

برامجها. وتندد كذلك بغياب المشروع الثقافي الذي يرسم دور بيروت على مشارف القرن الحادي والعشرين، والاكتفاء بمظاهرات ثقافية موسمية لا تخفف من وطأة ذلك الغياب، ومنها تكريم بيروت كعاصمة ثقافية للعالم العربي لعام ١٩٩٩.

بيروت اليوم في حاجة ملحة إلى مشروع ثقافي كبير يعيد إليها دورها الرائد في إقامة التواصل بين المثقفين العرب والمنابر الثقافية العالمية المهتمة بقيم الحرية، والعدالة الاجتماعية، واحترام الثقافات المحلية. والمشروع الثقافي الذي تحتاج إليه بيروت لمواجهة القرن القادم وعصر العولمة الأمريكية وثقافتها الإمبريالية يقوم أولاً على تعزيز موقعها في نشر ثقافة إنسانية تشكل النقيض العملي لثقافة العنف الدموي، والتمييز العنصري، وتغليب مصلحة دولة أو جماعة على مصالح دول أو جماعات أخرى. والتاريخ مليء بالدروس والعبر التي تؤكد أن العنف كان عاجزاً على الدوام عن حل أي من المشكلات الإنسانية الكبرى، بل زادها تعقيداً. كما أن فرض ثقافة كونية واحدة على الثقافات المحلية يقود إلى تدمير ركائزها البنيوية من جهة، كما يقود عاجلاً أم آجلاً، إلى تمسك شوفيني بالثقافات المحلية من منطلق العودة إلى التراث والأصالة ورفض التغريب والاستلاب من جهة أخرى.

خاتمة

كانت ثقافة بيروت طوال القرن العشرين ثقافة الانفتاح الكامل على ثقافات الغير، والتفاعل معها بحرية تامة، والإعداد للقاءات ثقافية متواصلة تهدف إلى تعزيز التعاون الخلاق بين المنابر الثقافية العربية والعالمية على قاعدة الاحترام المتبادل، والتمسك بشرعة حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية، وتعزيز قيم الحرية والإبداع، وتعميق التفاعل الثقافي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، على الصعد كافة. فدخلت ثقافة بيروت في القرن العشرين عميقاً في الوجدان اللبناني والعربي كثقافة البحث عن كل جديد، في مناخ من الحرية، والديمقراطية، والانفتاح على الثقافات العصرية دون التقليل من أهمية الثقافات التراثية، واحترام الاختلاف والرأي الآخر، وترجمة روائع التراث الثقافي العالمي، وغيرها. وشكل هذا المسار سمة بارزة من سمات تمايز لبنان الثقافي، واتساع دائرة الإشعاع الثقافي لمدينة بيروت إلى أبعد من حدودها الجغرافية. وتبلورت اتجاهات وطنية وقومية شكلت نموذجاً يحتذى عن دور المنابر الثقافية البيروتية كنموذج متقدم في الثقافة الحرة، العقلانية، والنقدية، والعصرية من جهة، وفي الثقافة المقاومة بجميع أشكالها، وبخاصة المسلحة منها من جهة أخرى. ولعل سمة الثقافة المقاومة التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب من بيروت أولاً، ومن مناطق لبنانية أخرى لاحقاً دون قيد أو شرط، ودون توقيع اتفاقيات من أي نوع كان، هي أفضل ما أبدعته بيروت عبر تاريخها الثقافي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين.

لكن القول بأن ثقافة بيروت على مشارف القرن الحادي والعشرين لن تختلف جذرياً عنها في القرن العشرين فيه الكثير من الطوباوية وخداع الذات. فقد ظهرت تبدلات كبيرة على المستويين الداخلي اللبناني، والقومي العربي، بالإضافة إلى دور إسرائيل المرتقب في النظام الشرق أوسطي الجديد ومدى تأثير هذا الدور في مستقبل لبنان بشكل عام، ومستقبل عاصمته بشكل خاص.

نتيجة لهذه التبدلات اهتزت غالبية الركائز السابقة لثقافة بيروت في الربع الأخير من القرن العشرين. فلم تعد بيروت صلة الوصل الثقافية بين الشرق والغرب، ولا ملجأ للمضطهدين من المثقفين العرب، ولا المدينة الأولى لتقديم الخدمات في المشرق العربي، ولا مطبعة

العرب دون منازع، ولا الإطار الأكاديمي المميز لتخريج النخب السياسية، والإدارية، والثقافية العربية، وغيرها.

لذلك، فلبنان اليوم مطالب برسم دور جديد لعاصمته على مشارف القرن الحادي والعشرين. وعلى منابره الثقافية والإعلامية أن تجد خطاباً ثقافياً وسياسياً مميزاً يشق طريقه إلى الحوار الديمقراطي العقلاني بين المثقفين اللبنانيين أولاً قبل أن تتسع حلقة النقاش لتضم النخب الثقافية والسياسية العربية. وبعد أن كتبت بيروت ومناطق لبنانية أخرى بالدم ثقافة مميزة تعبر عن حيوية هذه المدينة التي تستنبط على الدوام أشكالاً من العمل الثقافي، فإن أشكال التعبير الثقافي والأدبي عن تلك الظاهرة لم ترق بعد إلى مستوى التعبير عن الإبداع بالموقف الذي يمارسه المقاومون اللبنانيون ضد الاحتلال الصهيوني. كما أن المشروع الثقافي الذي تحتاج إليه بيروت لمواجهة تحديات المرحلة القادمة لم تتضح ملامحه حتى الآن على رغم انقضاء أكثر من عشر سنوات على نهاية الحرب الأهلية الطويلة.

إن لبنان خرج لتوه من مطهر الدم والدمار، وهو يحتاج إلى عناية فائقة تحميه من سياسة المصالح الشخصية الضيقة لزعماء الطوائف والميليشيات المحلية، والمنازعات الإقليمية والدولية التي جعلت من عاصمته، وجميع مدنه وقراه، مسرحاً لاختبار مشاريع الحرب والسلام في الشرق الأوسط. ولبنان بحاجة ماسة إلى ثقافة من نوع جديد تستند إلى جميع السمات الثقافية الإيجابية التي شهدتها بيروت طوال القرن العشرين وتتجاوزها إلى بناء دور جديد ومميز. فدور بيروت الثقافي في القرن العشرين ما زال فاعلاً بسماته الإيجابية الكثيرة، لكنه لم يعد كافياً لمواجهة التبدلات الإقليمية والدولية المتسارعة على مشارف القرن الحادي والعشرين.

وليس من شك في أن بيروت التي اكتسبت صفة المنارة الثقافية بجدارة تواجه الآن سلبيات الحرب الأهلية التي بعثرت النخب الثقافية العاملة فيها، وقلصت إلى الحد الأدنى من دور المؤسسات الثقافية، والاتحادات، والنوادي، والمراكز الثقافية التي تعاني الآن صعوبات كبيرة في استعادة الدور الذي لعبته في السابق، وبشكل خاص المأزق الحاد الذي يعيشه اتحاد الكتاب اللبنانيين.

لقد شهد اللبنانيون في عقد التسعينيات عملية ترميم واسعة النطاق لعدد كبير من أبنية بيروت وأسواقها التجارية والمالية، لكن الهم الثقافي ما زال مغيباً. فلم تشهد المدينة مسارح جديدة، أو مؤسسات تساهم في نشر الثقافة الجادة، واحتضان المبدعين من المثقفين والفنانين والموسيقيين. وما زالت نخبها الثقافية صاحبة مبادرات فردية ترسم على هواها صورة الإبداع الثقافي لبيروت دون تدخل كبير وفاعل من دولة تصر على التوظيف أولاً في الحجر لا في الثقافة ومختلف أشكال الإبداع والفنون. فأي دور ثقافي جديد يرسم الآن لبيروت؟ من يرسمه؟ وهل يشارك في صياغته المثقفون والمؤسسات الثقافية اللبنانية؟ تلك هي المسألة الحيوية التي يطرحها تاريخ التواصل الثقافي عبر أجيال متعاقبة من مثقفي بيروت وفنانيها ومبدعيها، لكنها لم تجد حلاً لها بعد انقضاء عقد بكامله على نهاية الحرب الأهلية □

المصادر

أتيحت لي الفرصة في السنوات الأخيرة للإشراف على، أو للمشاركة في نقاش عدد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير حول التطور التاريخي، والسياسي، والإداري، والثقافي، والاجتماعي لمدينة بيروت في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد تضمنت تلك الأطروحات وثائق مهمة جداً، منها ما ينشر للمرة الأولى، ومنها ما هو مستقى من مصادر الأرشيف

العثماني، والفرنسي، والبريطاني، والروسي، بالإضافة إلى الوثائق المحلية لمدينة بيروت. وأخص بالذكر منها:

جريج، الياس. «التاريخ السياسي والاقتصادي لولاية بيروت، ١٨٨٧ ـ ١٩١٤.» (أطروحة دكتوراه مدرجة للمناقشة، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٩٩).

حويلي، علي. «التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري حتى الحرب العالمية الأولى، ١٨٤١ ـ ١٩١٤.» (أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٩٠).

الكك، ريمون. «تطور مدينة بيروت منذ نهاية الحكم المصري وحتى إعلان دولة لبنان الكبير، ١٨٤٠ ـ ١٩٢٠.» (أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٩٦).

أما المراجع والمقالات العلمية حول تطور بيروت في القرن العشرين فهي أكثر من أن تحصى. وقد اطلعنا على الغالبية الساحقة منها، وشاركنا في نشر عدد من المقالات، وفي ترجمة بعض المصادر المتعلقة بالموضوع، منها:

جارودي، آمال. «تطور بيروت كمركز للتجارة والخدمات في ظل التوسع الأوروبي، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤.» (رسالة جدارة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٣).

الجمهورية اللبنانية. **لبنان في عهد الاستقلال، المؤتمر الثقافي العربي الأول، بيت مري، أيلول ١٩٤٧**. بيروت: الجمهورية، ١٩٤٨.

الحركة الثقافية في انطلياس. **لبنان: الثقافة والتغيير**. انطلياس: الحركة، ١٩٨٩.

حقي، اسماعيل. **لبنان: مباحث علمية واجتماعية**. لبنان: المؤلف، ١٩٦٩؛ ١٩٧٠. ٢ ج.

الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

حلاق، حسان. **أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني**. بيروت: سجلات المحاكم الشرعية، ١٩٨٥.

ـــــــ. **بيروت المحروسة في العهد العثماني**. بيروت: سجلات المحاكم الشرعية، ١٩٨٧.

ـــــــ. **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر**. بيروت: سجلات المحاكم الشرعية، ١٩٨٧.

الحوت، محمود سليم. **شيخ بيروت العلامة الإمام محمد الحوت**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

الخالدي، عنبرة سلام. **جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٨.

رفيق، محمد وبهجت محمد. **ولاية بيروت**. ط ٣. بيروت: دار لحد خاطر، ١٩٨٧. ٢ ج.

سامي، عبد الرحمن بك. **القول الحق في بيروت ودمشق**. ط ٢. بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨١.

شبارو، عصام محمد. **تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين**. بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧.

ضاهر، مسعود. «بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين: دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي الكبير أغاتانغيل كريمسكي.» في: **رسائل من لبنان، ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨**. نقلها إلى العربية يوسف عطا الله. بيروت: دار المدى، ١٩٨٥.

ـــــــ. **تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**. بيروت: ١٩٧٤؛ ١٩٨٤.

ـــــــ. «الحرب الأهلية والتبدلات الاجتماعية في الريف اللبناني (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠).» **الوحدة:** السنة ٨، العدد ٩٧، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

ـــــــ. «الحركة السكانية في المشرق العربي في أواخر العهد العثماني: نموذج الهجرة إلى بيروت في القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.» في: **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني.** زغوان، تونس: منشورات مؤسسة التميمي، ١٩٨٨. ٢ ج.

ـــــــ. «حلب، بيروت وطرابلس من خلال تقارير قنصلية أميركية غير منشورة، ١٨٣٧ ـ ١٨٥٩.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر التاريخي الثاني لمدينة طرابلس الذي نظمته الجامعة اللبنانية، أيار/مايو ١٩٩٩.

ـــــــ. «صراع المد والأرياف في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٩٠.» **النهار** (بيروت): ١٥ و١٧/٧/١٩٩٢.

ـــــــ. «طرابلس في العهد العثماني: من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة، استناداً إلى وثائق الأرشيف الفرنسي.» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، ١٥١٦ ـ ١٩١٨.** طرابلس: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٥.

ـــــــ. **لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق.** ط١. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٧؛ ط ٢. بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤.

فاعور، علي. **بيروت، ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.** بيروت: ١٩٩١.

ـــــــ. «بيروت، المدينة المهيمنة.» **الفكر العربي المعاصر:** العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٨٠.

المؤتمر الوطني اللبناني في بيروت. **مجموعة البيانات والنداءات خلال عام ١٩٥٢.** بيروت: المؤتمر، ١٩٥٢.

هشي، سليم. **دروز بيروت: تاريخهم ومآسيهم.** بيروت: دار لحد خاطر، ١٩٨٧.

American University of Beirut [AUB]. *Directory of Alumni, 1870-1957.* Beirut: AUB, 1957.

Association amicale des anciens élèves de l'université Saint-Joseph. *Livre d'or.* Beyrouth: 1949.

Bashshur, Mounir. *The Role of Education in the Fragmentation of Lebanese Society.* Beirut: 1984.

Bassous, M. *Le Rôle économique du port de Beyrouth.* Beyrouth: 1954.

Bouhdiba, Abdelwahab et Dominique Chevallier (eds.). *La Ville arabe dans l'Islam.* Tunis; Paris: G. - P. Maisonneuve et Larose, 1982.

Chehabe ed-Dine, Said. *La Géographie humaine de Beyrouth.* [Beyrouth: 1960].

Chevallier, Dominique. «Signes de Beyrouth en 1834.» *Bulletin d'études orientales:* vol. 30, 1972.

——— (ed.). *L'Espace social de la ville arabe.* Paris: G. - P. Maisonneuve et Larose, 1979.

Churchill, Charles. *The City of Beirut: A Socio-economic Survey.* Beirut: 1954.

——— and T. Sabbagh. *Beirut, Two Time Levels: A Study of Development.* Beirut: American University of Beirut, 1957. (Middle East Economic Papers)

Colona de Lega, Raoul. *La Zone franche du port de Beyrouth.* Beyrouth: 1957.

Compagnie du port de Beyrouth. *Documents constituant le statut de la concession.*

Saint Amand: 1936.

Corm, Charles. *La Montagne inspirée: Chansons de geste*. 2ème éd. Beyrouth: Editions de la revue phénicienne, 1964.

Daher, Massoud. *The Socio-economic Changes and the Civil War in Lebanon, 1943-1990*. Tokyo: Institute of Developing Economies, 1992. (VRF Series; no. 201)

———. «Some Remarks on the Growth of Beirut.» paper presented at: *International Conference on Urbanism in Islam*. Tokyo: 1989. vol. 3.

Dubar, Claude et Salim Nasr. *Les Classes sociales au Liban*. Préface de Viviane Isambert-Jamati. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1976.

Fawaz, Leila Tarazi. *Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

Hudson, Michael C. *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*. Consulting editor Leonard Binder. New York: Random House, [1968]; Consulting editor Leonard Binder; written under the auspices of the Center for International Affairs, Harvard University. Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Johnson, Michael. *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985*. London; Atlantic Highlands, NJ: Ithaca Press, 1986.

Khuri, Fuad I. *From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1975.

Melenkovic, Goran. «Estimating Poverty Lines for West Beirut.» (Unpublished Thesis, Beirut, American University of Beirut, 1987).

Monicault, Jacques de. *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du levant sous le mandat français*. Paris: Librairie technique et économique, 1936.

Nasr, Salim and Theodor Hanf (eds.). *Urban Crisis and Social Movements*. Beirut: 1987.

Phares, J. and Y. Schemeil. «Modification du site urbain de Beyrouth.» *Maghreb-Machrek:* no. 75, janvier-mars 1977.

Rivlin, Helen Anne B. and Katherine Helmer (eds.). *The Changing Middle Eastern City*. With a bibliography compiled by Katherine Helmer and James F. Toth. [Binghamton]: Center for Social Analysis: Program in Southwest Asian and North African Studies, State University of New York at Binghamton, 1980.

Ruppert, Helmut. *Beyrouth, une ville d'orient marquée par l'occident*. Traduit et présenté par Eric Verdeil. Beyrouth: CERMOC, 1999.

Sabbah, Nemer. *L'Evolution culturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'école libanaise*. Lyon: 1950.

Salem, Elie Adib. *Modernization without Revolution: Lebanon's Experience*. Bloomington, IN: Indiana University Press, [1973].

Université Saint-Joseph (ed.). *Beyrouth et grand Liban*. Beyrouth: L'Université, 1922.

———. *UNESCO: Assemblée générale au Liban, 1948*. Beyrouth: L'Université, 1948.

Valin, Emile J.-P. *Pluralisme socio-scolaire au Liban*. Beyrouth: Dar el-Machreq, [1969].

الحاجة إلى تجاوز نهج كامب ديفيد

عقدت هذه الندوة بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠. وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) كل من:

جميل مطر
مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ القاهرة.

حسن نافعة
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

طاهر شاش
سفير سابق ـ مصر.

محجوب عمر
كاتب متخصص في الشؤون الفلسطينية.

محمد زكريا اسماعيل
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

محمد سيد أحمد
كاتب صحفي ـ مصر.

ناصيف حتي
أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية ـ القاهرة.

أدار الحوار: **جميل مطر**

ورقة العمل
حول الطرح الداعي إلى «تجاوز نهج كامب ديفيد»

محمد سيد أحمد

١ ـ «تجاوز نهج كامب ديفيد» شعار طرحتُهُ في ندوة «مستقبل الصراع العربي/الصهيوني» التي عقدت في صيف ١٩٩٩ في بيروت، بوصفه، في تقديري، الشعار ـ المفتاح لمواجهة مستقبل الصراع. وما زلت أؤمن بأنه الشعار ـ المفتاح.

٢ ـ هو الشعار ـ المفتاح لأنه يعني، من حيث منهج معالجة النزاع، تفكيكاً (Deconstruction) للعملية التي أدت إلى تفرق الأطراف العربية وزيادة اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، وهذا شرط ضروري لإفساح المجال لإعادة بناء الاستراتيجيا العربية (Reconstruction) على أسس أسلم تفتح للمواجهة التاريخية آفاقاً جديدة.

٣ ـ ينطوي الشعار على شقين: (١) شق يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإسرائيلية وبنوعية التعامل مع إسرائيل، و(٢) شق يتعلق بالعلاقات العربية ـ العربية.

٤ ـ الشق العربي ـ العربي مفترض فيه أنه بين أيدينا كعرب، وبالذات من منظور قومي عربي. وهو الشق الذي ننطلق من افتراض إمكان علاجه. أما الشق المتعلق بإسرائيل، فيتوقف على موازين القوى مع الطرف الآخر. وننطلق من افتراض أنه يتعذر تحسين موازين القوى لصالحنا ما لم نبدأ بسد الثغرات في الصفوف العربية ـ العربية. فلنبدأ إذن (من حيث منهج المعالجة) بالشق العربي.

٥ ـ «تجاوز نهج كامب ديفيد» عربياً، إنما يعني إنهاء نهج التعامل المنفرد مع إسرائيل، وهو النهج الذي طُبق في كافة الاتفاقات التي أبرمت معها حتى الآن (اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، واتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية). ووضع حد للافتراض (الذي يبدو أنه قد ساد طوال هذه المفاوضات) أن هذا النهج كفيل بتحقيق عائد أفضل مما تجنيه مفاوضات تجري بشكل جماعي مع إسرائيل.

٦ ـ «تجاوز نهج كامب ديفيد» لم يعد يعني الآن تحاشي التحرك المنفرد في المستقبل وحسب، وإنما فك الآثار السلبية الناجمة عن الاتفاقات المبرمة بمقتضى هذا النهج في الماضي. ومعنى ذلك عدم البدء من الصفر، ولكن دون الصفر.

٧ ـ وربما كان الاختيار الأهم في «تجاوز نهج كامب ديفيد» الآن، هو قيام تنسيق وعمل مشترك بين الفلسطينيين والسوريين، على ما بين قيادتي الطرفين من حساسيات بالغة، لدرجة أن لقاء بين حافظ الأسد وباراك أقرب توقعاً، في الملابسات الراهنة، من لقاء بين حافظ الأسد وعرفات!

٨ ـ والجدير بالملاحظة أن الرئيس الفلسطيني بحاجة إلى مساندة الرئيس السوري أكثر من العكس. إن الرئيس الأسد يستطيع أن ينتظر والرئيس عرفات لا يستطيع. ولذلك كان على الرئيس الفلسطيني أن يخطو الخطوة الأولى.

٩ ـ والوسيلة العملية لترجمة شعار «تجاوز نهج كامب ديفيد» إلى شعار للتنفيذ هو أن يتبنى عرفات شعار «استعادة سوريا للجولان»، وأن يربط استراتيجيته في استعادة القدس (فضلاً عن المطالب المحورية الفلسطينية الأخرى: قضية المستوطنين الإسرائيليين، واللاجئين الفلسطينيين، والدولة والأمن والحدود، والمياه، والسيادة ونزع السلاح، ... إلخ) باستعادة سوريا للجولان.

١٠ ـ إن تعليق عرفات مستقبل قضيته على حسم قضية سوريا هو عرض يتعذر على الرئيس السوري رفضه. وهو عرض يحسّن مركز عرفات التفاوضي في ظرف هو مهدد فيه بأن تُملى عليه شروط التسوية إملاء، وفي وقت قريب قبل نهاية رئاسة كلينتون للولايات المتحدة. وبدلاً من أن تكون رغبة كلينتون في أن يَكْتُب له التاريخ أنه أنهى هو النزاع التاريخي.. وأن يكون طموحه هذا ورقة ضغط بيد باراك ضد عرفات والأسد معاً.. تصبح هذه الورقة ورقة ضغط بيد الرئيسين السوري والفلسطيني، حيال تطلع كلينتون وباراك معاً إلى فرض شروطهما على مجريات التسوية.

١١ ـ إن التضامن السوري ـ الفلسطيني، على صعوبته البالغة، عامل لا بد من أن يكون مشجعاً تماماً لتحقيق أوجه تضامن عربي أوسع نطاقاً. إن وضع هذا التضامن موضع التنفيذ سوف يشكل هو ذاته اختباراً لقدرة الأطراف العربية عموماً على استعادة تضامنها.

١٢ ـ ومع تفكيك آلية النزاع القائمة على أن العلاقات المنفردة للأطراف العربية مع إسرائيل هي المقررة لمجريات الأمور، تتهيأ الظروف لتجاوز الشق الأول في نهج كامب ديفيد، وهو الخلل المزمن في موازين القوى بين إسرائيل والأطراف العربية.

الحلقة النقاشية

جميل مطر

أرحب بكم باسم مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في هذه الندوة المصغرة التي تأخر انعقادها أسابيع غير قليلة لأسباب خارجة عن الإرادة. فقد بدأت فكرة عقد هذه الندوة في شهر آذار/مارس ١٩٩٩ بينما كانت تنعقد في بيروت في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية ندوة موسعة بعنوان «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (نحو استراتيجية وخطة عمل)».

في تلك الندوة طرح الأستاذ محمد سيد أحمد رأيه الذي أوجزته وقتها عبارة استعملها تقول انه يجب تجاوز نهج كامب ديفيد، قبل أن يفوت الأوان. وقتها ناقشنا فكرة عقد ندوة تبحث في العمق هذا الرأي ودوافعه وحججه. ويبدو أن الأستاذ محمد سيد أحمد استطاع خلال هذه الفترة بين الندوة الموسعة وهذه الندوة المصغرة تطوير أفكاره من خلال عدد من المقالات التي نشرها في صحف متعددة أو مداخلات في ندوات دولية وعربية، لذلك ربما كان في تأجيل انعقاد ندوتنا هذه فائدة من حيث إن صاحب موضوعها لم يُضع وقته.

من ناحية أخرى أستطيع أن أؤكد أن التأجيل كان مفيداً لسبب آخر، فقد استؤنفت منذ أيام قليلة مباحثات ما يسمى بالمسار السوري في مسيرة التسوية، وهو حدث يستحق لذاته ندوة خاصة مصغرة أو موسعة، بل أظن أن موضوع تجاوز نهج كامب ديفيد زادت أهميته في اللحظة التي قرر فيها الطرفان السوري والإسرائيلي استئناف مباحثاتهما. لا أريد أن أستبق المناقشات التي ستدور في هذه الندوة والتي أتوقع أن تكون مثيرة بقدر ما ستكون مفيدة. ولكني أود أن أتقدم للندوة بانطباعاتي عن النقاش الأوسع الدائر على امتداد المنطقة العربية، وكذلك في دول الغرب، إذ لا شك في أن استئناف المباحثات السورية ـ الإسرائيلية كان مفاجأة للكثيرين، وهو تطور مهم بلا شك، وربما ساد الظن أنه التطور الذي قد يعيد خلط أوراق كثيرة كان التخيل أنها استقرت.

كنت شخصياً من بين قلة تصورت منذ أعوام قليلة مضت أن قراراً غربياً اتخذ ويقضي بتأجيل المسار السوري إلى أجل غير مسمى، وقتها كانت مختلف الضرورات الغربية والإسرائيلية تجعل المسار الفلسطيني أكثر إلحاحاً للتحريك فقط. وكنت شخصياً أعتقد أن المطلوب في المسار الفلسطيني الوصول به إلى «زنقات» أو أزقة غير مفتوحة للمرور سوى من ناحية واحدة. وعندئذٍ يعاد تحريك المسار السوري لجذب الانتباه بعيداً عن المسار الفلسطيني «المزنوق»، أي لإلهاء الرأي العام العربي عموماً، ودفع الفلسطينيين إلى حالة قريبة من حالة الشعور بالعجز واليأس. فالانفراد بالسوريين، ثم معهم اللبنانيون، لا يعني للمفاوض الفلسطيني إلا معنى واحداً هو أن «زنقته» ستزداد.

ساد أيضاً انطباع بأن المسار السوري استؤنف فعلاً قبل شهور من إعلانه. وبالفعل كانت المؤشرات كثيرة على أن اتصالات تتم على غير طريق تهدف إلى أن يكون الاستئناف على أرضية متفق عليها بين الطرفين، ولم تكن مقالات باتريك سيل أهم هذه المؤشرات وإنما كانت آخرها. ففي رأيي أن المباحثات كانت قد حققت تقدماً جوهرياً في اللحظة التي لاحظنا فيها علامات فتور وبرود بين القاهرة ودمشق، بل في الواقع بين دمشق وعواصم عربية متعددة. وتقول خبرة التسوية أنه في كل مرة تقترب فيها الجهود من بدء انطلاقة في مسار يحدث أن تبرد العلاقات وتتوتر بين الطرف العربي المندمج في عجلة التسوية أو المقبل عليها، والأطراف العربية الأخرى، وخصوصاً الأطراف الأقرب والحليفة. هذا النمط هو بلا شك أحد علامات نهج كامب ديفيد، وهو نفسه من شروط مؤتمر مدريد التي تؤكد مبدأ المفاوضات الثنائية والمباشرة، وهو كذلك شرط لا تخفيه واشنطن أو إسرائيل. فكلاهما لا يريد جبهة عربية تتفاوض، حتى لو كانت هذه الجبهة مشكلة من دولتين عربيتين، بل إن مجرد التنسيق يبدو مرفوضاً، أو على الأقل لا تنظر إليه واشنطن بارتياح، ونعرف أن القاهرة تلقت غير إشارة عن عدم الارتياح بسبب محاولاتها في وقت التقريب والتنسيق بين المسارين السوري والفلسطيني.

ويبدو بالفعل أن التوتر شديد عند الطرف الفلسطيني. ولكن السوريين يردون بحدة متوقعة ويعيدون إلى الذاكرة انطلاقة المسار الفلسطيني في أوسلو وكيف تمت في السر. وسبقتها علامات فتور وبرود مفتعلة من طرف لا يريد ساعتها حلفاء أو أصدقاء أو شركاء يضغطون ولا ينصحون. الظن السائد حالياً بين الكثيرين من المفكرين العرب هو أن قضايا الحل النهائي، لن تصل إلى هذا الحل النهائي، إذا وقعت سوريا مع إسرائيل اتفاقية سلام. إلا أن الرد يأتي سريعاً من مثقفين آخرين يقولون إن القضايا ما زالت على رغم مرور حوالى ربع قرن على توقيع صلح كامب ديفيد، ويقال أيضاً ان السوريين كأطراف في «السلام» قد يكونون أقدر على التفاوض وأكفأ إذا هم اشتركوا أو حتى نسقوا في مفاوضات الحل النهائي.

من هنا تبرز أهمية ما يطرحه أ. محمد سيد أحمد تحت عنوان «تجاوز نهج كامب ديفيد». فالحاجة ماسة إلى صنع موقف عربي، أو على الأقل، قيام تنسيق عربي. إلا أننا عندما نكرر هذه العبارة نشعر كما لو كنا نشترك في لعبة سخيفة ممجوجة. فالحكومات العربية لا تريد التنسيق، وبدقة أكثر، لا تستطيع أو لا تقدر على أن ترتكب هذا الفعل المحظور. تراها دائماً تحاول، ولكنك تكتشف أن حدود المحاولة تنتهي عند بداياتها.. أو على طرف اللسان كما يقال.

هل سوريا في حاجة إلى الفلسطينيين الآن؟ هل يمكن أن يلتزم الفلسطينيون بمبدأ التنسيق والشفافية حتى لو عرضت عليهم أوسلو سرية جديدة؟ هل سوريا في حاجة إلى مصر؟ هل لبنان في حاجة إلى أحد غير سوريا؟ هل أن أزمة التوطين مفتعلة كخطوة نحو استئناف المسار

السوري اللبناني بهدف إبعاد الفلسطينيين وزيادة التوتر معهم قبل البدء بجولة محادثات جديدة؟ هل بقية العرب على العهود باقون؟ أسئلة لن تجيب عنها هذه الندوة، ولكنها تشغل بال الكثيرين. وعلى كل حال فلنحاول.

محمد سيد أحمد

أود البدء بالنهج النظري الذي انطلق منه لإثبات أن فكرة تجاوز نهج كامب ديفيد على رغم أنها قضية قديمة إلا أنها تشكل مسألة محورية في الظرف الراهن وأكثر من أي وقت سبق.

والنقطة التي أنطلق منها في هذه الفكرة هي أن مسار المفاوضات قد أصيب أصلاً بخلل ابتداء من مسألة مرتبطة بكامب ديفيد، وهي الاتفاقات المنفردة أو المنفصلة، والاتفاقات القائمة على افتراض غير معلن تقوم على أن التحرك المنفرد أكثر فائدة ونفعاً لكل طرف من التضامن مع الأطراف الأخرى، وأن هذا التضامن مع الأطراف الأخرى تترتب عليه آثار سلبية يمكن تجنبها، وأن كل طرف يخرج عن الآخرين يضمن لنفسه لدى إسرائيل ما يجب مكافأته عليه، بمعنى أن التحرك منفرداً يكتسب لدى إسرائيل نوعاً من التواطؤ الضمني الذي يشجِّع عليه ويكافأ عليه أيضاً.

من هنا أرى أنه إنا أردنا تسوية فلا بد من إحداث تفكيك كامل (Complete Deconstruction) لهذه البنية، وإعادة بناء استراتيجيا عربية (Reconstruction) للتخلي عن هذه البنية. وهذا ـ في رأيي ـ موضوع أساسي يتعلق بصميم مسار التفاوض، فنحن خرجنا من عام ١٩٦٧ بهزيمة منكرة وخلل بشع في موازين القوى، واستطعنا في عام ١٩٧٣ الدخول في حرب أفسحت لنا الفرصة للجلوس على مائدة المفاوضات بكرامة، ولم تسفر عن أكثر من ذلك، فلم تكن هناك ندية أو استعادة للتوازن، ومن ثم فقد كنا مهددين بالبحث عن سُبل للخروج من هذا المأزق ويعوضنا جزءاً عن هذا وهو الجلوس بكرامة على مائدة المفاوضات. ومن هنا أرى أن التعبير الذي استخدم في حينه عن حرب أكتوبر وقتها من أنها «حرب تحريك وليست حرب تحرير» فيه شيء من الصحة.

وأتصور أن الهدف من هذه الندوة هو القيام بتحليل للأساسيات في سبيل الخروج من المأزق، فنحن لا نحاول هنا الدفاع عن موقف صعب لا بد من الدفاع عنه، وإنما نحاول فك الآليات التي تمكننا من تجاوز المثالب المعيبة في هذه الآليات. من هنا أعتقد أن أهم ما حققته حرب أكتوبر أنها أخرجتنا من مأزق استحالة الجلوس على مائدة التفاوض دون الاستسلام الكلي، دون أن تخرجنا من مأزق الخلل في موازين القوى والذي يميل لصالح إسرائيل، ومن ثم فقد حاولنا تعويض هذا الجزء الأخير بطرق مختلفة منها، أن يتصرف كل طرف بمفرده اعتقاداً منه أنه ربما يستعيد شيئاً أكثر مما أمكن استعادته عن طريق حرب أكتوبر.

من هنا أتصور أن ثمة خللاً مزمناً في موازين القوى بدءاً من عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، كما أننا لم نتمكن بعد من التغلب على هذا الخلل المزمن في علاقات القوى، إلا أننا نحاول ـ في نهاية الأمر ـ البحث عن تسوية للخروج من هذا المأزق التاريخي بما هو متاح لدينا من سُبل، ومن ثم يسعى كل طرف ـ من خلال ما يملكه من هذه السُبل ـ لتحقيق أقصى ما يستطيع تحقيقه، وهذه هي المشكلة.

وفي تقديري أن كامب ديفيد هي الرمز لهذا المعنى، وهي التعبير الذي بدأت به العملية التفاوضية واستمرت عليه، فقد لجأت جميع الأطراف لهذا الأسلوب، وكانت مصر أول من بدأ بهذا النهج، كما كانت أوسلو تعبيراً آخر عن هذا النهج، وكذلك كانت المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وايضاً بالنسبة لسوريا أتصور أنها لا تجد مفراً من أمر مماثل، فهذا أمر عضوي كامن (Organically Built in) في العملية. وأنا هنا لا أقدم حكماً قيمياً حول الصواب أو الخطأ فيما حدث، وإنما أتحدث عن آلية ناتجة من موازين قوى معينة تحكمنا، وبالتالي علينا التفكير في كيفية توسيع هذه الدائرة لصالحنا مما يتيح لنا الخروج من هذا المأزق، ومن هنا أطرح فكرة «تجاوز نهج كامب ديفيد» بهذا المعنى.

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أن تعبير «تجاوز نهج كامب ديفيد» تعبير مهذب وفيه قدر من الدبلوماسية، بيد أن المعنى الحقيقي والصريح والمقصود هو «التخلي عن نهج كامب ديفيد وإحلال نهج آخر نقيضه محلّه». وقد جاء تعبير «تجاوز» لمساعدة الأطراف التي تورطت في هذا النهج كافة على الخروج من هذا المأزق، حيث لا يمكن الخروج إلا مع هذه الأطراف، وقد وجدت في تعبير «تخلي» ما قد يؤدي إلى نفور هذه الأطراف من الفكرة، ومن ثم نجد أنفسنا متورطين أكثر في هذا الخلل وهذا المأزق.

وفيما يتعلق بآلية تحقيق فكرة «تجاوز نهج كامب ديفيد» أتصور أن لها شقين أساسيين:

الشق الأول: يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

والشق الثاني: يتعلق بالعلاقات العربية ـ العربية.

وبالنسبة للشق الأول، فاعتقادي أنه لا يتوقف علينا بمفردنا، فنحن إزاء موازين قوى خارج إرادتنا، بينما في الشق الثاني ثمة افتراض أنه في استطاعتنا معالجته رغم صعوبته، ورغم أن الثابت من الشواهد الكثيرة التي نراها أن التناقض العربي ـ العربي أكثر أصالة وجذرية من التناقض العربي ـ الإسرائيلي. ولكن أفترض من منظور قومي يؤمن بالفكرة القومية أن هناك تناقضاً تمكن معالجته وآخر لا تمكن معالجته. وبالنسبة للتناقض الذي لا أستطيع معالجته مع إسرائيل ففي تقديري أن ننطلق فيه منهاجياً من افتراض أنه إذا استطعنا معالجة التناقض العربي ـ العربي فسوف تتحقق ظروف أكثر مؤاتاة لمعالجة هذا التناقض مع إسرائيل. ومن هنا علينا البدء في معالجة التناقض العربي ـ العربي بافتراض إمكانية تسويته ومع التسليم بالصعوبة البالغة في ذلك.

وبإيجاز شديد، فإن ما أود قوله في هذا الصدد أن نُرجئ مؤقتاً معالجة أو تسوية الشق العربي ـ الإسرائيلي حتى تتم معالجة أو تسوية الشق العربي ـ العربي.

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها وهي أن فكرة تجاوز نهج كامب ديفيد ليست فقط فكرة محورية، وإنما هناك إشكالية أخرى في هذا النهج تتمثل في أننا لسنا فقط عند نقطة الصفر، وإنما عند نقطة ما تحت الصفر، بمعنى أنه ليس علينا فقط إزالة هذا النهج وإنما أيضاً إزالة آثاره طوال عشرين عاماً، ومن هنا لا بد من أن نضع في الاعتبار مدى صعوبة معالجة هذه الإشكالية.

وفي هذا السياق أتصور أن الصورة الأكثر بروزاً للتناقض هي العلاقة السورية ـ الفلسطينية، لأن بؤرة الصراع اليوم تتمثل في قضيتين أساسيتين هما: القضية الفلسطينية والقضية السورية، أما بالنسبة للأطراف الأخرى فقد أعملت نهج كامب ديفيد وتمكنت من

تحقيق ما حققته، وأصبحنا مقيدين بهذا النهج وأحكامه سواء في علاقاتنا مع الولايات المتحدة أو مع إسرائيل أو مع العولمة، فنحن لا نشكل اليوم قوى مناهضة للعولمة الأمريكية، وإنما نشكل طرفاً مشاركاً في هذه العولمة، وأملنا معقود على أن هناك ثمناً ومكافأة لهذه المشاركة. من هنا لا بد من العمل على تجاوز هذا الوضع قدر ما نستطيع. وقد يكون صحيحاً أنه ليس هناك قطب مقابل لهذا النظام الأحادي القطبية غير الإرهاب، ولكني أفترض أن ثمة بديلاً غير الإرهاب، وعلينا التفكير فيه وبناؤه، وهذا موضوع جد كبير وربما يحتاج لندوة أخرى.

ما أريد قوله أن ثمة جديداً في الساحة الآن يتمثل في هذا التحرك الإيجابي من جانب سوريا. فمن الواضح أن هناك ضوءاً أخضر سورياً يعلن الاستعداد للدخول في هذه العملية التفاوضية، وربما أحد الأسباب في هذا يتمثل في إعلان إسرائيل استعدادها للانسحاب من لبنان، ومعنى هذا الانسحاب من وجهة النظر الإسرائيلية ترك «قنبلة موقوتة» متمثلة في ضرب إسفين بين لبنان وسوريا، ومن هنا أتصور أن ورقة الانسحاب من لبنان تستخدمها إسرائيل وكأنما هي رسالة إنذار أو تهديد لسوريا مفادها أن إسرائيل يمكنها التأثير في العلاقات العربية ـ العربية في هذا الصدد. ومن ثم أتصور أن هذا التحرك من جانب سوريا تحرك إيجابي وذكي، وهو ـ في رأيي ـ أفضل ما تستطيع سوريا فعله في الوقت الحالي. ومن بين هذا الجديد أيضاً على الساحة السورية أن المفاوضات لم تعد على هذا المستوى التقني أو الإجرائي كما كانت في الماضي، وإنما أصبحت ـ ولأول مرة ـ على مستوى سياسي بالمعنى الصحيح، وأن صاحب القرار هو الذي يقرر على مائدة التفاوض. وربما يعود هذا التحرك الإيجابي من جانب سوريا إلى أسباب عدة، منها ـ في رأيي ـ حرص القيادة السورية الحالية على أنها أقدر من يحسم هذا الموضوع في سوريا، إذ ليست لديها ثقة في استطاعة غيرها مواجهة هذا الموقف البالغ الصعوبة أفضل منها. واعتقادي أن الفضل الأول لهذا التحرك الإيجابي يعود إلى الرئيس حافظ الأسد وليس لإسرائيل أو للولايات المتحدة، فقد استغل الرئيس الأسد الفرصة المناسبة حيث تعيد الولايات المتحدة فيها حساباتها في ظل إخفاق الرئيس كلينتون في أكثر من قضية مهمة، وفي الوقت الذي يريد فيه إثبات جدارته بدخول التاريخ، ولا سيما بعد أحداث مونيكا ـ غيت، وإخفاق مؤتمر سياتل، وكذلك إخفاق اتفاقية الحد من التسلح النووي (NPT)... الخ، ومن ثم فهو يهمه كثيراً إنجاز أمر مهم. كما أن باراك يستغل هذا الوضع جيداً في فرض شروطه هو على الجانب الفلسطيني، بينما هو يعلم تماماً أنه لا يستطيع ذلك مع سوريا والتي قد تقرر عدم دخول هذه العملية مثلما فعلت طوال عشرين عاماً. وفي تقديري أن المشكلة الكبرى في المثلث الإسرائيلي ـ السوري ـ الفلسطيني تتمثل في أن الضلع الوحيد الذي لا وجود له في هذا المثلث هو الضلع بين الطرفين العربيين، وهذا أمر غير مقبول وغير معقول أياً كانت المبررات، وربما يطرح هذا الوضع أساساً قضية غياب التنسيق العربي، ومن هنا علينا مواجهة هذا الموقف. وربما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عملية الشك المتبادل بين القيادات العربية التي فقدت الثقة في بعضها البعض، والمشكلة تتمثل ـ في رأيي ـ في أنه لا توجد علاقة أو حتى الرغبة في وجود هذه العلاقة.

من هنا أتصور على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية أن يبدأ الجانب الفلسطيني بالتحرك نظراً لأنه في حاجة إلى سوريا أكثر من حاجة سوريا إليه، فالجانب الفلسطيني اليوم ليس لديه فقط إلا إعلان دولة بينما باقي المطالب الفلسطينية كلها في مهب الرياح، وإسرائيل تريد إعلان هذه الدولة لأسباب خاصة بها، من ذلك أنها تريد التوقيع مع «دولة» لكي تحملها المسؤولية أمام القانون الدولي، فهي لا تريد التوقيع مع شيء مُجهل يسمى المنظمة أو السلطة

الفلسطينية، ومن هنا فهي تعمل جاهدة على ضمان أن تكون هذه الدولة لأمن إسرائيل وليس لأمن الفلسطينيين. ولذلك أتصور أن الجانب الفلسطيني في حاجة إلى سوريا والتي تحتاج بدورها للدخول في هذه العملية التفاوضية، واقتراحي في هذا الصدد أن يقوم الجانب الفلسطيني بالخطوة الأولى في هذا الاتجاه، كأن يقوم بطرح فكرة المطالبة باستعادة الجولان على قدم المساواة مع استعادة القدس أو مع تحقيق الدولة الفلسطينية، أو غير ذلك من العناصر الرئيسية في مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وربما يعبر هذا الموقف - في رأيي - عن نوع من الاعتذار عن الماضي من خلال رفع السلوك المنفرد الذي قام به الجانب الفلسطيني، وبما أن الطرفين هما الباقيان الآن فعليهما القيام بخطوة حاسمة، وتتمثل هذه الخطوة الحاسمة - في رأيي - في اتباع مبدأ أو أسلوب الجانب الإسرائيلي نفسه في المفاوضات وهو «كل شيء أو لا شيء» فمثل هذه الخطوة - في رأيي - تأتي في إطار وضع شعار تجاوز نهج كامب ديفيد في التطبيق في أبرز تعبير وفي قلب الأحداث سواء في الحاضر أو المستقبل، فهذا ما أقترحه لكي يكون الخطوة الأولى، وبدلاً من أن يكون استعجال كلينتون لتحقيق شيء ورقة في يد باراك ضد الفلسطينيين، يكون ورقة في يد «سوريا وفلسطين معاً» في مواجهة باراك والرئيس الأمريكي، وفي تقديري أن مثل هذا الوضع يحقق قدراً من التخفيف من وطأة إشكالية الخلل في موازين القوى.

وثمة نقطة أخيرة أود الإشارة إليها وهي أن هناك أطرافاً عربية كثيرة تتمنى في هذه اللحظة الانتهاء من تسوية القضية الفلسطينية لكي تهرول في اتجاه العولمة، فالمنطقة اليوم وهي تستعد للهرولة في هذا الاتجاه ترى أن المشكلة الفلسطينية تمثل عقبة أمام هذا الاستعداد، ومن ثم فهناك من يريد الانتهاء من تسوية هذه المشكلة بأسرع ما يمكن. واعتقادي أن فلسطين أكثر عرضة لأن تكون هذه العقبة وليس سوريا، وذلك لتقديري أن سوريا سوف تحصل على ما تريده، فالشروط التي تطرحها سوريا مثل الجولان بالكامل وغيره سوف تتحقق لها. بمعنى آخر أنه سيتم تلبية الطلب السوري في سبيل عزل فلسطين نهائياً، وبحيث تظل هي القضية الوحيدة المتبقية. من هنا أتصور أنه في حالة تنفيذ الجانب الفلسطيني للخطوة التي أشرت إليها، والمتمثلة في طرح استعادة الجولان على قدم المساواة مع استعادة القدس، فإن ذلك سوف يسبب الحرج لأطراف عربية كثيرة، وسيضع دولة مثل مصر والسعودية وغيرهما في موقف لا خيار لهما فيه إلا الوقوف بقوة إلى جانب سوريا وفلسطين وتأييداً لتضامنهما فيما بينهما. وعندئذٍ فإن التردد الحالي من جانب الأطراف كلها، بالإضافة للأموال التي يريدون بها إغراق المنطقة لتصفية القضية الفلسطينية بهذا الشكل، لن يصلح ولن تكون هناك فائدة منه.

محمد زكريا اسماعيل

بداية، أود الإشارة إلى أنني كنت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ معاوناً لوزير خارجية سوريا، وقد ذهبت خصيصاً - وبناءً على تعليمات حكومتي - لكي أكون مندوباً عن بلادي في مجلس الأمن. وبعد أن اندلعت الحرب، وخلال أيامها الأولى التي كنا نسجل فيها بطولات، تلقيت العديد من التهاني والتباريك من العرب في جميع أطراف العالم، ثم حدث بعد ذلك ما حدث ونعلمه جميعاً. وأذكر أن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة آنذاك مع الولايات المتحدة، وكانت مصر قد قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في حين امتنعت سوريا عن قبول هذا القرار، وبعد أيام من ذلك كان يجلس إلى جانبي في مجلس الأمن وزير خارجية مصر المرحوم محمد حسن الزيات وطلب مني قبول القرار فاكتفيت بالابتسامة ولم أرد، ولما كرر هذا الطلب في جلسة

أخرى أجبته بأنني آخذ تعليمات فقط من دمشق وليس من أي طرف آخر، فسكت ـ رحمه الله ـ ولم يكرر هذا الطلب ثانية. وكانت التعليمات من دمشق تقضي بالانتظار، ثم جاءتني تعليمات أخرى بعد أيام بإرسال مندوب سوريا الدائم إلى مجلس الأمن على أن يكتفي بالاستماع فقط. ثم جاءتني بعد ساعات تعليمات جديدة بالذهاب إلى المجلس وإعلان قبول سوريا للقرار ٣٣٨ ولكن بتحفظين أساسيين:

الأول: أن يكون معنى القرار ٢٤٢ الانسحاب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة كافة.

الثاني: أن يعني هذا القرار أيضاً حصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه القومية الوطنية كاملة بما في ذلك حق تقرير المصير.

إثر ذلك ذهبت إلى مبنى الأمم المتحدة وكلفت أحد مساعدي بكتابة نص قبول سوريا للقرار ٣٣٨ مع التحفظين المذكورين باليد لأن الوقت كان بعد منتصف الليل، كما كلفته بالذهاب لإبلاغ كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك بأن لديَّ رسالة له، وعندما أرسل فالدهايم سكرتيره لي طلبت منه تسليم فالدهايم نص قبول سوريا للقرار ٣٣٨، وقرأ فالدهايم نفسه ذلك النص أمام مجلس الأمن ولم أحضر بنفسي اجتماع المجلس. ثم أخذت الأمور تتوالى حتى جاءني هاتف من هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك يطلب فيه مقابلتي، وجاءتني التعليمات من حكومتي بالموافقة على الذهاب للقائه ولكن كمستمع فقط، وجلس كيسنجر يلقي على مسامعي محاضرة طويلة ليفهمني أننا نحن العرب أصبحنا ـ بعد أن أثبتنا كفاءتنا في القتال ـ قادرين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات بكرامة، واستشعرت من جملة حديثه أن الحرب بذلك قد حققت الغرض منها، وأراد كيسنجر أن يأخذ مني رد فعل أو تعليق على ما ذكره، فما كان مني إلا أن أجبته بأنه ليس لدي ما أقوله، وأنني لم آت إليه بطلب مني وإنما بناءً على طلبه، وأنني سوف أنقل هذه الرسالة إلى حكومتي. وأذكر أنني قبل الدخول للقائه كنت قد اشترطت على وكيل الخارجية الأمريكية حينذاك جوزيف سيسكو عدم وجود صحفيين في هذا اللقاء، وكان السبب في ذلك يعود لإدراكنا أن كيسنجر ـ بخبثه ودهائه ـ يريد أن يُظهر للعالم أن العرب كلهم ـ بما فيهم سوريا ـ يقصدون واشنطن إدراكاً منهم أنه ليس هناك غيرها قادر على صنع السلام في المنطقة، وكان هذا يأتي في إطار التوجه الأمريكي لعزل الاتحاد السوفياتي وإخفاء دوره في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعندما جاء موعد اللقاء فوجئت عند دخولي غرفة كيسنجر أنها كانت مكتظة بكاميرات التصوير والصحفيين، وعندما رآني كيسنجر مستغرباً مندهشاً تظاهر بالانفعال وراح يصرخ في وجه الصحفيين، وكانت هذه تمثيلية منه حفظتها في نفسي وصممت على إفشالها. وبعد انتهاء اللقاء خرجت ودعوت الصحفيين وأخبرتهم أنني لم أجئ إلى هنا بطلب مني، أو بأمر من حكومتي، وإنما بناءً على طلب من كيسنجر وافقت عليه حكومتي، وأنني جئت لكي أستمع فقط إلى رسالة سوف أنقلها بدوري إلى حكومتي. وقد قصدت من ذلك أن أفوت على كيسنجر فرصة الإظهار للعالم بأن سوريا تزحف على ركبتيها إليه.

ما أريد قوله في هذا الصدد أنها كانت ـ بالفعل ـ حرب تحريك، ولكن ـ للأسف ـ لم يكن ذلك بالتفاهم مع سوريا.

وأما بالنسبة لمقولة «ليس من اتفاق على شيء قبل الاتفاق على كل شيء» فهذه مقولة اخترعها دينيس روس (المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط) للرد على المقولة

السورية الخاصة باستئناف المفاوضات من حيث توقفت وما يتصل بوديعة رابين. وكان معنى هذه المقولة أنه ما دام أن قبول رابين بالانسحاب إلى خطوط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ لم تكن له أي نتائج واستمرار فيعتبر لاغياً وغير موجود، إلا أن الأمور تطورت بعد ذلك، وكانت هناك في الفترة الأخيرة حوالى ٣٢ محادثة هاتفية بين الرئيس كلينتون وباراك وبين الرئيس كلينتون والرئيس الأسد، ما أقصده ان الأمور كانت تسير خلال أشهر وليس أياماً، وكان ذلك للتستر والإخفاء تطبيقاً لمنهج «الفطر ينمو في الظلام» كما تقول مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية.

وأنا الحقيقة أود الإشارة بصدد التنسيق بين المسارين السوري والفلسطيني إلى مقال للسياسي الفلسطيني بلال الحسن في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٦ حيث كتب يقول «جرت محاولات فلسطينية عديدة لإعادة العلاقات مع دمشق، وكانت ترد دمشق دوماً قائلة: نحن مستعدون لذلك ولكننا نريد أن نعرف حدود التنازلات الفلسطينية، واقترحت دمشق مرة تعهداً فلسطينياً بأن لا تتجدد المفاوضات مع إسرائيل إذا استمر الاستيطان الإسرائيلي..، وقد رفض الجانب الفلسطيني هذا التعهد». ويستطرد المقال «.. واقترحت دمشق مرة ثانية تعهداً فلسطينياً بأن استئناف المفاوضات يُنسق ثنائياً، وألا تخرج السلطة الفلسطينية عن هذا التعهد إذا تعرضت لضغط خارجي.. ولم يتم أيضاً تقديم هذا التعهد للمرة الثانية»، ويضيف المقال «.. أن علة المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل تنبع من داخلها، أي من داخل فلسطين، وما نخشاه من جديد أن يتم استخدام الورقة السورية من قِبل الفلسطينيين لتبرير تراجع فلسطيني جديد يجد ترجمته في التوقيع على اتفاق إطار برعاية كلينتون ويكون مقدمة لانهيار كبير»، فهذا هو ما يقوله الفلسطينيون لا السوريون.

محجوب عمر

بداية، أتفق تماماً مع كل ما جاء في ورقة أ. محمد سيد أحمد فيما عدا عنوانها «تجاوز كامب ديفيد»، واعتقادي في ذلك أن كامب ديفيد مثل أوسلو مثل غيرهما من العمليات والاتفاقيات السياسية الكبرى من هذا النوع لا يمكن تجاوزها بعدما أصبحت واقعاً على الأرض، بل في عقولنا وتفسيراتنا وتحليلاتنا. وربما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما سبق أن طالبنا به من قبل بشأن تجاوز معاهدة ١٩٣٦، والتي تمكنا من إسقاطها بعد مرور عشرين عاماً، وعلى رغم أننا كنا موجودين على الأرض، وكان الصراع مع بريطانيا واضحاً ومباشراً، إلا أننا لا نستطيع القول بأننا تجاوزنا معاهدة ١٩٣٦، وإنما أسقطناها.

من هنا أتصور أن فكرة العودة إلى ما تحت الصفر فكرة غير عملية، وإذا كنا نريد الحديث عن المستقبل فلا بد من الانطلاق إلى ما هو قائم بالفعل الآن، وفي هذا الإطار اتفق تماماً مع فكرة التضامن العربي كحل وخطوة مستقبلية الآن، ولا داعي للقول بتجاوز كامب ديفيد والرجوع إلى ما قبل، وإنما أتصور أن يتم الرجوع إلى ما بعد.

وفي ما يتعلق بما بعد كامب ديفيد أتصور أن مصر استطاعت خلال العشرين عاماً الماضية أن تعدل ـ قدر الإمكان ـ من موازين القوة المصرية ـ الإسرائيلية، وبالتالي في موازين القوة العربية ـ الإسرائيلية، سواء كان ذلك من خلال أنها أصبحت «asset» مهماً لدى الولايات المتحدة، أو أنها تمكنت من استعادة مكانتها في الأمة العربية، أو أنها استطاعت لعب دور أساسي في المسار الفلسطيني، وأن تربط بين علاقتها بإسرائيل والمسار الفلسطيني، فقد كان

واضحاً تماماً أنه عندما كان الطرف الفلسطيني يواجه مأزقاً في المفاوضات مع إسرائيل، كان يلجأ إلى مصر التي كانت تضغط بدورها على إسرائيل. ومن هنا يمكن لنا تصور أي حالة تضامن عربي مقبلة بهذا الشكل، ويجب أن لا يغيب عنا في هذا الإطار ذلك التحرك المصري الأخير تجاه السعودية وقطر والبحرين، والعلاقة الجيدة لمصر مع عمان، وموقفها المتراضي مع العراق... الخ، ولا بد أيضاً من ملاحظة أن هذا التحرك يبدأ من أدنى السلم، أي مع الدول التي لا أقول إنها مهرولة ولكن لها علاقة بإسرائيل والولايات المتحدة، وأنا أرى أن مجرد تجميع هذه الدول يعني تجميع موقف مساند وداعم لكل العملية السياسية. أما على الصعيد السوري ـ الفلسطيني فأنا حقيقة غير متفائل كثيراً، على رغم أن العلاقات السورية ـ الفلسطينية لم تنته، وأنا أشعر أن كلا الطرفين لديه من الذكاء والحرص على إبقاء هذه العلاقات.

وأشير في هذا الإطار إلى الزيارة الاخيرة التي قام بها فاروق قدومي إلى سوريا ولبنان، ومن المعروف أن قدومي ليس خارج المنظمة أو السلطة أو الدولة أو الساحة الفلسطينية، فهناك حد أدنى من التنسيق بينه وبين القيادة الفلسطينية، من هنا أتصور أن «الحد الأدنى» هو الحاكم لكل الموقف، بمعنى حد أدنى عربي، حد أدنى من العلاقات العربية ـ الأمريكية، حد أدنى من العلاقات العربية ـ الفلسطينية... الخ.

وهنا أتساءل من قال إنه من مصلحة الطرف الفلسطيني الإسراع أو إنهاء القضية؟ وأذكر عندما سألني بعض الشباب الفلسطيني عن «ما العمل في الحل النهائي؟ كانت إجابتي أنه لا ينبغي الوصول إلى هذا الحل النهائي، وإلى أن نصل إلى ما يُسمى بالحل النهائي لا بد من أخذ أقصى ما نستطيع أخذه، بمعنى أنه إذا كان البعض يرى أن من مصلحة باراك إقامة دولة فلسطينية فلنأخذ هذه الدولة الفلسطينية، إذ انه من خلال الدولة سيتم حل مشاكل أخرى مثل مشكلة اللاجئين في البلاد الأخرى... الخ. وفي اعتقادي أنه من الممكن أن تنتهي كل العمليات الجزئية في إطار عدم التوصل بعد للحل النهائي، والذي يتعلق بالقدس واللاجئين والمياه... الخ. وربما أتفهم في هذا الإطار حديث القيادة الفلسطينية طوال الوقت عن الحل النهائي لكي تستطيع أخذ ما هو تحت هذا الحل النهائي.

وثمة سؤال أود طرحه في هذا الصدد، هل من مصلحة سوريا الدخول في مفاوضات الحل النهائي بين فلسطين وإسرائيل؟ في تقديري أن ذلك ليس من مصلحتها لأن هذا قد يعطي مبرراً ـ ولو شكلياً ـ للقيادة الفلسطينية أنها لم تستطع فعل شيء. كما أتصور أن هذا ـ من الناحية العملية ـ قد يعرقل سوريا عن استثمار فرصها المتوافرة لديها بعواملها المحلية مثل لبنان، بينما الطرف الفلسطيني ليس لديه شيء يقدمه، فهو ليس «asset» يمكنه إضافة شيء لسوريا. وبالتالي ليس صحيحاً أن تكون سوريا وفلسطين معاً، ولكن الصحيح أن تكون سوريا وفلسطين والعرب معاً، وحتى في حالة الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف عليهم الدخول في هذه المفاوضات بصورة جماعية وليست ثنائية.

أما بالنسبة لما قيل عن طرح الجانب الفلسطيني استعادة الجولان على قدم المساواة مع استعادة القدس، فأعتقد أن القيادة الفلسطينية تعلن ذلك باستمرار ولا مشكلة في ذلك، وأتصور أن هذه القيادة جاهزة تماماً لأخذ أي جزء من القدس أو فلسطين طالما أنها لم توقع بعد على اتفاق نهائي، من هنا أتصور أن الاستراتيجيا التفاوضية الفلسطينية تختلف عن الاستراتيجيا السورية، فهي لا تقوم على أساس «خذ وطالب» وإنما «خذ وانتظر» إلى أن تأتي الفرصة، فالمهم ألا يتم التوقيع النهائي. وعندما سُئلت مرة أننا في ست سنوات قمنا بتوقيع ستة اتفاقات، فما

هو العمل في السنوات القادمة؟ كانت إجابتي هي عمل مزيد من الاتفاقات، ولا بد من ملاحظة أن كل اتفاق لم يكتمل بعد، حتى بالنسبة لاتفاق أوسلو، ولكن من الواضح أن ثمة أشياء تم الحصول عليها، وفي كل مرة استطاع الجانب الفلسطيني الحصول على شيء، فقد تم له ذلك بدعم وقوة من مصر أساساً ثم أوروبا، ومن هنا أتصور أننا إذا غيرنا هذا الأسلوب فلا أعتقد أن سوريا يمكنها الاستفادة منه.

وثمة نقطة أخيرة أود الإشارة إليها لما لها من تأثير في مجمل الشعب العربي، والأدوات الإعلامية العربية، والثقافة العربية، وهي الخاصة بضرورة وقف حملات الهجوم المتبادلة. وحقيقة أكاد ألاحظ أن القيادة الفلسطينية تمنع أي هجوم على سوريا، وهذا تصرف منها - في رأيي - ذكي وسليم، بينما نلاحظ على الجهة الأخرى أن الهجوم على القيادة الفلسطينية يصل إلى داخل صفوفها، وأشير في هذا الإطار إلى «بيان العشرين»، فهذا البيان مشروع سوري، وهو يثير العديد من التساؤلات حول مغزى ودلالة توقيت صدوره.

وفي النهاية، أرى أن «التجاوز» إلى ما قبل غير صحيح، وأنه من الضروري «التجاوز» إلى ما بعد وإلى المستقبل، وفي كل الأحوال أتصور أن التحرك المصري هو الآن أقرب هذه التحركات صوابية على رغم أنه يتم في اتجاه دول نطلق عليها لقب «مهرولة» للاتفاق مع إسرائيل.

جميل مطر

حقيقة، لقد أثار د. محجوب عمر نقطة مهمة حول أن تدخل سوريا الآن ليس في صالح قضايا ومفاوضات الحل النهائي. وفي تقديري أن سوريا تعلم ذلك، وربما يتضح ذلك من خلال ملاحظة أن خطاب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في واشنطن لم يتضمن أية إشارة إلى القدس أو فلسطين، فقد كان واضحاً في الخطاب عدم التدخل مباشرة في الشأن الفلسطيني، وفي قضايا محددة مثل الاستيطان، واللاجئين... الخ، وإنما فقط طرح الشعار الذي يطرحه العرب في كل المحافل الدولية وهو «ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة».

طاهر شاش

بداية، أود الإشارة إلى أنه بعد مؤتمر مدريد مباشرة تم الحاقي كمستشار للوفد الفلسطيني المفاوض، وقد حضرت عشر جلسات تفاوضية في واشنطن، وكانت مفاوضات في الهواء، فقد كان كل طرف يطالب بالحد الأقصى دون أي نقطة التقاء بينهما، حتى ان الوفدين عجزا عن مجرد التوصل إلى جدول أعمال مشترك يتم الاجتماع والعمل على أساسه. وقد تم تفسير ذلك فيما بعد بأن القيادة الفلسطينية كانت تقصد ذلك لكي تثبت لإسرائيل أنه لا سبيل أمامها إلا التفاوض المباشر معها، وقد نجحت القيادة الفلسطينية في ذلك. ومن هنا أتصور أن نجاح أوسلو يتمثل في اقتناع اسحق رابين (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) بأن المفاوضات في واشنطن لن تؤدي إلى شيء، ولذلك فإنه من المصلحة التوجه مباشرة للتفاوض مع المنظمة. وقد استمرت المفاوضات في هذه القناة السرية (أوسلو) دون علم الوفد المفاوض في واشنطن. وعندما ذهبت إلى أوسلو كان ذلك لمراجعة نصوص الاتفاق من الناحية القانونية، ولكن بكل أسف لم يكن هناك وقت كاف لمراجعتها بسبب وصولي متأخراً في اليوم المحدد نفسه لتوقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، فقد كان الاتفاق في صورته النهائية جاهزاً تماماً للتوقيع، ولم يكن من

الممكن إدخال أي تعديلات عليه، ومع ذلك فقد أبديت بعض الملاحظات العامة لأن الجميع كان في طريقه إلى التوقيع على الاتفاق. وعندما سُئلت عن رأيي بوجه عام في الاتفاق، كانت إجابتي - بكل صراحة - أن هذا الاتفاق أفضل بكثير مما قُدم في واشنطن، فهو قد خطا خطوات متقدمة عن آخر موقف إسرائيلي وأمريكي في مفاوضات واشنطن، أما عن رد فعل د. حيدر عبد الشافي على المفاوضات السرية والتوصل للاتفاق فقد كان يتسم بالغضب الشديد، حتى انه لم يستقبل عرفات، ولم يحضر توقيع الاتفاق في واشنطن.

وفي ما يتعلق باتفاق أوسلو، قد يختلف معي الكثيرون في تقييمي لهذا الاتفاق، ولعل نقطة الانطلاق في هذا التقييم هي حصيلة خبرة عشر جولات من المفاوضات الشاقة في واشنطن، ومدى التعنت الإسرائيلي. وعلى رغم ما يأخذه البعض على الاتفاق من حيث إنه يتضمن تأجيل القضايا الرئيسية والأساسية، فأنا أتصور أن هذا التأجيل لم يعنِ أبداً التنازل عن هذه القضايا، هذا بالإضافة إلى أن الاتفاق تضمن عدداً من المزايا للجانب الفلسطيني منها؛ الاعتراف المتبادل، والاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ولا بد من ملاحظة أن النظرة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت قبل اتفاق أوسلو أنها منظمة إرهابية ولا يجوز التعامل معها، وقد حقق الاتفاق الاعتراف بهذه المنظمة واعتبارها طرفاً مع إسرائيل في المفاوضات وفي عملية السلام، كما أتاح هذا الاتفاق الفرصة للمنظمة لوضع قدم لها في الأراضي الفلسطينية، وطبقاً لهذا الاتفاق تم أول انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، كما تم إعمال مبدأ إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية ذاتها، وكان هذا بمثابة تقدم كبير لأن الحديث كان يقتصر فقط على غزة، إلا أن الاتفاق شمل أيضاً الضفة الغربية. كما تم منح السلطة الفلسطينية السلطات الثلاث المعروفة للدولة؛ السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. من هنا، وبالنظر إلى كل هذه المزايا التي حققها اتفاق أوسلو، كان تقديري أنه أفضل بكثير مما قدمه الإسرائيليون والأمريكيون في مفاوضات واشنطن.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها في هذا الصدد، وأتصور أنها على قدر كبير من الأهمية، وهي أن أسس أو شروط مؤتمر مدريد هي بذاتها أسس كامب ديفيد من حيث وجود مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، ثم يتم بدءاً من السنة الثالثة إجراء مفاوضات الوضع النهائي، وقد ظل هذا الأساس في مدريد، ولم تعترض دولة عربية واحدة على هذه الأسس، فقد شاركت كل الأطراف العربية في مدريد - بما فيها سوريا ولبنان - على هذا الأساس، وعلى أن يتم تسوية القضية الفلسطينية على أساس صيغة كامب ديفيد (مرحلة انتقالية ٥ سنوات، وإجراء مفاوضات الوضع النهائي بدءاً من السنة الثالثة). من هنا يجب ألا يوجه اللوم للمنظمة لقبولها اتفاق أوسلو والذي لم يخرج - في تقديري - عن أساس صيغة مدريد التي قبلتها كل الأطراف العربية.

أما في ما يتعلق بتجاوز نهج كامب ديفيد، فأتصور أن صيغة كامب ديفيد، فيما يتعلق بالتسوية الفلسطينية على أساس مرحلي ودون الإفصاح عن أي عنصر من عناصر حل القضايا الرئيسية، قد فُرضت فرضاً على الأطراف العربية كافة، وقد استمرت هذه الصيغة في مؤتمر مدريد، وما زالت موجودة حتى يومنا هذا. وقد كانت إسرائيل حريصة منذ البداية على التفاوض مع كل طرف عربي على حدة وبصورة منفردة، وربما كان الاستثناء الوحيد - وهو ما يشكل المخرج أمامنا الآن - هو أن الأردن ومصر كانا ينظر إليهما في كامب ديفيد باعتبارهما طرفين في التسوية النهائية، ولكن هذا الأمر لم يكن موجوداً في اتفاقات أوسلو. ومن الممكن - في تقديري - المطالبة بدور عربي مشترك في المفاوضات النهائية بشأن القضية الفلسطينية،

وبخاصة أن من يقرأ خطاب الدعوة الخاص بمؤتمر مدريد يلاحظ ثمة فارقاً في الصياغة بين الترتيبات الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد تضمن خطاب الدعوة ما يلي:

«Beginning the Third Year of the Period of interim Self-Government arrangements, negotiations will take place on the permanent status».

ولعلنا نلاحظ أن النص بشأن مفاوضات الوضع الدائم جاء مجهلاً ولم يشر إلى أطراف المفاوضات، الأمر الذي يمكن تفسيره بأنه يسمح لأطراف أخرى غير إسرائيل والفلسطينيين بالمشاركة في البت في موضوعات التسوية النهائية الفلسطينية. كما أننا قد نلاحظ أنه في كل مراحل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية كان العنصر الأردني حاضراً في ذهن المفاوض الإسرائيلي باستمرار، فقد كان هناك حرص إسرائيلي على إشراك الأردن بطريقة ما. من هنا علينا ألا نطالب فقط بمشاركة الأردن، وإنما بمشاركة مصر وغيرها من الدول العربية ولو بطريقة غير مباشرة، وبما أن هناك مصالح عربية كلية في قضايا مفاوضات الحل النهائي مثل القدس واللاجئين والحدود، فلا بد من أن يكون للدول العربية رأيها في هذه القضايا كلها. من هنا أتصور أنه في لحظة معينة عند تعثر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين علينا أن نطالب بدخول الدول العربية في هذه المفاوضات في إطار حماية هذه المصالح العربية، فهذا ـ في رأيي ـ هو المخرج الوحيد من المأزق.

وبالنسبة لما اقترحه أ. محمد سيد أحمد عن ربط الجانب الفلسطيني تسوية الجولان على قدم المساواة مع تسوية القدس، فأتصور أنه بذلك يطلب من الطرف الأضعف والواقع تحت الاحتلال (وهو الطرف الفلسطيني) أن يقدم تنازلاً للطرف الأقوى (وهو الطرف السوري)، بينما أنا أطالب بالعكس، أن تربط سوريا ـ على الأقل من الناحية التنفيذية ـ تسوية الجولان بتسوية القضية الفلسطينية باعتبارها أساس الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بمعنى أن يتم ربط نهاية مراحل الانسحاب من الجولان بنهاية مفاوضات الوضع النهائي.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها وهي خاصة بالتفكك العربي غير المعقول، والذي وصل إلى حد العجز عن عقد قمة عربية، وأتصور أنه لا بد من أن تكون هناك ـ على الأقل ـ قمة للدول المحيطة، أو حتى للأطراف المفاوضة بمساندة دول مثل مصر والسعودية والمغرب. ولا بد من أن تقوم هذه القمة بوضع الخطوط الرئيسية للاستراتيجيا العربية المشتركة لتنفيذها على المسارات الثلاثة الباقية (المسار السوري واللبناني والفلسطيني)، فلا بد من التشاور والجلوس معاً، بل انني أذهب لأبعد من ذلك وأطرح ضرورة وجود لجنة عربية للإشراف على المفاوضات. وفي تقديري أن أحد أهم أسباب إخفاق مفاوضات واشنطن هو انعدام التنسيق العربي بين الوفود العربية المشاركة. ومن هنا كانت المناورة التي قام بها رابين في الجولة السادسة من المفاوضات في واشنطن، عندما أعلن عن تحوله للمسار السوري نظراً لوجود صعوبات وتعقيدات على المسار الفلسطيني، هي التي دفعت القيادة الفلسطينية للذهاب إلى أوسلو، وربما يعود هذا إلى أن المسار الفلسطيني هو الوحيد بين كل المسارات الذي تحدد له فترة خمس سنوات، في حين أنه من الممكن التوصل للتسويات النهائية على المسارات الأخرى في غضون شهور إذا ما توفرت الرغبة في ذلك. من هنا خشي الجانب الفلسطيني أن يظل المسار الخاص به هو الوحيد الذي يعمل بدون أي سند أو دعم عربي له، وربما يفسر هذا أسباب توجه القيادة الفلسطينية إلى أوسلو.

وثمة نقطة مهمة لا بد من التركيز عليها وهي الخاصة بضرورة وقف الاستيطان، فهذا

الاستيطان هو السلاح الإسرائيلي الحاسم في التسوية النهائية، وإذا لم يتوقف هذا الاستيطان فسوف تستغرق المفاوضات النهائية وقتاً أطول، ولا يمكن لها أن تنتهي في أيلول/سبتمبر القادم كما تم الإعلان من قبل. ولذا فإن الجهود العربية المشتركة يجب أن توجه لإيقاف الاستيطان وأن تعطي لذلك أولى اهتماماتها.

وفي النهاية أود الإشارة إلى تمسك الجانب الفلسطيني بأن القرار ٢٤٢ يعني الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذا الانسحاب الكامل هو الذي سيؤدي إلى حل القضايا الأخرى كافة، فالانسحاب من القدس الشرقية مثلاً سوف يحل مشكلة القدس، والانسحاب من كل الأراضي المحتلة سوف يفتح المجال أمام عودة اللاجئين للضفة الغربية وقطاع غزة. والانسحاب الكامل في المنظور الفلسطيني يعني فك المستوطنات واسترداد أماكن مصادر المياه، فهذه هي نقطة البداية التي يتمسك بها الطرف الفلسطيني ويدخل بها المفاوضات. ولا شك في أن هذا يحتاج إلى دعم قوي من جانب الدول العربية كلها. بيد أن الخطوة الأولى في هذا الإطار تكمن في إصلاح البين بين الفلسطينيين والسوريين، وضرورة الاتفاق على الصيغة المناسبة لهما، وعلى ألا يعرقل أحدهما الآخر، وأن يتفهم كل طرف أساليب وآليات الطرف الآخر في المفاوضات.

جميل مطر

أود أن يتعرض د. ناصيف حتي لأسباب منع عقد القمة العربية، ولماذا ترفض سوريا على غير عادتها عقد هذه القمة؟ فمن المعروف أن سوريا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات كانت ترفض انعقاد أي قمة عربية انطلاقاً من رؤيتها أن تدهور الوضع العربي سوف ينعكس حتماً على هذه القمة.

واعتقادي أنه طوال الشهور الأخيرة كلما تحدثت مصر عن القمة العربية كانت سوريا ترفض عقد هذه القمة، ومن هنا فالسؤال المطروح، هل هناك ثمة مصلحة سورية في رفض عقد القمة العربية؟

ناصيف حتي

ربما تأتي إجابتي بشكل سريع عن هذا السؤال، ولكني أريد طرح الموضوع برمته في إطار أوسع جغرافياً وتاريخياً. وأتصور في هذا الإطار أن أحد ظواهر وأنماط السياسات العربية أنه دائماً يتم طرح القمة كحل قومي عندما يحتاج إليها طرف ما، والذي قد ينساها لفترة طويلة. واعتقادي أن ما طُرح مؤخراً حول إمكانية عقد اجتماع سواء على مستوى وزاري أو مستوى قمة، كان يعني - في الأساس - دول الطوق، أي الأطراف الخمسة فقط (وهي الأطراف الأربعة المفاوضة بالإضافة إلى مصر)، وقد رفضت سوريا ذلك لأنها تعتبر أن الهدف من ذلك هو تعويم الموقف الفلسطيني على حساب الموقف السوري وإعادة ترتيب الأولويات في المفاوضات.

وفي تقديري أن هذه الفكرة تحركت عندما ظهرت بوادر أن الحكومة الجديدة في إسرائيل قد غيرت أولوياتها، وكان من بين هذه الأولويات الجديدة بدء المفاوضات على المسار السوري، عندئذٍ تحركت فكرة القمة وتحريك صيغة دول الطوق. وأود في هذا السياق الإشارة إلى تعبير

للسياسي الفلسطيني المعارض خالد الفاهوم «أنه من غير الممكن أن نلجأ لمنطق التنسيق في وقت الضيق».

وأنا لا أتحدث كمثقف لبناني وإنما كمواطن لبناني لديه حالة استياء شديدة، وهو يرى أن أحداً لم يهتم بالمسار اللبناني - رغم وجوده منذ خمس سنوات - طالما أن هناك أوهاماً بوجود تقدم على المسار الفلسطيني، وعندما بدأ التقدم على المسار اللبناني أصبحنا إزاء حالة هلع عربية، ولا بد من التأكيد في هذا الصدد على أنه ليست هناك أرض عربية أغلى من أرض عربية أخرى.

أما الحديث عن ربط سوريا تحرير الأرض السورية بتحرير القدس، فهو يطرح - في رأيي - سؤالاً أساسياً هو: أين بقية الأطراف العربية؟ وهل اقتصر دورها على تصريح هنا وتصريح هناك؟ إن هذا يعني - بكل صراحة - تكريساً رسمياً لاحتلال كامل التراب لأبد الآبدين. وفي تقديري أنه إذا أرادت الدول العربية أن تعقد قمة وتعلن مثلاً حالة الحرب ضد إسرائيل، عندئذٍ يمكن طرح ذلك على القيادة السورية أو اللبنانية، ومن ثم تحرج هاتان القيادتان، بينما من غير التصور - في رأيي - أن يُطرح على سوريا ربط تحرير الجولان بتحرير القدس.

من هنا أتصور أن الرفض، أو عدم الارتياح للقمة، هو عدم ارتياح لقمة في إطار دول الطوق هدفها واضح. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن قرارات قمة القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ لم يتم وضعها موضع التطبيق، وفي كل لحظة أمل في التحرك نحو اتفاق جزئي آخر فلسطيني - إسرائيلي، كنا نغفل أهم قرارات هذه القمة، وهو عدم جواز التحرك في عملية التطبيع وتغيير العلاقات العربية - الإسرائيلية قبل حدوث تقدم على المسارات كافة. ومن هنا، فنحن لدينا قمة قائمة بالفعل ولم نحترم قراراتها، وتصوري أنه إذا كان هناك اتجاه لقمة شاملة فلن تمانع في ذلك سوريا أو لبنان.

في الحقيقة لقد استوقفتني نقطة مهمة طرحها أ. محمد سيد أحمد عندما أشار إلى أن نهج كامب ديفيد هو نهج مُنتج لهذه الأوضاع العربية المتدهورة، وأنا أعتقد عكس ذلك، ان هذا النهج مُنتج من هذه الأوضاع قبل أن يكون مُنتجاً لها. وذلك لسبب بسيط وهو أنه إذا تحدثنا على مستوى العلاقات السياسية العربية - العربية، ومستوى القيم السياسية ومنظومة القيم السياسية العربية في الثلاثين عاماً الأخيرة نجد أن هذه العلاقات وتلك القيم تؤدي - بطبيعة الأمور - إلى هذه الأوضاع المتردية. وفي تقديري أننا دخلنا عملية المفاوضات في عام ١٩٩١ في أسوأ لحظة وأصعبها في العلاقات العربية - العربية. ومن هنا لا يمكن أن نسحب آثار علاقة الطرف (أ) مع الطرف (ب) المتوترة جداً استراتيجياً بوجه عام، على خيارات متضاربة عربية وإقليمية ودولية، وأن نعزل عنها إمكانية حدوث توافق بين هذين الطرفين لأننا بذلك نكون قد دخلنا في مجال تضاربات واسعة.

وثمة نقطة أشير إليها في هذا الصدد وهي المتعلقة بالـ «Underline Patterns»، حيث أتصور أنه قد أصبحت هناك - ومنذ فترة طويلة - أولوية في إطار القيم السياسية العربية لما أسميه «الجغرافيا الوطنية» على حساب «الجغرافيا القومية»، ومن ثم فإن ما وصلنا إليه في عام ١٩٩١ كان شيئاً طبيعياً، فقد كان حصيلة تراكمات طويلة تغلبت فيها حسابات «الجغرافيا الوطنية» على حسابات «الجغرافيا القومية»، ومن هنا لا يمكن في لحظة معينة أن نطلب من طرف معين أن يفكر اليوم في جغرافيا قومية لأننا أصبحنا مقيدين بجغرافيتنا الوطنية، فهذا ما

لا يمكن تصوره، ومن هنا يجب النظر لهذه الأمور على أنها مُنتَج من وضع عربي، ليس فقط سياسي لأن وضع العلاقات السياسية يمكن أن تكون لحظة وتتغير، ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك - في رأيي - وهو أننا بصدد قيم سياسية منغرسة في الخطابين الرسمي وغير الرسمي تبرر أولوية ومطلقية الجغرافيا الوطنية، ومن هنا علينا التفكير في كيفية تأسيس إطار مصلحي استراتيجي وطني، فيه حد أدنى من التنسيق العربي.

والإشكالية هنا - في رأيي - تتمثل في أننا عندما دخلنا المفاوضات بهذا المنطق، فقد دخلناها بوضع سيؤدي - حتماً - إلى تضارب لاحق في هذه المفاوضات، والسبب في ذلك أن هناك تناقضاً بين مختلف المسارات على مستويين:

المستوى الأول: درجة أهمية وسرعة إنجاز حل (Urgency). وفي تقديري - وأنا لا أحاول هنا تبرير الموقف الفلسطيني - أن الذي لا يقف على أرض مضطر للإسراع قدر الإمكان، وهو بذلك يختلف عن من يقف على أرض، وهذا شيء طبيعي طالما كنا نتحدث بمنطق هيمنة الجغرافيا الوطنية بشكل عام على حساب الجغرافيا القومية.

والمستوى الثاني: طبيعة المسارات، بمعنى أن هناك ثلاثة مسارات صراع الحدود فيها تقليدي، وهناك توازن ما في مجمل عناصر قوة الدولة، بمعنى أنه ليس هناك طرف يريد من الطرف الآخر الاعتراف به كدولة... الخ. وهناك مسار مختلف، هو المسار الفلسطيني، والذي يتطلب الاعتراف بقومية، ويتطلب مفهوم بناء وطن وبناء مؤسسات... الخ، وكانت هذه العوامل كلها تتطلب درجة عجائبية من التنسيق الخلاق لكي نستطيع الدخول في عملية المفاوضات والتسوية بحد أدنى من التنسيق، إلا أن هذا لم يحدث.

وفي إطار الحديث عن التنسيق، أجدني مختلفاً مع وجهة النظر التي ترى أن المشكلة كانت في التنسيق في واشنطن، بينما التنسيق - في تقديري - كان غائباً، وكان طبيعياً أن يكون غائباً، على مستوى أصحاب القرار السياسي.

وفي تقديري أن ما حدث في الشهور الستة الأخيرة من برود في العلاقات بين الأطراف العربية يعود ضمن عوامل أخرى إلى سببين رئيسيين؛ **الأول:** محاولة بعض الأطراف العربية إحياء صيغة دول الطوق، ورفض البعض الآخر إحياء هذه الآلية، **والسبب الثاني:** أن ما حدث في السنوات الست منذ انفراط عقد دول الطوق أوجد حالة من انعدام الثقة بين هذه الأطراف العربية. ومن هنا فالسؤال المطروح في هذا الصدد، لماذا يبدو هناك إصرار على إعادة إحياء صيغة دول الطوق بينما هناك من أسقط هذه الآلية؟

وثمة نقطة أود الإشارة إليها وهي أنه لا يمكن القول بالبدء من هذه اللحظة، لأن هذه اللحظة - في رأيي - صعبة جداً فلسطينياً، وفي تقديري أنه علينا الدخول في علة العلاقات العربية لإدارة العلاقات العربية - الإسرائيلية سواء كانت في إطار التفاعل التسووي أو التفاعل الصراعي، وجزء من هذا الموضوع أنه لا يمكن أن نطلب من طرفين عربيين أن يتوافقا في موضوع استراتيجي بينما نجدهما في موضوعات استراتيجية خلافية يومياً، فهذا يتطلب - في رأيي - عملاً تدريجياً يصل إلى القمة، ولكن على أن تكون قمة شاملة وليست لدول الطوق، وأن تحدد هذه القمة ما أسميه بـ «شبكات أمان» وليس مجرد «صياغات عامة».

وهناك ثمة حقيقة قائمة منذ بداية المفاوضات وهي أن مواقف الأطراف العربية على مختلف المسارات التفاوضية مرتبط بعضها ببعضها الآخر في علاقة صفرية (Zero Sum

(Game)، بمعنى أنه إذا شعر المفاوض الفلسطيني بأن ثمة تقدماً على المسار السوري، فإنه سوف يعتبر ـ انطلاقاً من ذهنية العلاقة الصفرية ـ أن هذا التقدم قد حدث على حسابه.

من هنا، لا بد من التفكير في كيفية كسر حلقة هذه العلاقة الصفرية بين الأطراف العربية في مختلف المسارات. وعلى هذا الأساس فالعمل يجب أن يكون ـ في رأيي ـ أشمل من محاولة ربط تسوية الجولان بتسوية القدس، ولا شك في أن مثل هذا العمل الأشمل يتطلب الإعداد لقمة عربية تحدد ـ كما أشرت من قبل ـ «شبكات أمان» وليس «صياغات عامة».

وثمة نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها، وهي أنه في بداية العام الحالي، ربما أواخر كانون الثاني/يناير أو أوائل شباط/فبراير، سيتم عقد لجنة التسيير (Steering Cimmittee) للمفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو، فهناك هجوم شرس من جانب الأطراف الدولية المعنية لتحريك هذه المفاوضات. وقد ينطلق البعض من أنه نظراً لبدء المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، فإن هذه المفاوضات المتعددة الأطراف يمكن أن تمضي بدون أي معارضة سورية، وأنا هنا أتصور ضرورة وجود تزامنية عربية ـ عربية (Synchronization) بحيث إنه لا يكفي أن تتقدم المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية خطوتين حتى نقفز ونجلس في حضن إسرائيل في المفاوضات المتعددة الأطراف. من هنا نحن نريد «شبكات أمان»، بمعنى تحديد ما هو المقبول وما هو غير المقبول؟

كما أشير في هذا الصدد إلى أنه سوف تنعقد في نيسان/ابريل القادم اجتماعات (MENA Conference) هدفها الأساسي هو قبولية (Acceptability) إسرائيل في المنطقة، ومن هنا لا بد من وضع «شبكات الأمان» في هذا المجال، بمعنى تحديد ما هو المدى الذي لا ينبغي التراجع إليه بشكل يهز المسارات الأخرى أو يهددها، ومن هنا نكون مرة أخرى إزاء إشكالية (Zero Sum Game) العلاقة الصفرية بين المسارات المختلفة، والتي تحكم العلاقات العربية منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

والخلاصة التي انتهي إليها أنني أضع ما طرحه أ. محمد سيد أحمد في إطار أشمل جغرافياً ووظيفياً بحيث تتم معالجة الجوانب كافة. واعتقادي ـ وبقدر متحفظ من التفاؤل ـ أن عودة مثلث القاهرة ـ دمشق ـ الرياض لاجتماع معين، قد يؤسس لهذه التفاهمات، فنحن في حاجة مع «شبكات الأمان» إلى ما أسميه «تفاهمات عربية». وأعود مرة أخرى للقول بأنه لا يمكن التحرك ضمن إطار أو دينامية دول الطوق لأنها ـ كما ذكرت ـ تهدف إلى تعويم الموقف الفلسطيني على حساب الموقف السوري، وفي رأيي أننا نعيش في أجلى لحظات منطق الجغرافيا الوطنية، ومن ثم فلا مجال لطرف أن يزايد على آخر في هذا الصدد. ومن الممكن البحث عن التنسيق بهذا المنطق التعاوني وليس المنطق القومي على أن يكون ضمن إطار أوسع ومحدد، ويجب ألا يغيب عنا أن هناك ـ كما أشار السفير طاهر شاش ـ تداخلاً كبيراً في ملفات المفاوضات النهائية على المسار الفلسطيني تعني جميع الأطراف العربية. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للبنان أن يوقع اتفاق سلام مع إسرائيل وهو لا يدري ما هو مصير حوالى أربعمائة ألف لاجئ في لبنان؟ وأيضاً فيما يتعلق بموضوع ترسيم الحدود، ما هي حدود الدولة الفلسطينية لكي نعرف ما هي حدود دولنا؟

حسن نافعة

بداية، أتفق مع كل ما طرحه أ. محمد سيد أحمد من منطق أن النهج الذي تم استخدامه في إدارة الصراع مع إسرائيل، منذ زيارة القدس حتى الآن، ينتهي بنا إلى الدخول في مرحلة

لسنا متأكدين فيها من حصولنا على تسوية قابلة للدوام، ومن ثم تستطيع أن تعيد الحقوق العربية، أو حتى الحد الأدنى من هذه الحقوق كما تتصوره الأطراف العربية. ومن هنا فأنا أفهم ورقة أ. محمد سيد أحمد على أنها محاولة للخروج من هذا المأزق، بمعنى كيف يمكن إعادة ترتيب الأوراق التفاوضية العربية بحيث يمكن الحصول على الأفضل، وعلى تسوية قابلة للدوام، لأن ما يجري الآن هو فرض للشروط الإسرائيلية أو لمنطق إسرائيل في التسوية.

ولكن ما أود الإشارة إليه أنني إذا اتفقت مع النهايات، فأنا أختلف تماماً مع البنية، سواء النظرية أو العملية، التي بنى عليها أ. محمد سيد أحمد منطقه كله في التفكير. فمن الناحية النظرية، يرى أ. محمد سيد أحمد أن نهج كامب ديفيد قام على افتراض أن التحرك المنفرد أكثر فائدة من التضامن، وهذا - في رأيي - يقوم بدوره على افتراض ضمني أن الطرف العربي كان لديه خيار بين أمرين؛ إما أن يدخل التفاوض منفرداً، أو جماعة، وأنه بعد تفكير عقلاني ورشيد توصل هذا الطرف العربي إلى أن التفاوض المنفرد مع إسرائيل يحقق له ميزة نسبية، ويحقق - على المستوى الوطني أو المحلي - الفرصة لهذه الأطراف أن تحصل على شروط أفضل مما يمكن الحصول عليه إذا دخلت هذه الأطراف التفاوض بصورة جماعية. وأنا - الحقيقة - أعتبر أن هذا المنطق غير صحيح، فهو منطق معكوس لأنه يفترض - كما ذكرت - أن الأطراف العربية كان لديها خيار، في حين أنني أرى - وقد أشار لذلك السفير طاهر شاش - أن هذا المنطق قد فُرض فرضاً من جانب إسرائيل، فمنذ البداية قام المنطق الإسرائيلي في التفاوض على أساس رفض ما يسمى «صراع عربي - إسرائيلي» وإنما هناك صراع إسرائيلي - فلسطيني، وإسرائيلي - لبناني، وإسرائيلي - سوري... الخ، وأن لكل مسار من هذه المسارات منطقه الخاص به، وأنه من مصلحة إسرائيل تفتيت هذا الصراع الشامل وتجزئته، ثم الدخول في مفاوضات منفردة مع كل طرف، لأن هذا يعطيها الفرصة لضرب الأطراف العربية بعضها ببعض، وأن تكون بكل قوتها في مواجهة طرف عربي واحد، وبالتالي تستطيع أن تملي شروطها على كل مسار من هذه المسارات، حسب ما يستحقه كل مسار، وحسب موازين علاقات القوة بين إسرائيل والطرف المفاوض في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية التي تجري فيها هذه المفاوضات. من هنا أتصور أنه لم يكن لدى الطرف العربي أي خيار إزاء هذا المنطق الإسرائيلي. وأن الخيار الأصلي الذي كان مطروحاً هو أنه طالما تم قبول منطق التجزئة، والذي أصبح له اليوم ديناميكية وآلية، فلم يعد من الممكن ونحن في نهاية عملية التفاوض قلبها أو عكسها.

من هنا، قد يؤخذ طرح أ. محمد سيد أحمد، رغم دافعه النبيل من أجل تحسين شروط التفاوض، على أنه مُغرض ويحقق المصلحة الفلسطينية أو المصرية، وأن الهدف منه عرقلة سوريا من خلال تحميلها وحدها القضية الفلسطينية بكاملها، وأن المطلوب من سوريا أن تتحمل كل ما رفضت الأطراف العربية أن تتحمله سواء أكانت مصر أم الأردن أم الفلسطينيين أنفسهم، وبخاصة أن سوريا ترى أنهم - أي الفلسطينيون - قبلوا بتنازلات منذ البداية ما كان يجب عليهم تقديمها، وأنه كان يتعين عليهم انتظار باقي الأطراف العربية.

وأعود مرة أخرى للقول بأن هذا المنطق الإسرائيلي بدأ بعد حرب ١٩٧٣ ومنذ لحظة التفاوض المصري مع إسرائيل وفك الارتباط مع سوريا، وقد استمر هذا المنطق حتى اليوم، بيد أنه تبقى هناك - في تصوري - مرحلة لم يتم فيها حسم أشياء كثيرة، ومن ثم سوف تتم العودة إلى جماعية التفاوض، ولكن ليس من خلال ما يشير إليه أ. محمد سيد أحمد من حيث ربط مصير القدس بمصير الجولان، فسوريا لديها أوراقها التفاوضية بينما الجانب الفلسطيني ليس لديه أية أوراق تفاوضية على الإطلاق. من هنا فالقضية الفلسطينية تمثل - في رأيي -

عبئاً بالنسبة لسوريا، ولذلك قد يبدو من غير المنطقي أن تطلب الأطراف العربية الآن من سوريا، وبخاصة بعد أن تخلت عنها هذه الأطراف في مفاوضاتها مع إسرائيل، أن تقوم وحدها بحمل الحجر الفلسطيني، والسير به، وربطه بقضية الجولان، وربما يفسر هذا ما طرحه أ. جميل مطر حول فتور العلاقات السورية ـ المصرية، وأضيف إلى ذلك الشكوك العربية ـ العربية بوجه عام.

ما أريد قوله في هذا الإطار هو أن يكون هناك تطبيق عملي لما نطرحه من أفكار، فبعدما وصل التدهور العربي إلى ما وصل إليه، هل هناك آليات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بحيث يمكنها وقف هذا التدهور، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الواقع له مواصفات معينة؟ من هنا أتصور أنه عند طرح أي فكرة لا بد من أن تكون مستخلصة من الوقائع وموازين القوى والرواسب التاريخية القائمة، وإلا كانت فكرة تدخل في إطار «الينبغيات» و«ما يجب أن يكون»، من هنا فإن الإبداع والتحدي الحقيقي أمام المثقفين هو طرح أفكار عملية ممكنة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

وانطلاقاً مما يراه أ. محمد سيد أحمد من أن المنطق القادم هو منطق التسويات المنفردة والذي بدأ في عام ١٩٧٤، واستطاعت إسرائيل من خلال علاقاتها بالولايات المتحدة أن تحافظ على هذا المنطق تماماً، إلا أنني أطرح السؤال التالي، هل استطاعت إسرائيل أن تفرض شروطها على العملية التفاوضية منذ البداية وحتى الآن؟ اعتقادي أن ذلك لم يحدث، وربما يعود في أحد أسبابه إلى الدور المهم الذي لعبته سوريا في عرقلة المخطط الاستراتيجي لإسرائيل، فالمنطق الإسرائيلي كان يهدف إلى إخراج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي لضمان عدم نشوب حرب عربية ـ إسرائيلية شاملة، ومن ثم تستطيع إسرائيل فرض منطقها بالقوة على كل دولة عربية على حدة. وربما كانت محاولة إسرائيل غزو لبنان عام ١٩٨٢ جزءاً من هذا المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث كانت تسعى لتوقيع اتفاق ١٧/أيار، وربما يؤدي هذا إلى إحداث خلل في سوريا، الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة المنطقة مما يتيح لها فرصة إقامة دويلات طائفية... الخ. فكل هذا كان يدور في العقل الإسرائيلي، ولم يكن مجرد طرح نظري أو فكرة بعض الكتاب الإسرائيليين، وإنما كان مطروحاً على الصعيد العملي وبحثت إمكانية تنفيذه، وقد بدأ ذلك ـ بالفعل ـ في لبنان، بيد أن عوامل عديدة أحبطت هذا الهدف الإسرائيلي، من ذلك؛ المقاومة الإسلامية، وحزب الله، والثورة الإيرانية، والتحالف السوري ـ الإيراني... الخ، كما تمكنت سوريا من إسقاط اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢، وهيأت الأجواء لانطلاقة المقاومة اللبنانية في الجنوب، وهذا ساعد على إعادة توحيد لبنان والحيلولة دون تجزئته. من هنا أرى أن سوريا لعبت دوراً مهماً في وقف الاستراتيجيا الإسرائيلية في هذا الإطار، وقد استمرت في هذا الدور حتى حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، فكان على سوريا أن تلحق ـ بشكل أو بآخر ـ بعملية التسوية، وكان أن لحقت بعملية مدريد، وكان لا بد لها من التقارب مع مصر، ومع كل الأطراف العربية الأخرى، وكان هناك ثمة أمل في إمكانية حدوث تنسيق عربي بعد مدريد، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث، وربما كانت سوريا أكثر الأطراف العربية غضباً من الموقف الفلسطيني في أوسلو، ولكن لأنه لم يكن لديها أية أوراق تفاوضية في ذلك الوقت فقد أعلنت أنها رغم اعتراضها على اتفاق أوسلو، إلا أنها لن تعرقله ما دام الطرف الفلسطيني وافق عليه.

أما اليوم، فأتصور أن هناك ثمة موقفاً إقليمياً ودولياً مختلفاً، بالإضافة إلى وضع الرئيس الأمريكي كلينتون، والوضع السوري ذاته من حيث رغبة القيادة السورية في التفاوض ولا سيما أنها تعلم تماماً أنه إذا لم يتحرك المسار السوري خلال العام الحالي فهو لن يتحرك إلا بعد

عامين أو ثلاثة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. ومن ناحية أخرى تريد سوريا استغلال هذا العنصر الضاغط المتمثل في التزام باراك بالانسحاب من لبنان خلال عام، من هنا أتصور أن سوريا تتعجل الوصول إلى تسوية، وهناك عوامل ودوافع عديدة تريد سوريا استغلالها، فهل ستنجح في ذلك؟

واعتقادي أن سوريا ستفاوض وحدها، ولأن هناك تلازماً في المسارين السوري واللبناني، فإن سوريا ملزمة قانونياً ومعنوياً وأخلاقياً بأن يسير هذان المساران معاً، بمعنى أنه إذا لم تنسحب إسرائيل بالكامل من لبنان فلن توقع سوريا أي اتفاق مع إسرائيل. وهنا أعود لما طرحه أ. جميل مطر، هل معنى ذلك أن سوريا لا تحتاج إلى الدور المصري أو أي من الأطراف العربية في هذه المرحلة؟ واعتقادي أن سوريا تحتاج - وفي مرحلة التفاوض بالذات - إلى الدور المصري وإلى كل الأطراف العربية الأخرى.

وما ترفضه سوريا - في رأيي - هو ربط المسار السوري واللبناني بالمسار الفلسطيني، فهي تريد دعم الموقف السوري أياً كانت اختياراتها، فهي تريد انسحاباً كاملاً من الجولان، وتنفيذ القرار ٢٤٢ على أرضها وعلى أرض لبنان، وأشير في هذا الصدد إلى أن الثمن الذي تريده إسرائيل يختلف عن ذلك الذي تريده سوريا، فسوريا تريد أقل ما يمكن من التنازلات، على سبيل المثال في حالة عمل وإقامة محطات إنذار مبكر، تريد سوريا ألا تكون هذه المحطات على الأرض، وإذا فرضت على الأرض فيجب ألا يكون فيها إسرائيليون... الخ، هذا بالإضافة لعدم الهرولة في التطبيع.

وثمة نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها وهي اعتقادي أنه بمجرد بدء التفاوض على المسار السوري، وقبل تنفيذ الاستحقاقات، سوف يتم بدء أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف، وسوف ينعقد المؤتمر الاقتصادي، ومن هنا قد تبطئ إسرائيل من وقع المسار التفاوضي مع سوريا، بحيث لا تقدم شيئاً لسوريا إلا في نهاية المطاف، وربما تعطيها شروطاً تعجيزية في قضايا المياه أو الانسحاب إلى الحدود الدولية... الخ.

واعتقادي أن موضوع المياه سوف يتحول إلى موضوع فني، وأن كل القضايا بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان سوف تتحول إلى قضايا فنية قابلة للحل، في حين أن القضايا الاستراتيجية سوف تتمثل - في رأيي - في طلب إسرائيل رفع يد سوريا عن القضية الفلسطينية نهائياً، بمعنى آخر عدم ربط سوريا بالقضية الفلسطينية. وأتصور أن إسرائيل سوف تتعلم الدرس جيداً من كامب ديفيد فيما يتعلق بالسلام البارد، وسوف تأخذ كافة الاحتياطات التي تلزم بها سوريا، بمعنى السلام الكامل وعلاقات تطبيع كاملة وذلك بغض النظر عما يحدث ويدور على الساحة الفلسطينية.

وثمة نقطة أشير إليها - وقد أثارها د. ناصيف حتي - وهي أنه سيظل هناك عدد من القضايا - سواء بحكم نصوص الاتفاقيات أو بحكم الحلول العملية - لا بد من أن تشترك فيها البلدان العربية بصورة جماعية مثل اللاجئين، والمياه، وضبط التسلح.. الخ، وهذا معناه أن قضية المستوطنات سوف تكون مثار تفاوض فلسطيني - إسرائيلي فقط. ومن هنا أعتقد أن الخطر الرئيسي في أوسلو أنها لم تنص صراحة على وقف الاستيطان، وسوف تكون هذه القضية بمثابة المشكلة الرئيسية التي ستثير وتحرك كل المشاكل الأخرى، لأن وقف الاستيطان معناه الاستعداد للحل، أما عندما نحصل على الاعتراف بالمنظمة ويتم تأجيل مثل هذه القضايا إلى المرحلة النهائية دون أي إلزام بالحل، فهذا أمر - في رأيي - جد خطير.

جميل مطر

إن السؤال المطروح هنا، إذا كان الأمر كذلك فمن هو الطرف العربي الذي عليه المطالبة بوقف الاستيطان اليوم؟ وما هي ورقة الضغط على إسرائيل لتنفيذ هذا الطلب؟ وإذا كان الجانب الفلسطيني هو المنوط به تقديم هذا الطلب، ألا توجد هناك فائدة لتنسيق سوري ـ فلسطيني في هذا الإطار؟

حسن نافعة

هناك بالتأكيد فائدة كبيرة من هذا التنسيق السوري ـ الفلسطيني على أن يكون وراءه بعد عربي، إلا أن كيفية عمل هذا من الناحية العملية هو المستحيل بعينه. لنفترض أن المطروح على سوريا إما استعادة الجولان مقابل عدم الارتباط بالقضية الفلسطينية، أو بقاء الجولان دون حل في حالة الربط بالقضية الفلسطينية، فما الذي تستطيع سوريا عمله إذن؟ هل ثمة التزام على سوريا اليوم أن تفكر بالمنطق القومي ومن ثم تؤجل الانسحاب من الجولان؟

طاهر شاش

فيما يتعلق بالاستيطان، من يقرأ اتفاق أوسلو جيداً يمكنه تفسير النص الموجود فيها على أنه وقف للاستيطان، ولكن ـ للأسف ـ اعتمدت القيادة الفلسطينية على وعود شفهية من رابين بأنه لن يتم بناء مستوطنات جديدة، ولن يتجاوز أي توسيع للمستوطنات مساحة ٥٠ متراً... الخ.

وأذكر عندما كنا بصدد إعداد اتفاق غزة ـ أريحا كنا حريصين على حصر كافة المستوطنات وأوضحناها في خريطة مرفقة بالاتفاق. ولكن بكل أسف تعذر على المفاوضين بعد ذلك حصر هذه المستوطنات في خريطة محددة باعتبار أن التفاوض يتم على مستقبل مستوطنات معينة وليس على عملية مجهولة بمعنى المستوطنات التي سيتم بناؤها في المستقبل.

ما أريد قوله انه كان من الممكن وقف عملية الاستيطان بناءً على اتفاق أوسلو ذاته بدليل أننا تمكنا من ذلك بالنسبة لاتفاق غزة ـ أريحا.

محمد سيد أحمد

أود فقط إثارة بعض الملاحظات على ما قيل حتى الآن.

ملاحظتي الأولى: إن ثمة مشاكل موضوعية ينبغي علينا مواجهتها ونحن نبحث عن المخرج منها، وأول هذه المشاكل ـ في رأيي ـ أن سوريا في الأصل كانت تملك الجولان، ومن هنا فلها مطلب محدد تستطيع أن تسعى إليه وأن تتبع فيه منهج «كل شيء أو لا شيء»، بينما الطرف الفلسطيني لم يكن لديه أساساً دولة فلسطينية، ومن ثم كان النهج الفلسطيني بالضرورة هو أخذ ما تستطيع أخذه. ومن هنا فنحن مواجهون ـ موضوعياً ـ بمشكلة تجعل من الصعوبة بمكان التنسيق بين الطرفين، ولكن بدلاً من أن نكون أسرى هذا التناقض، أتصور أنه لا بد من طرحه ومحاولة التغلب عليه، وأتصور أن الخطوة الأولى في هذا الصدد تتمثل في التسليم بوجود هذا التناقض وليس تخوين كل طرف للآخر. فنحن إذن إزاء ظرف موضوعي جعل الموقف الفلسطيني يتبنى مقولة «خذ ما تستطيع أخذه»، فهو لا يملك غير هذا، إذ ليست

هناك قضية مقررة له سلفاً، وذلك على عكس الوضع بالنسبة لسوريا التي تستطيع اتباع منهج «كل شيء أو لا شيء». وفي إطار إدراك هذا الخلاف أو التناقض الموضوعي بين الطرفين ربما نجد وسيلة أو آلية لربطهما بعضهما مع بعض، وبالتالي نتغلب على الصراع الذي يجعل الكثيرين منا يطالبون بالاكتفاء بالقدر الممكن أو وقف حملات الهجوم المتبادلة... الخ، غير أن هذا - في رأيي - لا يغير من موازين القوى شيئاً، وهو بمثابة قبول قدري بوجود التناقضات العربية - العربية.

وملاحظتي الأخيرة: أن هناك - بالفعل - تناقضات عربية، ومن الصعوبة إيجاد موقف عربي موحد، وبغض النظر عما إذا كان الانقسام العربي فعلاً أو رد فعل، أتصور أن أهم الانقسامات العربية يتمثل في الثورة والثروة، ومجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي، وحرب الكويت، ومن ينادي بالعروبة لإعادة توزيع الثروة، هذا بالإضافة للصراعات والخلافات العربية - العربية التي ترتبت على مجمل هذه الأوضاع طوال هذه السنوات، والتي استغلتها الولايات المتحدة للدعوة لمؤتمر مدريد، حيث انطلقت الأطراف المشاركة من افتراض أن طرفاً عربياً بعينه يمثل خطراً أشد على الأطراف الأخرى من إسرائيل، ومن هنا انطلقت عملية مدريد.

وأتصور أن التسليم بمثل هذه التناقضات يعتبر ضرورة في سبيل ألا تكون قيد رد الفعل، فلا بد من إيجاد صيغ عملية في هذا الإطار، ولا أقول أنها وسائل أو آليات منفذة ولكن لا بد من وضعها في أجندة مناقشاتنا للبحث عن آليات للخروج من المأزق، ولا نكتفي بالتسليم بها ابتداءً. ومن هنا أتصور أن المنطق القومي لم يعد فعالاً في تقرير الأحداث، وهذا يمثل - في رأيي - تراجعاً أيديولوجياً فكرياً ينتهي بفقداننا القدرة على التأثير في الأحداث.

وثمة ملاحظة أخرى على قدر كبير من الأهمية وهي أن سوريا أخذت باستراتيجية «كل شيء أو لا شيء» وهذه الاستراتيجيا تقوم على موقف حاسم في لحظة معينة، فإما أن تأخذ كل ما تريده، وفي مقابل ذلك يتم التفاوض على الباقي، أو أن يأخذ الطرف الآخر كل ما يريده. والحقيقة أنني أجد سوريا قد تنازلت عن «كل شيء أو لا شيء» دون أن تأخذ تماماً كل ما تريده. فنحن إزاء صيغة مبهمة أو التباس وضع سوريا إزاء مرحلة جديدة، فلا هي الانتقال للمرحلة النهائية، ولا هي المرحلة السابقة، وهذا وضع - في رأيي - بالغ الخطورة لأن هذه المرحلة قد تطول، لأننا ما زلنا نناقش المبادئ، وهذه المبادئ كان من المفترض تقريرها نهائياً قبل هذا اللقاء السوري - الإسرائيلي، ومن هنا لم يتبادل الوفدان التحية أمام كلينتون بينما هناك في الغرف المغلقة يتم تبادل الحديث بينهما. فهذا التناقض الذي يبدو في استمرار الاحتفاظ بموقف عدم تبادل الحديث علناً، هذا التناقض عبارة عن تعبير لمرحلة كان من المفترض أن تكون لحظة فأصبحت مرحلة، مما يؤكد أنه من الصعوبة الاستمرار على الموقف المطلق السابق للطرفين من قبل، فقد دخلنا مرحلة توحدت فيها اللعبة للأطراف كلها.

من هنا، فأنا لا أوافق على وجهة النظر التي ترى أننا سرنا في اتجاه يصعب الرجوع عنه، وأعتقد أن كثيراً من حديث اليوم حديث بمنطق الواقعية والتسليم بأن المنطلق الأصلي الذي بدأنا به غير قابل للتنفيذ، فما زلنا نتمسك - شكلياً - بهذه الشعارات، ولكني أتصور أن هذه ليست مرجعيتنا. ومن هنا فالحديث عن أن هناك أنظمة موجودة غير قابلة ولا تصلح لمواجهة التحديات التي نواجهها الآن، وأنه لا بد من وجود قوى أخرى تتبنى هذه المواجهة، فهذا وارد، إلا أنه لا ينبغي أن يؤدي ذلك بنا للاعتقاد بأنه ليس هناك مخرج إلا بأن نسلم في مرجعياتنا،

وهذا - في تقديري - هو التحدي الذي نواجهه. ولذلك أتصور أن كل التعليقات على ما طرحته اليوم - وإن بدرجات متفاوتة - ترى أن هذا الطرح غير واقعي، وأنه من غير الممكن الرجوع إلى الخلف، وأنه يغفل وجود تناقضات عربية، وينسى أن الموقف السوري يختلف نوعياً عن الموقف الفلسطيني... الخ، وحيث تصل هذه التعليقات إلى أن هذا الطرح لا يصلح، ورغم أنه شعار جيد إلا أنه لا يفيد، بل على العكس فإنه يضر.

حسن نافعة

إن ما يهمنا في هذا الصدد هو تحديد الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الأفكار المطروحة.

محمد سيد أحمد

أنا لا أدعي امتلاكي لهذه الآليات، فما لدي طرحته، واعتقادي أن الهدف من هذه الندوة وغيرها هو تحديد ووضع هذه الآليات، وهي بالفعل آليات صعبة وليست سهلة. ما أريد قوله انه يجب عدم رد هذا الطرح على اعتبار أنه دعوة مثالية وأن الدول لا أمل فيها... الخ، فلا ينبغي لنا الانطلاق من هذا الفكر، وإنما من أن هناك قدراً من الاجتهاد وصل إلى هذا الحد، وأن ثمة قضايا مفتوحة علينا حلها، وأن هذا الحل لن يأتي إلا بواسطة عمل جماعي، وأن تطرح مثل هذه الأمور كلها في مثل هذه الندوات والاجتماعات، فنحن لسنا جهة اتخاذ قرار وإنما نحن نعمل على فك الآليات لتسهيل اتخاذ القرار لدى المسؤولين عن اتخاذه.

وفي النهاية، أزعم أن كثيراً مما أقوله غير مُرضٍ للكثيرين ربما بسبب وجود نواقص في استكمال الفكرة، ومع تسليمي بهذا، أعتقد أن اتجاه المناقشة والتعليقات الآن يميل إلى الاكتفاء بالحد الأدنى، والتسليم بالجغرافيا الوطنية، والتسليم بتوافق القدر الممكن... الخ، وكل هذا - في رأيي - لن يغير من موازين القوى، ولن نستطيع مواجهة تحديات المستقبل بالمنهج نفسه الذي اتبعناه في الماضي.

ناصيف حتي

الحقيقة انني لا أختلف مع الفكرة التي طرحها أ. محمد سيد أحمد، ولكن ربما أختلف فيما يتعلق بمستوى أو إطار معالجتها، فأنا أختلف في معالجتها على المستوى الثنائي الفلسطيني - السوري، ومن ثم فقد أردت طرحها في إطار أوسع وأشمل وهو إطار القمة.

وثمة سؤال أود طرحه فيما يلي؛ بافتراض أنه تم استكمال المفاوضات الحدودية على المسارين السوري واللبناني كما تمت من قبل بالنسبة للأردن ومصر، فما هو الوضع المستقبلي للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي؟ آخذين في الاعتبار أنه ما زال هناك حالياً اشتباك - بالمفهوم السياسي - فلسطيني - عربي، أو على الأقل اشتباك فلسطيني مع دول الطوق. وفي اعتقادي أنه إذا تم استكمال هذه المفاوضات الحدودية فسوف تنخفض درجة العلاقة من حيث الدعم للفلسطينيين، بمعنى أنه لن يمكن لهذه الأطراف العربية الذهاب عندئذٍ إلى أبعد من نقطة معينة، على الأقل في إطار التزاماتها القانونية. بيد أن الشيء الخطير هنا - في تقديري - أن القضية الفلسطينية سوف تتحول إلى قضية داخلية بالنسبة للتفاعل مع إسرائيل، بمعنى أن الموضوع الفلسطيني سوف يتمركز - على الأقل - في شكله الأساسي الاستعماري أن إسرائيل محتلة مع وجود هذا الجزء الذي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية، بينما باقي الأرض محتلة، وهذا - في

رأيي - يطرح تحدياً آخر يتمثل في كيفية إعمال السيناريو الذي اقترحه أ. محمد سيد أحمد.

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها وتتعلق بموضوع الربط، فأين يمكن لنا إحداث هذا الربط؟ في اعتقادي أنه - من الناحية العملية - من غير الممكن أو الجائز أن نطرح الربط ما بين قضايا المرحلة النهائية وما بقي على القضايا الثنائية، سواء على المسار السوري أو اللبناني، فمن الصعب جداً عملياً القول بأننا لن نمضي في قضية المياه أو الانسحاب من الجولان قبل أن نربط مع القدس... الخ، ومن ثم فأنا أعتقد أن هذا الربط من الممكن حدوثه - وبقوة - من منطلق واقعي وعملي وأيضاً مستقبلي لو أننا عدنا إلى مفهوم القمة العربية الشاملة ومفهوم الالتزامات المختلفة. وقد أشرت في موضع آخر أنه كما أن هناك صندوقاً مالياً مشتركاً (Financial Fund) فلماذا لا يكون لدينا صندوق سياسي مشترك (Political Fund)؟ بمعنى كم من الإمكانات السياسية والدبلوماسية التي تكون كل دولة عربية مستعدة لتوظيفها خارج إطارها الوطني من خلال هذا الإطار الجامع والشامل؟ فما هو الصندوق السياسي المشترك الذي يتحرك مباشرة تجاه هذه القضية أو تلك؟ وفي تقديري أن هذا ما يجب على القمة تحقيقه، وعندئذٍ يمكن إحداث هذا الربط الفعال، أما أن يتم الربط على مستوى ثنائي، كأن تعلن سوريا مثلاً أنها لن تبحث موضوع الترتيبات الأمنية قبل بحث موضوع الاستيطان، فهذا - في رأيي - موقف جد ضعيف، أما إذا طرحنا في إطار عربي موضوع الـ «Natural Growth» الذي جاء في رسالة وارين كريستوفر (وزير الخارجية الأمريكي السابق) لرابين (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) والتي تعني قبول النمو الطبيعي للمستوطنات، فإذا استطعنا القول بأننا سوف نراقب (Watch Talks) كطرف عربي، وأنه إذا تم توسيع هذه المستوطنات، فإن موقفنا سيكون بشكل ما على هذا المستوى السياسي، هنا - في تقديري - يمكن إحداث الرابط.

وأود في هذا الصدد الإشارة إلى مثال بسيط إلا أن له دلالة كبيرة، وهو المتمثل في تفاهم نيسان/ابريل، والذي يعتبر - في رأيي - من أهم الانتصارات العربية في عقد التسعينيات والذي تم فرضه على إسرائيل، وفرض عليها التعامل على نفس المستوى الأخلاقي والسياسي والاستراتيجي مع طرف ليس دولة وهو «حزب الله»، وأن تجلس الولايات المتحدة وفرنسا كمراقبين ويتم القبول - عبر المندوب اللبناني - بحق «حزب الله» في ضرب إسرائيل مثلما تضربه إسرائيل. ومن هنا أعتقد أن الفيصل الأساسي في بداية التفكير الجدي في الانسحاب الإسرائيلي من لبنان كان منذ وجود اتفاق نيسان/ابريل حيث كُبلت أيدي إسرائيل في دور وحجم مدى ما تستطيع أن تذهب إليه.

وثمة مثال آخر، عندما أصرت سوريا ولبنان على إشراك فرنسا، وكانت الولايات المتحدة ترفض ذلك لآخر لحظة، وكان الموقف السوري واللبناني أنه لن يرضى بتشكيل أي لجنة، ولتبقَ الأمور على ما هي عليه إذا لم تشارك فرنسا، ومن هنا فُرض على الولايات المتحدة إشراك فرنسا. من ثم أتصور أنه من الممكن إحداث آليات للربط عندما تمتلك ورقة على الأرض في الوقت نفسه الذي تترك فيه الأمور مفتوحة.

وأذكر أنه في الفترة الانتقالية بين نتنياهو وباراك جرت محاولات إسرائيلية لإسقاط تفاهم نيسان/ابريل، حيث أعلنت المؤسسة الاستراتيجية الإسرائيلية أنه من بقايا نتنياهو ولا يتحمله باراك، بيد أنه في قناعتي أن المؤسسة الاستراتيجية الإسرائيلية كلها ضد تفاهم نيسان/ابريل، وكما ذكرت من قبل لعل المحرك الأساسي للخروج الإسرائيلي من لبنان هو هذا الاتفاق/التفاهم.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن إسرائيل بدأت استراتيجيتها في لبنان باستراتيجيا هجومية على سوريا وتغييرية في لبنان من خلال محاولة إقامة نظام حكم موالٍ لها، ولكن بسبب عامل المقاومة اللبنانية فقد تحولت هذه الاستراتيجيا إلى استراتيجيا دفاعية ضد سوريا و«Status Quo» مع لبنان والسعي للخروج من المستنقع اللبناني. من هنا أزعم أن قمة عربية قادرة على أن توجد هذا الصندوق السياسي العربي المشترك، ولكن أن تقدم هذه الدولة العربية أو تلك تصريحاً هنا أو تصريحاً هناك من أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا بعد تحقيق السلام، فالسؤال هنا ماذا عن العلاقات الاقتصادية والتجارية والتي هي - في رأيي - أهم وأخطر من العلاقات الدبلوماسية؟

من هنا، فالربط - في معناه الواسع - يعني عدم حدوث مزيد من الانهيار العربي، ولا بد من الانتباه إلى أن الهدف الاستراتيجي الغربي هو العمل على قبول إسرائيل في المنطقة، وأتصور أنه في إمكاننا منع تحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ موقف على سبيل المثال بعدم انعقاد اجتماعات «MENA» في القاهرة طالما أنه ما زال هناك بناء للمستوطنات... الخ، عندئذٍ سنفرض على الشركات الأمريكية والغربية التي تريد الدخول إلى المنطقة في هذا الفضاء الاقتصادي الواسع أن تضغط على حكوماتها من أجل تغيير سياساتها، أما أن نطلب هذا الربط المباشر من طرف ما فهذا ما لا يمكن - في رأيي - قبوله.

محمد زكريا اسماعيل

لدي بعض الملاحظات السريعة أشير إليها فيما يلي:

الملاحظة الأولى: خاصة بما ورد في مداخلة د. محجوب عمر من أن أحد الأوراق التفاوضية السورية يتمثل في نهر الليطاني، وأنا في الحقيقة لم أسمع بهذا من قبل، فمن قال إن سوريا سوف تبيع الليطاني - وهو نهر لبناني - في مقابل الاتفاق مع إسرائيل!؟ من هنا أود أن أسجل - وبقوة - أن سوريا تفاوض فقط عن نفسها، ولا تتصرف مطلقاً في أي حق من حقوق لبنان، أما بالنسبة لليطاني فهو لبناني، ومن ثم يفاوض عنه لبنان.

وملاحظتي الثانية: أتساءل فيها عن سبب الهرولة إلى المفاوضات المتعددة الأطراف ولجنة التسيير الخاصة بها - والتي سيتم عقدها كما سبقت الإشارة في موسكو - بمجرد بدء المفاوضات على المسار السوري؟ فلماذا تسقط الأطراف العربية ورقة المفاوضات المتعددة الأطراف من يدها؟

وفيما أشار إليه د. محجوب عمر عن استراتيجية المفاوض الفلسطيني في الحصول على أي شيء طالما أنه لم يوقع اتفاقاً نهائياً، فأنا في الحقيقة لا أتفق مع هذا المنطق، فنحن نعلم أن إقامة دولة فلسطينية أصبح مطلباً إسرائيلياً للأسباب التي أشار إليها البعض والتي منها رغبة حكومة باراك في التوقيع مع هذه الدولة على كل ما تريده إسرائيل وبما تلزمها به في المستقبل.

وبالنسبة لما أشار إليه د. حسن نافعة من أن السياسة الإسرائيلية تفرض منطق التفاوض المنفرد، أود الإشارة إلى أنه عندما اجتمعنا في مدريد عام ١٩٩١، طرحت سوريا أن تجتمع كل الوفود ثنائياً، ولكن في مبنى واحد، وأن تبدأ المفاوضات في وقت واحد، وكان الهدف من ذلك هو تمكين الوفود العربية المفاوضة من الاجتماع فيما بين الجلسات للتشاور والتنسيق فيما بينها، وقد رفضت إسرائيل ذلك وأصرت سوريا على موقفها، وتأجلت المفاوضات سبع ساعات

كاملة جرت خلالها اتصالات هاتفية مع واشنطن، ومع دمشق، وفي النهاية أذعنت إسرائيل لهذا المطلب السوري وصارت الاجتماعات في مبنى واحد وزمن واحد. كان هذا هو المنطق السوري في التنسيق، وعندما ذهبنا إلى واشنطن كانت صيغة «التنسيق» موجودة من خلال ضابط الاتصال في كل فريق مفاوض، ثم كانت المفاجأة بالإعلان عن اتفاق أوسلو نتيجة للمفاوضات السرية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتبقى نقطة أخيرة حول ما أثير من عدم قبول فاروق الشرع مصافحة باراك علناً، فهذا الموقف - في رأيي - له قيمة كبيرة تتمثل في أن الطرف الذي سيحقق مكسباً من جراء هذه المصافحة العلنية هو باراك وليست سوريا، فلماذا إذن نعطي إسرائيل مكسباً مجانياً؟

محجوب عمر

أود فقط الإشارة إلى أن ما قصدته من اعتراضي على مفهوم «تجاوز» الذي جاء في عنوان الورقة، أن هذا معناه أننا نعود إلى الوراء، بينما التاريخ لا يعود أبداً إلى الوراء.

وأيضاً أود الإشارة في هذا الإطار إلى صعوبة الجمع بين القيادتين السورية والفلسطينية، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أحداث ١٩٧٦ في لبنان.

ونقطة أخرى أشير إليها وهي أنني عندما أتحدث عن الواقع، فلا يعني ذلك التسليم بهذا الواقع، وقد أشرت في هذا الصدد إلى إيجابية التحرك المصري الأخير، ونحن دائماً لدينا مشكلة في التضامن العربي ومنذ السبعينيات، وكان رأيي دائماً أن التضامن العربي - كآلية - لا بد من أن يبدأ مثل الطابور العسكري، حيث يقف الأبطأ في مقدمة هذا الطابور، من هنا أرى أن مصر بدأت في تحركها الأخير في الاتجاه نحو الدول الأبطأ، بمعنى الدول التي لها علاقة مع إسرائيل، وذلك في اتجاه تجميع هذه القوى الضاغطة على إسرائيل بحكم المصالح المترتبة على هذه العلاقة، وهذا يعتبر - في رأيي - بداية خطوة في اتجاه تجميع الموقف العربي.

وفي اعتقادي أنه من قبيل المصلحة أن توقع سوريا اتفاقاً مع إسرائيل، وقد حذرت الجميع من اتخاذ موقف ضد هذا الاتفاق، لاعتقادي أن ثمة مكاسب يمكن تحقيقها من وراء هذا الاتفاق، لأن فك الموقف في الجولان يمثل سابقة، وكذلك تحديد الحدود على الجولان يمثل أيضاً سابقة، فكل هذه السوابق تصب في النهاية في مصلحة الشعب الفلسطيني، وربما عندما يصبح الصراع - كما أشار د. ناصيف حتي - داخلياً في فلسطين فعندئذٍ نكون إزاء موقف عربي نحتاج فيه تنسيقاً وتضامناً أكثر للموقف العربي. وفي هذا الإطار لا بد من التسليم بأن القطار العربي لن يتحرك إلا بمصر، فهي القادرة على ذلك والمؤهلة له، فهناك عقلانية كبيرة في الموقف المصري في الشهور الأخيرة، إلا أنه يبقى - في رأيي - أن تقوم مصر بطمأنة القيادة الفلسطينية أنها لن تقف وحدها.

وأتصور - أيضاً - ثمة دوراً لنا نحن المثقفين في هذا الصدد من حيث عدم إشعال الخلاف والشماتة بين القيادتين السورية والفلسطينية، وأن يأتي ذلك في إطار الكف عن تبادل الاتهامات فيما بيننا، وأن نتأكد جميعاً أن العدو الأول هو إسرائيل. فنحن إزاء مرحلة جديدة قادمة في إطار العولمة لا بد لنا من التعامل معها، وفي اعتقادي أن أداة العولمة في منطقتنا هي المفاوضات المتعددة الأطراف، وأتصور أن ثمة دوراً عربياً في هذه المفاوضات كأن توضع التزامنية (Synchronizing) الخاصة بالتفاوض العربي، سواء لبنانياً او سورياً أو فلسطينياً،

على مائدة هذه المفاوضات، وعلى المؤتمر الاقتصادي، وأن يطرح مثلاً على جدول أعمال هذا المؤتمر كل مشاكلنا، كبيرها وصغيرها، بكل ما فيها، وبما فيها المستوطنات. وأستحضر هنا التجربة التي تمت مع برغر كينغ الذي حاول فتح مطعم له في إحدى المستوطنات، ولنتصور ماذا يمكن أن يحدث إذا كان هناك موقف عربي موحد أمام الشركات الأمريكية والغربية بأن من يقوم بفتح فرع له في أي مستوطنة لن يحضر مثلاً هذا المؤتمر الاقتصادي، فهذا يعتبر ـ في رأيي ـ مكسباً غاية في الأهمية. من هنا أتصور أن الظرف يعطينا ـ من حيث لا نحتسب ـ آليات نهاجم منها، وربما هذا ما يجعلني أرى الفرق بين أن نعود إلى ما قبل كامب ديفيد أو أن نمضي ونرى ما الذي أفرزته كامب ديفيد، وما تفرزه المفاوضات المتعددة الأطراف... الخ.

حسن نافعة

فيما أثير حول القرار ٢٤٢، لدى ثمة انطباع من بعض ما قيل انه طالما تمت الإشارة لهذا القرار في بعض الاتفاقيات ومنها أوسلو، فمعنى ذلك أنه سيتم تطبيقه على الفلسطينيين، وهذا ـ في تقديري ـ غير صحيح، فهناك تفسير إسرائيلي يختلف عن التفسير العربي للقرار، ولو كانت إسرائيل جاهزة لتطبيق هذا القرار على كل الجبهات العربية بما فيها الجبهة الفلسطينية لأمكن حل المشكلة في السابق. ولكن كل ما يتم الآن أنه إذا ضاقت الحلقة على إسرائيل تماماً وأصبحت أمام موقف تفاوضي عربي جاد، وأن هناك ظروفاً إقليمية ودولية مؤاتية، فسوف تقوم بتطبيق هذا القرار على البلدان العربية وليس الجبهة الفلسطينية، وبالتالي أتصور أن إسرائيل متمسكة في أوسلو بتفسيرها للقرار على الجبهة الفلسطينية.

وملاحظتي الأخرى، أنه لا ينبغي أن يفهم مما ذكرته في مداخلتي السابقة أنني أختلف مع طرح أ. محمد سيد أحمد، بل على العكس، فأنا أتصور أن السيناريو القادم له مساران، أحدهما مسار واقعي، وهو ما تصور أ. محمد سيد أحمد أننا نبرره، وهذا غير صحيح، وهناك ثمة مسار آخر كارثي.

وبالنسبة للمسار السوري أتصور أن ثمة اعتبارات تدفع سوريا للتوقيع وفي ذهنها شيء يختلف عما هو في الذهن الإسرائيلي، فإسرائيل ترى أنه بعد توقيع سوريا تكون القضية قد انتهت وتم إحكام الطوق، وبالتالي تستطيع إسرائيل أن تملي شروطها على الوضع الفلسطيني، ولكن هل معنى ذلك أن إسرائيل، حتى إذا كانت تطمع في ٣٠ أو ٤٠ بالمئة من الأراضي الفلسطينية، سوف تحصل على ما تريد؟ في اعتقادي أن الصراع ما زال مفتوحاً وممتداً، ومن هنا نقطة الخلاف مع أ. محمد سيد أحمد أنه إذا حدث ما يدور في الذهن الإسرائيلي وتم تطبيقه على أرض الواقع، فمعنى ذلك أننا في طريقنا إلى كارثة عربية حيث ستبدأ سلسلة الانهيارات في الموقف العربي مع الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف وغيرها، والسيناريو المطلوب هنا كيفية الخروج من هذا المأزق. وهذا ما يطرحه أ. محمد سيد أحمد، إلا أن نقطة الخلاف مع هذا الطرح ألا يكون الربط ثنائياً بين سوريا وفلسطين، وإذا حدث هذا الربط ـ بالشكل الذي اقترحه أ. محمد سيد أحمد ـ فسوف يكون أقوى لأنه سيكون لدينا جبهة رافضة، ولا سيما إذا نجحنا في توفير بُعد عربي متناغم مع هذا الرفض، عندئذٍ سنكون إزاء موقف أفضل نعيد فيه ترتيب الأوضاع على الأرض بمنطق أقوى، إلا أن في اعتقادي ـ وهنا الخلاف ـ أن هذا لن يحدث، لأن المنطق والواقع لا يزكيانه، ولكن هل معنى هذا أن المعركة قد انتهت؟ لا أتصور أنها كذلك، وكما أشار د. محجوب عمر فإنه في إمكاننا تصحيح أوضاعنا في مراحل أخرى قادمة مثل المفاوضات المتعددة الأطراف، أو توفير عمق عربي داعم للموقف السوري والموقف

الفلسطيني في الوقت نفسه، وعندئذٍ يمكن إعادة ترتيب أوضاعنا.

ولكن السؤال المطروح، هل هذا ممكن حدوثه؟ أنا شخصياً أشك في هذا لأن تأهيل الأوضاع لهذا، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي ـ يتطلب إحداث تغييرات على مستوى ترتيب البيت العربي من الداخل، وهو ما أخفقنا في تحقيقه منذ عشر سنوات، فكيف يمكن إذن تحقيقه في هذه المرحلة؟

وفي ما ذكره د. محجوب عمر عن عقلانية الموقف المصري، فأنا أتفق معه تماماً في هذا، ولعل ما ذكره الرئيس مبارك في زيارته الأخيرة للدوحة ـ وبحدة شديدة ـ أنه مطلوب تكتل اقتصادي عربي وإلا واجهنا جميعاً كارثة محققة، فهو يقصد أيضاً أنه ما لم يكن هناك موقف عربي موحد في الموضوع برمته فسوف نواجه جميعاً هذه الكارثة. بيد أنني أرى ثمة فرقاً بين أن تكون واعياً بالمشكلة وبالخطر، وأن تكون لديك القدرة والآلية لكي تتصدى لهذا الخطر وتتجاوزه، فهل يمكن حدوث ذلك؟ أتصور أن هناك على المستوى النظري إمكانية لتنسيق عربي في غير مرحلة وعلى غير مستوى.

طاهر شاش

أتصور أن ثمة اتفاقاً بيننا على إيجاد نوع من التنسيق العربي، إلا أن هناك نوعاً من القلق على المسار الفلسطيني أكثر من أي مسار آخر باعتباره المسار الضعيف، في حين أنه ليس هناك هذا القلق على المسار السوري إذ نعتقد أن المفاوض السوري سوف يتمكن في النهاية من تحقيق معظم ما يطالب به بالنسبة لسوريا ولبنان. ولكن ما يقلقني حقيقة هو ما يتعلق باستراتيجية باراك بالنسبة لإعلان المبادئ، فإعلان المبادئ الذي يريده باراك مع الفلسطينيين من أخطر ما يمكن لأنه لا يمكن تصور نجاح الطرفين في التوصل خلال فترة قصيرة إلى أسس مقبولة لحل مشاكل مثل القدس واللاجئين... الخ، من هنا أتصور أن عملية التنسيق العربية لا بد من أن تكون سابقة على ذلك، وأن يتم التوضيح للقيادة الفلسطينية بعدم توقيع هذا الإطار إلا إذا كان واضحاً تماماً في تلبية المطالب الفلسطينية.

جميل مطر

في النهاية، أتقدم لكم جميعاً بالشكر وإلى اللقاء في ندوات أخرى قادمة □

حول «منظمة الصحة العالمية بعد خمسين عاماً»

فاروق برتو

مدير عام مساعد سابق ـ منظمة الصحة العالمية ـ جنيف.

خلاصة

منظمة الصحة العالمية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تنتسب إلى عضويتها الدول العربية كافة. وقد ساهمت المنظمة خلال الخمسين عاماً التي مرت على تأسيسها مساهمة كبيرة، بالتعاون مع هذه الدول، في رفع المستوى الصحي للشعوب العربية.

والمقال يتعرض، في مجرى تعليق على دراسة نشرت في **المستقبل العربي** منذ مدة حول هذا الموضوع، لإيضاح طبيعة بعض المشاكل التي واجهت المنظمة في الماضي، مما أضعف دورها القيادي في المجال الصحي على المستويات الوطنية والعالمية. ويتطرق أيضاً إلى التطورات المهمة في الحقل الصحي في النصف الثاني من القرن العشرين التي تتطلب تطوير إمكانات المنظمة لمواجهتها.

وفي الوقت نفسه يؤكد المقال على مسؤولية الحكومات العربية في العمل على تعزيز قدرات المنظمة، للاستفادة مما يمكن أن تقدمه من دعم للسلطات الصحية العربية في تحسين الأوضاع الصحية في الوطن العربي في المستقبل.

مقدمة

كانت الدراسة المنشورة في العدد ٢٤٥ من **المستقبل العربي** الصادر بتاريخ تموز/يوليو ١٩٩٩ حول منظمة الصحة العالمية للدكتور إبراهيم عبد النور بحثاً يضم معلومات وافية عن المنظمة وبرامجها، مما يستوجب التقدير على الجهد المبذول في هذا الخصوص. كما أن اهتمام المجلة بهذا الموضوع، التقني إلى حد ما، يدعو إلى التقدير والتشجيع، إذ انه يتعلق فعلاً برفع المستوى الصحي لشعوبنا العربية، وبالدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية لتعزيز دور المنظمة وتأثيرها في ذلك. وأود بهذه المناسبة أن أعلق موضحاً بعض الأمور التي تطرق إليها البحث، والتي يتعلق بعضها بالحياة الداخلية للمنظمة، وذلك حرصاً على أن يكون خطاب

المختصين والمثقفين العرب في التعامل مع المنظمات الدولية مستنداً إلى الوقائع وبعيداً عن الظنون والتحليلات الذاتية.

وسأتبع في تعليقي التسلسل نفسه مستخدماً العناوين ذاتها التي اختارها الكاتب لأقسام الدراسة، راجياً المعذرة عن اللجوء إلى التفاصيل أحياناً توخياً للدقة في الإيضاح.

مجالات نشاط المنظمة

إن الأنشطة التي ركزت عليها المنظمة في عملها منذ تأسيسها والتي تقوم أساساً على التعاون مع الدول الأعضاء يمكن جمعها، لتبسيط العرض، تحت ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

- مكافحة الأمراض والأوبئة والسيطرة عليها ورفع مستوى الصحة العامة.

- وضع أدلّة (جمع دليل) العمل لمعالجة المشاكل الصحية المهمة وتحديد معايير الأداء، ثم وضع تلك المعلومات في متناول كافة الجهات المعنية، الوطنية منها والدولية. وبذلك تلعب المنظمة دوراً مركزياً في إعداد وتعميم ونشر المعلومات الصحية في العالم.

- مساعدة الدول في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية، بما في ذلك تطوير الأنظمة الصحية.

ذلك مع العلم أن هناك برامج عديدة لم تدرج ضمن المجالات الرئيسية المذكورة.

ومن المهم لفهم طبيعة عمل المنظمة التأكيد أنها لا تقوم بتلك الأنشطة نيابة عن السلطة الوطنية (وزارة الصحة أو غيرها)، بل بالتعاون معها وبطلب منها؛ إذ إن تلك الأنشطة هي من الواجبات الأساسية لأية سلطة وطنية، كما أن مهمة اختيار البرامج والأنشطة التي تتعاون فيها الدول مع المنظمة تقع على عاتق الدولة، وتتم عادة بالتشاور مع المنظمة.

الصعوبات والتحديات التي واجهت ماهلر

إن ضغوط الكثير من الدول لتعيين مرشحيها في وظائف المنظمة لم تقتصر على عهد د. ماهلر، إنما مورست مع المدراء العامّين كافة، وهو أمر لا يمكن تلافيه. كما أن الكثير من الدول العربية تمارس الضغوط نفسها على المدير العام والمدير الإقليمي للمنظمة. وكان د. ماهلر يؤكد دائماً أن الأولوية في اختيار الموظفين يجب أن تكون للكفاءة، مع محاولة تحقيق أفضل توزيع جغرافي ممكن.

إن الإيحاء بارتباط توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع مساهمتها المالية في ميزانية المنظمة بموضوع التوظيف إبّان إدارة د. ماهلر يفتقر إلى الدقة. فقد كان للولايات المتحدة في المنظمة آنئذٍ مدير عام مساعد يشرف على الأقسام الإدارية والمالية فيها، كما كان لها عدد من مدراء الأقسام الفنية. كذلك أرى أن إثارة الشكوك حول من تلقوا علومهم في أمريكا، سواء كانوا من العاملين في المنظمة أو على المستوى الوطني، أمر لا مبرر له.

ومن المعلوم أن إيقاف دفع المساهمة الأمريكية في ميزانية المنظمة جاء في حينه نتيجة قرار اتخذه الكونغرس الأمريكي بحجة عدم كفاءة المنظمة وبدعوى حماية دافع الضريبة الأمريكي من تكاليف غير مبررة. وقد يكون أحد الأسباب الحقيقية لذلك مزايدات بعض أعضاء الكونغرس المتنفذين لأغراض انتخابية ضد سياسة المنظمة في مجال تنظيم الأسرة والتكاثر السكاني. وتلك

حالة مشابهة لامتناع الدولة نفسها عن دفع التزاماتها المالية لهيئة الأمم المتحدة بقرار من الكونغرس وبحجج مماثلة وليس من قبل الإدارة الحكومية. كذلك من المعلوم ان ممثلي الولايات المتحدة سواء في الجمعية العامة أو المجلس التنفيذي للمنظمة كانوا وما زالوا يعربون تكراراً عن استيائهم من البيروقراطية (المكتبية)، ويدعون المنظمة إلى اختزال تكاليفها والاهتمام بالبرامج والمشاريع العملية. لذلك فإن القول بأن فتح مكاتب لممثلي المنظمة في البلدان يعزى إلى خضوع المنظمة للسياسة الأمريكية يصعب قبوله، فضلاً عن أن تلك المكاتب لا تفتح الآن إلا بطلب من الدولة المعنية وأن مهماتها تتعلق بالتعاون التقني مع الدولة في الحقل الصحي وبتنفيذ البرامج الصحية المشتركة.

من ناحية أخرى، لا صحة لما جاء في الدراسة من أن د. ماهلر أبدى شكواه العلنية من دولة معينة بالذات، أو أنه رفض الترشيح مرة رابعة، لاستيائه من الموقف الأمريكي من المنظمة، إذ من المعلوم أن الولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين ودولاً كثيرة أخرى، ألحت عليه بالترشيح مجدداً، إلا أنه اشترط أن يتم تكليفه من قبل المجلس التنفيذي بالإجماع، إذ كان يرفض أن يدخل في منافسة مع المدراء الإقليميين، وهم زملاء أقل مرتبة منه في المنظمة، وكان أربعة منهم قد رشحوا أنفسهم متنافسين على خلافته.

كان رفض د. ماهلر ترشيح نفسه في تلك الظروف خطأ سياسياً يتحمل من جرّائه بعض المسؤولية في وصول د. ناكاجيما إلى مركز المدير العام للمنظمة وما تبع ذلك من تدهورها. ولا شك لدي في أن د. ماهلر بما يتمتع به من أمانة وصراحة وضمير حي يحاسب نفسه على ذلك.

كذلك يشارك في تلك المسؤولية ممثلو وزارات الصحة العربية الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة الذين أضافوا أصواتهم إلى أصوات ناكاجيما في الدورة الثانية من التصويت بعد إخفاق مرشحهم في الدورة الأولى؛ وكانت الأصوات العربية حاسمة في نجاح ناكاجيما للأسف الشديد. وذلك يدلل بدوره على ضعف اهتمام وزارات الصحة العربية بالمحافظة على كفاءة المنظمة التي كانت منذ تأسيسها شريكاً أميناً لبلداننا العربية في مواجهة مشاكلها الصحية.

مرحلة الدكتور ناكاجيما (١٩٨٨ ـ ١٩٩٨)

يتبين مما تقدم أن انتخاب ناكاجيما في المرة الأولى لم يتم «بكل هدوء ودون صعوبات تذكر»، كما جاء في الدراسة، إذ كان ترتيبه الثالث بين المرشحين الأربعة في الدورة الأولى من التصويت السرّي في المجلس التنفيذي. ولم يكن أقل منه حظاً في عدد الأصوات إلا المرشح العربي الذي سارع حال إخفاقه إلى إقناع ممثلي البلدان العربية في المجلس بالتصويت إلى جانب ناكاجيما في الدورة التالية. وهكذا، وبالأصوات العربية تحديداً، تجاوز ناكاجيما المرشح الأفريقي في هذه الدورة من التصويت، فجاء ثانياً في عدد الأصوات بعد مرشح أمريكا اللاتينية. وأخيراً فاز ناكاجيما في الدورة الثالثة والأخيرة من التصويت بأصوات الدول الأفريقية التي أضيفت إلى أصوات الدول العربية والآسيوية، فكان ذلك للأسف تصرفاً عشوائياً من تلك الدول أدى إلى الإضرار بالمنظمة، وبالتالي بمصالحها هي بالذات.

وإذ نتفق مع تشخيص الدراسة لما قام به ناكاجيما من تصفية قيادات المنظمة العلمية والإدارية الحائزة على ثقة الدول الأعضاء والدوائر العلمية في العالم وإحلال الأصدقاء والموالين ممن تنقصهم الكفاءة والخبرة محلهم، مما أضعف قدرة المنظمة العلمية ودورها القيادي والثقة بها؛ فلا بد من إيضاح أن ازدياد عدد حالات أمراض كالسل والملاريا في العالم يعزى إلى

أسباب تقنية وإدارية واجتماعية يعانيها العديد من البلاد النامية منذ زمن طويل، وهي أسباب لا يتسع المجال لتفصيلها هنا. ولكن المعلوم أن استفحال مرض السل يرتبط في الدرجة الأولى بالانتشار الوبائي لمرض متلازمة عوز المناعة المكتسب (الإيدز) في العالم وفي أفريقيا وآسيا بصورة خاصة، كما أن امتداد رقعة الحروب والصراعات الأهلية في القارتين نفسهما نتجت منه صعوبات لوجستية كبيرة أعاقت السيطرة على الملاريا. لذلك لا يصح أن يعزى الازدياد في عدد حالات هذه الأمراض إلى سوء إدارة د. ناكاجيما، فضلاً عن أن المسؤولية الرئيسية في مكافحة هذه الأمراض والسيطرة عليها تقع على السلطات الصحية الوطنية لا على منظمة الصحة العالمية.

وفي خصوص علاقة د. ناكاجيما بالأقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول أخرى، فإن الدراسة ترسم صورة مشوشة لذلك في محاولة لإلقاء مسؤولية تدهور المنظمة على أمريكا وإسرائيل وصياغة «وجهة نظر عربية» في الموضوع، ولكن أكثر الوقائع لا تدلل على ذلك. فمن المعلوم ان ناكاجيما أسس دعايته الانتخابية على مقاومة النفوذ «الأنغلو ـ سكسوني» في مركز المنظمة في جنيف، ويقصد بريطانيا والولايات المتحدة بالذات، بينما لم يترشح أحد من بريطانيا أو الولايات المتحدة ضده. وكان ذلك توجهاً ضاراً وحماقة مشينة، حيث يراد لأول مرة زج الحياة الداخلية لهذه المنظمة العلمية المتخصصة في متاهات الخلافات العرقية والايديولوجية البعيدة عن صلب واجباتها الدولية الإنسانية. كما أن من المعروف هو عدم تصويت الولايات المتحدة والدول الأوروبية لانتخاب ناكاجيما في كافة دورات التصويت الثلاث في المجلس التنفيذي، كما أنه لم تكن إسرائيل عضواً فيه، إنما انتخب بأصوات العرب والأفارقة كما أسلفنا. وقد ظلت الولايات المتحدة وأكثر الدول الأوروبية تعبر عن انتقاداتها واستيائها من سوء إدارة ناكاجيما وإضعافه لدور المنظمة، ثم أخذت هذه الدول بتقليص مساهماتها في برامج المنظمة، حتى انتهى الأمر إلى اتهامه علناً بسوء التصرف في ميزانية المنظمة وتهديده بسحب الثقة عنه إن لم يقطع عهداً غير مكتوب بعدم الترشيح مرة ثالثة؛ فكان ذلك لهم، وأحجم عن الترشيح مجدداً.

فقدان السيطرة والانسجام داخل الإدارة

في الوقت الذي يصيب البحث هنا في تشخيص مشاكل معينة تتعلق بالفئوية وإهمال عدد من البرامج الحيوية، ينتقل فجأة إلى الإيحاء بأن المتسببين في ذلك هم جماعة من اليهود المزدوجي الجنسية... الخ، وكأن الهوية الدينية عامل مهم في الأهلية للعمل في الحقل الصحي. إن هذا النمط في العرض يضعف الصدقية العلمية للدراسة، إذ إنه لن يصعب على الآخرين إلقاء اللوم على المسلمين والهندوس والبوذيين وغيرهم كلما تعذر بيان الأسباب الحقيقية للمشاكل. ويجدر ألا ننسى كون الدراسة تتعلق بمنظمة دولية اسمها «منظمة الصحة العالمية»، وهي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة التي يعتبر فيها التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس سبباً كافياً لطرد الموظف الدولي من وظيفته. وبالنسبة للعرب والمسلمين، فإن نضالهم المشروع من أجل حقوقهم وحريتهم يتطلب لنجاحه أن يكون خطابهم مقبولاً على المستوى الدولي، وبعيداً عن إثارة العصبيات العرقية والمذهبية.

وفي هذا الخصوص يستحسن أن نتذكر أن واحداً من أهم وأنجح العاملين مع المدير العام السابق للمنظمة د. كاندو كان المدير العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية السيد سيغل، ثم تلاه في عهد د. ماهلر السيد فرث، والاثنان من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية ومن الديانة

اليهودية؛ كما أن المستشار المقرب إلى د. ماهلر كان السيد جو كوهين، وهو إسرائيلي الجنسية من أصل بريطاني.

ضعف العلاقة بالمكاتب الإقليمية

إن ما ورد في الدراسة حول الوضع المتردي في المكاتب الإقليمية للمنظمة صائب بصورة عامة. ولكن ذلك لم يبدأ في عهد د. ناكاجيما، إنما هو مرض مزمن يشتد او يخف تبعاً لشخص المدير الإقليمي ومدى حرصه على متابعة سير البرامج ووجهات صرف موارد المنظمة واختيار العاملين الأكفاء لها. أذكر في هذا الصدد أن د. ماهلر كان كثيراً ما يردد: «لدينا سبع منظمات للصحة العالمية وليس منظمة واحدة» (يريد بذلك المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية الستة).

إن العلّة الأساسية في هذا الأمر تقع في دستور المنظمة؛ إذ ان مؤسسي المنظمة، عام ١٩٤٧، عندما اختاروا تنظيماً لها يتأسس على مركز رئيسي وستة مكاتب إقليمية، كان عليهم أن يأخذوا في الاعتبار وجود منظمة إقليمية كبيرة للصحة للأمريكيتين الشمالية والجنوبية هي «منظمة بان أميركان للصحة» ((Pan American Health Organization (PAHO) التي سبق ان تأسست قبل الحرب العالمية الثانية. وكان دستور تلك المنظمة ينص على انتخاب مديرها من قبل الدول الأعضاء، وأن تكون له الصلاحية الكاملة في الإشراف على برامجها وميزانيتها وموظفيها. ولم يكن من المنطقي تأسيس مكتب إقليمي للأمريكيتين بالإضافة إلى المنظمة الموجودة. وعندما طلب من المنظمة المذكورة القيام بدور المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للأمريكيتين اشترطت الاحتفاظ بدستورها ونظامها المستقل في إدارة شؤونها. ولذلك اضطر مؤسسو المنظمة إلى تطبيق النظام نفسه على المكاتب الإقليمية الأخرى، مع العلم أن هذه تعتمد كلياً على الميزانية العامة للمنظمة بينما لـ «منظمة بان أميركان للصحة» (PAHO) ميزانيتها المستقلة الكبيرة أصلاً، التي أضيف إليها بعدئذٍ ما تم تخصيصه من ميزانية منظمة الصحة العالمية.

وهكذا أصبح المدراء الإقليميون الآخرون ينتخبون أيضاً من قبل الدول الأعضاء في أقاليمهم ويتمتعون بصلاحيات المدير العام للمنظمة فيما يخص الإقليم؛ وهو نظام تنفرد به منظمة الصحة العالمية بين منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كافة، إذ ان المدراء الإقليميين لتلك المنظمات يعينون من قبل مديرها العام ويتمتعون بصلاحيات محددة يمنحهم إياها المدير العام.

وفي الواقع، ليس هنالك ما يبرهن على أن النظام الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية قد حقق نتائج أفضل بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من حيث تطبيق البرامج والتعاون مع الدول الأعضاء، بل هناك أمثلة عديدة على ضعف مستوى الأداء وسوء التصرف في استعمال الصلاحيات في بعض المكاتب الإقليمية للمنظمة. وفي الوقت نفسه لعب هذا النظام دوراً مؤسفاً في زعزعة وحدة المنظمة واهتزاز صورتها والتلكؤ في تنفيذ عدد من برامجها المهمة.

التراجع في مستوى التعامل مع الحكومات

إن معيار قياس التعاون بين المنظمة والحكومات هو النجاح في تنفيذ البرامج المشتركة بحسب خطة العمل المتفق عليها بين الطرفين، وكذلك الاستخدام الأفضل للميزانية المخصصة

للبرامج وتنفيذ التزامات الطرفين. ويتم ذلك بواسطة مراجعة سنوية لما تم إنجازه وبرمجة مشتركة كل سنتين. ومن جانب المنظمة، تقع مسؤولية الإعداد للمراجعة والبرمجة على المكتب الإقليمي. وفي اعتقادي، أن الضعف الذي ينتاب هذه العملية المهمة في إقليمنا، إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط الذي تشكل الدول العربية الغالبية فيه، يعود إلى ضعف الجدية والاهتمام في الإعداد لها من قبل أكثرية وزارات الصحة في الإقليم، وكذلك إلى تدني كفاءة المكتب الإقليمي في التخطيط والبرمجة وغياب المحاسبة الجادة المتبادلة.

أما موضوع اختيار موظفي دوائر الصحة الدولية في وزارات الصحة، فلا شأن أو تأثير للمنظمة فيه، ولذلك لا يصح إلقاء تبعاته على د. ناكاجيما.

البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز

إن أسباب الاستياء الدولي من إدارة المنظمة لهذا البرنامج العالمي، الذي جرى تمويله بموارد خاصة خارج الميزانية الاعتيادية للمنظمة، ساهمت بها بصورة رئيسية الدول الغنية (دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة وكندا)، تعود في الأساس إلى الفشل المستديم في تنفيذه في الأقطار الأفريقية التي انتشر فيها المرض ولا يزال منتشراً انتشاراً وبائياً واسعاً، وهو الآن يتفشى بصورة مقلقة في آسيا أيضاً. كما أن أسباب ذلك الفشل لم تعد خافية، وأهمها عدم وجود العلاج الناجع أو اللقاح الواقي حتى الآن، واتساع الأمية وانخفاض الوعي الصحي في بلدان العالم الثالث عموماً وأفريقيا خصوصاً، وعدم أهلية الإدارات الصحية في أكثر هذه البلدان لتنفيذ برامج معقدة، كما تنقصها الأدوات الناجعة لمكافحة الوباء والسيطرة عليه.

ومن جانب المنظمة، بدا المكتب الإقليمي لأفريقيا عاجزاً عن القيام بالتزاماته الفنية والتنظيمية لتوجيه العمل المطلوب وقيادته على نطاق القارة، مما استدعى مساءلة وانتقاد مركز المنظمة ومديرها العام للتسيب والبيروقراطية ونقص الكفاءة على المستوى الإقليمي. وقد استمرت المشاكل والصعوبات العميقة الجذور بعد إنشاء البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز على الرغم من الجهود الكثيرة والميزانية الكبيرة المخصصة له، مما دفع الدول الممولة للبرنامج إلى المطالبة بتأسيس برنامج منفصل عن منظمة الصحة العالمية، وبإشراك منظمات أخرى في مسؤولية الإشراف عليه وتنفيذه عن طريق مجلس أعلى للبرنامج يضم هذه المنظمات وممثلين عن الدول الممولة وهيئات أخرى.

ولعل من الإنصاف أن نذكر ان استقدام د. جوناثان مان لقيادة العمل من أجل مكافحة الإيدز في المنظمة قد تم في عهد د. ماهلر، الذي استمر مديراً للبرنامج العالمي منذ تأسيسه وحتى استقالته بسبب الخلافات الحادة مع إدارة ناكاجيما، مما كان مدعاة استياء وأسف الحريصين على نجاح البرنامج، وذلك لما كان يتمتع به د. مان من كفاءة علمية عالية ونشاط كبير وشخصية قيادية. وقد عيّن د. مان حال تركه المنظمة عميداً لكلية الصحة العامة في إحدى أعرق جامعات أمريكا. وقد استدعته الإدارة الجديدة للمنظمة أخيراً للاستفادة من خبرته الواسعة في موضوع الإيدز، فلبى الطلب ولكنه راح ضحية حادث الطائرة السويسرية الأخير المفجع في طريقه إلى جنيف.

أما د. مايكل مرسون الذي تولى إدارة البرنامج بعد استقالة د. مان، فقد كان قبل ذلك لعدة سنوات مديراً لبرنامج أمراض الإسهال في المنظمة، وهو من أنجح برامجها، ولذلك اختير

مديره الناجح لقيادة البرنامج العالمي للإيدز. ولا يمكن إنكار أنه كان على درجة عالية من الدأب والنشاط والكفاءة.

إن إلقاء اللوم في عدم السيطرة على مرض الإيدز على منظمة الصحة العالمية أو على أفراد تصدوا للمسؤولية فيها، هو كلام لم يعد مقبولاً اليوم، إذ إن الأوساط الصحية والعلمية كافة من جامعات ومعاهد بحوث وشركات الأدوية الكبرى في العالم التي تتمتع بإمكانات بشرية ومادية ضخمة، بالإضافة إلى منظمة الصحة العالمية، قد عجزت مجتمعة حتى اليوم عن الوصول إلى العقار الناجع واللقاح الواقي. كذلك يلعب العامل الاجتماعي دوراً أساسياً في السيطرة على هذا المرض بما في ذلك مستوى التعليم والوعي الصحي. كما تلعب السياسات والاستراتيجيات الصحية التي تتبعها كل دولة للحد من انتشار المرض دوراً بالغ الأهمية في الأمر؛ وتلك مسؤوليات وطنية في الدرجة الأولى.

وبالطبع، تقع على البرنامج العالمي للإيدز، وعلى المنظمة باعتبارها من أهم الجهات المشاركة فيه، مسؤولية التوجيه والإعلام ومساندة البرامج الوطنية والتنسيق والحث على مواصلة البحث العلمي والمساهمة النشيطة فيه.

المخاطر على الأمن القومي العربي

لا شك في أن الأوبئة والمجاعات والكوارث البيئية والطبيعية يمكن أن تسبب مخاطر حقيقية على الأمن الوطني والأمن القومي. وعلى منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة المختصة الأخرى، كل في مجالها، مسؤولية مساعدة الدول في رفع كفاءة أجهزتها لدفع الخطر ومواجهة الكوارث. وعليها، على المستوى الدولي، التنبيه إلى الأخطار الكامنة والمتوقعة والعمل على درئها. كما أن عليها مساعدة الدول المتعرضة للكوارث في توفير الوسائل والموارد وتحشيد الجهود لمواجهتها وتخفيف آثارها.

وفي الحالات الخلافية بين الدول، حيث يثار في وجه المنظمة غبار الموانع الأمنية واعتبارات السيادة الوطنية وأسرار الدول، تواجه المنظمة صعوبات حقيقية للقيام بواجباتها. وكثيراً ما تسترشد المنظمة بقرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في مثل هذه الأحوال. كذلك يحاسب المدير العام للمنظمة من قبل أعضاء المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة على القرارات والإجراءات التي يتخذها بهذا الصدد. لذلك فإن قيام المدير العام بمبادرات جريئة عند الحاجة تتطلب شخصية قيادية كاريزمية ونظرة ثاقبة واستعداداً للمجابهة والتضحية كان د. ناكاجيما، كما هو معلوم، يفتقر إليها.

إن تعرض الأمن الوطني أو القومي للخطر لأسباب صحية أمر في غاية الأهمية، ولا يمكن للدول المعنية تجاهله. وذلك يتطلب أن تتقدم الدولة أو الدول ذاتها بطلب إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى المنظمة الدولية المختصة بالشكوى أو بالتحقيق استناداً إلى وقائع أو براهين معينة. ومن المهم أن يكون الطلب معداً بصورة علمية وألا يقتصر على عرض للشائعات والظنون والتحليلات الذاتية ليمكن إدراجه في جدول أعمال اللجنة الإقليمية أو المجلس التنفيذي أو الجمعية العامة للمنظمة؛ ومن ثم بحثه ومناقشته فيها واتخاذ ما يلزم بشأنه.

والملاحظ أن الدراسة تتعرض في هذا الخصوص لثلاثة مواضيع اعتبرتها أنها قد هددت وتهدد الأمن القومي العربي.

الموضوع **الأول** يتعلق بحملة تلقيح عامة أجريت في إسرائيل عام ١٩٨٨، والمعلوم أن دول المنطقة طلبت من المنظمة التحقيق في وجود فصيلة جديدة من فيروس شلل الأطفال ادعت إسرائيل أنها غير مغطاة باللقاح المتوفر، والذي تنصح المنظمة باستعماله على نطاق العالم. وقد تم إيفاد فريق للتحقيق في الأمر، ولم يثبت علمياً وجود فصيلة جديدة من الفيروس، فأعلنت المنظمة ذلك لطمأنة السلطات الصحية في المنطقة وفي العالم. وبغض النظر عمّا يذكر حول النيات الخفية لإسرائيل، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذا الموضوع، يتبين أن موقف المنظمة وإجراءاتها، على المستويين المركزي والإقليمي، كانت سليمة في هذا الصدد. فقد أثبتت المنظمة علمياً خطأ الإجراءات الإسرائيلية، وبذلك وضعت حداً لوقوع أقطار أخرى في المنطقة في الخطأ نفسه.

أما الموضوع **الثاني** حول حماية المنطقة من الحرب الكيماوية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل، والموضوع **الثالث** المتعلق بخزن فيروس الجدري بعد استئصال المرض، فما زالا على جانب كبير من الأهمية والخطورة بالنسبة للصحة العامة في المنطقة. ولعل الأمر يستدعي دراستهما بعناية من قبل وزارات الصحة في البلدان العربية، ومن قبل مجلس وزراء الصحة العرب التابع لجامعة الدول العربية، تمهيداً لإثارتهما في المنظمات الدولية في حال توفر الأدلة المقنعة. إن واجب المبادرة في هذا الأمر يقع بالدرجة الأولى على أصحاب الشأن، وهم الدول العربية وجامعة الدول العربية.

خاتمة

في الخمسين عاماً الماضية، ساهمت منظمة الصحة العالمية بصورة فعالة لا يمكن إنكارها في رفع المستوى الصحي في البلدان العربية، حيث لعبت دوراً قيادياً نشيطاً في استحداث وتطوير برامج صحية مهمة على المستوى الوطني بالتعاون مع السلطات الصحية العربية، فضلاً عن المستوى الإقليمي والعالمي، كان لها نتائج إيجابية ملموسة في تحسين صحة الفرد والمجتمع في بلداننا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان لمساهمة المنظمة الأثر البالغ في السيطرة على الأوبئة والأمراض السارية والمتوطنة عموماً، وبصورة خاصة على الجدري والكوليرا اللذين كانا يفتكان بعشرات، بل بمئات الألوف، من البشر في العالم كل سنة. كما كان لبرامج رعاية الأم والطفل والتحصين الموسع والسيطرة على أمراض الإسهال نتائج محمودة في الحد من العدد الكبير للوفيات والإصابات بين الأمهات والأطفال وفي نشر الوعي الصحي. كذلك ساهمت المنظمة بجهود مهمة متواصلة لرفع وتعزيز كفاءة الأجهزة الصحية الوطنية عن طريق البعثات والزمالات الطبية والصحية وتنظيم الدورات الدراسية والمؤتمرات العلمية وانتداب الاختصاصيين للمساعدة على حل المشاكل الصحية في البلاد. ويحضرني مثل طيب يستحق الذكر، وهو واحد من أمثلة عديدة لا يتسع المجال لتفصيلها، أعني إيفاد أكثر من مائتي طالب يمني لدراسة الطب على نفقة المنظمة في مصر وبلاد أخرى في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، وذلك لمعالجة النقص الكبير في عدد الأطباء في اليمن التي لم يكن فيها طبيب يمني واحد في أوائل الستينيات.

ومع الاعتزاز بما قامت به المنظمة في الحقبة الماضية، فإن تطورات كبيرة قد استجدت في المجال الصحي في بلداننا العربية؛ وهي تتطلب من السلطات والهيئات الصحية في بلداننا مراجعة سياساتها وأساليبها في التعاون والتعامل مع المنظمة لاستمرار الاستفادة من مساهمتها العلمية والفنية إزاء استحقاقات الوضع الجديد. ولعل من المفيد في هذا الصدد التذكير ببعض هذه التطورات:

- تغير الخارطة الأبيديميولوجية للأمراض، إذ انحسر انتشار الكثير من الأمراض السارية والوبائية، وازدادت أهمية الأمراض المزمنة كأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكّري والسرطان بانواعه، وارتباط ذلك بارتفاع معدلات العمر، وذلك على الرغم من استمرار أخطار بعض الأمراض السارية وضرورة مكافحتها ومراقبتها.
- تعاظم الزيادة السكانية وما ينتج منها من أعباء على الخدمات الاجتماعية الضرورية كافة، ومنها الخدمات الصحية.
- تحقق تقدم تكنولوجي كبير في الكشف عن الأمراض ومعالجتها، وفي وسائل الاتصالات والمعلومات.
- ارتفاع كفاءة الأنظمة الصحية الوطنية وازدياد توفر الخبراء والاختصاصيين الوطنيين.
- ارتفاع كلفة العناية الطبية والصحية ارتفاعاً كبيراً قد تعجز أكثر الدول النامية عن تحمله.
- تنامي الاهتمام بالبيئة وبصحتها لما لها من آثار مباشرة في الصحة.

ولا شك في أن وزارات الصحة في البلدان العربية تنوء تحت عبء المسؤولية في مواجهة هذه الأوضاع الجديدة والمتجددة، إذ تقع عليها مسؤولية تحشيد الموارد الممكنة كافة للقيام بمهماتها الصعبة. ومن أجل ذلك، يلزم تحديد طبيعة مساهمة الهيئات الخارجية في الخطط الصحية الوطنية بدقة، وعلى أساس معرفة تفصيلية بإمكانات وكفاءة كل منها.

إن منظمات دولية عديدة، فضلاً عن منظمة الصحة العالمية، تتعاون اليوم مع السلطات الصحية الوطنية في تنفيذ برامج صحية مختلفة. ولعل البنك الدولي واليونيسيف هما من أهم هذه المنظمات؛ كما أن هناك مساهمات مهمة للدول المتقدمة والغنية في مشاريع صحية في دول العالم الثالث تحكمها الاتفاقات الثنائية، وكذلك هناك مساهمات للمنظمات غير الحكومية الأجنبية في الحقل الصحي. وبهذا الخصوص، فإن المشاريع التي يشارك فيها البنك الدولي وبعض المشاريع الثنائية، تستند إلى تمويل ضخم لا يتوفر مثله للمنظمة التي يفترض أن ترتكز مساهمتها في الدرجة الأولى على توفير الخبرة الفنية المطلوبة، وليس على التمويل.

إن منظمة الصحة العالمية تتميز بكونها هيئة دولية فنية محايدة ليس لها أهداف سياسية، كما انها لا تتوخى الربح المادي. ولكن ذلك لم يعد كافياً، إذ ان الخبرة الفنية الصحية تتوفر اليوم في الكثير من البلاد النامية، ناهيك عن البلاد المتقدمة، بينما الخبرة الفنية الصحية أخذ مستواها ينخفض في المنظمة. وعلى الدول الأعضاء، ومنها الدول العربية، إن هي أرادت تحقيق الاستفادة من المنظمة، وباعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في وجودها، أن تمارس إشرافاً جدياً ومتواصلاً على الجوانب الفنية والإدارية لعمل المنظمة، وذلك لتعزيز قدراتها الفنية بحيث تصبح جديرة بمواجهة متطلبات القرن القادم والإيفاء بمستلزماتها.

وعلى المستوى العربي، ينبغي أن تحدد سياسة واضحة ومفصلة، من قبل مجلس وزراء الصحة العرب، للتعامل والتعاون مع المنظمة عموماً، ومع مكتبها الإقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط خصوصاً، وهي المنطقة التي تشكل الدول العربية أكثرية أعضائها، والتي يمكن أن تؤثر فيها تأثيراً مباشراً، بعيداً عن المجاملات والاعتبارات الشخصية والخاصة. فمن الواجب أن نكون على بينة، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، من المستوى العلمي والفني وطبيعة الخبرات اللازم توفرها في منظمتنا العتيدة لتتم الفائدة المرجوة منها. كما أن من الواجب أن نعينها على تحقيق ذلك بالتعاون الجدي والحرص على الاستخدام السليم للموارد واتباع الشفافية والصراحة في المحاسبة المتبادلة وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها بين الأطراف □

محمد عابد الجابري

ابن رشد: سيرة وفكر، دراسة ونصوص

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٣٤٣ ص.

سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

ـ ١ ـ

ستتواصل قراءة «ابن رشد» عصراً بعد عصر، وسيجد حتى المفكر المعاصر داعياً مهماً لتجديد قراءته وإعادة تفحص نصوصه، وها هي قراءة متجددة يقوم عليها مفكر اهتم بدراسة الفلسفة الإسلامية وقدم مؤلفات مهمة في هذا المقام ستظل ذات تأثير فيمن يهتمون بهذا الحقل المعرفي، وهو **محمد عابد الجابري** الذي صار قَسَمَة مهمة من قَسَمات فكرنا العربي المعاصر. ويصدر هذا الكتاب متزامناً مع احتفالية ابن رشد التي أحيتها عدة جهات أكاديمية عربية ودولية بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة هذا الفيلسوف العربي الإسلامي الذي ولد سنة ٥٢٠ هـ/١١٢٦ م وتوفي سنة ٥٩٥ هـ/١١٩٨م. ويمثل هذا الإصدار واحدة من لفتات مؤسسة عريقة وشامخة (مركز دراسات الوحدة العربية) تتبنى أجندة (برنامج عمل) متنوعة وممتدة بالشأن العربي والإسلامي بكتابات رصينة، يتعلم منها من شاء.

لكن هذه ليست مجرد «لفتة» أو «إيماءة»، بل عمل مؤسسي يتبناه هذا المركز العريق ضمن مشروع رشدي يرعاه، قوامه نشر مؤلفات ابن رشد الأصيلة، أي التي كتبها ابتداء، وأهمها: **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، وتهافت التهافت، والكليات في الطب**، فضلاً عن كتاب له أهمية خاصة وهو الضروري في **السياسة: مختصر كتاب السياسة** لأفلاطون (أي **الجمهورية**) الذي ضاع نصه العربي ولم تبق له سوى ترجمة عبرية.

يشير الجابري إلى طريقة العمل في هذه المؤلفات الرشدية مؤكداً على تقريب كتابات ابن رشد وتيسيرها.. «لقد حرصنا على تصدير كل واحد من هذه الكتب بمدخل عام يعرض بالشرح والتحليل لتطور الموضوع، الذي يتناوله ابن رشد في كل كتاب، منذ تبلوره في الثقافة العربية إلى عصر فيلسوفنا، إضافة إلى مقدمة تحليلية تعرض بصورة مبسطة وبلغة عصرنا لأهم القضايا التي يناقشها الكتاب، هذا فضلاً عن شروح وتعليقات على النص، ترمي إلى تقريبه للقارىء غير المختص».

وهذا العمل ليس بالهين، وبخاصة في مجال تقريب لغة ابن رشد وتيسيرها لغير

المختص، ولكنه يعتبر عملاً مهماً لفتح الباب لإحداث تراكم بحثي وإنتاج دراسات متنوعة عن ابن رشد ومنظومة أفكاره، وهو يمثل بذلك خطوة أخرى على طريق استعادة كثير من مفكرينا الذين أسهموا في التراث العربي الإسلامي، هذا التراث الذي يشمل بين دفتيه أفكاراً من الواجب إحياؤها والتعامل معها بالتقريب والتيسير والتأصيل.

وتظل عملية التأصيل، وكذلك عملية الإحياء، مهمة طالما وقفت على المناهج في التراث ولم تقف عند حدود المسائل التي عالجها، وهذا ما يؤكده الجابري حينما يحدد الهدف من إحياء ابن رشد مجدداً: «... إن استعادة ابن رشد الفقيه، وابن رشد الفيلسوف، وابن رشد العالم، ضرورة تمليها علينا، ليس فقط تلك المكانة المرموقة التي يتبوّأها هذا الرجل في تاريخ الفكر الإنساني، والتي غابت في تاريخ فكرنا العربي، بل تمليها علينا كذلك حاجتنا اليوم إلى ابن رشد ذاته: إلى روحه العلمية النقدية الاجتهادية، واتساع أفقه المعرفي، وانفتاحه على الحقيقة أينما تبدت له، وربطه بين العلم والفضيلة على مستوى الفكر ومستوى السلوك سواء بسواء». إن هذا كله ارتبط بمهام جليلة تطرح إشكالية ماذا استفاد الفكر العربي المعاصر من هذا التراث الفاعل والحي كالاجتهاد في الفقه، وتصحيح العقيدة في علم الكلام، وتصحيح وضع الفلسفة في الفكر العربي الإسلامي، وإعادة ترتيب العلاقة بينها وبين الدين.

ابن رشد ليس إلا واحداً من نماذج كثيرة واجبة الإحياء، وجديرة بالتوقف عند كتاباتها التي تحمل أصولاً منهاجية يجب تمثلها، والاستمداد من بعض ما كتبت، وتفعيل مقولاتها ضمن الفكر العربي المعاصر وتنشيط قضايا المنهج فيه.

فماذا يمثل كتاب **ابن رشد: سيرة وفكر، دراسة ونصوص** ضمن منظومة مشروع إحياء ابن رشد والرشدية؟ إنه بمثابة المدخل لذلك المشروع، فالتعريف بكتاباته لا يكون كاملاً دون التعرف على سيرته الحياتية ومسيرة فكره وإسهاماته.

ابن رشد كان يكتب ما يكتب وهو يتفاعل مع مجتمعه المحيط ومجاله الحيوي الممتد ويعرف دوره ووظيفته. لقد أثار بأفكاره المحيط الفكري، فحرك الراكد وبدل الأسن إلى حياة فكرية متدفقة تدافع وتراجع. كما اجتهد في مجالات معرفية حسبها الناس منفصلة، إلا أن ابن رشد لم يتصورها إلا متصلة، ومكمن اتصالها في منهج مكين وأصول معرفية أكيدة. من هنا كان هذا الكتاب في سيرة ابن رشد وفكره الذي سلك فيه الجابري مسلكاً خاصاً حيث يقول« .. فجمعنا بين حكاية السيرة الذاتية لفيلسوفنا والتعريف بفكره من خلال أهم كتبه، في الفقه وأصوله والعقيدة والفلسفة والعلوم والطب والسياسة. والحق أن هذا المسلك قد فرضه علينا ابن رشد نفسه، أعني كون سيرته الذاتية هي مسيرته العلمية نفسها، فلا يمكن الحديث عن الواحدة منها بمعزل عن الأخرى...».

- ٢ -

في هذا السياق، بدا الكتاب عملاً رصيناً يضيء لمحات من سيرة ابن رشد ومسيرة فكره، وهي لمحات استحق بها ابن رشد وصف «الرجل ـ الفكرة»، وثبت معها اصطلاح «الرشدية» بما له من المعاني التي تؤكد تأثير الرجل في عالم الأفكار، وتأثير الرشدية في مجال الفلسفة. والكتاب موضع العرض ـ فضلاً عما يتضمنه من تقديم ومدخل وخاتمة وملحق ببعض النصوص وعينة من الأفكار ـ يستغرق ثلاثة عشر فصلاً تمتد لتشمل خريطة حياته وخريطة تأليفاته في المجالات المعرفية المختلفة.

فابن رشد في **المدخل** هو الرمز الجامع بين العلم والفضيلة، «فلم تكن المطابقة بين العقل والوجود عند فيلسوفنا مجرد نظرة

فلسفية للكون، ولا مجرد تساوق بين العمل الفكري وشغل الوقت وحركة الزمن على سلم العمر، بل كانت أيضاً فضيلة أخلاقية وعاها بعمق فالتزم بها واشترطها في العالم، فقيهاً كان أو فيلسوفاً...» ... فقد كان يجسد بحق الفكرة التي قال بها سقراط وهي أن المعرفة أساس الفضيلة، «الفضيلة علم والرذيلة جهل»، فالعالم ـ كما في تصور سقراط ـ لا يكون إلا فاضلاً، وكان ابن رشد أحد أولئك القلائل الذين اقترن لديهم العلم بالفضيلة ليكون حكمة ويكون صاحبه حكيماً.

وابن رشد في **الفصل الأول** من الكتاب، في تربيته ونسبه ليس إلا امتداداً لبني رشد، فلقد كانت على رأس الفقهاء في الأندلس في هذا العصر، عصر المرابطين، أسرتان: بنو حمدين وبنو رشد، وإذا كان بنو حمدين قد تميزوا بالطموح السياسي والميل إلى ترجمة مكانتهم العلمية والاجتماعية إلى نفوذ سياسي مباشر، فإن بني رشد كانوا «إلى العلم أميل»، يميلون إلى الوقوف عند حدود الوجاهة العلمية والاجتماعية. أما في درسه وتعلمه، فإن ابن رشد درس دراسة تخصص كلاً من العلوم الدينية والعلوم الفلسفية، وقد ألف فيها جميعاً، لا تأليفاً عارضاً وملخصاً ومفسراً فحسب، بل أيضاً تأليف مجتهد، وحمل الفصل ضمن ما حمل الإشارة إلى تأثير درس المنطق قبل أي درس في بنيته التربوية وبنائه المنهجي، وأثبت هذا الفصل الإجماع على التنويه بعلمه ونزاهته.

أما **الفصل الثاني** فأسماه الجابري «من الحظوة إلى النكبة» وتناول علاقته بالأمير المنصور، والذي بدأ مع عبد المؤمن الذي تولى الخلافة بعد وفاة صاحب الدعوة ومؤسس الدولة المهدي بن تومرت سنة ٥٢٤ هـ، والذي اهتم بالبناء الثقافي للدولة، فالدولة قامت أصلاً على أساس دعوة فكرية، واستدعى العلماء المختصين من مدن المغرب والأندلس (وكان من بينهم ابن رشد) لوضع خطة تعليمية.

ومع انتقال هذا الاهتمام بالثقافة إلى أبناء عبد المؤمن برز منهم أبو يعقوب يوسف الذي ولاه عبد المؤمن على إشبيليه سنة ٥٤٨ هـ، وكان هذا الأمير هو الذي كلف ابن رشد بتلخيص كتب أرسطو...، كما عينه طبيباً له إلى جانب ابن طفيل، وولاه حين صار خليفة، قضاء إشبيلية سنة ٥٦٥ هـ، ثم قضاء قرطبة سنة ٥٧٦ هـ. وبدت في نصوص ابن رشد مؤشرات رضاه على السياسة الثقافية لهذا الأمير المتنور وثنائه عليها..

وإذا كان هذا شأن أبي يعقوب يوسف ابن عبد المؤمن .. فإن شأن ابنه الذي خلفه من بعده، وهو يعقوب المنصور، اختلف بخاصة في المجال الثقافي والفكري. ومن هنا اهتم **الفصل الثالث** من الكتاب بالنكبة وظروفها وملابساتها. فلقد كانت قمة أزمة الدولة على عهد المنصور الذي حاكم أبا الوليد ابن رشد وأحرق كتبه وفرض عليه الإقامة الجبرية في قرية أليسانة قرب قرطبة لمدة سنتين، ثم رجع المنصور عن ذلك كله وجنح إلى تعلم الفلسفة وأرسل يستدعي أبا الوليد من الأندلس إلى مراكش للإحسان إليه والعفو عنه، فحضر أبو الوليد رحمه الله إلى مراكش فمرض بها مرضه الذي مات منه، ثم توفي المنصور في السنة نفسها (٥٩٥ هـ). وكان ابن رشد عند تأليفه كتاب في **السياسة** قد أشار إلى «مدينة الغلبة»، أي الدولة الاستبدادية كنقيض للمدينة الفاضلة، إذ لا يطلب السادة في مدينة الغلبة للعامة غرضاً، وإنما يطلبون أغراض أنفسهم وحسب. ومعلوم أن الدولة الموحدية قامت في الأصل كما رأينا مدينة إمامية وهي التي يطلق عليها أيضاً «حكم الأخيار» و«جودة التسلط»، ثم تحولت إلى مدينة الغلبة أو «مدينة العسكر»، مما زيف «من مقصدها الإمامي» .. وابن رشد يصف هذه المدينة

رابطاً سماتها بمظاهر في زمنه: «... وهذه الأعمال جميعاً من أعمال رئاسة وحدانية التسلط، وهي شيء بَيّن في أهل زماننا، هذا ليس بالقول فحسب، ولكن أيضاً بالحس والمشاهدة». إلا أن عزلة ابن رشد لم تكن لتقضي على العالم المكافح فيه، فانعزل ابن رشد زمن المنصور وانصرف الى العمل في مشروعه العلمي الذي كان قد تبلور في ذهنه من خلال الممارسة العلمية كرسالة تصحيح في كافة المجالات (مجال العقيدة، ومجال الفلسفة والعلوم، ومجال السياسة)، وختم مسيرته العلمية الغنية والعقيدة بـ **الضروري في السياسة** بعد أن كان قد دشنها بـ **الضروري في أصول الفقه** وبين الاثنين علاقة وطيدة لا تخفى.

أما **الفصل الرابع** فكان متابعة لسيرته ومسيرته العلمية، وإذا كان قد جرى التركيز في سيرته الذاتية على الناحية العلمية، فإن ذلك لم يكن إلا تمثيلاً لواقع حياته التي استغرقها جهد علمي ومشروع فكري واضح. وكانت مؤلفاته من أصناف عدة: **أولها**، المؤلفات العلمية التي كتبها ابن رشد ابتداء وليس شرحاً أو تلخيصاً أو رداً ونقداً في كتبه في **الفقه على المذاهب الأربعة وبداية المجتهد ونهاية المقتصد والكليات في الطب**، وهي مؤلفات اجتهادية في بابها ومقامها.

أما **الصنف الثاني**، فتمثل في الردود النقدية مثل رده على الغزالي في **فصل المقال وتهافت التهافت**، ورده على الأشاعرة في **الكشف عن مناهج الأدلة**. ومثل هذا الجهد النقدي لم يكن رداً لأفكار غيره أو مراجعة لها، بل كان تكملة لمشروعه الاجتهادي، الذي كان العمل النقدي أحد لبناته.

أما الصنف الثالث فتمثل في «المختصرات» ويسميها أيضاً «الضروري في ...»، مثل **الضروري في النحو**، أو **الضروري في المنطق**، أو **الضروري في أصول الفقه**، أو **مختصر المستصفى**، و**المختصر في النفس**، و**اختصار العلل والأعراض**، وقد عرض فيه الضروري في كل باب تناوله، حتى يستخلص الإبريز من المشروح، والضروري من كل ما عداه لينبه إليه في بنية العلم والتفكير، وهذا الصنف حمل ضمن ما حمل رؤى ومناقشات اجتهادية تذكرنا بحضور مشروعه الاجتهادي في كل تأليفاته مهما اختلف نمطها ما بين الكتب الحججية النقدية أو الكتب الملخصة أو الكتب الشارحة.

أما الصنف **الرابع**، فسمّاه ابن رشد **الجوامع الصغار** (واهتم فيها بجوامع العلم الطبيعي لأرسطو) وأراد بها تركيز الأقاويل العلمية بعبارة موجزة.

أما الصنف **الخامس** فقد تمثل في تلاخيصه العديدة لكتب أرسطو المنطقية والطبيعية وكتب جالينوس في الطب، وهو تلخيص وعرض وشرح ومناقشة.

ثم كانت الشروح المطولة كصنف **سادس** شرح فيه كتب أرسطو (**البرهان**، **والنفس**، **وما بعد الطبيعة** ... وغيرها)، وهي كتب مفسرة لأفكار أرسطو مع التعليل والنقاش لآراء المفسرين الآخرين على طريقة يبين بها ابن رشد الغامض، بل يتواصل مع النص فيما سماه «ما يقتضيه مذهبه وما يتولد عنه من قضايا وآراء». ثم هناك أخيراً عدد غير قليل من النصوص القصيرة، بعضها «مقالات» وبعضها «مسائل»، في المنطق والعلم الطبيعي والطب والفلك... إلخ، وكثير منها يحمل رداً وتعقيبات.

وفي وصف بديع من الجابري لمشروع ابن رشد الإصلاحي والتصحيحي بأنه فكر يسابق الزمن ويحمل مشاريع لم تنجز، ويوضح الجابري إلى أي مدى كانت لابن رشد رؤيته الشاملة التي تسكن اهتمامته وفق أولويات في مجالات متعانقة ومتكاملة (الشريعة، والعقيدة، والمنطق، والعلم الطبيعي، والطب).

وهو في كل ذلك يقدر الأمانة العلمية، ويعلّم غيره أن من سمات العالِم تواضعه، فيقول في خاتمة كتابه **تلخيص السفسطة**

لأرسطو»: «وقد نقلنا منه ما تأدى إلى فهمنا بحسب ما يسر لنا في هذا الوقت. وسنعيد فيه النظر إن فسح الله في العمر ويسر لنا أسباب الفراغ.. فمن وقف على كتابنا هذا ورأى أنه قد نقص من كلامي شيء هو في كلامه أو سقتُ شيئاً من كلامه على غير الجهة التي قصدها، فليعذرني. فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير أن يسبقه فيه غيره هو شبيه بمن يبتدىء الصناعة».

فليتعلم من أراد التعلم على تلك العبارات الذهبية التي أطلقها ابن رشد يتقصى ويستقصي ويفرغ غاية الجهد والوسع، وهو مع ذلك يؤكد أن ما يقول ليس عصياً على النقص، وحري بالاستدراك عليه، إنها نفسية العالم وثقافته التي تخرج من بين مكنونات كلماته ومن بين فواصل عباراته فتحكي أصول معرفة الفضيلة وفضيلة المعرفة.

ـ ٣ ـ

ثم يحزم الكتاب أمره ليتابع خريطة المؤلفات المهمة لابن رشد بما يتيح للقارىء غير المتخصص الإلمام والوعي بقدر ابن رشد والرشدية كمشروع فكري وإصلاحي وتصحيحي. وتغطي خريطة المجالات والمؤلفات هذه، الاجتهاد والفتوى وحقيقة الشريعة، في **بداية المجتهد** الذي يؤكد فيه ابن رشد على الاجتهاد كخصيصة بنيانية في كيان الشريعة، فكانت كل كلماته رداً على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض (هذه إشارة إلى كتاب الأسيوطي). وهو أيضاً يسير ضمن مساره إلى تصحيح العقيدة (إطاراً وأفقاً ومنهجاً)، ثم يحدد محاور التصحيح مثل مسألة العالم، ومقصود الشرع، ودليل النبوة، وهو «القاضي في الفلسفة»، كما اتخذ **الفصل الثامن** له هذا العنوان، وهو الحكيم الذي يؤكد على أهمية مصادر المعرفة وتكاملها، وعلى أن استبعاد أحدها خطأ على الحكمة.. وابتعاد عن العدل، وهو يثبت ضمن ثنايا محاوراته قواعد الحوار وأخلاقياته ليؤكد مرة أخرى حضور الفضيلة في المعرفة وحضور المعرفة في الفضيلة.

ويتحرك **الفصل التاسع** نحو تسبيب الحاجة إلى التعرف على أرسطو وشرحه. ويواصل **الفصل العاشر** مناقشة ما يقتضيه مذهبه (أي أرسطو)، فالتقدم في المعرفة حقيقة.. والبحث العلمي عبادة من جملة العبادة. أما **الفصل الحادي عشر** فهو يحمل تجاوز أرسطو إلى ما يقتضيه مذهبه في الوجود والعقل والاتصال.

ثم يقدم **الفصل الثاني عشر** الاجتهادات في علم الفلك وعلم الطب. أما **الفصل الثالث عشر**، فيدور حول الضروري في السياسة، وتفصيل ذلك الفصل ينبىء عن برنامج عمل، وبخاصة لمن أراد أن يعمل في حقل البحث السياسي والتراثي والذي تتحرك فاعلياته ضمن إشكالات العصر بالوقوف على مناهج النظر لا مجرد المسائل والقضايا.

وعلى سبيل المثال، فإن نظرية ابن رشد حول الاستبداد موصولة برؤية الكواكبي في **طبائع الاستبداد**، وموصولة كذلك، بما نعيشه من وقائع ونوازل الاستبداد في عصرنا. فالحكم الاستبدادي أو الطغيان يحول الرجل من الرئاسة الجماعية إلى رجل وحداني التسلط؛ إنها خطوة نحو تأسيس «علم نفس السلطة».. فماذا تفعل السلطة بالرؤوس؟ وكيف تتسرب شهوانيتها إلى النفوس؟ إن الاستبداد حالة نفسية وأخلاقية تشير إلى اختلاط العقل، واشتداد الهياج. هذا هو حال وحداني التسلط، الذي لم ينظر إلى أشرف الأجزاء فيه، وهو العقل، لا قليلاً ولا كثيراً، فحاله هذه تشبه حال المجنون والسكران، وعقله مثل عقله. ولذلك فحكمه وحاله من جميع الوجوه كحال المجانين والسكارى. وأمثال هؤلاء المختلين لا يريدون الرئاسة على الناس فقط، بل على الملائكة، لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فهذه هي صفة

الرجل الوحداني التسلط وكيفية تحوله من الرجل الذي هو صاحب الرئاسة الجماعية. وإنما صار إلى مثل هذه الحال من صار، بعد أن اتفقت له بالطبع والمسلك هذه الأشياء كلها. إنها نظرية في «علم نفس الاستبداد» من الواجب المراكمة عليها والتعرف على ما تولده من حالات دراسية نحن في وطننا العربي أحوج ما نكون إلى دراستها والبحث فيها.

وفي **خاتمة** كتاب الجابري يقول: «ليس في ما قلناه في هذه السطور ادعاء، وإنما هي دعوة إلى ولوج باب الدراسات الرشدية بمنظور جديد وأفق جديد. إن ابن رشد هو الآن أقرب منا من أي وقت مضى، ليس بسبب حاجتنا إليه وتزايد عمق وعينا اليوم بهذه الحاجة وأبعادها، بل أيضاً لأن وسائل العمل أصبحت الآن متوفرة... إن هذا المشروع، يضع منذ الآن أمام الباحثين الشباب وسيلة للعمل لم تكن متوفرة لدى سلفهم...». وهذه الخاتمة تشمل دعوة للبحث والتراكم والقدرة على تمثل تراث ابن رشد ومناهجه، فهل الدعوة الكامنة التي أطلقها الجابري في كتابه **نحن والتراث** من أن ما تبقى من تراثنا الفلسفي، أي ما يمكن أن يكون فيه قادراً على أن يعيش معنا عصرنا، لا يمكن أن يكون إلا رشدياً، صارت دعوة ظاهرة في هذا الكتاب بقوله: «إن الجيل الصاعد إما أن يكون رشدياً فيتقدم على مدارج الأصالة والمعاصرة معاً، وإما أن لا يكون له كون ولا مكان في هذا العالم»؟

- ٤ -

ولكن كم نود في حقيقة الأمر أن يتبنى مفكر في مقام الجابري مشروعاً أوسع من ذلك، أو يتبع ذلك بمشروعات أخرى ضمن خريطة التراث، فإن ابن رشد يستأهل لا شك ما أشار إليه مفكرنا الجليل الجابري، إلا أن هناك غيره ممن يستحقون بعض الاهتمام، وربما علينا دائماً ن نَذْكُر ونُذَكِّر أن الاهتمام بابن خلدون والوقوف عنده في الكتابات الاستشراقية والعربية جعلته وكأنه نتوء في كيان الحضارة العربية الإسلامية، وأن الوقوف عند ابن رشد في عملية الإحياء التي نظنها أوسع، من الأمور المهمة، ولكن الامتداد قبل ابن رشد وبعده يوحي لكل من اهتم بدرس التراث بأن ابن رشد، وكذلك ابن خلدون، حلقتان في سلسلة ذهبية تراثية لا تقتصر عليهما، ويجب ألاّ تتوقف عندهما، وأن السلسة الإسنادية في مدرسة التجديد في الحضارة العربية الإسلامية أولى بالاستكمال ضمن مشروع أستاذ قدير وجدير بأن يقدم للطلاب من الشباب برنامج عمل تراثي ذهبي الحبات، والباحثون الرواد عن الذهب من أمثال الجابري هم قلة في زماننا.

فدعونا إذن نقول مع أستاذنا الجابري إن ما نكون به قادرين على أن نعيش عصرنا، لا يمكن أن يكون إلا رشدياً، ونضيف وكذلك خلدونياً وغزالياً وسيوطياً... إلخ، فالبحث عن الذهب في مظانه أمر حيوي في عملية التجديد والإحياء التراثيين، فكل يؤخذ منه ويترك، والبحث عن النافع في التراث، ليس عملية انتقائية بقدر ما هو استفادة من حال التعددية التراثية حينما تحقق التعددية معاني الجامعية والدافعية والفاعلية، فتصل هذه المعاني تراثنا بمستقبل مأمول نريد أن نكون فاعلين فيه، فنُفَعِّل فيه معاني الذكرى في ذاكرتنا التراثية والحضارية إلى واقع ومستقبل. والبيئة التي توفر ذلك هي العقلية الناقدة والعقلية الكاشفة والعقلية الفارقة، وهي مقدمات لا غنى عنها لعقلية بناءة بانية. إنه المشروع الذي يتبناه الجابري من مفكرينا ومن هم على منهجه في البحث والنظم؛ إنهم الباحثون عن الذهب في تراث حضارتنا العربية والإسلامية، وحري أن تقوم عليه مؤسسة في قيمة مركز دراسات الوحدة العربية، تتمتع بإجماع على عمق إضافتها وجدية برنامج عملها، وجوهرية ما تقوم عليه من قضايا وهموم واهتمامات □

محمد فوزي (الفريق الأول)

الإعداد لمعركة التحرير، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

(القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩). ٢٩٤ ص.

مجدي حماد

معاون المدير العام ـ مركز دراسات الوحدة العربية.

يمكن القول إن الإعداد لأية معركة هو نصف الطريق إلى النصر... أو الهزيمة. ومن هذا المنطلق تتأكد أهمية كتاب **الفريق أول محمد فوزي**، باعتباره «شاهد عيان»، على الإعداد لمعركة التحرير كما خبرها، بعد هزيمة عام ١٩٦٧، كما أنه تولى بنفسه الشق العسكري منها، تخطيطاً وتنفيذاً، حيث شغل منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية في أعقاب الهزيمة. ويضاف إلى ذلك أن الفريق أول محمد فوزي هو بحق «أبو العسكرية المصرية» المعاصرة، وقد توج «خدماته» بإنجاز مهمة الإعداد لمعركة التحرير في الموعد الذي التزم به أمام جمال عبد الناصر عشية الهزيمة، أي قبل نهاية عام ١٩٧٠.

وعلى الرغم من أن محور الكتاب يدور حول «الاستراتيجيا العسكرية»، إلا انه يضع هذه الاستراتيجيا في مكانها ضمن «الاستراتيجيا العليا» للدولة، من حيث عرفها «ليدل هارت» بأنها «فن استخدام وحشد وتنمية وتنسيق وتوجيه موارد الدولة لتحقيق الهدف السياسي للأمة في الحرب»، وإن كانت القوات المسلحة هي أهم أدوات التنفيذ العملي لهذه الاستراتيجيا العليا. ومن حيث إن الحرب هي امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى، فهو يعرض «معركة التحرير» انطلاقاً من إطارها الأصلي، أي الإطار السياسي، الذي يحدد أصول الصراع وطبيعته ومسيرته، فضلاً عن أهداف أطرافه ودوافعهم التي فرضت صراع «الإرادات والمصالح»، وحتمت اللجوء إلى القوة، في أقصى درجاتها عنفاً، لوضع «حل نهائي» لهذا الصراع. وفي هذا السياق يعرب الكاتب عن اعتقاده الراسخ بأن «الصراع بين مصر وإسرائيل لم ينته بعد، وأن مصر ما زالت تمثل رأس الحربة في هذا الصراع، امتداداً لاستراتيجية الستينيات».

أصل الصراع

ينطلق الكاتب من أن ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ هيأت لمصر ـ لأول مرة منذ عصور طويلة ـ فرصة امتلاك قرارها في إطار وطني وقومي بعيد عن التبعية، ومن ثم وضعت الخطوط العريضة لسياسة داخلية وخارجية تلبي الاحتياجات المصرية والعربية فقط، وتركز على مبدأين أساسيين

هما: «الأمن» و«التنمية»، وكلاهما لا يمكن تحقيقه إلا في الإطار القومي. وبهذا فقد وجدت نفسها في صدام أقدار مع المصالح الإمبريالية والصهيونية.

وأساس ذلك ـ في رأي الكاتب ـ أن الولايات المتحدة، باعتبارها تولت زعامة التحالف الغربي، كانت قد بدأت في طرح مشاريعها لربط المنطقة بالمعسكر الرأسمالي وخدمة الأهداف الاستراتيجية للغرب في المنطقة. وفي هذا السياق، جاء اقتراح «إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» في صورة البيان الثلاثي عام ١٩٥٠، ثم كانت الدعوة إلى حلف بغداد. ولكن جاءت «الصدمة» ـ كما يسميها الكاتب ـ مع قيام ثورة تموز/يوليو وبداية تبلور حركة قومية عربية في سوريا، وكلاهما يعمل في اتجاه واحد هو استكمال عملية التحرر وترسيخ الهوية القومية في المنطقة.. ثم جاء «الصدام»، وبخاصة بعد معارك كسر احتكار السلاح، وتأميم قناة السويس، ثم تبلور حركة عدم الانحياز. وقد بلغ الصراع ذروته بضربة الانفصال عام ١٩٦١، التي كانت المقدمة الحقيقية للضربة الكبيرة عام ١٩٦٧.

ويؤكد الكاتب أن نجاح خطة التنمية المصرية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) كان نقطة فاصلة من وجهة النظر الأمريكية، لا بد من التدخل عندها بأقصى درجات القوة، لإجهاض إمكانات «الانطلاق المصري»، حيث كانت الولايات المتحدة تركز جهودها على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: أولها تأمين الكيان الإسرائيلي، وثانيها ضمان استمرار التبعية، وثالثها تأمين الإمدادات النفطية إلى الغرب... وهذا هو السياق الحقيقي لأهداف العدوان عام ١٩٦٧: وقف مسيرة التنمية في مصر، وعزلها عن أمتها العربية، وإسقاط عصر التحرر الوطني بأكمله.

ويضيف الكاتب أنه مع حلول عام ١٩٦٧ أصبح المسرح السياسي في المنطقة مهيأ لمواجهات ساخنة وحادة في ظل إصرار الثورة المصرية على تمكين العرب والدول النامية من احتلال الموقع الذي يليق بهم في النطاق العالمي، وعدم استعداد القوى الدولية صاحبة النفوذ للتخلي بأي قدر عن هيمنتها ونفوذها على مقدرات المنطقة. وكانت «إسرائيل» بالطبع هي رأس الحربة لتنفيذ المواجهات المحتملة.. وهكذا جاءت ضربة عام ١٩٦٧. وكانت الهزيمة تعبيراً عن تخلف «الاستراتيجيا العسكرية» المصرية ـ والعربية ـ كثيراً عن مستوى «الاستراتيجيا السياسية»، التي كانت بمعنى من المعاني استراتيجيا عالمية، فوق بعديها الوطني والقومي. كما ترتب على ذلك أن التخطيط الاستراتيجي الوطني لم يكن متماشياً مع الهدف القومي الذي اتفق عليه في مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٥، لأن القيادة العسكرية لم تتحمل مسؤولياتها المحددة.

أما من الناحية العسكرية المحضة، فقد تمخضت الهزيمة عن عدم توافر «مقومات المعركة» التي يحددها الكاتب في إعداد القوات المسلحة، وإعداد مسرح العمليات، وإعداد الدولة والشعب للحرب، وإعداد اقتصاد الدولة للحرب. ولذلك أصبحت الدروس المستفادة من الهزيمة هي الأسس التي اعتمدت عليها القيادة العسكرية الجديدة في تهيئة هذه المقومات لإزالة آثار العدوان.

ويخلص الكاتب إلى تحديد مواقف الدول التي يعنيها أمر الصراع العربي ـ الإسرائيلي عقب هزيمة ١٩٦٧ مباشرة على النحو التالي:

مصر: يثور الشعب المصري ضد الهزيمة، ويفرض على جمال عبد الناصر الاستمرار في تحمل المسؤولية واستكمال المشوار، ويطالب بضرورة الثأر للهزيمة واستعادة الأرض بالقوة. وهنا يحدد الكاتب تطوراً في غاية الأهمية يتلخص في «أن الشعب يحدد الهدف السياسي لأول مرة»، وأن جمال عبد الناصر قد عبر بصدق عن هذه الإرادة

الشعبية الحاسمة، حين أعلن «ان ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

إسرائيل: عبر عن موقفها «دايان» بقوله: «لم يعد أمامنا سوى الجلوس بجوار التليفون انتظاراً لسماع مضمون الاستسلام للعرب دون قيد أو شرط».

واشنطن: أصدر الرئيس «جونسون» تصريحاً يقول فيه: «إن الفرصة الذهبية قد حانت أخيراً لكي تبتلع كل دولة عربية شعاراتها عن القومية العربية، وتنكفىء على نفسها منعزلة عن الدول العربية الأخرى، وتقبل الحياة في المنطقة في ظل تفوق عسكري إسرائيلي، تحت إشراف أمريكي، وتنفذ ما تمليه إسرائيل من مشروعات تستهدف التعاون الإقليمي».

موسكو: تستقبل وفداً عربياً على مستوى القمة، يعتبر الاتحاد السوفياتي شريكاً في الهزيمة، وتسارع إلى تقديم دعم عسكري عاجل.

فكيف جرى «الإعداد لمعركة التحرير» خلال تلك الفترة الفاصلة التي شهدت حرب الاستنزاف، أو «حرب الثلاث سنوات» بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٠، والتي جاء الاعتراف الإسرائيلي واضحاً بأنها «الحرب التي خسرتها إسرائيل»، ومثلت التمهيد الفعال لمعركة العبور عام ١٩٧٣؟

تهيئة المسرح السياسي والعسكري

كانت البداية سريعة للغاية، ففي مساء يوم ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٧ عقد اجتماع حاسم بين جمال عبد الناصر ومحمد فوزي، الذي أعلن يومها تنصيبه قائداً عاماً للقوات المسلحة خلفاً للمشير عامر. وفي هذا الاجتماع، الذي استغرق ست ساعات، جرى تقدير للموقف العسكري في أعقاب الهزيمة، الذي تجسده نسبة خسائر في القوات المسلحة مقدارها ٨٥ بالمئة. ثم أصدر جمال عبد الناصر «أمر التحرير» إلى القائد العام الجديد، الذي يتلخص في الانتهاء من إعادة بناء القوات المسلحة وإعدادها «لتحرير الأرض بما لا يزيد عن ٣ سنوات حتى لا نعطي للعدو الفرصة لتهويد سيناء شأنها شأن الأراضي العربية الأخرى التي يحتلها»، ومن ثم كان تأكيده على «مبدأ قومية المعركة». كذلك أصدر توجيهاته محدداً الخطوط الرئيسية للعمل على المستويين السياسي والعسكري للمرحلة الجديدة.

ويضيف الكاتب أن تلك المرحلة الجديدة، التي أعقبت هذا الاجتماع مباشرة، أخذت تشهد تعديلات جذرية في مكونات المسرح السياسي والعسكري على مختلف المستويات الداخلية والعربية والدولية.

فعلى **المستوى الداخلي**، يشير الكاتب إلى أن الهزيمة فجرت إرادة التحدي والثأر لدى جميع القوى السياسية، وساعدت على بلورة هدف واحد تجتمع حوله كل القيادة السياسية والقاعدة الشعبية والقوات المسلحة، وهو هدف تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان الإسرائيلي. وعندما وقع أول اشتباك مسلح بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في «معركة رأس العش»، يوم ١/ ١٩٦٧/٧، كانت ظروف القتال كما هي لم تتغير عن ظروف الميدان في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧؛ الجندي والسلاح والأرض، إلا أن شيئاً واحداً كان هو الذي استجد، وهو بروز روح القتال، التي استمدتها القوات المسلحة من «ثورة الشعب المصري»، ضد الهزيمة، مما أدى إلى نجاح المعركة، التي كانت إيذاناً باستئناف الصراع المسلح بين مصر وإسرائيل على مدى ثلاث سنوات.

وعلى **المستوى العربي**، تمثلت الخطوة الأهم في إعادة ترتيب المسرح السياسي والعربي في انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم (٨/٢٩ - ١٩٦٧/٩/١)، الذي

جاء بمثابة نقلة نوعية في العلاقات العربية ـ العربية التي شابها التوتر والصدام في الفترة السابقة للنكسة من جانب، وفي أساليب إدارة الصراع مع «إسرائيل» من جانب آخر.

وفي هذا السياق يعرض الكاتب اتفاق الدول العربية على أسس محددة لإدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي تمثلت في «اللاءات الثلاث» الشهيرة، ومبدأ توظيف القدرات الاقتصادية العربية، وبخاصة النفط، لمصلحة المعركة، فضلاً عن تسوية النزاعات العربية ـ العربية، وتوفير الدعم الكامل للقضية الفلسطينية.

ويضيف الكاتب أن عام ١٩٦٩ كان حافلاً بالتغيرات الجوهرية في مسرح عمليات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث شهد قيام ثورتين في كل من السودان وليبيا، كانتا إضافة مهمة سياسياً وعسكرياً للمجهود العسكري العربي في المواجهة، وبخاصة بعد قيام ليبيا بإنهاء القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية على أراضيها. كما شهد العام نفسه الاتفاق بين مصر وسوريا على التنسيق السياسي والعسكري، واتفاق تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، وأخيراً مؤتمر القمة العربية في الرباط لتجديد الدعم العربي الشامل للمعركة. وينشر الفريق أول محمد فوزي، لأول مرة، نص الوثيقة التي قدمها إلى المؤتمر، باعتباره القائد العام لجيوش الدول العربية المواجهة لإسرائيل، وعنوانها: «تقدير موقف: العمل العربي العسكري الموحد لإزالة آثار العدوان»، وهي تحدد مبادىء وأسس العمل العربي الموحد من ناحية، وأسلوب العمل العسكري الموحد المقترح من ناحية ثانية، ومطالب العمل العسكري الموحد من الدول العربية من ناحية ثالثة، والدعم العسكري المطلوب من الدول العربية من ناحية رابعة.

أما على **المستوى الدولي**، فقد خصصه الكاتب لعرض العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي، حيث حدد معادلة المصالح المتبادلة بين الطرفين، وأسلوب جمال عبد الناصر في استثمار هذه المعادلة لمصلحة العرب، حيث كان الوجود السوفياتي في المنطقة، والسعي إلى تكثيفه، هو العامل الحاسم في تحقيق هذا الهدف، بقدر ما كان حافزاً في الوقت نفسه لطلب المزيد من المعونات العسكرية والاقتصادية التي ساهمت في استمرار الصمود المصري والسوري ضد السياسات الإسرائيلية والأمريكية.

ويشير الكاتب إلى أن سفر الرئيسين بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو عشية النكسة ساهم في تحفيز الاتحاد السوفياتي للاستجابة لطلبات دول المواجهة، وكذلك قرارات قمة الخرطوم من ناحية، والتغييرات التي أحدثها جمال عبد الناصر في مؤسسات الدولة وقيادة القوات المسلحة من ناحية أخرى. ويضيف أن العامل الأكثر أهمية، الذي ساعد على توفير دفعات منتظمة للتعاون العربي ـ السوفياتي في المجال العسكري، تمثل في اللقاءات التي عقدت على مستوى القمة بين البلدين، في الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، والتي شهدت خمسة لقاءات، جاء أولها بتاريخ ٢١ ـ ٩/٢٣/ ١٩٦٧، وكان آخرها بتاريخ ٦/٢٩ ـ ١٧/ ٧/١٩٧٠. وقد حققت هذه اللقاءات أهدافها ـ كما يؤكد الكاتب ـ حيث كانت قد استكملت استعدادات القوات المسلحة بالكامل واللازمة لتحرير الأرض حتى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، خلال النصف الأول من عام ١٩٧٠، مع ملاحظة ما أضيف إليها من دعم عسكري من دول أوروبا الشرقية، وبخاصة يوغسلافيا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمالي السوفياتي لمصر. وتكفي الإشارة إلى أن الأسلحة والمعدات التي فقدتها

مصر في معركتي ١٩٥٦ و١٩٦٧ قد استعوضها الاتحاد السوفياتي مجاناً، والباقي يُدفع عنه نصف ثمن التصنيع فقط، على آجال طويلة وبفائدة سنوية ٢ بالمئة، «وعلى أن يتم السداد من محصلة اكتشافاتهم من النفط في الصحراء الغربية»، كما أشار جمال عبد الناصر في آخر لقاء قمة في موسكو.

التخطيط الاستراتيجي للمعركة

عرض الكاتب أبعاد التخطيط الاستراتيجي للمعركة، الذي استهدف تحقيق مهام القوات المسلحة المصرية في مرحلة ما بعد ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأشار إلى أنه ارتكز على أربعة محاور:

المحور الأول: تنظيم أسلوب الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة؛ حيث يشير إلى صدور «قانون تنظيم القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة» في مصر عام ١٩٦٨، لينظم ـ لأول مرة ـ العلاقات والمسؤوليات والواجبات لكل من القيادة السياسية والقيادة العسكرية والقيادة العامة وأجهزتها والتشكيلات الميدانية الكبرى والفروع الرئيسية للقوات المسلحة. وقد تضمن الكتاب شرحاً تفصيلياً لهذا التنظيم.

المحور الثاني: إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على أسس علمية: وتمثلت البداية في توحيد القيادة العامة للقوات المسلحة، متمثلة في القائد العام ونائبه رئيس الأركان من ناحية، وتوحيد جسم القيادة العامة نفسها من ناحية ثانية، مع ضبط المسؤوليات والسلطات لكل القيادات الكبيرة وتأكيد تعادلها من ناحية ثالثة. ومن ثم تم وضع التخطيط والبرنامج الزمني لإعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وقد اشتمل ذلك على تحديد حجم القوات المستهدف لتحرير الأرض، وحجم التسليح والمعدات والأجهزة والذخيرة، فضلاً عن خطط التعبئة، وخطط إعداد مسرح العمليات لخدمة المعركة الشاملة، وخطط التموين والمواصلات، وخطط الاحتياطي البشري والمادي، وخطة إنشاء جيش شعبي لحماية ٤٠٠٠ هدف حيوي في مصر، وخطط التوجيه المعنوي.

المحور الثالث: التخطيط العسكري للعمليات الحربية؛ أوضح الكاتب أن التخطيط الاستراتيجي لتحرير سيناء قد بني على خطتين مترابطتين: **الأولى** الخطة «٢٠٠» الدفاعية، وتقوم على تنفيذ بندين: بناء قاعدة دفاعية صلبة غرب قناة السويس من ناحية، وعبور القناة على طول المواجهة مع تامين عملية العبور بإنشاء رؤوس كباري فرق شرق القناة من ناحية أخرى. **والثانية** الخطة «غرانيت» الهجومية، وتقوم بدورها على تنفيذ بندين: التقدم على ثلاثة محاور لاقتحام منطقة المضايق من ناحية، وبقاء الاحتياطي الاستراتيجي للدولة غرب القناة إلى حين الاستعداد لاستكمال تحرير باقي سيناء شرقي المضائق حتى خط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ من ناحية أخرى. ويؤكد الكاتب أنه تم التصديق على الخطة «٢٠٠» الدفاعية، كما تم التصديق على تخطيط مراحل الاشتباك مع العدو الإسرائيلي خلال السنوات الثلاث على أربع مراحل: الصمود ـ المواجهة ـ الردع ـ التحرير. وتضمن الكتاب تفصيلاً للعمليات التي شهدتها كل مرحلة من هذه المراحل الأربع التي بلغت ذروتها بمرحلة الاستعداد القتالي للعمليات الهجومية أو «مشروع العملية غرانيت». وفي هذا السياق، ينشر الفريق أول محمد فوزي، لأول مرة، نص وثيقة (مشروع خطة تحرير سيناء «غرانيت»)، وكذلك وثيقة أخرى عنوانها: «تقدير موقف: عن تصرفات العدو المحتملة بالنسبة للعملية «غرانيت» التي أعدتها إدارة

المخابرات العامة والاستطلاع، والتي كانت تمثل قوات العدو وأفعاله إزاء تنفيذ هذه الخطة.

المحور الرابع: إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للمعركة؛ أوضح الكاتب أن هذا الموضوع يعتبر جديداً في مصر، ولذلك فقد تقدم في أواخر عام ١٩٦٧ إلى مجلس الوزراء بخطط ومشروعات دفاعية وأعمال وقائية كثيرة، مع برنامج التنفيذ والمتابعة. وقد وافق مجلس الوزراء على تحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية حرب، وتحويل تخطيط اقتصاد الدولة ليكون اقتصاد حرب أيضاً.

وقد ارتبط بذلك التركيز على رفع القدرة والكفاءة القتالية للقوات المسلحة الذي جرى على ثلاثة محاور أساسية: **أولها** الاختيار والتجنيد، **وثانيها** التدريب على واجبات العمليات، **وثالثها** الإعداد المعنوي والسياسي.

ويؤكد الكاتب أن جمال عبد الناصر لعب دوراً مباشراً وأساسياً في دفع هذا التخطيط الاستراتيجي، في شقه العسكري ـ مع متابعة تطوره ونموه كل ثلاثة أشهر ـ وبخاصة من ناحيتين: **الأولى** الناحية المعنوية؛ حيث كان لزياراته للجبهة ولقاءاته مع الجنود والضباط أكبر الأثر في تنمية الوعي والحماس لدى المقاتلين، وتنمية عقيدة القتال التي تأكدت كرسالة حتمية بين كل القوات، حيث كان يؤكد باستمرار «أن الحرب حتمية»، بل لقد طلب تكوين لجنة للحرب النفسية مهمتها إعداد خطة للحرب النفسية المضادة رداً على الحملة الإسرائيلية لتدمير معنويات العدو. **والثانية** الناحية القتالية؛ من خلال اجتماعاته مع القادة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي توسعت حتى قادة الكتائب، والتي كانت تعقد شهرياً تنفيذاً لقانون تنظيم القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة الذي صدر عام ١٩٦٨. وبلغت هذه الاجتماعات ١٦ اجتماعاً في الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، فإذا أضيفت إليها اللقاءات العامة التي عقدت مع الضباط والجنود، والزيارات الميدانية للجبهة، وحضور المشروعات التعبوية للتشكيلات، فيمكن القول إنها قد حققت المهمة القيادية السياسية والعسكرية المنوطة بالقائد الأعلى للقوات المسلحة. ويضيف الكاتب أن تلك الاجتماعات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: دار حول ضرورة معرفة العدو الإسرائيلي وأهدافه ونياته العدوانية التي تتركز على احتواء الوطن العربي، اعتماداً على المساندة الأمريكية الكاملة. وقد ركز كثيراً على أمن القوات وانتشارها وتعميق فاعليتها واستعدادها للعمل ضد العدو، وتصدير الخوف إلى جنوده، ورفع القدرات العسكرية للمقاتل المصري من خلال المواجهة المباشرة.

القسم الثاني: كان يركز على رفع القدرة القتالية للمقاتلات القاذفة وضرورة تطويرها حتى تكتسب القدرة على التنافس مع الطائرات الأمريكية التي تستخدمها إسرائيل. وفي هذا المجال حرص جمال عبد الناصر على استدعاء كبار مصممي الطائرات السوفياتية الميغ والسوخوي إلى مصر للالتقاء مع لجنة تطوير الطائرات المصرية في حضوره.

القسم الثالث: استهدف تأكيد حتمية العمليات الهجومية ضد العدو لتحقيق الهدف السياسي، والتركيز على القوات الجوية والدفاع الجوي التي حظيت بنصيب الأسد من جهد جمال عبد الناصر. ومن ثم أخذت هذه الاجتماعات تركز على توجيهاته العامة لمرحلة الاستعداد للقتال، وتوقعاته بالنسبة لأعمال العدو المحتملة، بما في ذلك الدعاية الإسرائيلية ومواجهتها.

ويخلص الكاتب إلى القول: إن اجتماعات جمال عبد الناصر مع القادة والضباط والمتخصصين كانت بالنسبة إلى القوات المسلحة وقوداً ملهباً لإشعال صفات الجدية والحماس، بل الثار من إسرائيل، واحتواء تأثيرات النكسة. وكانت نتائج هذا الجهد أن توحدت المفاهيم والتحمت الإرادة، وترسخ الهدف السياسي والعسكري بين القائد والضباط والجنود.

السياسة والسلاح

شهد الصراع العربي ـ الإسرائيلي أنماطاً متغيرة من العلاقات بين «السياسة» و«السلاح»، في غمار الحروب المتكررة منذ قيام الدولة العبرية في المنطقة. فكانت هناك معادلة أولى تذهب إلى أن «السلاح» و«السياسة» كلاهما قد خذل الأمة في حرب عام ١٩٤٨. ثم كانت هناك معادلة ثانية خلصت إلى أن «السلاح» قد خذل «السياسة» في حرب عام ١٩٦٧. بينما انقلبت المعادلة رأساً على عقب في حرب ١٩٧٣، على أساس أن «السياسة» هي التي خذلت «السلاح» في تلك الحرب التي تبقى مجيدة على رغم ذلك. أما في خلال «حرب الاستنزاف» أو «حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)»؛ فقد ارتقت «السياسة» و «السلاح» معاً. وهذا ما يؤكده كتاب الفريق أول محمد فوزي بخصوص هذه «الحرب» التي لم تأخذ حقها من الإنصاف والتمجيد. وكما يلاحظ، على الرغم من الهزيمة المروعة التي نزلت بمصر، فوجئت الولايات المتحدة و«إسرائيل» بهبة الشعوب العربية، وبخاصة الشعب المصري، ضد الدولتين، وأن مدى الهزيمة لم يتعد احتلال أرض وتدمير أسلحة ومعدات، لا «احتلال إرادة»، ولا تدمير الثقة بالنفس وبالقيادة وبالقوات المسلحة نفسها. ويضيف أن ملوك ورؤساء الدول العربية قد تكاتفوا مؤيدين موقف مصر وشعبها الذي رفض الهزيمة، وصمم على استعادة الأرض المغتصبة.

وانطلاقاً من قمة الخرطوم أصبحت الأمة العربية مركزة على هدفين استراتيجيين: أولهما العمل على إزالة آثار العدوان، الأمر الذي اعتبرته القوات المسلحة تكليفاً بتحرير الأرض بقوة السلاح. وثانيهما الوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مع ملاحظة أن الضغط العربي الشعبي والرسمي دفع الاتحاد السوفياتي إلى الاستجابة الفورية للدعم العسكري الذي أخذ يتدفق فور وقف إطلاق النار يوم ٦/٩/ ١٩٦٧، الأمر الذي ساعد منذ البداية على سرعة الوصول إلى توازن القوى مع «إسرائيل». ولذلك يؤكد أنه في «أواخر عام ١٩٦٩، والصدام مستمر مع العدو، وصلت القوات المسلحة المصرية إلى نقطة تعادل في توازن القوى مع إسرائيل». ومن ثم أدركت الولايات المتحدة، مع استمرار اشتعال الموقف العسكري على الجبهة المصرية، أن استمرار تأييدها المطلق لإسرائيل يمكن أن يؤدي إلى نتيجتين في غير مصلحتها: الأولى دفع الاتحاد السوفياتي إلى المزيد من التدخل المباشر في الصراع بالسلاح والأفراد، وثانيتهما التهديدات الجدية ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبخاصة في ضوء التطورات التي حدثت في الوطن العربي بعد الهزيمة، وأهمها تصميم الشعب المصري وقواته المسلحة على تحرير الأرض بالقوة، جنباً إلى جنب مع بروز التضامن العربي.

ولذلك عمدت الولايات المتحدة إلى تقديم مبادرات ومشروعات تستهدف في المقام الأول وقف إطلاق النار، وإنهاء حرب الاستنزاف، وإفساح المجال أمام العدو الإسرائيلي لتحقيق أهدافه السياسية التي لم يستطع تحقيق أي منها بعد الهزيمة، وأهمها سقوط النظام المصري، فضلاً عن تفادي وقوع المزيد من خسائر الأفراد والمعدات مع

استمرار القتال واتساع نطاقه. ويسجل الكاتب محاولات التسوية المتتابعة، التي بدأت بمشروع «دين راسك» وزير خارجية الولايات المتحدة في ١٩٦٨/١١/٢، وانتهاء بمبادرة روجرز الثانية في ١٩٧٠/٦/١٩، التي جاءت انتصاراً لروجرز في صراعه ضد سياسة كيسنجر الذي كان يقود مجلس الأمن القومي الأمريكي لمصلحة إسرائيل. ولذلك يؤكد الكاتب أن هذه المبادرة الأخيرة، جاءت نتيجة للموقف الحازم الذي أعلنه جمال عبد الناصر في خطابه بمناسبة عيد العمال يوم ١٩٧٠/٥/١، على شكل رسالة مفتوحة على الهواء مباشرة إلى الرئيس نيكسون، قال فيها: «إذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب. وإذا لم يكن في طاقتها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب، فنحن على استعداد لتصديقها ـ مهما كان رأينا في ذلك ـ ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً ـ هو بالتأكيد في طاقة أمريكا ـ وهو أن تكف عن تقديم أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضينا العربية».

ويضيف الكاتب: «إن هذه الإحاطة ـ ولا أقول الإنذار ـ من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس نيكسون لم تأت إلا بعد أن استكملت القوات المسلحة المصرية بناء قوتها على أسس علمية، ومارست في الوقت نفسه القتال الشرس مع العدو الإسرائيلي شرق القناة، وبعد فشل سياسة العصا الغليظة التي اتبعها كيسنجر وإسرائيل ضد مصر»، فضلاً عن نجاح مصر في بناء حائط الصواريخ الهائل غرب القناة.

ويشير الكاتب إلى أن إعلان الولايات المتحدة عن سياسة جديدة تعتمد على الرغبة في اتخاذ موقف متوازن، دفع كيسنجر إلى تقديم استقالته من مجلس الأمن القومي الأمريكي قائلاً: «إما حائط الصواريخ في غرب القناة أو استقالتي». ويضيف أن فشل «إسرائيل» في كسر إرادة القتال المصرية، ونجاح قوات الدفاع الجوي المصرية (حائط الصواريخ) في إسقاط الفانتوم والسكاي هوك اعتباراً من ١٩٧٠/٦/٣٠، هو الدافع الأساسي الذي حرك نيكسون لتقديم مبادرة روجرز الثانية، طبقاً لمطالب العرب، وإن فشلت هذه المبادرة بدورها، على رغم وقف إطلاق النار، بسبب المغالطة الإسرائيلية وانصياع أمريكا لمنطقها.

وهكذا «اكتملت الدائرة» بخطاب جمال عبد الناصر يوم ١٩٧٠/٧/٢٢ الذي أعلن فيه «أنه لم يعد هناك طريق للخروج مما نحن فيه الآن إلا أن نشق طريقنا نحو ما نريده عنوة وبالقوة، فوق بحر من الدم، وتحت أفق مشتعل من النار.. إن كل الذين كانوا يعتقدون في إمكانية حل سلمي لم يعد أمامهم الآن ما يقولون غير إعادة تكرار وجهة النظر الأخرى القائلة منذ البداية: «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»».

ويخلص الكاتب إلى «أن منطق هذا الخطاب يكذب ما يدعيه البعض من أن موافقة مصر على مبادرة روجرز الثانية ما هي إلا خطوة نحو قبول التسوية الشاملة مع إسرائيل. وكان هذا الخطاب أيضاً وما فيه من توجهات وطنية وعسكرية هو الضوء الأخضر للقوات المسلحة للانتقال إلى مرحلة الاستعداد لتحرير سيناء بالقوة».. وهنا تجدر المقارنة بين موقف «دايان» عشية الهزيمة وهو ينتظر الاستسلام، وبين قبوله مبادرة روجرز بقيودها الكثيرة على إسرائيل.

وفي إطار توثيق يوميات تلك «الحرب المجيدة»، يشرح الكاتب كيف رافق جمال عبد الناصر إلى رحلة استجمام في مرسى مطروح منتصف أيلول/سبتمبر، بعد العلاج في موسكو، وكيف كان الرئيس قد طلب منه الإطلاع على خرائط وقرارات المعركة لفروع القوات المسلحة والتشكيلات وجبهة الجولان

للمرة الأخيرة لاعتمادها، وهو مستريح في مرسى مطروح. وعلى رغم أن أحداث «أيلول الأسود» قد داهمته، ودفعته إلى العودة سريعاً إلى القاهرة والدعوة إلى «مؤتمر القمة الأخير»، إلا أنه «صدق على المرحلة الأولى من الخطة غرانيت»، وكان من المقرر أن تبدأ «حرب التحرير» فور انتهاء فترة وقف إطلاق النار، أي يوم ١٩٧٠/١١/٧». وفي هذا السياق يشير الكاتب إلى «كلمة حق» لخصها بقوله: «إن التخطيط الاستراتيجي العام، الذي بلور هذه الخطة الهجومية «غرانيت» «ليس له أية علاقة مع ما تم من خطط حربية يوم ١٩٧٣/١٠/٦... لسبب بسيط جداً هو أن الهدف العسكري لتحرير سيناء من الناحية العملية قد تغير تغييراً شاملاً».

ومن هذا المنطلق، يؤكد الفريق أول محمد فوزي أن خطة تحرير سيناء، أي الخطة «غرانيت» الهجومية، قد اكتملت كل عناصرها ومتطلباتها في حياة جمال عبد الناصر، ويضيف أن القوات المسلحة بأكملها تدربت على هذه الخطة عدة مرات، إلى درجة أن الجنود كانوا يتدربون على «العبور» وهم معصوبي الأعين. كما يشير إلى المشروع الاستراتيجي الذي قامت به القوات المسلحة المصرية بكامل فروعها، تحت قيادته، في تجربة عملية لحرب التحرير، وقام بالتحكيم قادة سوفيات، بالإضافة إلى المخابرات المصرية، ويورد النصوص والوثائق الخاصة بذلك.

ومعنى ذلك «ان القوات المسلحة المصرية والسورية كانت جاهزة تماماً لخوض حرب التحرير بالقوة يوم ١٩٧٠/١١/٧، تاريخ انتهاء فترة وقف إطلاق النار المؤقت. وهكذا فبعد أن كان ميزان القوى يعطي لإسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧ حوالى ٩٠ بالمئة، أصبح ميزان القوى في صالح العرب في حزيران/يونيو ١٩٧٠. وهو إنجاز خارق لا يقوم به إلا أبطال آمنوا بربهم ووطنهم وعروبتهم».

لقد صدّق جمال عبد الناصر، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، على قرار الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، لكي تنطلق عملية العبور والتحرير يوم ١٩٧٠/١١/٧. ولكن خيار القدر جاء مختلفاً، لأن اليوم الذي تحدد للعبور، كان هو نفسه يوم «ذكرى الأربعين» لرحيل جمال عبد الناصر..

وبعدها جرت مياه كثيرة تحت الجسر □

برهان زريق

الوطن في الإسلام

(دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٧). ٣٦٨ ص.

عدنان السيد حسين

أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

ـ ١ ـ

حقق العرب سبقاً زمنياً في إدراك مقولة الوطن قبل الأوروبيين انطلاقاً من مضمون «الصحيفة» النبوية التي خاطبت المهاجرين والأنصار من قريش ويثرب. إنها بمثابة الدستور الإسلامي الأول للدولة الإسلامية، والذي أقام بناءً سياسياً وطنياً على أساس المساواة في الحقوق بين الأطراف المتعاقدة (ص ٢٥٩).

والإسلام يقر النظرية العفوية للوطنية ـ الحنين إلى الوطن ـ ولو أن نظرية الدار الإسلامية التي سادت في العصر الوسيط استنفدت اغراضها، ولم تعد صالحة لأن تسوس الحياة الإنسانية المعاصرة بتضاريسها وتموجاتها...(ص ٢٩٠). فنحن أمام أوطان وشعوب إسلامية أقامت دولها دون أن تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن بالتالي نفي الصفة الإسلامية عنها (ص ١٥٩).

في الدائرة الوطنية، لم يتدخل الإسلام في تنظيم الأحوال الشخصية لغير المسلمين (زواج، طلاق، ميراث، وصية)، وتركهم يتبعون ما تقضي به معتقداتهم الدينية (ص ١٤٥)، ولم يجز قتال غير المسلمين الذين ينتمون مع المسلمين إلى وطن واحد، إلا في حالتين:

١ ـ محاولة غير المسلمين إكراه المسلمين على القتال ارتداداً عن دينهم.

٢ ـ إقدام غير المسلمين على إخراج المسلمين من ديارهم (ص ٢١٤ ـ ٢١٥) أضف إلى ذلك أن الوطن هو أرض وعلاقات اجتماعية واقتصادية وإنسانية. إنه ليس مجرد أيديولوجيا إسلامية بعيدة عن الجغرافيا السياسية، أو منفصلة عنها. ولطالما أحب المسلمون أوطانهم انطلاقاً من القاعدة المعروفة «حب الوطن من الإيمان».

أما العلاقات بين المواطنين فتديرها وترعاها سلطة سياسية، هي سلطة مدنية تتعامل مع الطبيعة البشرية بما فيها من علاقات وتعقيدات ومصالح. إنها ليست سلطة ثيوقراطية، أو سلطة تخلع على نفسها صفة القداسة.

* * *

هذه أبرز خلاصات كتاب **الوطن في الإسلام وافكار برهان زريق**. إنها أطروحات تستأهل البحث والدرس والتأمل. وهي تتصل بشكلٍ أو بآخر، بمفهوم الدولة في عناصرها ووظائفها وظروف تأسيسها. لذلك كانت، ولا تزال، محل أخذٍ ورد، ورفض وقبول، واجتهاد وانتقاد.

ـ ٢ ـ

في هذا الخضم، راح المؤلف يجمع المعلومات والوثائق والنصوص، ويعرج على بعض الأفكار الأوروبية ـ الغربية. وربما بلغ به الاستطراد درجة متجاوزة عندما خاض في جدلية الأخلاق والسياسية، وفي نقد العقل الديني ارتباطاً واتصالاً بعصر النهضة الأوروبية. كما تطرق إلى مفاهيم الأمة الدينية والاجتماعية والسياسية، وصولاً إلى عصر النهضة الإسلامية التي اضطلع بها رواد كبار كالأفغاني وعبده والكواكبي. وربما أدى هذا العرض إلى تشتت البحث، ودخوله مسالك وعرة، وانعطافات عدة كان يمكن تفاديها.

بتعبير آخر، قد تؤسس المعلومات الواردة في هذا الكتاب ـ المهم في موضوعه ـ لبحث جديد حول الوطن والمواطنة في الإسلام، إذا ما اعتُمد فيه منهج آخر وفرضية محددة وواضحة منذ البداية.

وهذا لا يقلل من جدوى الكتاب، ومرجعيته المفيدة، وخصوصاً أنه تطرق إلى طبيعة نظام الحكم في الإسلام، أي إلى طبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، والعلاقات بين المواطنين كافة (مسلمين وغير مسلمين). ولكنه قرر أحياناً مواقف تحتاج إلى مزيد من البحث، كالموقف من الديمقراطية والعلمانية. يقول المؤلف في الصفحة ١٢٤: «الواجب الشرعي يحدو المسلم للمشاركة في تحقيق مثل هذا الحكم ـ حكم ديمقراطي علماني ـ فرداً كان أم جماعة، عملاً بالأصول والمقاصد الشرعية التي تؤول إلى قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، أو قاعدة الضرورة والاستطاعة، أو النظر في مآلات الأفعال، وغيرها من قواعد الشريعة...». وعلى أهمية هذا الرأي، فإنه يحتاج إلى إسناد وبحث متصل، خصوصاً عند الحديث عن الديمقراطية والعلمانية. ألم ينقسم المسلمون في مذاهبهم حيال هاتين القضيتين؟ لنتأمل الاختلاف في الاجتهاد بين الشورى الملزمة والشورى غير الملزمة، على سبيل المثال لا الحصر. هذه من المسائل الخلافية التي تستغرق حيزاً واسعاً من الفقه الإسلامي، والحكم فيها يحتاج إلى صبرٍ وتمهلٍ ودراسة. هذا بصرف النظر عما إذا كنا نؤيد المؤلف في بعض مواقفه أو نعارضه.

في موقف آخر، نعتقده متسرعاً، يقول المؤلف في الصفحة ٣٣٩: «لقد انقسم المسلمون سياسياً بعد الخليفة عثمان، ثم انقسموا دينياً منذ عهد عليٍّ، ومن جهة أخرى لم نجد خليفة أو أميراً أو ملكاً يتنازل عن تاجه من أجل الإسلام...».

نعم حصل انقسام سياسي في أواخر عهد الخليفة عثمان بن عفان، وامتد إلى عهد الخليفة عليٍّ بن أبي طالب، لكن ما هي طبيعة هذا الانقسام السياسي وأسبابه؟ أما القول إن المسلمين انقسموا دينياً بعد ذلك، فهو غير دقيق، بل الأصح أنهم انقسموا مذهبياً في إطار الدين الإسلامي الواحد. وربما نجد جذور هذا الانقسام في التربة الاجتماعية العربية، التي غذته وأظهرته أمام الملأ بصورة فجة لا تستقيم مع جوهر الرحمة والهداية.

ـ ٣ ـ

يبقى أن هذا الكتاب نجح في تسليط الضوء على مسائل مهمة، أبرزها:

١ ـ إن للأقليم، أو الأرض، مكانة مركزية في نشأة الدولة وحياتها وتطورها. وهذا ينطبق على أية دولة، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي والدستوري، وعن الأفكار السياسية والمنطلقات الدينية أو الحضارية السائدة.

٢ ـ إن الإسلام كدين ينطوي على إطار عقلاني واسع؛ إطار يراعي خصوصيات الشعوب ودوائرها الاجتماعية والسياسية المختلفة.

٣ ـ ثمة فروقات في مضامين مصطلحات: الوطنية، والقومية، والعالمية. ولا يوجد تعارض بين الإسلام كدعوة عالمية ـ إنسانية والعروبة كرابطة قومية للعرب.

٤ ـ إن نظام أهل الذمة لم يعد صالحاً مع تراجع نظرية الدار الإسلامية، ونظام المواطنية ـ بما فيه من حقوق وواجبات ـ هو الأصلح لزماننا. والمواطنية هنا تعني المسلمين وغير المسلمين الذين يعيشون في كنف دولةٍ واحدة ووطن واحد.

٥ ـ إن هناك تشويهاً لصورة الإسلام والمسلمين عند ربط الدعوة الإسلامية بالقوة (السيف). لقد ترك العرب الناس من غير المسلمين أحراراً في أديانهم، كما قرر الكاتب الفرنسي غوستاف لوبون في القرن التاسع عشر، فهل يلجأ بعض العرب إلى العنف في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ □

صدر حديثاً

النظام الإقليمي للخليج العربي

د. محمد السعيد ادريس

يتناول هذا الكتاب بالتحليل المقارن المراحل الثلاث لتطور النظام الإقليمي الخليجي باعتباره نظاماً إقليمياً فرعياً عربياً منذ نشأته عقب الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وحتى مشارف القرن الجديد، وهي: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة، ومرحلة الاستقطاب والصراع، ومرحلة الانفجار والمراجعة. ويستخلص المميزات لتأثير محددات البيئة الداخلية والإقليمية من جهة، والمسارات التي تحكم علاقة هذا النظام بالنظامين العربي والدولي من حيث الاستقلالية والتبعية من جهة أخرى. ويتوصل إلى استنتاج مؤشرات مهمة لاحتمالات تطور هذا النظام في المستقبل.

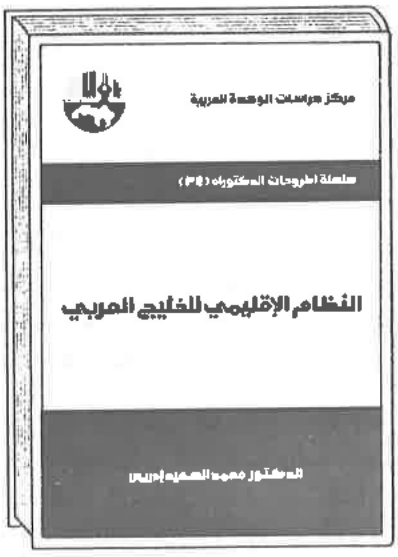

٦٣٤ صفحة
الثمن: ١٨ دولاراً

Robert J. Holton
Globalization and the Nation-state
(Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998). x, 222 p.

العولمة والدولة القومية

سعد الشلماني

مركز دراسات الشرق الأوسط ـ جامعة درم ـ المملكة المتحدة.

هل انتهت الدولة القومية؟ تحدي العولمة
ـ ١ ـ

ـ هل ماتت الجغرافيا؟ هل انتهت الدولة القومية بتأثير تحدي العولمة؟ هل نتجه نحو كيان سياسي عالمي؟ ما التأثير الذي يفرضه تحدي العولمة على الدولة القومية؟

ـ هل العولمة قوة لا يمكن إيقافها تتجه لتدمير أو تهميش الدولة القومية؟ وإذا كانت كذلك، فهل هي حقاً مجرد اسم جديد لقوة اقتصادية للشركات المتعددة الجنسية؟

ـ هل العولمة مجرد مصطلح جديد يغطي عدداً من العمليات الثقافية والسياسية والاقتصادية تتضمن سمات مختلفة من التغير الاجتماعي وتقود إلى تنوع في الاتجاهات؟ هل هي امبريالية جديدة؟

ـ هل للعولمة حدود؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه الحدود ولماذا؟

ـ الى أين سنعود في التاريخ الإنساني للبحث عن جذور تطورات العولمة؟

ـ هل العولمة متزامنة مع قوة الغرب المعاصرة؟ هل هي معادلة للأمركة؟ هل تولد العولمة في إطار نهاية الحرب الباردة نوعاً جديداً من النظام الدولي الكوني؟

ـ هل العولمة قيد على العمل والخيار الإنساني، أم مصدر للفرصة ومنبع للانتشار الإبداعي، أم انها خليط من كل هذه الأشياء؟

ـ لماذا يكتنف الغموض هذه الظاهرة المصيرية السماة العولمة؟ ما هي طبيعتها الدقيقة؟ هل هي ظاهرة جديدة معاصرة؟ أم انها ظاهرة قديمة وتاريخية؟

لقد كُتِب الكثير حول ظاهرة العولمة (Globalization)، حيث اعتبرها البعض مؤامرة امبريالية غربية، واعتبرها البعض الآخر نهاية المطاف في توجه البشرية نحو مصيرها المحتوم. وبينما رآها البعض تطوراً محموداً، رآها البعض الآخر أمراً سيئاً ونذير شؤم. كما رأى فيها البعض نهاية للتاريخ بانتصار المنهج الرأسمالي الليبرالي الغربي، واعتبرها البعض الآخر امبريالية جديدة مصدقة لنبوءة كارل ماركس وفردريك إنغلز

بتوسعية نمط الإنتاج الرأسمالي عبر العالم وعبر كل قطاعات المجتمع، وتأكيداً لصحة تحليل فلاديمير ايتش لينين القائل بأن الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية.

كما ينظر آخرون إلى العولمة بمنظار سلبي، باعتبارها هيمنة للمصالح الثقافية والاقتصادية الغربية على بقية العالم، هذه الهيمنة التي تعني اللامساواة بين الدول والأقاليم الغنية والفقيرة، وتوصف غالباً بأنها عمل النظام الدولي الرأسمالي أو «اللانظام الدولي الجديد».

فما هي حقيقة العولمة؟ ما هو تعريفها؟ متى بدأت؟ ما هو مصدرها؟ هل هي مثيرة للمخاوف أم أنها شيء مفيد؟

حول هذا الموضوع صدر الكتاب موضع العرض بعنوان **العولمة والدولة القومية** *(Globalization and the Nation-state)* وهو مكون من مقدمة وخاتمة وستة فصول: **الفصل الأول** بعنوان «فهم العولمة: تاريخ ظهور العالم كمكان واحد»، **والفصل الثاني** بعنوان «الاقتصاد الكوني: شبكات وترتيبات تنظيمية»، **والفصل الثالث** بعنوان «هل انتهت الدولة القومية؟ تحدي العولمة»؟ **والفصل الرابع** بعنوان «نحو كيان كوني»، **والفصل الخامس** بعنوان «القومية والعرقية: توجهات ضد العولمة أم مكونات للحقل الكوني»، **أما الفصل السادس والأخير** فبعنوان «ماذا يحدث للثقافة؟ تناغم تقطب أم تهجن؟»

- ٢ -

يحاول المؤلف في هذا الكتاب الإجابة عن كثير من الأسئلة المطروحة حول العولمة محللاً بعض المؤلفات المهمة حول الموضوع مثل كتاب روبرتسون **العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**[١] الصادر عام ١٩٩٢، وكتاب ماكجرو **السياسات الكونية في مرحلة انتقالية**[٢] الصادر عام ١٩٩٢ أيضاً، وغيرها الكثير من أمهات الكتب حول الموضوع.

فهو يرى أن الزيادة المتسارعة والمطردة في الاهتمام بالعولمة والتعليق عليها وتحليلها تعتبر تحدياً مباشراً لكثير من الطرق التي نفكر فيها حول المجتمع الإنساني، وبخاصة ما تعودنا عليه من تعريف للمجتمع على أساس النشاطات التي تحدث في الدولة القومية. ويرى أيضاً أن ظاهرة العولمة يلفها الغموض، والدليل على ذلك هو صعوبة الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

وضمن الصعوبات التي تواجه فهم العولمة، الافتراض القائل إن العولمة هي التيار المتفوق والمسيطر في الحياة المعاصرة، وكذلك الاتجاه إلى التعامل معها كظاهرة حديثة جداً مرتبطة بما حدث في المائتي عام الأخيرة من تطورات، مثل التصنيع والتقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات والقوة العسكرية التنظيمية للدول الغربية مقارنة ببقية العالم.

إن العالم قبل مائتي عام كان أكثر تمزقاً اقتصادياً وثقافياً مما هو عليه اليوم، وكذلك فإن الاعتماد على النقل البحري والدواب في المواصلات خلق ما يسمى «سطوة البعد»، أي عزل مناطق العالم بعضها عن بعض، كما لم يكن هناك تقويم عالمي.

أما الآن، فإن التنظيم الحالي للتقويم العالمي قائم على التقويم الغربي، تاركاً التقويم الإسلامي والصيني والأرثوذكسي

---

(١) Roland Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture*, Theory, Culture and Society (London: Sage, 1992).

(٢) Anthony G. McGrew, *Global Politics: Globalization and the Nation-state* (Cambridge [England]: Polity Press; Oxford [England]; Cambridge; MA: Blackwell Publishers, 1992).

لأداء وظائف دينية وثقافية محدودة. وسطوة البعد والمسافات تم تجاوزها بثورة الاتصالات التي بدأت بالتلغراف والتلفون والراديو والتلفزيون، وتستمر إلكترونياً عبر الكومبيوتر وأنظمة البث عبر الأقمار الصناعية، وكذلك فإن نقل المعلومات عبر الفاكس والإنترنت، بالإضافة إلى النقل الجوي، ضيَّق العالم إلى حد أن المعلومات تُنْقَل والناس يتنقلون من مكان إلى مكان حول العالم في أقل من أربع وعشرين ساعة، مما أدى إلى ضغط الوقت والزمان.

وصحيح أن التطورات الحديثة مهمة، ولكن عمليات التغير التي قادت إلى العولمة كانت تراكمية، أي أنه كانت هناك عولمات صغيرة (Mini Globalizations) سبقت وأسست للعولمة التي نعرفها الآن. ومن هذه العولمات الصغيرة، التجارة عبر الإقليمية، والفتح الإمبريالي الذي أدى إلى نقل الموارد والثقافة عبر الأقاليم، وكذلك انتشار الأديان، وحركة السكان سواء من خلال تجارة الرقيق أو للبحث عن أراض جديدة، وكانت كلها سمات بعيدة المدى للتاريخ العالمي لعدة آلاف من السنين. وهذه التطورات لم تكن غربية صافية، بل تضمنت كما يرى هولتون مساهمات الصين والعالم العربي الإسلامي وحضارات حوض البحر المتوسط.

وهكذا فإن الدراسة تتعامل مع العولمة كظاهرة تاريخية بدلاً من النظر إليها باعتبارها ظاهرة معاصرة فقط. فعلى الرغم من أن التغيرات الحديثة في عولمة الحياة الاجتماعية مهمة من دون شك، وأنه لا يمكن إنكار أن عمليات العولمة تكثفت خلال المئة عام الماضية، إلا أن العولمة ليست جديدة، بل قديمة، وما حدث هو أنها تزايدت واتضحت بشدة في العقود الأخيرة بالتوسع السريع لمعدل التدويل للنشاطات المحلية.

ـ ٣ ـ

يرى هولتون أن النظريات الصريحة للعولمة تمثل تطوراً حديثاً نسبياً يعود إلى الستينيات، حيث إن مفاهيم مثل «العولمة» و«القرية الكوكبية» (Global Village) هي إضافات جديدة لمفردات القاموس العصري. لكن هذا لا يعني أن العولمة نفسها هي تطور حديث، ولا يعني أن محاولات فهم الأمور التي نعتبرها الآن كونية ظهرت فقط في العقود القليلة الماضية. فالبحث عن فهم العولمة يتطلب الانتباه إلى بنى وشبكات تمتد إلى الماضي البعيد، كما أن الاقتراب التاريخي والثقافي من العولمة ليس سهلاً من الناحية العملية لأنه يتطلب الانتباه لعمليات معقدة للتغير التاريخي.

ويشير هولتون إلى ما يسميه الحديث الكوني (Global-Talk)، حيث يرى أن الإشارة المستمرة إلى التطورات الكونية في عناوين الجرائد والتعليقات الصحفية والكتابة الأكاديمية تشكل نوعاً من الحديث ـ الكوني. فإذا استمعنا جيداً إلى الحديث الكوني، فإن الرسالة التي تصلنا هي أن حياتنا متأثرة في كل سمة بمؤسسات كونية وعمليات تغير. والحديث الكوني يمتد أيضاً إلى عالم السياسة، فالتنبؤ بأفول الدولة القومية في وجه العولمة حدث مع الوعي بنمو المؤسسات السياسية العابرة للقومية مثل الأمم المتحدة، وتطور الممارسات السياسية عبر القومية مثل حماية حقوق الإنسان. فمع تطور الكثير من المنظمات والعمليات عبر القومية، بدا وكأن الدولة القومية سيتم استبدالها من خلال قوى خارجة عن إرادتها. والكثير من المراقبين يتساءل عما إذا كانت الدولة القومية لها نوع من المستقبل البعيد المدى في عالم العولمة المتزايدة، بل إن البعض يعتقد أن الدولة القومية أصبحت «موضة قديمة» وتقليعة عفى عليها الزمن بتأثير العولمة.

إلا أن العولمة لم تنه أو تتجاوز بعد الدولة القومية، حيث نجد أن حكومات وجماعات مصلحية وأفراداً أيضاً استطاعوا وبأشكال مختلفة أن يُسخّروا العولمة لمصلحتهم، والأمثلة على ذلك ـ كما يرى هولتون ـ الأمم المتحدة والألعاب الأولمبية. وإذا كانت الدولة القومية ليست على وشك الاختفاء بتأثير العولمة، فإن مُثُل السيادة القومية لم تعد صالحة في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. والأمر المهم هنا ليس فقط أن الأمم ظلت صامدة في وجه العولمة. ولكن أيضاً أن القومي والعالمي هما (بعدة طرق) متكاملان، وليسا بالضرورة قوتين اجتماعيتين متناقضتين. فالعولمة ليست تياراً اجتماعياً من دون حدود، ولكنها مقيدة بالتطورات المؤثرة في الدولة القومية. وفي المقابل، فإن تطور العولمة يضع قيوداً على سيادة الدول وقدرة الجماعات العرقية على إعادة العالم إلى حالته القبلية (Retribalization). وهذا يتجلى في حالة اختيار الدول التخلي عن عناصر من سيادتها لهيئات دولية في مجالات الحرب وحقوق الإنسان والتجارة، لكن في أوضاع أخرى يكون التأثير الكوني غير مرحب به ويقاوم.

إن كثيراً من الذين يرفضون العولمة الاقتصادية المتجسدة في اختراق الشركات المتعددة الجنسية للمجتمعات المحلية ينظرون بإيجابية إلى السمات السياسية للعولمة، مثل محاولات تأمين حقوق إنسان عالمية أو أنظمة حماية البيئة. فهم قد يشاركون أحياناً في حركات اجتماعية كونية مثل «منظمة السلام الأخضر» الدولية. والعكس صحيح، حيث إن كثيراً من الليبراليين الاقتصاديين الذين يرحبون بالاقتصادات الحرة، في ما يتعلق بحرية تداول رأس المال والسلع، هم من الناحية الاجتماعية محافظون في رفضهم مبادرات حماية البيئة العالمية.

إن عملية العولمة، بحسب هولتون، ليست قوة فاتحة موحدة واحدة مدفوعة بمنطق الرأسمالية أو الإمبريالية الثقافية الغربية، وهي لا تطغى على الدولة القومية أو تدمر الفروقات الثقافية القائمة على العرقية أو نوع من أنواع الارتباط الثقافي، ولا هي ظاهرة حديثة.

ولكن برفض هذه المنطلقات، فإن هولتون لا يهدف بالطبع إلى إنكار أن العولمة أثرت بشكل كبير في أنماط التغير الاجتماعي وقدرة الأمم على تقرير مصيرها أو التوزيع الكوني للقوة واللامساواة، ولا يهدف كذلك إلى تجاهل الاطراد السريع للعولمة خلال القرن الماضي.

وإذا كانت العولمة تعني بالنسبة لهولم وسورنسن «زيادة مطردة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود»، فإن العولمة ليست ببساطة مجرد ظاهرة اقتصادية، وهي بذلك عكس ما تعنيه لإيمانويل والرستاين الرائد في نظرية النظام الدولي الذي يرى أن العولمة تمثل «انتصار الاقتصاد العالمي الرأسمالي المرتبط بتقسيم العمل الدولي والمدفوع بمنطق التراكم الرأسمالي»، والاثنان يختلفان عما يراه بها البرو الذي يعرّف العولمة بأنها «تلك العمليات التي تنخرط فيها شعوب العالم في مجتمع عالمي واحد».

وهناك من حاول التمييز بين العولمة والحقل الكوني. فالحقل الكوني ـ وفقاً لروبرتسون ـ هو العالم الاجتماعي المفرد الذي يحدث فيه التفاعل والتغير الاجتماعي. أما العولمة فهي العملية التي يصبح بها الحقل الكوني موجوداً، ولكنها ليست المكون للحياة الاجتماعية. فمنهج روبرتسون الجدلي يرى العولمة كتفاعل لأشكال حياة مختلفة أكثر منه هيمنة قوى عبر قومية على قوى قومية أو انتصار الحداثة على التقليدية.

وهكذا فإن العولمة ـ كما يراها هولتون ـ ذات سمات تعددية الأبعاد، سياسية

واقتصادية وثقافية ...الخ، مع مراكز متعددة للفعل وتنوع لاعبين في الحقل الكوني. وتعددية الأبعاد هذه تدعو إلى الحديث عن عولمات متعددة، وليس فقط عولمة واحدة.

- ٤ -

وختاماً، فإن هولتون تعامل مع ظاهرة العولمة كواحدة من أكثر النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إثارة، وهي تحاط أكثر من غيرها بالمبالغات والشعارات التي تجعل من الصعب تقييم ما تعنيه العولمة بالتحديد، وأي أثر سيكون لها في حياة الافراد والأمم. كما أنه (أي هولتون) سعى إلى فهم الخلط وسوء الفهم المصاحب لهذا المفهوم مستنداً إلى معلومات تاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية، وقدم تقييماً متوازناً لنقاط قوة وضعف التوجهات نحو العولمة.

وعلى رغم أن الجدل سيستمر من دون شك حول العولمة، فإن من المهم بالنسبة لنا في العالم العربي والإسلامي محاولة فهم هذه الظاهرة من جميع جوانبها ومن مختلف الزوايا عن طريق دراستها دراسة جادة، بالاطلاع على الكتابات الرصينة وذات الصدقية التي كتبت حولها للوصول إلى تقييم صحيح لمزاياها وعيوبها لاتخاذ الموقف الصحيح منها، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب □

ليبانون تاكسي

١ - خدمة تاكسي ٢٤ ساعة فعلياً يومياً.
خدمات أخرى:
٢ - للاعراس افخم السيارات:
- مرسيدس شبح ٩٩ - شبح ٩٥
- كاديلاك ليموزين.
٣ - سيارات ٦ و٧ أشخاص.
٤ - فانات من ١٠ إلى ١٤ راكب.
٥ - اوتوبيسات من ٢٠ إلى ٤٨ راكباً.
٦ - فرع لتاجير السيارات.
٧ - سيارات لجميع المناطق السورية.
هاتف: ٣٥٣١٥٢ - ٣٥٣١٥٣
٣٤٠٧١٧ - ٣٤٠٧١٨
فاكس: ٣٤٠٧١٩ - شارع الحمراء
بيروت - لبنان.

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية

(١)

ابراهيم العجلوني (محرر). **الواقع العربي وتحديات قرن جديد.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عَمَّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩. ٢٥٢ ص.

تتوزع موضوعات هذا الكتاب على ثلاثة محاور أساسية: **الأول** هو محور الواقع العربي وآفاقه، وهو يُشخِّص خصائص هذا الواقع وما يميزه من اضطراب وتمزق ومعوقات نهوض، ويخلص إلى أن تجاوز هذا الواقع ممكن إذا ما توافرت مقومات النظام الديمقراطي، وهي التعددية السياسية، والمعارضة الشرعية، والحق في الاجتماع والتعبير، والتنظيم وتداول السلطة...الخ. والمحور **الثاني** هو محور المستقبل العربي ورؤاه، وهو يهتم اهتماماً أكبر بأبعاد أي رؤية جادة إلى المستقبل العربي سواء على المستوى الفكري والثقافي أو على المستوى الفكري والعلمي. والمحور **الثالث** هو محور النهضة العربية وشروطها، وهو يؤكد أنه على رغم اختلاف هذه الشروط تبعاً لاختلاف أدوات النظر والتحليل، إلا أن البعد التنويري أول شروط التعايش مع مستجدات القرن الحادي والعشرين. ومحاور الكتاب تتوزع على ثمانية عشر فصلاً لثمانية عشر مفكراً من مصر وسوريا ولبنان والأردن وليبيا.

(٢)

ابراهيم عرفات (محرر). **القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩. ع، ٣١٨ ص.

يكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة على ضوء تفاعلات القضية الأفغانية واحتمالات تطورها الوشيك. ينقسم الكتاب إلى أحد عشر فصلاً تتناول خلفية التدخل السوفياتي في أفغانستان من حيث دوافعه وتداعياته، وجذور حركات المقاومة الوطنية للتدخل الأجنبي، ومراحل تطور الحرب الأهلية الأفغانية، وظهور حركة طالبان وتكوينها وتنظيمها القيادي والأيديولوجي، والأدوار

الإقليمية، ثم العالمية، على التوالي وتأثيراتها في مسار الحرب وتوازنات القوة بين الأطراف المتنازعة، وفي المقابل انعكاسات الحرب الإقليمية على الجوار الإقليمي لأفغانستان، ثم المحاولات الأفغانية والإسلامية وجهود الأمم المتحدة على الترتيب لتسوية القضية، وأخيراً التصورات الواردة بخصوص مستقبل القضية.

(٣)

إدريس أبحري. **إريتريا ورهان الإسلام السياسي: حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٨.

يعالج هذا الكتاب ظاهرة المد الأصولي في القرن الأفريقي وانعكاساتها على التطور السياسي لدوله، وذلك بالتركيز على اريتريا. وفي هذا السياق يبدأ الكتاب بالتعريف بأصول الأجناس البشرية التي يتألف منها الشعب الإريتري، ويعرض للحضارات المختلفة التي تعاقبت عليه. ومن بعد ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول: **الأول** يناقش الحركات الإسلامية بتصنيفاتها المختلفة وامتداداتها الإقليمية مع إعطاء أهمية خاصة لحركة الإخوان المسلمين. **والثاني** يتناول حركة الجهاد الإسلامي من حيث نشأتها وتكوينها وأصولها. **والثالث** يركز على ما أسماه عملية «أسلمة المجتمع» وتأثير بروز حركة الجهاد، ويحلل دوافع النظام السوداني لتدعيم هذه الحركة. ويخلص إلى أن إريتريا ليست مرشحة لتطور مناظر للتطور على الساحة السودانية، أي لظهور تحالف عسكري ـ ديني حاكم (وذلك بطبيعة الحال قبل القرارات التي اتخذها الفريق عُمر البشير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ واستهدف بها توحيد السلطة)، على أساس أن الإسلام السياسي ليس له رصيد في التراث الإريتري على رغم قرب الدولة جغرافياً من مَوَاطن ظهور الإسلام.

(٤)

السيد عليوه. **حكومة الغد**. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، ١٩٩٩.

حكومة الغد التي يدور حولها هذا الكتاب تمثل على حد تعبير المؤلف الحلم المشروع لكل الشعوب التواقة إلى الحرية والساعية لها. والكتاب يسلط مزيداً من الضوء على هذه الفكرة من خلال خمسة فصول: **الأول** يناقش عصر التحولات الكبرى والمتمثلة أساساً في العولمة وتبعاتها. **والثاني** يحلل أبعاد أزمة الدولة المعاصرة وحدود دورها في ضوء تحديات هذا الدور سياسياً واقتصادياً وثقافياً. **والثالث** يتناول ما يسميه الثابت والمتغير في حياتنا السياسية، ويضع تصوره لأفضل الحكومات القادرة على مواجهة مستجدات الغد. ويمضي الفصل **الرابع** خطوة أبعد بالتركيز على ثلاثة من معالم هذه الحكومة الفاضلة هي: إصلاح المركزية المركبة وتفكيك البيروقراطية ونبذ الخصخصة العمياء. فيما يهتم الفصل **الخامس** والأخير بسبل التعامل مع قضيتي العنف والتطرف.

(٥)

عبد الله الأشعل. **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**. لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩.

يهتم هذا الكتاب بدراسة أثر المتغيرات الخارجية في مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء **الأول** يخصص لظروف نشأة المجلس وارتباطها بجملة عوامل رئيسية من قبيل اندلاع الثورة الإيرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان، وتجدد النزاع العراقي ـ الإيراني، وانقسام الوطن العربي بشدة على محور العلاقة مع إسرائيل. والجزء **الثاني** يضع المجلس في الإطارين الإقليمي والدولي، بوصفه منظمة

إقليمية تستهدف تفعيل التعاون بين أعضائها وتلتزم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وترفض سياسة الأحلاف. والجزء **الثالث** ينصب على تحليل مواقف المجلس من بعض أهم قضايا المنطقة، وفي مقدمتها الحرب العراقية ـ الإيرانية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٦)

عبد الملك عودة. **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.

يناقش هذا الكتاب قضية قديمة/جديدة، هي قضية المياه في علاقات مصر الافريقية، وذلك بواسطة أحد آباء الدراسات الافريقية في الوطن العربي، هو عبد الملك عودة. يدور الفصل **الأول** خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث يرسم خريطة التفاعلات السياسية خلال تلك المرحلة مع التركيز على تجذر فكرة وحدة وادي النيل في الفكر السياسي المصري وتحليل أهم عناصر الموقف البريطاني. وينتقل الفصل **الثاني** إلى دراسة السياسة المائية المصرية بعد الاستقلال وتغير خريطة دول الحوض مع مناقشة جهود التعاون المائي في تلك المرحلة. وينتهي الفصل **الثالث** إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع الاهتمام بالنزاعات الإثنية ومحاولات قلب نظام الحكم، وتوضيح أبعاد السياسات الدولية في منطقة الحوض بما في ذلك السياسات الأمريكية والفرنسية والإسرائيلية وحدود الدور المصري في هذا الإطار.

(٧)

محمد صالح الشيخ. **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.

يناقش هذا الكتاب ظاهرة تلوث البيئة من حيث أسبابها ومظاهرها وطرق مكافحتها. والكتاب ينقسم إلى بابين تتوزع عليهما خمسة فصول: **الباب الأول** يدور حول كل من التنمية والتخلف، فيناقش **الفصل الأول** مفهوم البيئة ومشكلاتها المتراكمة على نحو يجعل من الصعب التعامل معها. ويتطرق الفصل **الثاني** لجهود التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ومساعي المنظمات الدولية، وبالذات الأمم المتحدة في تحقيقها بشكل مستدام. والباب **الثاني** يدرس الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية، حيث يتعرض الفصل **الأول** لتلوث المياه أساساً في نهر النيل، ويتتبع ذلك منذ ما قبل عهد محمد علي مروراً بمرحلة عبد الناصر وانتهاءً بالفترة الحالية. ويركز الفصل **الثاني** على السياسات الزراعية وأثرها في زيادة ملوحة الأراضي. أما الفصل **الثالث**، فيتوقف أمام الأنشطة الصناعية الملوثة لمياه النيل. ويختتم الكتاب بتقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة التلوث البيئي عموماً، والمائي منه على وجه الخصوص.

(٨)

محمد مصطفى عرفي. **الدور الجديد لحلف شمال الأطلنطي وتاثيره على جنوب المتوسط**. مالطا: أكاديمية البحر المتوسط للعلوم الدبلوماسية، ١٩٩٨.

يدرس هذا الكتاب انعكاسات التطورات في النظام الدولي والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على بنية حلف شمال الأطلسي، ودوره وآلياته، انطلاقاً من الهدف الرئيسي لتكوينه كي يكون الأداة السياسية للغرب في صراعه مع الشرق. والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: **أولها** يقدم الأساس النظري لفكرة الأحلاف من حيث بواعثها والنتائج المترتبة عليها سلباً وإيجاباً، ثم ينتقل إلى شرح ظروف تأسيس حلف شمال

الأطلسي عام ١٩٤٩، وأهم أجهزته، وتطور دوره خلال فترة الاستقطاب الدولي. **وثانيها** يستعرض أهم التغيرات الدولية اللاحقة على سقوط الاتحاد السوفياتي، وما تبعها من عمليات تكيف في إطار الحلف مع التركيز على تبنيه برامج الشراكة من أجل السلام. **وثالثها** يحلل طبيعة العلاقات الحالية بين الحلف ودول حوض المتوسط، ومنها مصر، ويحاول استشراف تأثير ذلك في المصالح العربية.

(٩)

منير الحمش. **أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة: دراسة**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩. ٣٤٩ ص.

يحلل هذا الكتاب أثر عولمة الاقتصاد في تفعيل أزمة الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية التي تعبر عنها مؤشرات من قبيل تزايد معدلات الفقر واللامساواة والتهميش والبطالة. والكتاب يتضمن سبع أوراق رئيسية هي التالية: الرأسمالية، الاشتراكية الى أين؟، والمخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، والتطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها على الاقتصادات العربية، وانخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصادات دول الخليج العربي، وثلاث محاضرات في الاقتصاد السياسي المعاصر (التكتلات الاقتصادية الدولية، والأزمة الاقتصادية العالمية، والاقتصاد العربي والعولمة)، والتنمية والحراك الاجتماعي، وأخيراً ورقتين في السياسة والاقتصاد (الشروط الموضوعية لقيام شراكة أوروبية ـ سورية حقيقية، والتحدي الصهيوني وتحدي المشروعات المشبوهة).

(١٠)

هند أمين البديري. **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.

يحاول هذا الكتاب تصحيح بعض المزاعم المحيطة بالقضية الفلسطينية ويفندها من خلال العرض التاريخي الموثق لأهم مراحل تطورها. وفي هذا الإطار ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول أساسية: يبدأ الفصل **الأول** بمتابعة تشريعات حيازة الملكيات الزراعية في فلسطين منذ عهد عمر بن الخطاب وحتى عام ١٩٤٥، ويحلل الفصل **الثاني** مشروع الوطن القومي اليهودي بين النظرية والتطبيق، ويتعرض الفصل **الثالث** لدور حكومة الانتداب البريطاني في انتزاع الأرض من عرب فلسطين وتملكيها لليهود، ويناقش الفصل **الرابع** العلاقات الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها خلال الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٨، أما الفصل **الخامس والأخير**، فيركز على حركة الاستيطان اليهودية وأهم مكونات خريطة المقاومة الوطنية الفلسطينية لها.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Anton Pelinka. *Politics of the Lesser Evil: Leadership, Democracy, and Jaruzelski's Poland*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998. 259 p.

يهتم هذا الكتاب بدور الزعامة في تاريخ أوروبا وأمريكا، وذلك منذ هتلر ولينين وستالين وحتى كيندي، محاولاً التمييز بين الزعامات الديمقراطية والزعامات الدكتاتورية من زاوية تأثيرها في التطور السياسي لبلدانها. والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: يعرض **الأول** لأزمة بولندا في عام ١٩٨١ عندما أقدم زعيمها على إلغاء الديمقراطية وإعلان حالة الطوارىء، ويتناول صراع القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي حرصاً من كل طرف على إنهاء الأزمة لصالحه. ويبدأ الجزء **الثاني** مع نهاية الحرب الباردة، أي منذ مطلع التسعينيات عندما تم تقديم جاروزالسكي إلى المحاكمة على رغم أنه نجح لفترة في إقناع شعبه بقبول خياراته. ويخلص المؤلف في الجزء **الثالث** إلى أن أوروبا شهدت عدداً من القادة الذين تحلوا بالشخصية الكاريزمية وإن لم يتحلوا بالعقلانية ورشاد القرار بالضرورة، الأمر الذي كانت له عواقب وخيمة على شعوبهم.

(٢)

Bassam Tibi. *The Challenge of Fundamentalism: Political Islam and the New World Disorder*. Berkeley, CA: University of California Press, 1998. xv, 262 p. (Comparative Studies in Religion and Society; 9)

يحاول هذا الكتاب رصد التحديات التي يواجهها الإسلام السياسي. فيبدأ **الفصل الأول** بتحليل موقف الإسلام السياسي من الليبرالية، ويوضح أن إيمانه بقيم التعددية ومبادىء حقوق الإنسان هو وحده القادر على مد جسور للتفاهم بينه وبين الغرب. ويناقش **الفصل الثاني** مقولة صراع الحضارات، ويفند الأسانيد التي يستند إليها مروّجوها. ويتعرض **الفصل الثالث** للثورة الاتصالية وآثارها في اختزال الحدود السياسية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة، وهو التطور الذي يتعين على الإسلام السياسي التعايش معه والتكيف مع نتائجه. ويهتم **الفصل الرابع** بقضية مهمة هي الخاصة بالتناول الإعلامي المشوه لجوهر الإسلام، وما يترتب على ذلك من رد فعل غاضب لدى المسلمين. وأخيراً يركز **الفصل الخامس** على تقديم بعض المقترحات لتقريب مواقف حركات الإسلام السياسي من جوهر الإسلام من جهة، ومن مستجدات العصر من جهة أخرى.

(٣)

Biplab Dasgupta. *Structural Adjustment, Global Trade, and the New Political Economy of Development*. London; New York: Zed Publications, 1998. 434 p.

يدافع هذا الكتاب عن سياسات الإصلاح الهيكلي، كما يحددها البنك الدولي، فيبدأ **الفصل الأول** بتوضيح ما يعتبره فرصة تاريخية يتعين على الدول النامية اغتنامها من أجل إصلاح هياكلها الاقتصادية والإسهام الفعال في التجارة الدولية. ويعرض **الفصل الثاني** عرضاً نقدياً للعيوب البنيوية التي تعانيها اقتصادات الدول النامية والتي تحول بينها وبين الإصلاح المرغوب فيه، كما يقدم بعض المقترحات للتغلب على هذه العيوب متخذاً من تجربة النمور الآسيوية نموذجاً لإمكانية تحقيق التقدم المطلوب.

(٤)

Carol Wise (ed.). *The Post-NAFTA Political Economy: Mexico and the Western Hemisphere*. University Park, Penn: Pennsylvania State University Press, 1998. ix, 382 p.

يناقش هذا الكتاب أثر الانضمام إلى النافتا في الاقتصاد المكسيكي، كجزء من مشكلة أكبر تتصل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لعضوية المنظمات الإقليمية. والكتاب ينقسم إلى أربعة فصول: يحلل **الأول** بالتفصيل طبيعة الاقتصاد المكسيكي والخصائص المميزة له ووضعه بالمقارنة باقتصادات باقي دول أمريكا اللاتينية. ويتناول **الثاني** تقويم تجربة الانضمام إلى النافتا في انعكاسها على اقتصاد المكسيك. ويعرض **الثالث** لعلاقة كلٍ من الولايات المتحدة وكندا بالمكسيك في إطار النافتا. ويخصص **الفصل الرابع** لمناقشة كيف يمكن للمكسيك أن تستفيد من فرص التعاون مع

النافتا بأقل التكاليف الممكنة سواء اقتصادياً أو اجتماعياً.

(٥)

Dimitris N. Chyssochoou. *Democracy in the European Union*. London: I.B. Tauris, 1998. 208 p.

يثير هذا الكتاب تساؤلاً جديداً هو: هل يمكن أن ينتقل تطبيق الديمقراطية من داخل الدول إلى المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها؟ ويتخذ من الاتحاد الأوروبي نموذجاً لاختبار إجابة السؤال. يبدأ الجزء **الأول** بتعريف الديمقراطية من واقع المؤشرات ذات الصلة المطبقة في الدول الأعضاء نفسها. ويوضح الجزء **الثاني** بعض جوانب لاديمقراطية الاتحاد، وهي المرتبطة بلحظة النشأة بالنظر إلى إخفاق الاتحاد في الانتقال من التأييد الحكومي إلى القبول الشعبي. وينتهي الجزء **الثالث** إلى اقتراح بعض الآليات التي من شأنها إسباغ الديمقراطية على ممارسات الاتحاد، ويقارنها ببعض الاقتراحات ذات الصلة الصادرة عن الأعضاء أنفسهم.

(٦)

Iftikhar H. Malik. *Islam, Nationalism, and the West: Issues of Identity in Pakistan*. Basingstoke: Macmillan, 1999. 360 p.

صدر هذا الكتاب قبل وقت قصير من تسلم العسكريين السلطة في باكستان ليلقي الضوء على النظام السياسي الباكستاني وتفاعلاته الخارجية. ومن تلك الزاوية، فإنه يعرض لمحورية دور الإسلام في الدولة، والموقف من الثقافة الأمريكية، وخصائص المجتمع المدني. كما أنه يعرض للنزاع الهندي ـ الباكستاني على إقليم كشمير، والسياسات الدولية حيال هذا النزاع، وأوضاع الباكستانيين في المهجر وعلاقتهم بالدولة الأم. ويُغرب مالك عن أمله في إصلاح النظام الباكستاني بتفعيل المجتمع المدني فيه، وتعزيز الممارسة الديمقراطية، ومقاومة الفساد السياسي، وتواصل الحوار مع الغرب، وهي اقتراحات بدت مُلحّة في ظل الحكم المدني، وزاد إلحاحها بعد الانقلاب العسكري الأخير.

(٧)

James Chace. *Acheson: The Secretary of State Who Created the American World*. New York: Simon and Schuster, 1998. 512 p.

يناقش هذا الكتاب معضلة الأمن الأمريكي وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية التي يقسمها المؤلف إلى مراحل ثلاث أساسية: يستقل الجزء **الأول** بالمرحلة الممتدة حتى الحرب العالمية الثانية، وكيف تحركت الولايات المتحدة خلالها بدافع الهاجس الأمني من أجل التحكم في نصف اقتصاد العالم والسيطرة على العديد من النظم السياسية بفعل التحالفات والتحالفات المضادة. ويركز الجزء **الثاني** على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي فترة الحرب الباردة، وكيف استطاعت الولايات المتحدة أن تطور في أثنائها آليات حماية أمنها القومي، بل اختراق الأمن السوفياتي. أما الجزء **الثالث** فيخصص لحقبة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتعامل الولايات المتحدة فيها مع النظم الدكتاتورية الموالية التي كانت تتركز أساساً في دول العالم الثالث من خلال رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٨)

Leo Cooper. *Russia and the World: New State-of-Play on the International Stage*. Basingstoke: Macmillan, 1999. 222 p.

يناقش هذا الكتاب وضع روسيا في العالم بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية.

فيبدأ الجزء **الأول** من سنوات ما قبل الانهيار، ويحلل الاقتصاد السوفياتي إبانها ويقيّم وضعه بأقلام سوفياتية وأخرى غربية. ويعالج الجزء **الثاني** موقف روسيا من توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي وزيادة عضويته، وفرص التعاون المحتمل بين الطرفين، وكذلك احتمالات صراعهما ودور الولايات المتحدة في توجيه مسار تلك العلاقة. ويحلل الجزء **الثالث** موقف روسيا من النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وقيام الأخيرة بدور شرطي العالم من أجل تحقيق مصالحها. وينصب الجزء **الرابع والأخير** على محددات السياسة الخارجية الروسية في وسط آسيا والقوقاز والشرق الأوسط، ومن بينها علاقتها بحلف شمال الأطلسي وتطور أوضاعها السياسية والاقتصادية الداخلية.

(٩)

Richard Holbrooke. *To End a War: From Sarajevo to Dayton and Beyond.* New York: Random House, 1998. xx, 408 p.

يلقي هذا الكتاب بعض الضوء على الدور الأمريكي في القضية البوسنية، وذلك من خلال ما يحكيه ريتشارد هولبروك عن ذكرياته كوسيط أمريكي مكلف بإنهاء حرب البوسنة في عام ١٩٩٥. ومن تلك الزاوية، يوضح الكتاب بجلاء الدور الأمريكي في إذكاء صراع البلقان، وحدود تأثير الدائرة المحدودة المحيطة بالرئيس كلينتون، ويحلل مختلف وسائل تسوية الصراعات وفرص نجاح كلٍ منها، وذلك بالتطبيق على الوضع في البلقان.

(١٠)

Thomas Pedersen. *Germany, France, and the Integration of Europe: A Realist Interpretation.* London; New York: Pinter, 1998. viii, 229 p.

يناقش هذا الكتاب الدور المحوري الذي لعبته كل من فرنسا وألمانيا في تحقيق الوحدة الأوروبية. وفي هذا السياق، يعرض الجزء **الأول** من الكتاب للتطور التاريخي لهذا الدور الفرنسي ـ الألماني. ويتوقف الجزء **الثاني** أمام العقبات الرئيسية التي دار من حولها جدل التوحد/عدم التوحد، وهي العقبات الخاصة بصعوبة تقبل انتقال مركز الثقل والسلطة والسيادة من الدول فرادى إلى الاتحاد كمنظمة إقليمية. أما الجزء **الثالث**، فإنه يسلط الضوء على بعض المواقف الأوروبية الرئيسية المشاركة في هذا الجدل، وبالذات الموقفين الإيطالي والبريطاني، ويوضح الجهود الألمانية ـ الفرنسية في تليين المعارضات الداخلية، وأثر ذلك في علاقات دول الاتحاد في المستقبل □

البيان الختامي للدورة الثالثة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي

بيروت، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

مقدمة

بعد خمس سنوات ونيف على انعقاد الدورة التأسيسية الأولى للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، جاء انعقاد الدورة الثالثة لهذا المؤتمر في بيروت (١٤ ـ ١٦ شوال ١٤٢٠ هـ ـ ٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠م) تحت شعار (وحدة الامة دفاعاً عن القدس والأراضي العربية المحتلة) ليبرز عمق الحاجة التاريخية الى تلاقي قوى الأمة وتياراتها الرئيسة وفعالياتها المجاهدة وأهل الفكر والعلم والسياسة من رموزها لمواجهة التحديات المطروحة، وليؤكد على سلامة المعادلة التي انطلق منها هذا المؤتمر التي تقوم على انه إذا كان الاختلاف الفكري والعقائدي، والذي هو من سنن الحياة وطبائع البشر، حقاً لكل فرد أو جماعة ينبغي احترامه، فان الائتلاف المتين في النضال والسياسة، والذي بات اليوم من ضرورات الدفاع عن هوية الأمة ووجودها ومستقبلها، هو واجب ينبغي الالتزام به. إنها معادلة تحافظ لكل منا على خصائص القول، وتوحد الكل في عامة الفعل.

وليست مصادفة أن يستضيف لبنان مجدداً دورة المؤتمر الثالثة بعد أن استضاف دورتيه السابقتين، ومعظم اجتماعات لجنة المتابعة فيها، فلبنان هو وطن الحوار والحرية في آن معاً، بل إن الحوار بين أبنائه، والحرية لهم ولكل من لاذ به، قد جعلتا من هذا البلد الصغير جغرافياً عملاقاً كبيراً في حياة الأمة، أما الاستبداد فلا يصنع سوى الأقزام.

لقد صمد هذا المؤتمر كدعوة للتوحيد والوحدة رغم عواصف التناحر والتفتيت والتمزق التي تحيط بالأمة.

وصمد المؤتمر كإطار للتحاور والتشاور الديمقراطي بوجه اتجاهات القمع والقهر والإقصاء والاستئصال الطاغية في العلاقات العربية والإسلامية.

وصمد المؤتمر كصيغة للتفاعل بين قيم الأمة الروحية والحضارية الأصيلة وبين منجزات العصر وثمار تقدمه العلمي والتقني، فيما فقد العديد توازنه فضاع بين انغلاق وتقوقع يسدان آفاق المستقبل

فيدخلان الأمة في ظلمات وفتن، وبين التحاق وتبعية يقطعان الاتصال بالجذور، فيضعان الأمة في مهب الريح وبراثن الأعداء.

وصمد المؤتمر كنداء مستمر لمصالحة عميقة بين أقطار الأمة وداخل كل قطر منها، ومصالحة تحاصر الفتنة الطخياء المبثوثة في كل اتجاه، وترفع عن أي قطر من أقطارها الحصار الظالم الرامي الى تدمير قدرات وحياة أبنائها.

إن صمود المؤتمر وبكل هيئاته وهياكله، واتساع عدد المشاركين فيه من شخصيات وممثلي قوى فاعلة، هو في النهاية تعبير عن قوة الإرادة في الأمة، وعن ثبات العزم في طلائعها ونخبها المجاهدة، وتأكيد واضح على ان الدعوة الى الاستسلام لمنطق اللحظة الراهنة القائم على اختلال موازين القوى تقفز فوق موازين الإرادات التي كشفت اهميتها عبر التاريخ القديم والحديث ودروسها.

فإذا كانت موازين القوى تعكس ظروف الحاضر وشروطه الصعبة، فان موازين الإرادات هي تعبير عن القدرة على شق الطريق لانعتاق الأمة في مستقبلها وإطلاق كوامنها وكنوزها الروحية والحضارية الهائلة.

وفي ضوء هذه النظرة المبدئية الشاملة، عرض المؤتمر مختلف قضايا الأمة ليحدد منها المواقف المنسجمة مع ثوابت الأمة ومبادئها العليا والمدركة لتعقيدات اللحظة الراهنة وتداعياتها.

١ ـ في الصراع مع الصهيونية

أمام تسارع وتيرة المساعي الهادفة الى إبرام اتفاقات بين حكومات عربية والكيان الصهيوني لتستكمل سلسلة التسوية وتضع أطراً لإنهاء الصراع بينهما، يشدد المؤتمر على الثوابت التالية:

أولاً: إن الصهيونية هي حركة عنصرية عدوانية، اتكأت على الارتباط العضوي مع القوى الاستكبارية لاحتلال فلسطين وإقامة دولة غاصبة غير شرعية وغير مشروعة لتكون قاعدة للهيمنة على الأمة ووسيلة لإخضاعها، عبر حراسة التجزئة الجغرافية ـ السياسية، والإيغال في التفكيك والتفتيت، والاستدراج لمزيد من التبعية، وإعاقة النمو والتقدم.

وما دام الكيان الصهيوني، دام العدوان الاستكباري ـ الصهيوني على الأمة في وحدتها واستقلالها وتطورها، فلا تنهيه تسويات واتفاقات مفروضة، هي بحد ذاتها أشكال متقدمة من العدوان وثمار من ثماره المرة.

ثانياً: إن حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه كاملة، كما حقوقه الوطنية والسياسية الكاملة، هو حق غير قابل للتصرف، ولا يسقط بالتقادم، ولا ينتقص منه بالتنازل.

إن شرعية أية هيئة فلسطينية إنما تستمد من التزامها الأمين بالحقوق الكاملة، وجهادها من اجل استعادتها، ورفضها التسوية.

إن مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية الأمة كلها، ويكون فيها واجب الشعب الفلسطيني رفض المساومة واعتماد كل أساليب النضال والجهاد، ويكون واجب الأمة المشاركة والمؤازرة. الكل في المسؤولية واحد، فلا انفراد ولا أفراد.

ويؤكد المؤتمر في هذا المجال على ضرورة احترام الحقوق المدنية والانسانية للفلسطينيين المقيمين في الدول العربية وذلك تأكيداً للروابط القومية والإنسانية من جهة، وتوفيراً للظروف التي تمكنهم من الانصراف الى النضال من أجل عودتهم الى أرضهم وإسقاط مشاريع التوطين.

ثالثاً: إن تحرير أراضي دول عربية، وإقامة دويلة فلسطينية وإيجاد مخرج ما لمسألة القدس، ومحاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون أو تهجيرهم الى مناف جديدة، كل ذلك لن ينهي الصراع مع الكيان الصهيوني لأن السبب الجوهري للصراع المتمثل في المشروع الصهيوني واحتلال فلسطين لما ينته بعد، بل هو افتتاح لمرحلة جديدة من الصراع يكون فيها الاعتصام بالمقاومة بأبعادها جميعاً، هو خيار الأمة.

رابعاً: ان مقاومة «التطبيع»، بالوسائل كلها، هو خط دفاع أساسي ومعركة كبرى، يجب أن تهيأ إمكاناتها وان لا يستهان بمخاطرها.

وفي هذا الإطار يشدد المؤتمر على أهمية تفعيل كل هيئات مقاومة «التطبيع» القائمة في الوطن العربي، وتشكيل هيئات جديدة في الأقطار التي لم تشكل بعد مثل هذه الهيئات، وان يسعى المؤتمر الى تشكيل صيغ التنسيق والتكامل بينها في إطار هيئة عربية إسلامية لمقاومة التطبيع، والى إيجاد الآليات المناسبة لتزويدها بكل المعلومات الضرورية والمفيدة لعملها مستفيدة بشكل خاص من تراث المكتب الدائم للمقاطعة الذي تم تعطيل دوره وفعاليته منذ انطلاقة مسيرة التسوية الراهنة في مدريد.

إن تلكؤ الحكومات عن الالتزام بأحكام قرارات المقاطعة العربية يجب أن يكون حافزاً لتصعيد وتيرة الالتزام الشعبي بهذه القرارات، ولممارسة ضغط على الحكومات لكي تلتزم بها، خصوصاً تلك التي لم ترتبط باتفاقات تسوية مع الكيان الصهيوني الغاصب، وبخاصة أنه ليس هناك ما يفرض عليها ذلك.

في هذا المجال يجدد المؤتمر استنكاره الشديد لإقدام بعض الحكومات والمسؤولين العرب والمسلمين على القيام بإجراءات وتصرفات «تطبيعية» مما قدم للكيان الصهيوني هدايا مجانية فيما هو يصعد يومياً من سياسة العدوان والاستبطان ضد الأمة.

ويدعو المؤتمر الى قطع كل العلاقات القائمة بين دول عربية وإسلامية والكيان الصهيوني، كما دعا الى إغلاق كل البعثات والممثليات الإسرائيلية.

خامساً: ان الاهتمام بخوض الصراع مع المشروع الصهيوني والسعي من أجل تحرير فلسطين يجب أن يكون جزءاً رئيسياً لا يمكن فصله من النضال الوطني في كل بلد عربي وإسلامي، بل إن رعاية الشؤون الكيانية تحتكم لمعيارية أولوية الصراع مع العدو الصهيوني. إن ذلك ليس مقتضى الالتزام القومي والإسلامي فحسب، وإنما هو لازم، لمواجهة المحاولات التي ستقترن مع السعي لإقفال الصراع ضد الصهيونية، أي محاولات لتسعير توترات داخلية واستيلاد حروب أهلية الأمر الذي يتطلب تنبهاً سياسياً وثقافياً عالياً وإسقاطاً لثقافة الحرب ومفرداتها لأن الحرب أولها كلام والكلام الطائفي والفئوي يعشعش في العديد من الخطب والاحاديث.

سادساً: إن ما آلت إليه أوضاع الأمة من ترد، وقواها من تشتت، وطاقاتها من تبديد، ما كان ممكناً له ان يتم على هذا النحو، وبهذه الوتيرة، لولا استشراء مفاهيم وأفكار وممارسات تقلل من أهمية الحريات العامة في وطننا العربي واحترام حقوق الإنسان فيه، بل وتسعى الى وأدها في أحيان كثيرة، ضاربة بعرض الحائط الحقيقة التاريخية الثابتة ان الشعوب المكبلة بقيود القهر والاستبداد لا تستطيع الصمود والمقاومة ناهيك عن الانتصار.

إن مقاومة مشروع الهيمنة الاستعماري

الصهيوني تتلازم مع مقاومة اتجاهات القمع والقهر والإقصاء والاستئصال والاستهتار بحقوق الإنسان، وان أي محاولة لفك هذا التلازم هي إضعاف لكل منها وتسهيل لمشاريع الأعداء ومخططاتهم.

سابعاً: إن كل التسويات القائمة والمطروحة هي تسويات على مستوى الحكومات وبالتالي فهي غير ملزمة للشعوب ولقواها الحية المتمسكة بحقوق الأمة الثابتة، وبالتالي فإذا نجحت هذه التسويات في إنهاء حال الحرب على المستوى الرسمي، فإنها عاجزة عن أن تثني الأمة وقواها الحية عن التمسك بفهمها الصحيح للصراع، باعتباره «صراع وجود .. لا نزاع حدود»، وعن التمسك بنهج المقاومة على الصعيد الشعبي.

ثامناً: إن احتضان الأمة لمقاومتها المجاهدة في جنوب لبنان وفلسطين يحتاج الى برنامج عمل متكامل يترجم إرادة المشاركة والمؤازرة العربية والإسلامية في هذه المقاومة، ويصون ذكرى شهدائها، ويسعى لإطلاق أسراها ومعتقليها من السجون الإسرائيلية وغيرها، ويحمي مجاهديها من أبناء الأمة وأحرار العالم.

في هذا الاطار يتوجه المؤتمر الى الحكومة الاردنية مطالباً إياها بالغاء اجراءات متخذة بحق حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس ـ والمتمثلة باغلاق مكاتبها وابعاد قادتها عن بلدهم الاردن، والاستجابة لجهود الوساطة الخيرة، الرسمية والشعبية، لإنهاء هذه الأزمة غير المبررة.

كما يتوجه المؤتمر الى الحكومة اللبنانية صاحبة المواقف الملتزمة بنهج المقاومة، الى منح المناضل الياباني اوكوموتو (بطل عملية اللد عام ١٩٧٢) ورفاقه حق اللجوء السياسي، تقديراً لتضحياتهم في سبيل قضية فلسطين، ولمقاومتهم للعدو الذي يحتل أرضنا اللبنانية والعربية وصيانة لسمعتنا أمام قوى الدعم والمساندة العالمية.

وفي ضوء هذه الثوابت جميعاً، أجمع المؤتمرون على ضرورة السعي لعقد مؤتمر خاص بالقدس انطلاقاً من قدسيتها ومن رمزيتها بالنسبة لقضية فلسطين باسرها كقضية تحرير وعودة واستعادة للحقوق المغتصبة، ودعوا إلى صياغة ميثاق قومي وإسلامي حول قضية الصراع مع الصهيونية يكون بمثابة التعبير الدقيق عن حقوق الأمة الثابتة والمنطلق المفاهيمي للخروج من حال التراجع والتقهقر.

٢ ـ أمن الأمة

ـ توقف المؤتمر أمام التحديات التي تواجه صياغة نظرية جماعية للأمن القومي على مستوى الأمة، مدركاً ان مفهوم أمن الأمة ما زال غائباً عن ساحة العمل العربي ـ الإسلامي. وان هذه الحال قد ازدادت سوءاً بسبب نشوء نزاعات جديدة عرضت أمن الأمة للخطر، إضافة الى التهديدات والأزمات السابقة المتراكمة، وبخاصة في مجالي الأمن المائي والأمن الغذائي، قبل الأمن العسكري.

ـ وقد أدى هذا الغياب الى استمرار الانكشاف العربي الإسلامي أمام المخاطر الناجمة عن إصرار الولايات المتحدة على إخضاع المنطقة لهيمنتها المطلقة كما يتجلى ذلك في عملية التسوية، وإصرارها على تدمير العراق، ووجودها العسكري المباشر في المنطقة، فضلاً عن المخاطر التي تنجم عن الاختلال الجسيم في موازين القوى لمصلحة الكيان الصهيوني.

ـ وفي هذا السياق ينبه المؤتمر الى مخاطر انفلات الأمن القطري من الأمن الجماعي العربي ـ الإسلامي، حيث إن التسلح القطري لا يسيطر عليه أو يؤثر فيه أي مفهوم جماعي للأمن، لا في التخطيط ولا التنسيق ولا التكامل، بل لقد أصبحت مشتريات

السلاح، وبخاصة من الولايات المتحدة، من أبرز مظاهر إهدار ثروات الأمة؛ طالما ان أغلبية دولها غير قادرة ـ منفردة ـ على استيعاب هذه الأسلحة بالنظر الى ضعف إمكاناتها البشرية.

ـ ويشير المؤتمر الى ان الاحتكار النووي الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة لا يترك مجالاً أمام الأمة العربية والإسلامية سوى السعي الجاد الى تحقيق التوازن الضروري والرادع في هذا المجال، والتصدي لمحاولات الابتزاز النووي التي تمارسها قوى الهيمنة الإمبريالية والصهيونية.

ـ كما يلاحظ المؤتمر ان التطورات الدولية التي غيرت من طبيعة التناقضات بين دول الشمال الغنية، قد زادت من حدة قوى الهيمنة الغربية في مواجهة دول وأمم الجنوب الفقيرة بشكل عام.

ـ أما في منطقتنا، فان الأطماع الأمريكية والصهيونية المباشرة في ثروات أمتنا وموقعها وإمكاناتها، قد اقترنت باعتبار الإسلام عدواً كما العروبة. ولعل من اخطر حقائق واقع الدائرة الحضارية الإسلامية انها تعاني منذ اكثر من نصف قرن من غزوة صهيونية استهدفت قلب الوطن العربي الذي هو قلب دار الإسلام، حيث عمدت قوى الهيمنة الغربية الى استخدام الكيان الصهيوني في احكام التسلط على تلك الدائرة من خلال محاولة فرض النظام «الشرق الأوسطي». مثلما عانت وما تزال من استمرار الاحتلال الأجنبي لبعض ثغورها؛ كما هو حال الاحتلال الاسباني لمدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية؛ وفي هذا المجال يؤكد المؤتمر على دعم وحدة التراب المغربي.

ـ كذلك فان الدائرة الحضارية الإسلامية تواجهها استراتيجية غربية تضعها نصب العين هدفاً أول معادياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وتقوم هذه الاستراتيجية على تصوير أية نهضة عربية إسلامية على انها خطر على الغرب، واعتبارها أي شكل من أشكال مقاومة الهيمنة يمثل فعلاً إرهابياً.

ـ وإذ يسجل المؤتمر المنعطف الكبير في محنة أمن الأمة، مع ما يتعرض له أمنها الثقافي للخطر، نتيجة الاختراق الثقافي ـ الإعلامي المتزايد لنسيجها الرمزي ـ في غمار حقائق ثورة الإعلام والاتصال والمعلوماتية الجارية ـ والمستهدف لهويتها ورابطتها الداخلية؛ يدعو الى وجوب اعتماد سياسة دفاع وممانعة ثقافيتين، تستند الى استثمار نتائج المعرفة الإنسانية المعاصرة، وتوظفها في برنامج عمل شامل لتحصين الموقع الثقافي العربي ـ الإسلامي، بوصفه خط الدفاع الأخير والاستراتيجي عن هوية الأمة وشخصيتها ووجودها، مقدمة ضرورية نحو تعظيم مساهمة الأمة في صناعة حقائق الثقافة الإنسانية المعاصرة، وضمان موقع مميز لثقافتها ضمن الصورة الإجمالية لتلك الثقافة الكونية؛ وهو ما يعتقد المؤتمر انه ممتنع عن التحقق دون بناء معادلة متوازنة بين الدفاع عن الثوابت الثقافية العربية ـ الإسلامية، في وجه الهضم والتبديد والمسخ، وبين الانفتاح على معطيات التطور الإنساني، في مجال إنتاج الأفكار والرموز والقيم، في وجه التشرنق على الذات والانكفاء والانسحاب من العصر، وتعطيل الاجتهاد ورفض التجديد. وهي موازنة يراها المؤتمر ضرورية للدفاع عن مشاركة الأمة في صنع التاريخ، دون فقدان حقها في حيازة أسباب الاستقلال الشرعي بشخصيتها وهويتها الثقافية والحضارية.

ـ وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر ان انخراط نفر من المثقفين في عملية «التطبيع» مع الكيان الصهيوني، ليس فعلاً معزولاً عن سوابقه، فهو يتغذى من عملية تطبيع تحتية جرت بينهم وبين السلطة في تلك البلدان،

على حساب مصالح الأمة وقيمها وأمنها، وكان من نتائجها انهيار الرادع العقائدي والأخلاقي والوطني. إن المثقف الحر يمثل ضمير الأمة، وهو حارس الهوية والتاريخ والذاكرة، بقدر ما هو رائد الاجتهاد والتجديد. ومن هنا يشيد المؤتمر بدور أغلبية مثقفيه الذين ينتصرون للحق والحقيقة، مهما كانت التبعات.

- ويلاحظ المؤتمر ان الحديث عن نظام عالمي جديد كان شعاراً واهماً، وان الفوضى العالمية، منذ نهاية الحرب الباردة، قد ترسخت، حيث ان الأزمات المفتوحة لا تزال مستعصية على الحل لغياب الآليات وهياكل القوى الدولية التي تسمح باستيعابها، وأيضاً بإدارتها وتسويتها وبخاصة في ظل غطرسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة.

- كما ينبه المؤتمر الى مخاطر استفحال وانتشار نزاعات اثنية الهوية من آسيا الى أفريقيا الى البلقان، والتي تمزق دول المنظومة العربية والإسلامية وتستنزف طاقاتها، كما تهدد الاستقرار الإقليمي، والتي تنتعش في ظل الفوضى العالمية السائدة. وينبه أيضاً الى سقوط الهالة الكبيرة التي أحاطت بالعولمة بعد السقوط المدوي للنموذج الآسيوي بفعل مؤامرة باتت معروفة، وتأكد المخاطر الجسيمة التي تنجم عن فتح الحدود بلا ضابط ولا رابط أمام تحركات رؤوس الأموال. بالإضافة الى اتجاهات التفتيت داخل الدول التي زادت حدة الى جانب - وبفعل - اتفاقيات العولمة.

- كذلك يشير المؤتمر الى مخاطر موجة الاندماجات الكبرى التي تشهدها الدول الغربية، كما تتجلى في السيطرة على مراكز الإنتاج، ومراكز المال، ومراكز الإعلام، بواسطة الشركات العملاقة، لأنها تؤشر الى تدشين مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي بقيادة رأس المال العالمي.

- فما جرى داخل «مؤتمر سياتل» وخارجه وأياً كانت تفسيراته، يكشف عن مأزق امريكي داخلي عميق، وتداعيات الأزمة الآسيوية أدت الى تراجع مصداقية صندوق النقد الدولي، كما أدى ظهور العملة الأوروبية الموحدة الى تمهيد الطريق أمام نظام جديد من الثنائية القطبية النقدية على المستوى العالمي. كذلك تصر اليابان على طرح رؤية جديدة لإصلاح النظام المالي الدولي، بل إن البنك الدولي ذاته اخذ يلح على رد الاعتبار الى دور الدولة في توجيه التنمية لتحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية. بينما تطالب روسيا والصين بإعادة النظر في النظام الدولي برمته. ويدرك المؤتمر ان هذه التطورات تساعد على تقليص هيمنة الولايات المتحدة على إدارة الشؤون العالمية، وتفتح أمام الدول العربية والإسلامية فرصاً ومجالات جديدة لحرية الحركة، والاستفادة من التناقضات التي ستبرز خلال المرحلة القادمة لا سيما اذا وضعت برنامجاً متكاملاً لتحقيق ذلك.

- ومن هذا المنظور يؤكد المؤتمر على أهمية التكامل الإنمائي في كافة المجالات بين دول المنظومة العربية والإسلامية، حتى يمكنها التحكم في توجهات عملية التنمية، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاعتماد الجماعي على الذات، ومحاصرة الآثار السلبية لعمليات الخصخصة والعولمة الجارية، كما يقاوم الصدمات الخارجية، ويعمل على إعلاء شأن التنمية البشرية والارتقاء بنوعية الحياة لعموم المواطنين.

- ويؤكد المؤتمر أن الأوان قد آن لإعلان ميثاق تضامن عربي إسلامي، يضمن استتباب السلم بين أعضاء المنظومة العربية الإسلامية، ويحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم بروح الاخوة النابعة من الانتماء الحضاري والمتمسكة بقيم وتقاليد الإسلام الرفيعة، والمحترمة للقانون الدولي.

ـ ويشدد المؤتمر على أهمية أن يتضمن مثل هذا الميثاق الآليات الكفيلة بتنفيذه، وعلى وجه الخصوص بنبذ اللجوء الى الحرب داخل الدائرة الحضارية الإسلامية، كما الوقاية من المنازعات وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية. كذلك ينبغي أن يتضمن هذا الميثاق منهجاً جديداً لمعالجة بؤر التوتر الحدودية القائمة في تلك الدائرة، يقوم على تحويل مناطق التخوم القائمة على جوانب الحدود السياسية بين بعض الدول العربية والإسلامية، الى مناطق تكامل وازدهار ومنعة.

ـ والمؤتمر يستشعر كذلك المخاطر الجسيمة التي تهدد أمن الأمة، من جراء حملات الابادة العرقية والإبادة البشرية، التي تقدم عليها قوى الهيمنة في عالم الشمال. وفي هذا الإطار يلفت المؤتمر الى إن الدائرة الحضارية الإسلامية لا تزال تشهد أحداثاً وخطوباً عاتية، والتي تبلغ ذروتها في عمليات الإبادة الوحشية في الشيشان.

ـ ومن هذا المنطلق يؤكد المؤتمر على أهمية توثيق العلاقات بين الدول والشعوب العربية والإسلامية مع دول وشعوب وسط وجنوب شرق آسيا، وتعزيز الروابط معها، والاستفادة من طاقات هذه الشعوب والدول في دعم قضايا الأمة.

ـ كما يذهب المؤتمر الى أن الرؤية الاستراتيجية للعلاقات مع الدول الأفريقية تقوم على دواع وحقائق ثقافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية. ومن ثم يؤكد المؤتمر على إمكانية تحقيق تواصل عربي إسلامي أفريقي، يقوم على المصالح المشتركة للاطراف كلها فضلاً عن الأبعاد الحضارية والثقافية والدينية والإنسانية المتداخلة بينها.

ـ وفي هذا الإطار يدرك المؤتمر ان لأبناء الجاليات العربية المهاجرة في البلدان الأفريقية الدور الهام في تطوير هذه العلاقات، ومواجهة التغلغل الصهيوني الساعي الى ضرب كل وجود عربي وإسلامي في القارة. وشدد المجتمعون على ان الخطوة الأولى في هذه الطريق إنما تتمثل في حرص المهاجرين العرب على التصرف في علاقاتهم مع الأفريقيين وفق قيم العروبة والإسلام.

ـ كما يؤكد المؤتمر على دور الجاليات العربية والاسلامية في الغرب سواء في مواجهة اللوبي الصهيوني او في رد الافتراءات والتشويه التي تتعرض لها حضارتنا العربية والاسلامية.

٣ ـ قضايا الأمة

أ ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان

استعرض المؤتمر ـ بتفصيل ـ أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مسجلاً التدهور المروع الذي تشهده الحقوق السياسية والمدنية نتيجة العدوان الرسمي الصارخ عليها، ملاحظاً إن انفلات نزعات العدوان هذه من كل عقال بات يعرض الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية للتصدع، ويدفع النزاع الاجتماعي ـ تحت وطأة الاحتقان الداخلي ـ الى التعبير عن نفسه أحياناً في صور تحيد بالسياسة عن سياق المنافسة الديمقراطية النظيفة التي تضمن للوطن وحدته وللسلم المدني استقراره، وتقدم إطاراً مقبولاً للتعبير المشروع عن الحقوق، وأدوات وآليات شرعية لتحصيلها.

ودعا المؤتمر، في هذا السياق، الى وجوب كف يد التقييد والإهدار للحقوق الديمقراطية، والى احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وإحاطتها بالضمانات الدستورية والقانونية، والى احترام حرية القضاء واستقلاله، ورفع القيود المفروضة بغير حق على حرية الصحافة والتعبير والنشر، وعلى الحق في التنظيم السياسي والنقابي، كما دعا

المؤتمر الى وجوب إقرار الحياة الدستورية والنيابية، وإلغاء حال الطوارئ ومجمل القوانين التي تنال من حق الأمة في الولاية على نفسها، والى الكف عن طبخ المؤسسات الصورية، وتزوير الإرادة الشعبية في الاقتراع العام. مثلما طالب النظم العربية الحاكمة بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين، وتمكين سائر المنفيين من حق العودة الى الوطن، ورفع الحصار عن كل من ضرب عليه من أهل الرأي، ومعاقبة المسؤولين عن ممارسة التعذيب على المعتقلين أو عن انتهاكهم حقوق الإنسان، وإقرار حق التعويض لضحايا الاعتقال والانتقام والاختطاف والنفي لأسباب سياسية.

وإذ يشدد المؤتمر على التزامه بخيار النضال الديمقراطي سبيلاً الى تحصيل الحقوق، وأداة للممارسة السياسية والفكرية، ينبه الى أن تغول السلطة وخرقها السافر للديمقراطية مسؤول عن أي انحراف يقع ـ أو قد يقع ـ في علاقة المجتمع بالسياسة، فيفضي الى أشكال من العنف الداخلي تأباه قوى العروبة والإسلام، ويجافي منطق مشروعها الديمقراطي التوحيدي: الحريص على تماسك الأمة وأمنها الاجتماعي ووحدتها في مواجهة المحدق بها من الأخطار الخارجية.

ب ـ الحصار على العراق

وإذ توقف المؤتمر أمام محنة الشعب العراقي مع الحصار الدولي الجائر المفروض عليه، والعدوان الأمريكي ـ البريطاني المستمر على أراضيه وبناه التحتية وسيادته الوطنية، ووحدة ترابه، سجل اعتزازه بصمود العراق بكل أبنائه وفئاته ضد المؤامرة والحصار، مما عزز من موقع الممانعة الوطنية العربية ضد سياسات الإطباق الإمبريالي ـ الصهيوني على الأمة والوطن.

وطالب المؤتمر برفع هذا الحصار غير المشروع عن العراق، ودعا الدول العربية والإسلامية ـ بالذات ـ الى موقف مشترك في هذا المسعى يبدأ من فك الحصار العربي والإسلامي عنه مقدمة لإسقاطه دولياً، ورفعاً للذرائع التي تتحجج بها قوى العدوان الأجنبي لإدامته.

كما طالب المؤتمر سائر القوى الشعبية العربية والإسلامية ببرنامج عمل فوري: تعبوي وإعلامي وسياسي ومادي، متجه الى تحريك جبهة النضال ـ وعلى أوسع مدى ممكن ـ من اجل إسقاط الحصار، وعودة العراق الى ممارسة دوره المميز داخل محيطه القومي والإسلامي.

وفي هذا الإطار حيا المؤتمر كل المبادرات والجهود الأهلية العربية والإسلامية والدولية للتضامن مع العراق، داعياً الى تطويرها وتعميقها على مختلف المستويات.

ج ـ الفتنة الطائفية

وتوقف المؤتمر بقلق بالغ أمام ظاهرة الفتنة الطائفية التي تعمل جهات مشبوهة على إثارتها في اكثر من ساحة كمقدمة لاستكمال ذلك في الساحات الاخرى، ودعا الى التنبه لهذه المحاولات والعمل على وأدها في مهدها، نظراً لارتباطها الوثيق بمخططات التفتيت الصهيونية والاستعمارية.

وإذا كان الدور الإسرائيلي في تغذية أحداث الفتنة في الناصرة قد انكشف بوضوح، فإن علينا أن لا ننسى التركيز في الكونغرس الأمريكي على التحريض الطائفي في مصر منذ سنوات باسم الحريات الدينية، الأمر الذي يتطلب من كافة القيادات والقوى الإسلامية والقومية والوطنية، وكافة المراجع الروحية العالمية استنفار طاقاتها ومواجهة مخططات الفتنة، وتعميم روح التسامح

والحوار بين أبناء الأمة، وفقاً للتعاليم الدينية والقيم الأخلاقية والمصلحة الوطنية والقومية.

وفي هذا المجال بحث المؤتمر في العلاقات المسيحية ـ الاسلامية العربية فشدد على اهمية الحوار بين الاديان والثقافات والعيش الاخوي وتجاوز الخلافات وترسيخ المصالحة والوحدة.

د ـ الأزمة الجزائرية

إن المؤتمر إذ يذكر بتوصيته بخصوص الأزمة الجزائرية في دورة انعقاده الثانية:

ـ يسجل بارتياح التقلص التدريجي للعنف بالجزائر ويؤكد من جديد مطالبة جميع الأطراف الممارسة للعنف بإيقاف إراقة الدماء دون تأخير.

ـ يسجل بارتياح التحسن النسبي في مجال الحريات العامة وتراجع التجاوزات والممارسات المنافية لحقوق الإنسان، ويؤكد من جديد على دعوة السلطات الجزائرية الى احترام الحريات الفردية والجماعية احتراماً كاملاً والحزم في حماية السكان المدنيين وإبعادهم عن دائرة الصراع والمواجهة.

ـ يطالب السلطات الجزائرية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين لدعم الانفراج والتمهيد للحل الشامل للأزمة.

ـ يؤكد ان الحوار، الذي اثبت فعاليته في تقليص دائرة العنف، يبقى هو الطريق الأمثل الى حل سياسي شامل للأزمة، يساهم في بلورته والالتزام به جميع القوى السياسية التي افرزها المجتمع الجزائري.

هـ ـ الأزمة في السودان

تابع المؤتمر أحداث السودان الشقيق ودعم بكل قوة محاولات المصالحة الوطنية التي تدعم وحدة السودان، كما دعم المؤتمر المبادرة العربية المطروحة التي تدعو الى حل سياسي شامل يحافظ على وحدة أراضي السودان ويشارك فيه الجميع. ويؤكد المؤتمر ـ في هذا السياق ـ رفضه المحاولات الأمريكية والصهيونية المشبوهة التي تهدف الى حل انفصالي يعمق الأزمة ولا يحلها.

ولذلك يوصي المؤتمر كل الأطراف السودانية، سواء في السلطة أو المعارضة، بقبول الحل السياسي الشامل الذي لا يستبعد أحداً، ويفسح المجال للجميع في المشاركة في السلطة والتداول الحقيقي لها.

و ـ المسألة الصومالية

يدعو المؤتمر أطراف النزاع في الصومال للارتفاع فوق مصالحهم الآنية والعمل لاعادة الوحدة الصومالية، نظراً للمخاطر التي تتهدد المصلحة الوطنية الصومالية وامن الأمة من خلال الاستمرار في الوضع الراهن.

ز ـ المسألة الشيشانية

يتابع المؤتمر بقلق الحرب الدائرة في الشيشان، وما يصاحبها من عمليات قتل وتشريد، وطالب الحكومة الروسية بوقف فوري للنار والقبول بحل سياسي للأزمة داعياً الدول والشعوب العربية والإسلامية الى اتخاذ مبادرات فاعلة لوقف حرب الإبادة ضد أهل الشيشان ودعم مقاومة أهلها.

٤ ـ في المسائل التنظيمية

أ ـ في العلاقة بين التيارين

توقف المؤتمر طويلاً أمام تطور العلاقة بين التيارين، فلاحظ تقدماً ملموساً في بعض الأقطار، في حين بقيت العلاقة بينهما تشكو من جمود وتعثر في أقطار أخرى، ودرس المؤتمر السبل الإجرائية لتجاوز هذا الجمود والتعثر.

ولقد تقدمت اللجنة المختصة بالعلاقة بين التيارين بمجموعة من المقترحات العملية في

سبيل تطوير العلاقة والتي ترتكز في مجملها على ضرورة إيجاد أطر الحوار الفكري وصيغ التفاعل النضالي بين التيارين في مختلف المجالات على طريق الالتزام بالمشروع الحضاري للأمة.

وبعد أن ناقش المؤتمر هذه المقترحات قرر إحالتها على لجنة المتابعة والتنسيق للعمل على تنفيذها وفق الإمكانات المتاحة.

ب - في القضايا التنظيمية والمالية

عرض المؤتمر بالتفصيل لقضاياه التنظيمية والمالية ولبرنامج عمله خلال العامين القادمين، وناقش التوصيات التي قدمتها اللجان في هذا الصدد محيلاً إياها على لجنة المتابعة والتنسيق لإنضاجها والعمل على تنفيذها ضمن الإمكانات المتاحة وتقديم التعديلات التنظيمية منها الى المؤتمر في دورته القادمة.

ولقد ركزت هذه الأفكار والملاحظات على ضرورة تطوير أنظمة المؤتمر الحالية وهيئاته القائمة، اسماً ومضموناً، كي تعبر عن التطور الهام الذي طرأ على العلاقة بين التيارين، ولكي يجري التركيز على مبدأ التخصصية في مجالات العمل المتعددة.

أما على الصعيد المالي، فقد كان هناك ارتياح للدقة والحرص والشفافية التي تتم بها إدارة الشأن المالي في المؤتمر، كما حدد المؤتمر تمسكه بخياره الأساس بالاعتماد على موارده الذاتية لتمويل أنشطته، وذلك في إطار الحفاظ على منهج الاستقلالية وعدم الارتهان وعلى الالتزام بصيغة «الخبز مع الكرامة».

وشدد المؤتمر على أهمية تطوير موارده المالية متوقفاً بشكل خاص أمام فكرة إنشاء وقفية خاصة به شاكراً المبادرات الفورية التي تجاوبت مع هذه الفكرة وساهمت فيها.

خاتمة

إن المؤتمر القومي - الإسلامي، وهو يختتم دورة انعقاده الثالثة والتي شارك فيها ١٤٤ شخصية من أهل الفكر والعلم والجهاد من مختلف الأقطار العربية، يتوجه الى لبنان رئيساً وحكومة وشعباً ببالغ الشكر والتقدير على استضافته الكريمة أعمال هذه الدورة كما الدورات السابقة، كما يوجه تحية إكبار وإعزاز للمقاومة الإسلامية والوطنية التي صنعت نموذجاً من القتال ضد العدو الصهيوني رفع الأمة عالياً وعزز ثقتها بأن لديها من القدرات ما إذا استثير مكّنها من الصمود والانتصار.

ويجدد ثقته بأن لبنان الحرية والمقاومة سيظل معقل المواجهة العصي على التدجين.

ويؤكد المؤتمر على أن نجاحه في تحقيق أهدافه مرهون في الأساس بمدى قدرته على توفير الأدوات والوسائل والإجراءات العملية التي تكفل تطوير العلاقة بين التيارين لينتقلا من مواقع الدفاع الراهن عن الهوية والذات الى استراتيجية مجابهة فاعلة قادرة على وضع الأمة على طريق الاستقلال والتحرر والوحدة والعدل والحرية والتقدم والتجدد الحضاري والتنمية المستقلة □

المشاركون

الشيخ ابراهيم كمال	الاب الروحي لحركة البديل الحضاري	المغرب
أ. ابو العلا ماضي	المركز الدولي للدراسات	مصر
أ. أحمد الأسعد	امين عام الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي	سوريا
أ. أحمد حسين اليماني (أبو ماهر اليماني)	مناضل فلسطيني	فلسطين/لبنان
أ. أحمد السعدي	باحث اقتصادي	الأردن
د. أحمد صدقي الدجاني	مفكر عربي مسلم والمنسق العام السابق للمؤتمر القومي ـ الاسلامي	فلسطين/مصر
د. أحمد كاظم فتحي الراوي	اتحاد المنظمات الاسلامية في اوروبا	العراق/انكلترا
السيد احمد كفاوين	جماعة الاخوان المسلمين	الاردن
أ. أديب الجادر	وزير سابق ورئيس سابق للمنظمة العربية لحقوق الانسان	العراق/لبنان
أ. اسامة حمدان	ممثل حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في لبنان	فلسطين/لبنان
د. اسامة محيو	نائب رئيس المنتدى القومي العربي ـ مدير كلية الاداب والعلوم الانسانية (الفرع الاول) الجامعة اللبنانية	لبنان
د. اسماعيل الشطي	نائب سابق في مجلس الامة واستاذ جامعي وعضو الحركة الدستورية الاسلامية	الكويت
المحامي الياس مطران	محام	لبنان
د. امان كبارة شعراني	استاذة جامعية ورئيسة للمجلس النسائي اللبناني	لبنان
أ. أمين محمد هاشم	مستشار رئيس الوزراء اليمني	اليمن
د. انطلاق محمد عبد الملك المتوكل	استاذة جامعية	اليمن
الأب د. انطوان ضو	استاذ جامعي ـ امين عام اللجنة الاسقفية للحوار المسيحي ـ الاسلامي	لبنان
أ. انور ابو طه	باحث اسلامي	فلسطين/سوريا
أ. بشارة مرهج	نائب في البرلمان اللبناني ووزير سابق	لبنان
د. بيان نويهض الحوت	استاذة جامعية	لبنان
د. توفيق يوسف علي يوسف (توفيق الواعي)	استاذ جامعي	مصر/الكويت
أ. جار الله عمر	عضو مكتب سياسي في الحزب الاشتراكي ووزير الثقافة السابق	اليمن
د. المهندس جلال الدين خانجي	دكتور مهندس واستاذ جامعي سابق	سوريا
د. جمال الأتاسي	امين عام التجمع الوطني الديمقراطي	سوريا
د. جورج جبور	مستشار سابق في رئاسة الجمهورية السورية، ومستشار المركز العربي للدراسات الاستراتيجية	سوريا

د. جورج صدقني	وزير سابق	سوريا
أ. حبيب عيسى	محام	سوريا
أ. حذام زهور عدي	باحثة	سوريا
أ. حسن حدرج	عضو المكتب السياسي لحزب الله	لبنان
أ. حسن حنفي	استاذ جامعي	مصر
السيد حسن نصر الله	امين عام حزب الله	لبنان
الشيخ حسين غبريس	اتحاد العلماء المسلمين	لبنان
أ. حملاوي عكوشي	نائب في مجلس الشعب الوطني	الجزائر
أ. خالد مشعل	رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)	فلسطين/قطر
الشيخ خلدون عريمط	عالم دين - رئيس مركز الانماء الاسلامي في عكار	لبنان
أ. خليل بركات	محام - عضو قيادة تجمع اللجان والروابط الشعبية	لبنان
د. خير الدين حسيب	اقتصادي	العراق/لبنان
أ. رسول الجشي	عضو لجنة التنسيق	البحرين
الشيخ رشيد القاضي	كاتب	لبنان
د. رضوان السيد	استاذ جامعي	لبنان
د. رفعت سيد أحمد	مدير مركز ابحاث يافا للدراسات	مصر
أ. رفعت النمر	الرئيس الفخري لبنك بيبلوس	فلسطين/لبنان
أ. رفيق مراد	رئيس حزب الاتحاد	لبنان
د. رمضان عبد الله شلح	الامين العام لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين	فلسطين/سوريا
د. زاهية قدورة	عميدة سابقة لكلية الاداب والعلوم الانسانية في الجامعة اللبنانية	لبنان
المحامي زهير ابو الراغب	محام وعضو مكتب تنفيذي لجبهة العمل الاسلامي	الاردن
أ. زهير الشاويش	صاحب المكتب الاسلامي للطباعة والنشر	سوريا/لبنان
د. زهير العبيدي	نائب سابق	لبنان
أ. سامي لطيف	كاتب وباحث	ليبيا
الشيخ سعد جاب الله (عبد الله جاب الله)	رئيس حزب حركة الاصلاح الوطني	الجزائر
د. سعود المولى	المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى واستاذ جامعي	لبنان
د. سليم الحص	رئيس وزراء لبنان	لبنان
أ. سمير الطرابلسي	عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني	لبنان
أ. سيف علي الجروان	وزير سابق	الامارات
أ. شفيق الحوت	كاتب وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	فلسطين/لبنان
أ. صباح المختار	محام	العراق/انكلترا

أ. صفوان القدسي	الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ـ كاتب ومؤلف	سوريا
د. صلاح الدين ارقه دان	مستشار تربوي	لبنان/الكويت
أ. صلاح عبد المقصود متولي	مركز الاعلام العربي	مصر
أ. ضياء الدين داوود	امين عام الحزب العربي الديمقراطي الناصري	مصر
أ. ضياء الفلكي	مدير عام	العراق/انكلترا
المهندس طارق علي نيازي التل	مهندس زراعي ـ عضو مكتب تنفيذي لجبهة العمل الاسلامي	الاردن
أ. عادل حسين	امين عام حزب العمل	مصر
أ. عبد الإله أمين النصراوي	ناشر	العراق/لبنان
أ. عبد الإله بلقزيز	استاذ جامعي ـ امين عام المنتدى المغربي العربي	المغرب
د. عبد الله عبد الدائم	وزير سابق	سوريا/فرنسا
السيد عبد الحسن الامين	صحافي	لبنان
أ. عبد الحفيظ السريتي	مدير تحرير جريدة النبأ	المغرب
د. عبد الحميد الغزالي	استاذ اقتصاد اسلامي	مصر
أ. عبد الحميد مهري	امين عام المؤتمر القومي العربي	الجزائر
د. عبد الرحمن عطبة	استاذ جامعي	سوريا
أ. عبد الرحمن النعيمي	مهندس	البحرين/سوريا
أ. عبد الرقيب منصور علي (الشرجبي)	عضو الامانة العامة لاتحاد القوى الشعبية اليمنية	اليمن
د. عبد الصمد بلكبير	الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي الديمقراطي	المغرب
د. عبد القادر صماري	نائب في البرلمان	الجزائر
أ. عبد القادر العامري	سفير سابق	قطر
أ. عبد القادر غوقة	عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية	ليبيا
د. عبد القدوس المخواحي	طبيب ـ ونائب سابق في البرلمان	اليمن
أ. عبد الكريم محمد يحيى الخيواني	رئيس الدائرة السياسية لحزب الحق ـ ورئيس تحرير صحيفة الامة	اليمن
أ. عبد اللطيف الحاتمي	محام	المغرب
أ. عبد المجيد بن محمد حمو	امين عام مساعد لاتحاد المحاسبين العرب	سوريا
أ. عبد المحمود ابو ابراهيم	امين هيئة شؤون الانصار	السودان
أ. عبد الملك المخلافي	الامين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ـ عضو المجلس الاستشاري	اليمن
أ. عبد الواحد المتوكل	عضو مجلس الارشاد في جماعة العدل والاحسان	المغرب
أ. عبد الوهاب الأنسي	الامين المساعد للتجمع اليمني للاصلاح ـ عضو المجلس الاستشاري ـ نائب رئيس وزراء سابق	اليمن

أ. عدنان عمران	امين عام مساعد لجامعة الدول العربية سابقا	سوريا
د. عصام الجوهري	استاذ جامعي ـ عضو قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي	لبنان
د. عصام الدين احمد البشير	عضو المجلس الوطني سابقا	السودان
أ. عصام عبد الرحمن سلطان	محام	مصر
د. عصام نعمان	وزير ـ نائب سابق	لبنان
أ. عصمت بكر احمد الطائي	استاذ جامعي	العراق
د. علي خليفة الكواري	المكتب العربي للدراسات والاستشارات	قطر
أ. علي الصراري	صحافي	اليمن
د. علي عتيقة	امين عام منتدى الفكر العربي	ليبيا/الاردن
أ. عوني فرسخ	كاتب وباحث	الإمارات
أ. غسان مكحل	رئيس القسم العربي والدولي في جريدة السفير	لبنان
أ. فائز اسماعيل	عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية	سوريا
د. فارس السقاف	رئيس مركز دراسات المستقبل	اليمن
أ. فتح الله ارسلان	عضو مجلس الارشاد في جماعة العدل والاحسان	المغرب
أ. فيصل جلول	كاتب	لبنان/فرنسا
الشيخ فيصل مولوي	امين عام الجماعة الاسلامية	لبنان
أ. قاسم محمد العتمة	كاتب وشاعر	سوريا
د. قيس جواد العزاوي	رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية ـ باريس	العراق/فرنسا
د. لحبيب ادامي	الامين العام لحركة النهضة ـ الجزائر	الجزائر
أ. ليث شبيلات	رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية	الأردن
أ. ليلى شرف	عضو مجلس الاعيان	الأردن
أ. ماجد الزير	رئيس مركز العودة الفلسطيني	فلسطين/انكلترا
د. مجدي حماد	معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية	مصر/لبنان
أ. محمد ابو القاسم حاج حمد	كاتب	السودان/لبنان
السيد محمد حسن الامين	عالم دين ـ مستشار المحكمة الشرعية الجعفرية العليا	لبنان
أ. محمد زيان	محام	ليبيا/انكلترا
د. محمد السعيد ادريس	نائب رئيس تحرير الاهرام العربي ـ خبير لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الاهرام	مصر
أ. محمد السماك	دار الفتوى	لبنان
أ. محمد صالح الهرماسي	باحث	تونس/سوريا
أ. محمد عبد الرحمن الرباعي	سفير سابق في وزارة الخارجية	اليمن
أ. محمد عبد المجيد منجونة	محام ـ وزير سابق	سوريا

د. محمد عبد الملك المتوكل	استاذ جامعي ـ المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الاسلامي	اليمن
د. محمد عمر الزبير	مركز الابحاث الاقتصادي الاسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز	السعودية
د. محمد عويضة	استاذ جامعي ـ نائب سابق ـ عضو مجلس شورى جبهة العمل الاسلامي	الأردن
أ. محمد فايق	امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان	مصر
أ. محمد فنيش	نائب في البرلمان ـ عضو كتلة الوفاء للمقاومة	لبنان
أ. محمد المرواني	رئيس الحركة من اجل الامة	المغرب
د. محمد المسعود الشابي	محام ـ مفكر عربي	تونس
أ. محمد المقالح	باحث ـ سياسي	اليمن
الشيخ د. مروان قباني	رئيس صندوق الزكاة ـ رئيس حزب النجادة	لبنان
أ. مصطفى الحكيم	رئيس حزب النجادة	لبنان
أ. مصطفى الرميد	عضو مجلس النواب ـ عضو قيادة الامانة لحزب العدالة والتنمية	المغرب
أ. مصطفى اللداوي	حركة المقاومة الاسلامية (حماس)	فلسطين/لبنان
أ. المصطفى المعتصم	استاذ جامعي	المغرب
أ. مطاع الصفدي	مركز الانماء القومي	فلسطين/لبنان
أ. معن بشور	رئيس المنتدى القومي العربي	لبنان
أ. ممدوح رحمون	رئيس مجلس ادارة شركة تامين	سوريا/لبنان
أ. منح الصلح	رئيس مجلس ادارة دار الندوة	لبنان
أ. منير شفيق	مؤلف	فلسطين/الأردن
د. موسى ابو مرزوق	حركة المقاومة الاسلامية (حماس)	فلسطين/سوريا
أ. نصر شمالي	مدير دار المستقبل للنشر	سوريا
السيد نواف الموسوي	عضو المكتب السياسي لحزب الله	لبنان
أ. هاني فاخوري	عضو ندوة العمل الوطني اللبناني	لبنان
أ. وليد علي رضوان	الامين العام المساعد لحزب الاشتراكيين العرب	سوريا
د. وميض نظمي	استاذ جامعي ـ امين عام اللجنة العربية للتضامن مع شعب العراق	العراق
د. ياسين سعيد نعمان	استاذ جامعي ـ رئيس سابق لمجلس النواب اليمني	اليمن/الامارات
الشيخ يس عمر الامام	عضو حزب المؤتمر القومي	السودان
الشيخ يوسف حسن محمد يس	امين الاتصال الخارجي لهيئة شؤون الانصار	السودان/مصر
الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي	رئيس مركز بحوث السنة والسيرة	مصر/قطر

تقرير عن:

«الدورة الثانية والثلاثون لمعرض بغداد الدولي»

بغداد، ١ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

مفيد الزيدي

أستاذ التاريخ المعاصر المساعد ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

تحت شعار: «الدورة الثانية والثلاثون لمعرض بغداد الدولي تجسيد لإرادة العراق في السلام ومواصلة التنمية والتقدم الحضاري»، افتتح معرض بغداد الدولي. وقد شاركت في فعاليات المعرض ٣٧ دولة عربية وأجنبية، و٩٥٠ شركة تمثل هذه الدول، سواء كانت حكومية أو من القطاع المختلط والخاص، وأبرز هذه الدول المشاركة كانت من الجانب العربي، وهي لبنان وسوريا والأردن ومصر والجزائر والمغرب وتونس وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة وفلسطين واليمن والسودان وليبيا، فضلاً عن الدول الصديقة، وهي تركيا وبلغاريا وبولندا وبيلاروسيا وفييتنام والصين واسبانيا ورومانيا وتايلند والسويد والفيلبين وروسيا وكوبا واليونان وإيطاليا وباكستان والهند وإندونيسيا وماليزيا وإيران وفرنسا والمانيا والبرازيل.

وشاركت بعض الدول على مستوى وزاري، مثل الأردن من خلال وزيري التجارة والصحة، والسودان وزير الزراعة، والجزائر وزير التجارة، وتونس وزير التجارة، ومصر وزير قطاع الأعمال، وإيران وزير التجارة. أما البقية، فقد شارك أغلبها من خلال أعضاء غرف التجارة والصناعة أو ممثلين عن الوزارات المعنية.

المشاركة العربية الموسعة

شهدت أيام معرض بغداد الدولي ازدياد نمو التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، فكانت المشاركة الموسعة ولا سيما في الجناح اللبناني الذي احتل المرتبة الأولى من حيث المشاركة، والثانية من حيث مساحة الجناح في المعرض. وأشار فارس سعدون مدير الجناح أن لبنان يعد في مقدمة الدول المشاركة من حيث اتساع الجناح، وهو يشتمل على مساحة ٢٣٠٠م^2، كما تشارك في المعروضات ١١٧ شركة لبنانية، مما يشير إلى الاهتمام بالسوق العراقية، والتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين. وتضمنت المعروضات اللبنانية مختلف المنتجات من المعدات الكهربائية والميكانيكية والالكترونية، وقطع غيار السيارات، والسلع الاستهلاكية، علماً أن العراق يحتل المرتبة الثانية في الدول

المستوردة من لبنان في إطار الصادرات اللبنانية لعام ١٩٩٩.

والتقى رجال الأعمال اللبنانيون وأصحاب الشركات مع نظرائهم العراقيين، ووقّعوا عقوداً في مختلف المجالات لسد حاجات السوق العراقية. وعَبّر ماهر الصقال رئيس مجلس إدارة الصقال للصناعات التوليدية الكهربائية عن أن شركته نفّذت العديد من العقود في مجال المولدات للطاقة الكهربائية في العراق، وأضاف د. عصام شرف الدين مدير مختبرات شرف الدين الصناعية اللبنانية أن شركته موجودة في السوق العراقية بمختلف المستلزمات التي تنتجها المختبرات. أما جاك صرّاف، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، فأجرى لقاءات مع رجال الأعمال والصناعيين العراقيين وبحث سبل توسيع التعاون، ولا سيما في مجال الطاقة الكهربائية، والحاجة إلى قطاع الغيار وإصلاح المنظومة الكهربائية. والجدير بالذكر أن شركة «ماتليك» وقّعت مؤخراً عقداً مع «هيئة الكهرباء العراقية» لتجهيزها بـ ١٠٠ محطة كهربائية بمواصفات قياسية وبأسعار مناسبة.

أما **سوريا**، فكان جناحها في المعرض متميزاً أيضاً بعد المشاركة الناجحة في عام ١٩٩٧، وأشار عامر خربوطلي مدير الجناح إلى أن المشاركة السورية الواسعة هي حصيلة العلاقات التجارية المتنامية بين البلدين الشقيقين. وقد ضم الجناح ٥٤ شركة تمثل القطاع الخاص بشكل واسع، إلى جانب جناح وزارة الصناعة، وجناح اتحاد غرف التجارة السورية. وأكد خربوطلي أن الشركات السورية لديها وكلاء في الشركات العراقية، مما يعزز التعاون والتبادل التجاري، وسعي سوريا لدعم السوق العراقية بالبضائع والسلع على رغم ظروف الحصار الجائر.

وجاءت المشاركة **الأردنية** كما هو متوقع على نطاق واسع تأكيداً للعلاقات الاقتصادية المتطورة بين البلدين. وأشار معن العزيزي مدير الجناح الأردني إلى أن بلاده تشارك للمرة السابعة خلال سنوات الحصار. وضم الجناح الأردني ٨٥ شركة صناعية وتجارية. وتسعى الشركات ورجال الأعمال الأردنيون للحصول على العقود التجارية والصناعية، وزيادة الوجود الأردني في السوق العراقية. وقد تم الاتفاق بين وزيري الصحة في البلدين على تطوير العلاقات الصحية والعلاجية والوقائية والدوائية والفنية، وإقامة الفعاليات الطبية، وتبادل الخبرات، والاتفاق على إقامة أسبوع عراقي - أردني في عمان العام القادم لتطوير العمل المشترك بين البلدين الشقيقين.

أما **الجناح المصري**، فكان متميزاً أيضاً في حجم مشاركته في هذا العام. وأشارت عفاف المصلحي، مديرة الجناح، إلى تطور المشاركة المصرية، والاهتمام بالسوق العراقية، وأن العراق يمثل المرتبة الثانية في حجم الصادرات المصرية، فضلاً عن مشاركة العراق سنوياً في معرض القاهرة الدولي، وحرص مصر على المشاركة في الفعاليات الاقتصادية في بغداد. وسوف تقيم مصر معرضاً للصناعات المصرية في كانون الأول/ديسمبر القادم في بغداد، وقد تمثلت المشاركة المصرية في ١٠٧ شركات صناعية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

أما **الجناح اليمني**، فقد شاركت فيه ٢٢٠ شركة تمثل القطاعات الصناعية المختلفة، وأكد محمد يوسف، الأمين العام المساعد لتنمية الصادرات اليمني ومدير الجناح، أن رغبة اليمن هي في توسيع تعاونها مع العراق في المجالات الصناعية والنفطية، وزيادة التعاون الاقتصادي.

وشاركت **الجزائر** على مستوى وزاري من خلال وزير التجارة بختي بلعايب الذي التقى المسؤولين العراقيين، وبحث في سبل

زيادة التعاون بين الجانبين في التعليم والتربية، والصناعة والتجارة، والنقل والمواصلات، والإسكان والتعمير والزراعة. وضم الجناح الجزائري مختلف المعروضات الصناعية والدوائية والاستهلاكية.

وأسهم **السودان** في فعاليات المعرض بوفد برئاسة عثمان الهادي ابراهيم، وزير الزراعة، الذي بحث سبل توسيع التعاون في المجالات الزراعية والتجارية مع العراق، وخصوصاً في مجال المبيدات والأسمدة ومكافحة الأمراض الزراعية والمضخات والخبرات الزراعية.

أما **الإمارات العربية المتحدة**، فشاركت بوفد كبير من غرفة تجارة وصناعة دبي، والمنطقة الحرة في جبل علي، وكان حجم المشاركة بـ ٤٩ شركة إماراتية لتعميق الروابط الأخوية، وتأكيد حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة. وقد اكتسبت الإمارات حصة كبيرة من التعاون مع العراق تجاوزت قيمتها ٤٠٠ مليون دينار، وأسفرت عن تنامي العلاقات بشكلٍ كبير، ومشاركة الشركات الإماراتية في مجالات التبادل التجاري في الصناعات الغذائية، والالكترونية، والدوائية، والسيارات، والاتصالات، والمعدات الكهربائية والأثاث والمنسوجات.

وشاركت **عمان** في جناح في المعرض من خلال غرفة تجارة وصناعة عمان برئاسة عبد الخالق الحجري عضو مجلس الإدارة، الذي أكد اهتمام بلاده بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق، وبالتعاون في المجالات الصحية، وكذلك مساهمة الشركات العمانية في السوق العراقية، وتنامي التعاون بين البلدين الذي أكدته هذه المشاركة الكبيرة للشركات العمانية.

المشاركة الفرنسية ـ الألمانية

تميزت فعاليات معرض بغداد لهذا العام بالمشاركة الفرنسية الواسعة على صعيد الشركات الصناعية والتجارية والصحية والنفطية، وبشكل خاص في مجالات التنقيب عن النفط، والمشاريع الاستثمارية، وإبرام العقود مع وزارتي الصحة والزراعة بشأن المبيدات ومكافحة الأمراض، ومع وزارة النقل والمواصلات في مجالات إصلاح منظومات الاتصالات العراقية، وعودة الشركات الفرنسية إلى سابق عهدها في التعامل مع العراق، وتبادل الخبرات والكوادر الفنية، والتدريب، نظراً للمكانة المتميزة للعراق في السياسة الاقتصادية لفرنسا في المنطقة العربية، وقد تمثل ذلك في حجم الشركات الفرنسية الذي زاد على ١٠٠ شركة متخصصة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، والوفد الكبير من رجال الأعمال وكبار أصحاب الشركات الفرنسية.

أما التميز الآخر، فتمثل في المشاركة الألمانية لهذا العام، وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع السوق العراقية، ولا سيما أن حجم التعاون قبل عام ١٩٩٠ كان يغطي مجالات واسعة. فمثلاً شركة «K. S. B» وحدها كانت تلبي سابقاً ٤٥ بالمئة من احتياجات العراق النفطية والمائية من المضخات والمولدات بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً. واستمرت في توريدها إلى معامل إنتاج الغاز في الشمال والجنوب. وترأس الوفد الألماني د. فون هورن، ممثل وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا في جمهورية المانيا، وكان أوليفر فيك، ممثل غرفة الصناعة الألمانية، عضواً في الوفد. وقد أكد الرجلان على ضرورة معاودة الأنشطة الاقتصادية وأعمال اللجنة العراقية ـ الألمانية المشتركة لوضع أسس سليمة لعلاقات التعاون لما فيه المصلحة المشتركة مع وجود العديد من فرص التعاون.

ملاحظات ختامية

اتسمت أعمال المعرض الثاني والثلاثين

لهذا العام بزيادة حجم المشاركة العربية والعالمية بشكل لافت للنظر في مختلف المجالات الصناعية والتكنولوجية والصحية والنفطية، مما يشير إلى أهمية العراق ودوره الاستراتيجي والاقتصادي في المنطقة العربية على رغم ظروف الحصار الاقتصادي منذ عشر سنوات. وقد سارعت مختلف الدول من أجل إعادة التعاون والتعامل مع السوق العراقية، وتلبية احتياجات مختلف القطاعات العراقية، وإصلاح ما تعرضت له من تدمير جراء العدوان العسكري الغربي في السنوات الماضية، وقد أدركت هذه الدول المكانة الاقتصادية للعراق، وهي تبشر بتبوئه مكانة متميزة في العقد القادم من القرن الحادي والعشرين.

ولا بد من التنويه باهتمام الاقتصاد العراقي بالانفتاح على مختلف البلدان العربية الشقيقة والدول الصديقة التي لم تكن لها مواقف معادية للعراق أو ألحقت به الضرر في السنوات الماضية، وإعطاء تلك الدول الأولوية في حجم التعاون وإبرام العقود وتبادل الزيارات والخبرات، والاستيرادات لسد حاجات السوق العراقية.

لقد شهد المعرض إقبالاً واسعاً من لدن التجار ورجال الأعمال وأصحاب الشركات والصناعيين العراقيين، وجرى تبادل اللقاءات وإبرام العقود مع مختلف الدول المشاركة، فضلاً عن المتابعة الواسعة للمواطنين العراقيين عبر زيارة الأجنحة المشاركة، والاطلاع على ما وصلت إليه التقنيات والمنتوجات العالمية، والعربية بشكل خاص. فكان معرض نهاية القرن العشرين في بغداد علامة من علامات التفاؤل والنظرة المستقبلية للعراق كقوة اقتصادية ناهضة في مطلع الألفية الثالثة □

صدر حديثاً

قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر

(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٨)

يأتي هذا الكتاب ليؤكد أن فكر التنوير الذي قاد الغرب إلى صنع النهضة الأوروبية والحركة الاستعمارية معاً عرّض العرب إلى صدمة الحضارة، وإلى صدمة الاستعمار في آن واحد. إن الشواهد المتاحة، وكذلك الوثائق التي توافرت مؤخراً تثبت أن الغرب يعارض التقدم العربي أساساً حتى إذا ما اتخذ من الغرب ذاته نموذجاً للتقدم. ولعل ذلك يفسر إلى حد بعيد إخفاق «السلفية» في رد التحدي الغربي الكاسح، ويفسر كذلك عدم قدرة حركة الإصلاح التوفيقي على رد هذا التحدي.

٢٧٨ صفحة

الثمن: ٨ دولارات

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اكد الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد أمس أن نزع الأسلحة النووية بصورة شاملة وكاملة سواء من منطقة الشرق الأوسط او العالم سيؤدي إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين. ورهن عبد المجيد تحقيق ذلك بالتزام المجتمع الدولي من دون استثناء بما جاء في المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا المجال للوصول إلى مجتمع جديد تسوده روح التعايش السلمي والتفاهم والتعاون الدولي على أساس متبادل ومتكافئ (الرأي العام، الكويت، ١٧/١/٢٠٠٠).

ـ استقبل رئيس الجمهورية اللبنانية اميل لحود رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف يوسف الحمد يرافقه رئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود عثمان، وجرى البحث في المشاريع التي يمولها الصندوق في لبنان عبر قروض ميسرة (السفير، ١٩/١/٢٠٠٠).

ـ اعتمد الرؤساء التنفيذيون لشركات الطيران الخليجية عدداً من القرارات والتوصيات التي أعدتها فرق العمل واللجان الفنية المتخصصة خلال اجتماعها في مدينة مسقط أول من أمس لدعم مبدأ التحالفات والتكتلات الاقتصادية الخليجية الجديدة في مجال صناعة الطيران (القبس، الكويت، ٢٢/١/٢٠٠٠).

ـ نوّه رئيس الأركان القطري العميد الركن حمد بن علي العطية بالتدريبات المشتركة التي تنفذها قوات دول مجلس التعاون الخليجي. وكان رئيس الأركان القطري يتحدث إلى الصحافيين أمس في معسكر السيلية، حيث تفقد كتيبة طارق بن زياد التي ستشارك في تمارين «درع الجزيرة» لافتاً إلى أهمية مثل هذه التدريبات في توحيد المفاهيم العسكرية (الحياة، لندن، ٢٦/١/٢٠٠٠).

ـ جدد وزراء الداخلية العرب إصرارهم على «مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله»، وعبروا في بيان أصدروه أمس في ختام مؤتمرهم السابع عشر في الجزائر عن تأييدهم للإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحقيق الوئام المدني ونبذ الفتنة. وشارك عشرون وزيراً في المؤتمر الذي افتتحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اول من امس واعتمدوا مشروع «الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب» في صيغة معدلة تضمنت تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن العربية، خصوصاً في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود. وكان اثنا عشر بلداً قد وافق على «الاتفاق العربي لمكافحة الإرهاب» الذي صدق عليه وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماع مشترك في القاهرة، لكن الرئيس بوتفليقة حضّ اول من امس باقي البلدان العربية على التوقيع على الاتفاق (الحياة، لندن، ٣١/١/٢٠٠٠). وجاء في إعلان الجزائر الذي صدر في ختام الاجتماع ان الوزراء يعلنون دعمهم للجهود التي

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

يبذلها المجتمع الدولي لعقد مؤتمر في رعاية الأمم المتحدة يكرس لمكافحة الإرهاب الذي يعتبر ظاهرة دولية تهدد سلام الدول والشعوب وأمنها، إلا أن من المهم أن يميز هذا المؤتمر بين الإرهاب وحق الشعوب في النضال ضد الحكم الأجنبي والعدوان بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح لتحرير أراضيها. ويذكر أن موريتانيا هي الدولة العربية الوحيدة التي قاطعت هذا المجلس الوزاري، احتجاجاً على الانتقاد القوي لقرارها الأخير رفع مستوى التمثيل الديبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٠/١/٣١).

٢ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ تعثرت المفاوضات السورية الإسرائيلية التي كانت قد انطلقت في بلدة شيبردستاون في ولاية فرجينيا الغربية أول من أمس في جولة جديدة، ونجحت الجهود الأمريكية في التغلب على الخلاف على جدول الأعمال بعد وصول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حيث التقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، وتم الاتفاق على تأليف لجان عمل لمناقشة قضايا السلام تفصيلاً (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٠/١/٥). وقد عقدت لجنتا التطبيع والترتيبات الأمنية اجتماعين رسميين، إلا أن خلافاً قد نشب على أولوية اجتماع اللجان، وقد تولى الرئيس الأمريكي إعطاء دفع لهذه المفاوضات بجمعه باراك والشرع وتقديمه وثيقة عمل إلى الجانبين تحدد نقاط الخلاف ونقاط الاتفاق بينهما من أجل تركيز العمل على القضايا الجوهرية التي لا تزال تفصل بين مواقف سوريا وإسرائيل (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٠/١/٨). وقد اشترطت دمشق لاستئناف المفاوضات أن يتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي خطياً الانسحاب من كامل مرتفعات الجولان السورية (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٠/١/١٩)، غير أن باراك رفض إعطاء تعهد مسبق وكرر أنه عندما يكون السوريون جاهزون للعودة إلى طاولة المفاوضات ستكون إسرائيل جاهزة (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٠/١/٣١).

ـ ادعت صحيفة معاريف الإسرائيلية أمس أن الصندوق القومي اليهودي وهو هيئة حكومية إسرائيلية، يملك ٥٣٠٠ هكتار من الأراضي في سوريا على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوبي دمشق حصل عليها قبل إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨. وتحمل سندات الملكية التي نشرت الصحيفة صوراً لها، اسم شركة يملكها البارون ادمون دو روتشيلد الذي كان يهتم بشراء أراض زراعية لنقل اليهود إلى منطقة الشرق الأوسط (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٠/١/٧).

ـ تلقى لبنان دعوة رسمية من وزيري خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت وروسيا ايغور ايفانوف بصفة دولتيهما راعيتين لعملية السلام في الشرق الأوسط للمشاركة في اجتماعات المفاوضات المتعددة الأطراف التي ستستأنف أول شباط/فبراير المقبل بعدما توقفت العام ١٩٩٦ (**الحياة**، لندن، ١٢/١/٢٠٠٠). وقد أوضح رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص أن لبنان ينتظر نتائج مفاوضات التسوية على المسار السوري ـ الإسرائيلي ليحدد موقفه من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، فيما أعلنت دمشق رفض المشاركة إلا إذا تم إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل (**السفير**، بيروت، ١٣/١/٢٠٠٠).

ـ استعاد ٢٥ معتقلاً لبنانياً حريتهم بعدما أمضوا مدداً مختلفة في سجن الخيام الذي تديره قوات جيش لبنان الجنوبي المتعاملة مع إسرائيل (**النهار**، بيروت، ١٤/١/٢٠٠٠).

ـ أجرى وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة وزير خارجية البرتغال خايمي غاما لقاء بوزير الخارجية السورية فاروق الشرع، وأكد الوفد دعم الاتحاد الأوروبي لسوريا في مفاوضات السلام مع إسرائيل واستعداده لتقديم مساعدات أمنية واقتصادية وفنية لدمشق خلال مرحلة ما بعد السلام (**السفير**، بيروت، ١٨/١/٢٠٠٠). كما أبلغ الوفد الرئيس المصري حسني مبارك ان أوروبا تشعر بالقلق حيال العقبات في عملية السلام. وفي ختام جولته في المنطقة التقى وفد الاتحاد الأوروبي، رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص ورئيس الجمهورية اميل لحود حيث أكد أمامها استمرار دور الاتحاد الداعم لعملية السلام في الشرق الأوسط (**السفير**، بيروت، ١٩/١/٢٠٠٠).

ـ صرح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال شاوول موفاز، أن اتفاق السلام بين إسرائيل ولبنان سيلحظ حدوداً جديدة بين البلدين، مما أثار حفيظة رئيس الحكومة اللبنانية وزير الخارجية سليم الحص، فرد عليه مؤكداً أن «حدود لبنان المعترف بها دولياً غير قابلة للتعديل أو إعادة الترسيم في أي اتفاق تسوية يمكن التوصل إليه مع إسرائيل (**الحياة**، لندن، ٢١/١/٢٠٠٠).

ـ في عملية نوعية، تمكنت المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان من قتل العقيد في ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» المتعاملة مع إسرائيل عقل ابراهيم هاشم (٤٨ سنة) أثناء وجوده في منزله في خراج بلدته دبل الواقعة في الشريط الحدودي المحتل. ونجحت المقاومة في نصب مكمن بواسطة عبوات ناسفة فجرت بعد التأكد من وجوده ما أدى إلى مقتله وجرح ضابط لحدي آخر. وخلال مؤتمر صحافي عقد في القاهرة التي زارها أمس، توعد رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك منفذي العملية بـ «عقاب» معتبراً مقتل عقل

هاشم «مؤلماً جداً»، لكنه وعد بالحؤول دون «تدهور الوضع على الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية» (الحياة، لندن، ٣١/١/٢٠٠٠).

ـ باشر الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي أمس مفاوضات ماراتونية في محاولة للتوصل إلى اتفاق إطار حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية بحلول ١٣ شباط/فبراير. لكن الطرفان لم يبديا تفاؤلاً كبيراً إزاء إمكان احترام هذا الموعد (اللواء، بيروت، ٣١/١/٢٠٠٠).

٣ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ وصل إلى الصين أمس نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لعرض موقف بلاده من قرار للأمم المتحدة يقترح فرض عقوبات تجارية على العراق وعودة مفتشي الأسلحة إليه، فيما دعت بكين إلى إنهاء العقوبات عنه (الحياة، لندن، ٧/١/٢٠٠٠).

ـ أجرى وزير التجارة والصناعة الياباني تاكاشي فوكايا ووزير البترول والثروة المعدنية السعودية علي إبراهيم النعيمي محادثات في الرياض قال على أثرها فوكايا ان المحادثات تناولت مسائل تتعلق بالتجارة الدولية وانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية. وأمل النعيمي أن يتسنى قريباً التوصل إلى اتفاق يخدم مصالح المملكة واليابان ويعكس في الوقت نفسه حاجات التنمية في المملكة (النهار، بيروت، ١٧/١/٢٠٠٠).

ـ أجرى ولي العهد البحريني القائد العام لقوة الدفاع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة محادثات مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في واشنطن تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وقضايا الأمن في منطقة الخليج وتطورات عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي (أخبار الخليج، المنامة، ٢٠/١/٢٠٠٠).

ـ أعلن وزير الخارجية البريطاني روبن كوك في ختام محادثات أجراها في القاهرة مع الرئيس المصري حسني مبارك أن بريطانيا وأوروبا ترغبان في دعم تحقيق «ازدهار منصف» في الشرق الأوسط لضمان استمرار السلام بين الإسرائيليين والعرب (السفير، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٠).

ـ أكد وزير الخارجية الاسباني أبيل ماتوتيس انه لا توجد مشكلة في ملفات الأمم المتحدة اسمها سبتة ومليلة. وقال إن المدينتين المغربيتين المحتلتين «جزء من اسبانيا»، وذلك خلال زيارة لماتوتيس إلى تونس أمس حيث بحث مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي آفاق تعزيز العلاقات الثنائية والوضع في شمال افريقيا والمنطقة المتوسطية (الحياة، لندن، ٢١/١/٢٠٠٠). وقد أبدى المغرب استغرابه إزاء تصريحات ماتوتيس وجدد تأكيد الحقوق المغربية الثابتة في المدينتين والجزر المجاورة لهما (الحياة، لندن، ٢٣/١/٢٠٠٠).

ـ أعرب رئيس فريق التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أحمد أبو زهرة عن رضاه على نتائج مهمة الفريق في العراق الذي يزور بغداد لأول مرة منذ عام ١٩٩٨. وأوضح أبو زهرة ان الفريق أكمل مهمته وليست له اية علاقة بلجنة كلفت التحقق من نزع الأسلحة العراقية المحظورة (الحياة، لندن، ٢٦/١/٢٠٠٠).

ـ استقبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمس وزير الخارجية الجزائري السيد يوسف يوسفي الذي يقوم بأول زيارة لفرنسا على هذا المستوى منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في نيسان/ابريل العام الماضي. وقالت الناطقة باسم الاليزيه كاترين كولونا بعد اللقاء أن شيراك أكد لليوسفي ان في الإمكان الوصول إلى مرحلة جديدة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا. وأوضحت ان يوسفي سلم رسالتين للرئيس الفرنسي إحداهما تتناول الديون الجزائرية لفرنسا والأخرى تتناول العلاقات الثنائية (الحياة، لندن، ٢٦/١/٢٠٠٠).

ـ أنجزت الخطوة الرسمية في تعيين هانز بليكس رئيساً للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش في العراق «انموفيك» بإعلان الأمين العام كوفي أنان انه تلقى رسالة من رئيس مجلس الأمن تضمنت المصادقة على ترشيح السويدي، وأعلن الدكتور بليكس رئيساً للجنة (الحياة، لندن، ٢٩/١/٢٠٠٠).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ اختتم وزير الخارجية المصري عمرو موسى والليبي عمر المنتصر أمس زيارة إلى الخرطوم ركزت على تفعيل المبادرة المصرية ـ الليبية لحل المشكلة السودانية وتطوير التعاون الثنائي والثلاثي بين الجارات الثلاث (الحياة، لندن، ٥/١/٢٠٠٠).

ـ أعلن أمير البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أمس أنه مصمم على «فتح صفحة جديدة» مع قطر، وذلك لدى وصوله إلى الدوحة في زيارة تخصص لتحسين العلاقات الثنائية (القدس العربي، لندن، ٧/١/٢٠٠٠).

ـ التقى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف الذي بدأ زيارة إلى الدوحة ليل أول من أمس حيث يبحث خلالها في «المسائل ذات الاهتمام المشترك ولا سيما العلاقات بين العراق ومجلس الأمن الدولي والعلاقات العربية»، وانتقد الصحاف القرار ١٢٨٤ مؤكداً انه «غير واقعي وغير قابل للتطبيق» (السفير، بيروت، ٧/١/٢٠٠٠).

ـ التقى أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير في مقر القيادة العامة لقوة الدفاع وبحث معه في العلاقات القائمة بين البلدين والشعبين في كل المجالات. ووقعت حكومتا السودان والبحرين ثلاثة اتفاقات للتعاون في المجالات الاقتصادية (النهار، بيروت، ١٧/١/٢٠٠٠). ثم انتقل الرئيس السوداني إلى صنعاء حيث التقى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ليعقدا قمة ثلاثية مع الرئيس الجيبوتي عمر غيله بحثوا فيها الأمن في البحر الأحمر (السفير، بيروت، ١٨/١/٢٠٠٠). ومن صنعاء إلى أبو ظبي حيث التقى البشير رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وبحثا قضايا عربية وإقليمية والجهود المبذولة لتنقية الأجواء العربية (الحياة، لندن، ٢٣/١/٢٠٠٠).

ـ أنهى الرئيس المصري حسني مبارك أمس جولة قصيرة زار خلالها كلاً من سوريا والأردن حيث أجرى محادثات مع كل من الرئيس السوري حافظ الأسد والملك الأردني عبد الله الثاني، هدفت إلى إعادة وصل العلاقات مع دمشق وحشد الدعم لموقفها من مفاوضاتها مع إسرائيل، كما أعادت طرح احتمالات عقد قمة عربية تجسد هذا الدعم. وقال مصدر رسمي أردني ان مبارك وعبد الله أكدا على «دعم ومساندة الأشقاء السوريين والفلسطينيين على مساريهما التفاوضيين مع إسرائيل استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية» (السفير، بيروت، ٢٤/١/٢٠٠٠).

ـ اتفق الأردن والعراق على تجديد الاتفاق النفطي السنوي بينهما الذي يحصل بموجبه الأردن على حاجاته النفطية من العراق لمدة سنة، كما اتفقا على زيادة حجم البروتوكول التجاري بينهما للسنة الجارية إلى ٣٠٠ مليون دولار، مقابل ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ (الحياة، لندن، ٢٤/١/٢٠٠٠).

ـ أعلن وزير الموارد المائية والكهربائية والنفط اللبناني سليمان طرابلسي ان اللجنة المشتركة اللبنانية ـ السورية للكهرباء قررت تجديد الاتفاقات السابقة لاستجرار الطاقة من عنجر ودير نبوح، مشيراً إلى إعطاء سوريا للبنان تسهيلات في تأخير قبض ثمن الطاقة (السفير، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

ـ تلقى العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز رسالة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تتعلق بمفاوضات الحدود بين البلدين، وذلك خلال زيارة لنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني عبد القادر باجمال إلى جدة استغرقت عدة ساعات (اللواء، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

ـ عقدت أمس في مسقط جلسة المحادثات الرسمية بين السلطان قابوس بن سعيد والرئيس السوداني عمر البشير. وعن الموضوعات التي تناولتها المباحثات صرح وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله بأن السلطان قابوس استمع من الرئيس السوداني إلى شرح عن مسيرة السودان الجديدة والخطوات التي بدأها البشير في معالجة المشاكل والعقبات الإقليمية والدولية التي تعترض السودان (الحياة، لندن، ٣١/١/٢٠٠٠).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ افتتح أمس في بيروت الدورة الثالثة للمؤتمر القومي الإسلامي بحضور ١٤٨ شخصية عربية من مختلف المشارب السياسية والفكرية والحزبية. وقد افتتح رئيس الوزراء اللبناني سليم الحص المؤتمر بكلمة أكد فيها أن «التسوية لن تكون بحجم السلام الحقيقي ما لم تقترن بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين انطلاقاً من حق العودة». وتلا الحص أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله الذي رأى «أننا جميعاً أما تحديين كبيرين، الأول: هو المشروع الصهيوني للهيمنة على المنطقة من مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. والثاني هو استمرار احتلال فلسطين، كل فلسطين وليس قطاع غزة والضفة الغربية فقط». وأكد المنسق العام للمؤتمر الدكتور محمد عبد الملك المتوكل ان المؤتمر يرتكز على ثلاثة أهداف رئيسية هي: القضاء على حال الجفوة والصراع بين التيارين القومي والإسلامي، التعاون والتنسيق بين التيارين فيما يمكن أن يتفقا عليه، وأن يصلا إلى لقاء استراتيجي يمكن عبره تجنيد الطاقات لمواجهة التحديات الخارجية ولتحقيق المشروع النهضوي الحضاري (النهار، بيروت، ٢٢/١/٢٠٠٠). واستمرت أعمال المؤتمر على مدى ثلاثة أيام أعيد في نهايتها التجديد للمنسق العام المتوكل واقتراح لجنة المتابعة للمؤتمر وتضم ٢٦ عضواً مناصفة بين التيارين القومي والإسلامي (السفير، بيروت، ٢٤/١/٢٠٠٠). وفي بيانه الختامي أكد المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه كاملة، ودعا إلى احتضان المقاومة في جنوب لبنان وفلسطين. كما عرض المؤتمر أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي مسجلاً التدهور المروع الذي تشهده الحقوق السياسية والمدنية نتيجة العدوان الرسمي عليها. إلى ذلك طالب المؤتمرون برفع الحصار غير المشروع عن العراق (النهار، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

ـ بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية ألقى الدكتور خلدون النقيب محاضرة أمس بدار الندوة في بيروت بعنوان «الخليج... إلى أين؟» تولى التقديم عضو

مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية رئيس الجمعية العربية لحقوق الإنسان السابق أديب الجادر وحضرها عدد من الشخصيات والمثقفين. تناولت المحاضرة مسيرة دول الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث لوحظ أنها دخلت في دوامة ثلاث أزمات بنائية متتابعة: الأولى: الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد ريعي. الثانية: انخفاض عائدات النفط منذ عام ١٩٨٢. الثالثة: الضغوط التي تمارسها حالياً قوى العولمة. ثم شرح الدكتور النقيب المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها للاستدلال على وجود أزمة بنائية في مجتمع من المجتمعات. وخلص إلى توقعات عدة في المستقبل المنظور منها أن مجتمعات الخليج سوف تتكيف مع الأوضاع المستجدة في عصر العولمة، وأن التيار الليبرالي ـ العلماني سيلعب دوراً ثانوياً في الصراع على اقتسام الثروة الوطنية، وأن دول الخليج والدول العربية ستواجه معضلة الضبط الاجتماعي داخلياً ومحاولة المحافظة على مقدراتها وأن السيطرة على الموارد ومقدرات هذه البلدان تقتضي احداث تكامل إقليمي. وانتهى النقيب إلى أنه سوف تتهدد دول الخليج مخاطر جديدة تتمثل في ظهور تحالف إقليمي معاد للعرب وفي الضغوط التي سيفرضها الغرب عليها لتمويل التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية (اللواء، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

٦ ـ شؤون قطرية

الرباط

ـ أعلن مصدر رسمي في الرباط أن العاهل المغربي الملك محمد السادس أجرى أول من أمس حركة تعيينات واسعة شملت ولاة ثلاثين من أقاليم ومحافظات المغرب (الرأي العام، الكويت، ٢/١/٢٠٠٠).

القاهرة

ـ وقع أكثر من ٢٠ قتيلاً و٤٥ جريحاً في الاشتباكات التي دارت في قرية الكشح في صعيد مصر بين المسلمين والمسيحيين (النهار، بيروت، ٤/١/٢٠٠٠).

ـ شهد مجلس الشعب المصري مشادة بين الرجال والنساء في شأن خروج المرأة من المنزل، وحقها في طلب الطلاق من زوجها، عند مناقشة مبدأ «الخلع» الذي أقره قانون الأحوال الشخصية الجديد للمرة الأولى في البلاد ونجحت الحكومة في الحصول على مساندة غالبية الأصوات لدى الاقتراع على القانون، على رغم انتقادات المعارضة للقانون (الحياة، لندن، ٢٧/١/٢٠٠٠).

بيروت

ـ أعلنت المصادر العسكرية والأمنية الرسمية اللبنانية انها نجحت في إعادة الوضع إلى طبيعته في القرى والبلدات التي دار فيها القتال مع المجموعات المسلحة التي بقيت منها فلول يواصل الجيش مطاردتها في البساتين في جرود الضنية شمال لبنان بعد قتل أهم قادتها العسكريين البارزين الملقب بـ «أبو عائشة». وقد استعادت بيروت حياتها الطبيعية إثر الخضة التي شهدتها أمس الأول من جراء اعتداء نفذه مسلح من «عصبة الأنصار» التي تلوذ بمخيم عين الحلوة جنوب لبنان، على السفارة الروسية وانتهى بمقتله (الحياة، لندن، ٥/١/٢٠٠٠).

ـ اتخذ رئيس الجمهورية اللبنانية اميل لحود أمس المبادرة الأولى في تطبيق قانون الإثراء غير المشروع الذي أقره مجلس النواب بعد تعديله في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وقام لحود بزيارة للمجلس الدستوري حيث قدم إلى رئيسه القاضي أمين نصار تصريحاً بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة (النهار، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

الرياض

ـ أعلن العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز تشكيل «مجلس أعلى لشؤون النفط والمعادن» مهمته تحديد وإقرار سياسات واستراتيجيات النفط والغاز في البلاد (السفير، بيروت، ٦/١/٢٠٠٠).

الجزائر

ـ أصدر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مرسوماً يقضي بالعفو الشامل عن أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ نتيجة مبادرتها منذ العام ١٩٩٧ إلى اتخاذ قرار بإيقاف النار توخياً منها لفضح أعداء الجزائر والإسلام، والإقدام رسمياً سنة ١٩٩٩ على إيقاف النار نهائياً، وأخيراً القيام بحل المنظمة حلاً تاماً بغية العودة الصريحة الكاملة إلى أحضان المجتمع الجزائري (الحياة، لندن، ١٢/١/٢٠٠٠). وكانت الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد وهي مجموعة مسلحة صغيرة قد أعلنت حل نفسها لتستفيد من العفو بموجب قانون الوئام المدني في الجزائر (النهار، بيروت، ١٥/١/٢٠٠٠).

ـ ذكرت صحيفة الوطن الجزائرية أمس أن ٣٢

إسلامياً و٢٥ جندياً من الجيش الجزائري قتلوا في معركة شرسة استمرت ستة أيام في غربي الجزائر (السفير، بيروت، ٢٤/١/٢٠٠٠). كما أشارت مصادر إلى أن وحدات الجيش قتلت ٥٦ عنصراً من كتيبة «حماة الدعوة السلفية» التي يقودها «الأمير» سليم الأفغاني في ولاية غليزان غرب الجزائر (الحياة، لندن، ٢٩/١/٢٠٠٠).

عمان

- أجرى رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة تعديلاً وزارياً ثانياً في حكومته قبل مضي سنة على تاليفها سعياً إلى تحقيق الانسجام بين أعضاء فريقه الذي يواجه انتقادات واسعة لإخفاقه في التعجيل بالنمو الاقتصادي. ودخل بموجب التعديل سبعة وزراء جدد يتولون حقائب للمرة الأولى، ضمن توزيع يراعي التمثيل الجغرافي لمناطق المملكة في الحكومة (النهار، بيروت، ١٧/١/٢٠٠٠).

دمشق

- أقر مجلس الشعب السوري مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٩ بتاخير يقدر بأكثر من سنة (السفير، بيروت، ١٩/١/٢٠٠٠).

بغداد

- أعلنت وزارة الصحة العراقية أمس أن أكثر من ١٤ الف عراقي لقوا حتفهم في كانون الأول/ديسمبر بسبب الحصار، ما يشكل ارتفاعاً في عدد الضحايا عن الشهر الذي سبقه ويجعل عدد الضحايا ١٢٦٤٩٤٧ شخصاً منذ فرض العقوبات على هذا البلد في آب/ اغسطس ١٩٩٠ (السفير، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٠).

الخرطوم

- أعادت اريتريا أمس فتح سفارتها في الخرطوم تجسيداً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين التي قطعت العام ١٩٩٥ على خلفية تبادل الاتهامات بإيواء منظمات معارضة (السفير، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٠).

- أعلن التلفزيون السوداني أمس أن الرئيس عمر البشير أعلن تشكيل حكومة جديدة احتفظ فيها وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والإعلام بمناصبهم، وأضاف التلفزيون أن الحكومة الجديدة تضم ٢٥ وزارة (اللواء، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

موروني

- أعلن مسؤول انفصالي كبير ان انصار الانفصال حصلوا على اكثرية ساحقة في الاستفتاء الذي أجري منذ يومين في شأن مستقبل جزيرة انجوان في جزر القمر (النهار، بيروت، ٢٥/١/٢٠٠٠).

صنعاء

- اتسعت دائرة الخلافات بين المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) في اليمن وحليفه السابق التجمع اليمني للإصلاح بعد رفض نواب «الإصلاح» التصويت لصلحة قانون السلطة المحلية في مجلس النواب أمس بسبب سلسلة من الاعتراضات والانتقادات على أهم بنود القانون، خصوصاً تلك التي يعتبر «الإصلاح» أنها تناقض نص الدستور. في غضون ذلك خطف امريكي يعمل في شركة «هنت» النفطية في مأرب، وتحركت أجهزة الأمن في المنطقة لمعالجة المشكلة (الحياة، لندن، ٢٧/١/٢٠٠٠).

طرابلس

- رفض الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي أمس مشروع موازنة سنة ٢٠٠٠ وطلب من الحكومة تعديله، لتنفق عائدات النفط على أغراض محدودة للغاية (النهار، بيروت، ٢٩/١/٢٠٠٠).

الكويت

- قدمت الأديبتان الكويتيتان ليلى العثمان وعالية شعيب اللتان صدر بحقهما حكم بالسجن لمدة شهرين مع وقف التنفيذ طعناً في الحكم الذي استند إلى دعوى أقامها إسلاميون على الأديبتين بتهمة استخدام الفاظ غير أخلاقية في كتاباتهما (اللواء، بيروت، ٢٩/١/ ٢٠٠٠).

أبو ظبي

- أعاد المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات في جلسة إجرائية عقدها عقب جلسته الافتتاحية في أبو ظبي أمس السيد محمد بن خليفة الحبتور إلى رئاسة المجلس في دورته الجديدة والتي تستمر لمدة عامين. وقد فاز الحبتور بالتزكية (الحياة، لندن، ٣١/١/ ٢٠٠٠).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ «نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٩٩ والمتوقع خلال عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٤٣ ـ ١٨١.

مراجعة كتب

٢ ـ المسيري، عبد الوهاب. «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.» **العربي**: العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢١٤ ـ ٢١٧. (صلاح الدين عبد الله)

فكر قومي وسياسة

كتب

٣ ـ الريس، رياض نجيب. **رياح الشرق: الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين**. بيروت؛ لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

٤ ـ السويدي، جمال سند [وآخرون]. **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.

٥ ـ عبد اللطيف، كمال. **الحداثة والتاريخ: حوار نقدي مع بعض أسئلة الفكر العربي**. بيروت؛ الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، ١٩٩٩. ١٦٧ ص.

٦ ـ قريع، أحمد. **السلام المعلق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

٧ ـ **ندوة أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية، ٢٢ ـ ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٨**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩. ٤٣٤ ص.

٨ ـ يسين، السيد [وآخرون]. **صراع القرن.. الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**. تحرير غسان اسماعيل عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩. ٥١٨ ص.

انظر ايضاً: ٤٥

دوريات

٩ ـ ابراهيم، حسنين توفيق. «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية اولية من منظور علم السياسة).» **عالم الفكر**: السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٨٥ ـ ٢٢٦.

١٠ ـ أبو حسنة، نافذ. «فلسطين في قرن: لا زالت الحاجة قائمة لإدراك حقائق الصراع.» **الشاهد**: السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٦٢ ـ ٧٣.

١١ ـ ـــــ وأنور رجا. «العرب والوحدة في القرن العشرين.» **الشاهد**: السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١٨ ـ ٢٥.

١٢ ـ أبو المجد، أحمد كمال. «من ينهي الجمود على الموجود؟ صورة الحالة الإسلامية على مشارف ألفية جديدة.» **الكتب: وجهات نظر:** السنة ١، العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٤ ـ ٩.

١٣ ـ بشور، معن. «ذاكرة عربية للقرن: التجربة الحزبية العربية ما لها وما عليها.» **المنابر:** السنة ١٤، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٤ ـ ١٢.

١٤ ـ البصري، محمد. «جوانب من المشهد السياسي الراهن في المغرب.» **المنابر:** السنة ١٤، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٣٦ ـ ٤٠.

١٥ ـ البياتي، عادل محمد. «جامعة الدول العربية بين حاضر العمل العربي المشترك ومستقبله.» **شؤون اجتماعية:** السنة ١٦، العدد ٦٣، خريف ١٩٩٩. ص ٥٧ ـ ٨١.

١٦ ـ «البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن الاجتماع السنوي الثاني للأمانة العامة الموسعة للمؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس، عمّان، ١٦ و١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٢١٨ ـ ٢٢٢.

١٧ ـ تنيرة، بكر مصباح. «تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٥ ـ ٤٥.

١٨ ـ الجاسور، ناظم. «الجزائر بين الإرث الفرنسي والمنافسة الأميركية.» **شؤون الأوسط:** السنة ٩، العددان ٩١ ـ ٩٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢٧ ـ ٤٤.

١٩ ـ الجنحاني، الحبيب. «ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق.» **عالم الفكر:** السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٩ ـ ٣٨.

٢٠ ـ حسني، سمير. «جزر القمر وبناء الدولة الاتحادية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٦٦ ـ ١٧٨.

٢١ ـ خدام، عبد الحليم. «نائب الرئيس السوري في حوار فكري مع أسرة «المنابر»: عبد الحليم خدام يتحدث عن تطور الحركة العربية، ومستقبل الصراع في المنطقة، والعولمة.» **المنابر:** السنة ١٤، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١٣ ـ ٣٥.

٢٢ ـ الخطابي، عبد العزيز إدريس. «مفاهيم اللامركزية الإدارية والسياسية وقيمتها لفكرة الوحدة العربية.» **دراسات عربية:** السنة ٣٦، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٣١ ـ ٥١.

٢٣ ـ ربابعة، غازي. «قضية المياه في مفاوضات السلام العربي ـ الإسرائيلي.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٦٦ ـ ٨٣.

٢٤ ـ الرياشي، سليمان. «قضية اللاجئين الفلسطينيين.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٢٩ ـ ٤٢.

٢٥ ـ سويد، محمود. «المسار السوري/اللبناني في عهد براك: الاتفاق مع سورية، أو فصل المسارين.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٨٤ ـ ٩٣.

٢٦ ـ الصلح، رغيد. «مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٧ ـ ١٤.

٢٧ ـ عبد الله، عبد الخالق. «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها.» **عالم الفكر:** السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٣٩ ـ ٩٤.

٢٨ ـ عبيد، منى مكرم. «مستقبل السلطة في عالمنا العربي.. هل يتم تداولها؟» **العربي:** العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢٠ ـ ٢٤.

٢٩ ـ علي، عبد الغفور كريم. «نقد ثلاثية «الأركان» في النظرية التقليدية العامة للدولة عند المؤلفين العرب.» **دراسات عربية:** السنة ٣٦، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٥٢ ـ ٧٣.

٣٠ ـ الكيلاني، هيثم. «الحرب والصهيونية والقرن الحادي والعشرون.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٤٦ ـ ٦٥.

٣١ ـ المجذوب، محمد. «الوحدة في الدساتير العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٤ ـ ١٤.

٣٢ ـ مرتضى، يوسف. «الدولة العربية: جنين لقرن والولادة متعثرة.» **الشاهد:** السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢٦ ـ ٣٧.

٣٣ ـ منصور، أميرة. «السودان: مبادرات عربية ومنغصات أميركية.» **الشاهد:** السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٧٤ ـ ٧٧.

انظر أيضاً: ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤

مراجعة كتب

٣٤ ـ أبو حسنة، نافذ. «الأحزاب الصهيونية في ١٠٠

عام.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢٠١ ـ ٢٠٦. (عبده الأسدي)

٣٥ ـ جرجس، فواز. «النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٧٩ ـ ١٨٥. (سحر حامد)

٣٦ ـ الرشدان، عبد الفتاح. «العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٨٦ ـ ١٨٨. (أسامة فاروق مخيمر)

٣٧ ـ شعراوي، حلمي (محرّر). «الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر «التطبيع» والعمل العربي في المواجهة.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٩٧ ـ ٢٠١. (مصطفى مجدي الجمال)

٣٨ ـ غليون، برهان. «نقد السياسة العملية. ١: العرب ومعركة السلام.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٨٩ ـ ١٩٣. (حذام زهور عدي)

٣٩ ـ معوض، جلال عبد الله. «صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٩٤ ـ ١٩٦. (عبد العزيز شحادة المنصور)

٤٠ ـ المؤتمر القومي العربي. «حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق، القرارات، البيانات (آذار/مارس ١٩٩٩).» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٩٤ ـ ٢٠٠. (أمين يسري)

٤١ ـ هلال، جميل. «النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢٠٧ ـ ٢١٣. (ناظم عبد الواحد الجاسور)

٤٢ ـ Savir, Uri. «The Process: 1100 Days that Changed the Middle East.»

المستقبل العربي: السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٢٠١ ـ ٢٠٧. (سعد الشلماني)

انظر أيضاً: ٢، ٦٩

اقتصاد

كتب

٤٣ ـ سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **العرب والتحديات الاقتصادية العالمية.** عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩.

٤٤ ـ كحالة، نبيل. **السوق العربية المشتركة: الدوافع والعوائق والآفاق.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩. (كرّاسات استراتيجية؛ ٨٠)

٤٥ ـ المنصور، عبد العزيز شحادة. **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا.** ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٣٢٨ ص.

دوريات

٤٦ ـ أبو زكي، رؤوف. «أين الاقتصادات العربية من مسيرة العولمة؟» **الاقتصاد والأعمال:** السنة ٢١، العدد ٢٤١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٨.

٤٧ ـ الأخرس، شفيق. «ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة: نحو تعاون اقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة، الإجراءات العملية الممكنة.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩. ص ١٤٢ ـ ١٥٥.

٤٨ ـ الجميلي، حميد. «مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٩٤ ـ ١١٨.

٤٩ ـ حسن، رشيد. «حرب السلام الشامل: إسرائيل تريد بناء شراكة مزعومة بين اقتصادها التكنولوجي والمال العربي.» **الاقتصاد والأعمال:** السنة ٢١، العدد ٢٤١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢٨ ـ ٣٤.

٥٠ ـ الحمش، منير. «العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية: التحديات والآفاق.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩. ص ١٣٣ ـ ١٤١.

٥١ ـ ـــــ. «النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٤٣ ـ ٥٨.

٥٢ ـ خواجكية، محمد هشام. «تقرير عن: مؤتمر الصناعيين السابع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة ـ قطر، ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٢٢٣ ـ ٢٢٨.

٥٣ ـ السعدي، عباس فاضل. «التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٤١ ـ ١٥٥.

٥٤ ـ سليمان، معتصم رشيد. «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عامان من التطبيق، بحث تقويمي لمدى التنفيذ من قبل الدول العربية الأعضاء في

المنطقة.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١١٩ ـ ١٤٠.

٥٥ ـ **الشاهد.** المحرر الاقتصادي. «أي ألفية يتطلع إليها العرب؟ اتفاقية الغات: هل انتهى عصر الدولة؟» **الشاهد:** السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١١٤ ـ ١١٩.

٥٦ ـ صالح، مظهر محمد. «السوق الشرق أوسطية، نموذج للهيمنة الاقتصادية الأمريكية: محددات الواقع وآفاق المستقبل.» **الحكمة** (بغداد): السنة ٢، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٩٩. ص ١١ ـ ٢٠.

٥٧ ـ عبد الله، حسين. «معالجة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية المنعكسة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩. ص ٥ ـ ٣٦.

٥٨ ـ علي، محمد عبد الرشيد. «الدولة.. الاقتصاد.. العمالة.. أثرها على التكامل الاقتصادي العربي.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩. ص ٣٧ ـ ٨١.

٥٩ ـ عيسى، محمد عبد الشفيع. «البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ودولة الوحدة المصرية السورية: جملة من المسائل والإجابات.» **دراسات عربية:** السنة ٣٦، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٥ ـ ٢٩.

٦٠ ـ غزالة، محمود. «النفط في مواجهة التخلف وإعادة التوازن الاستراتيجي: الطاقة سلاح.» **الشاهد:** السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٧٨ ـ ١٠١.

٦١ ـ فرجاني، نادر. «الإمكانات العربية واحتمالات المستقبل في ضوء التسويات الجارية للصراع العربي ـ الصهيوني: الإمكانات البشرية والتقانية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٥٩ ـ ٩٢.

٦٢ ـ كنعان، طاهر. «الإمكانات العربية واحتمالات المستقبل في ضوء التسويات الجارية للصراع العربي ـ الصهيوني: الإمكانات الاقتصادية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ٩٣ ـ ١٠٣.

٦٣ ـ المديني، توفيق. «دينامية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي.» **شؤون الأوسط:** السنة ٩، العددان ٩١ ـ ٩٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٧ ـ ٢٥.

٦٤ ـ مسلم، طلعت أحمد. «الإمكانات العربية واحتمالات المستقبل في ضوء التسويات الجارية للصراع العربي ـ الصهيوني: الإمكانات العسكرية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٠٤ ـ ١٤٢.

٦٥ ـ «المصارف العربية بين إنجازات الألفية الثانية وتحديات الألفية الثالثة.» **المصارف العربية:** السنة ١٩، العدد ٢٢٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٨ ـ ٤٥.

٦٦ ـ المعوش، سالم. «السوق الشرق أوسطية والعولمة: اتصال واستمرار.» **الشاهد:** السنة ١٥، العدد ١ (١٧٢ ـ ١٧٣)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١١٠ ـ ١١٣.

٦٧ ـ الهاشمي، مقراني. «التكتل الاقتصادي للعالم العربي: واقع وآفاق.» **مجلة العلوم الإنسانية** (قسنطينة): العدد ١١، حزيران/يونيو ١٩٩٩. ص ٨٩ ـ ٩٥.

انظر أيضاً: ١٩، ٢٣، ٢٧

مراجعة كتب

٦٨ ـ الحمش، منير. «العولمة ليست الخيار الوحيد.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٨٢ ـ ١٨٨. (ياسر عبد الجواد)

٦٩ ـ الخولي، أسامة أمين (محرّر). «العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.» **شؤون عربية:** العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٨٨ ـ ١٩٤. (عبد الله أبو راشد)

٧٠ ـ المنذري، سليمان. «السوق العربية المشتركة في عصر العولمة.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩. ص ١٢٥ ـ ١٣٢. (شذى حميد)

اجتماع

كتب

٧١ ـ أمين، سمير. **مناخ العصر: رؤية نقدية.** القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٩.

٧٢ ـ ياسين، بو علي. **حقوق المرأة في الكتابة العربية منذ عصر النهضة.** مج ١. دمشق: دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٨. ٢٠٨ ص.

دوريات

٧٣ ـ البداينة، ذياب. «الصورة النمطية للعرب والغرب واليهود لدى الطلاب الأردنيين.» **مجلة العلوم الإنسانية** (قسنطينة): العدد ١١، حزيران/يونيو ١٩٩٩. ص ٣٣ ـ ٦٤.

٧٤ ـ الخطيب، شذا جمال. «أوضاع الأسرى

الفلسطينيين في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.» **شؤون عربية**: العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢٢٤ ـ ٢٢٨.

٧٥ ـ السحباني، اسماعيل. «الحركة النقابية المغاربية وتحديات العولمة.» **شؤون عربية**: العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٥٦ ـ ١٦٥.

انظر أيضاً: ١٩، ٥٩، ٩٣

مراجعة كتب

٧٦ ـ ياسين، بو علي. «حقوق المرأة في الكتابة العربية منذ عصر النهضة.» **شؤون عربية**: العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣. (خلود تدمري)

قانون

دوريات

انظر أيضاً: ٣١

تربية وتعليم

دوريات

٧٧ ـ عمار، حامد. «نحو تعليم المستقبل.» **العربي**: العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٥٠ ـ ٥٥.

٧٨ ـ وطفة، علي. «مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية المعاصرة.» **مجلة العلوم الإنسانية (قسنطينة)**: العدد ١١، حزيران/يونيو ١٩٩٩. ص ٧ ـ ٣٢.

ثقافة

كتب

٧٩ ـ دكروب، محمد. **وجوه.. لا تموت في الثقافة العربية الحديثة**. تقديم عبدالرحمن منيف. بيروت: دار الفارابي، [١٩٩٩].

انظر أيضاً: ٩٤

دوريات

٨٠ ـ ابراهيم، حيدر. «العولمة وجدل الهوية الثقافية.» **عالم الفكر**: السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٩٥ ـ ١٢٢.

٨١ ـ الخطيب، حسام. «أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة؟» **عالم الفكر**: السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢٢٧ ـ ٢٦٠.

٨٢ ـ الدجاني، أحمد صدقي. «العرب ودائرة الحضارة الإسلامية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٥ ـ ٢٨.

٨٣ ـ السيد سعيد، محمد. «عندما يكون التحول الثقافي هو طوق النجاة.» **العربي**: العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٤٣ ـ ٤٩.

٨٤ ـ عبد الله، عبد الخالق. «اللقاء الثقافي العربي الأول، بيروت، ٢ ـ ٥ ديسمبر ١٩٩٨.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٦، العدد ٦٣، خريف ١٩٩٩. ص ١٨١ ـ ١٨٧.

٨٥ ـ عصفور، جابر. «حول المشروع القومي للترجمة.» **العربي**: العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

انظر أيضاً: ٢٧، ٧٨

مراجعة كتب

٨٦ ـ بلقزيز، عبد الإله. «العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٢، شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٨٢ ـ ١٨٨. (ياسر عبدالجواد)

٨٧ ـ الزيدي، مفيد. «بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين.» **دراسات عربية**: السنة ٣٦، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ص ١٤١ ـ ١٤٤. (نصير أحمد)

٨٨ ـ Chebel, Malek. «L'Imaginaire arabo-musulman.»
شؤون عربية: العدد ١٠٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٢١٤ ـ ٢٢٠. (محمود الذوادي)

أدب ولغة

كتب

٨٩ ـ خفاجي، محمد عبد المنعم. **تيارات الأدب العربي في القرن العشرين**. القاهرة: رابطة الأدب الحديث، ١٩٩٩.

علوم وتقانة

دوريات

٩٠ ـ علي، نبيل. «العقل العربي وسط إعصار المعلومات.» **العربي**: العدد ٤٩٤، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٢٩ ـ ٣٤.

انظر أيضاً: ٦١

مراجعة كتب

٩١ ـ زحلان، أنطوان. «العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير.» **الكتب: وجهات نظر:** السنة ١، العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ٥٨ ـ ٦١. (أشرف البيومي)

إعلام واتصال

دوريات

٩٢ ـ شومان، محمد. «عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي.» **عالم الفكر:** السنة ٢٨، العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ص ١٤٧ ـ ١٨٤.

٩٣ ـ عبد الرحمن، عواطف. «الإعلام وقضايا الأسرة العربية في عصر العولمة.» **الإذاعات العربية:** العدد ٣، ١٩٩٩. ص ١٥ ـ ١٨.

انظر أيضاً: ٨١، ٩٠

تاريخ وجغرافيا

كتب

٩٤ ـ ضاهر، مسعود. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. ٣٧٨ ص. (عالم المعرفة؛ ٢٥٢)

٩٥ ـ عودة، محمد. **كيف سقطت الملكية في مصر؟ فاروق بداية ونهاية.** القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٩.

دوريات

٩٦ ـ شمالي، نصر. «تجربة نجد العربية التوحيدية (١٧١٠ ـ ١٨١٠).» **المنابر:** السنة ١٤، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ص ٥٨ ـ ٦٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1- Moussalli, Ahmad S. *Historical Dictionary of Islamic Fundamentalist Movements in the Arab World, Iran, and Turkey*. Lanham, MD: Scarecrow Press, 1999. (Historical Dictionaries of Religions, Philosophies, and Movements; no. 23)

National Thought & Politics

Books

2- Abdul-Husn, Latif. *The Lebanese Conflict: Looking Inward*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998. ix, 171 p. (Canberra Studies on Peace Research and Conflict Analysis)

3- Adamson, Kay. *Algeria: A Study in Competing Ideologies*. London; New York: Cassell, 1998. xi, 242 p.

4- Arnove, Anthony (ed.). *Iraq under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War*. London: Pluto Press, 2000. 192 p.

5- Greffenius, Steven. *The Logic of Conflict: Making War and Peace in the Middle East*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1993. xvi, 202 p.

6- Hamdi, Mohamed Elhachmi. *The Making of an Islamic Political Leader: Conversations with Hasan al-Turabi*. English translation by Ashur A. Shamis. Boulder, CO: Westview Press, 1998. xiii, 129 p.

7- Harris, Nathaniel. *Israel and the Arab Nations in Conflict*. Austin, TX: Raintree Steck- Vaughn, 1999. 64 p. (New Perspectives)

8- Hassan, Hamdi A. *The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity, and Otherness in the Analysis of War and Conflict*. London: Pluto Press, 1999. 288 p. (Critical Studies on Islam)

9- Hiris, Ole and Sefa Martin (eds.). *Contrasts and Solutions in the Middle East*. Aarhus: Aarhus University Press, 1997. 562 p.

10- Hopwood, Derek (ed.). *Arab Nation, Arab Nationalism*. New York: St. Martin's Press, 1999. (St. Antony's Series)

11- Jerichow, Anders. *The Saudi File: People, Power, Politics*. New York: St. Martin's Press, 1998. viii, 340 p.

12- Lochery, Neill. *The Difficult Road to Peace: Netanyahu, Israel and the Middle*

East Peace. 1st ed. London: Ithaca Press, 2000. 376 p.

13- Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W. W. Norton, 1999.

14- Tozy, Mohamed. *Monarchie et islam politique au Maroc*. [Paris]: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1999. 303 p.

Periodicals

15- Cohen, Hilel. «La Location de terres aux arabes durant la première décennie de l'état d'Israël.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 22 (74), hiver 2000. pp. 48-64.

16- Dawisha, Adeed. ««Identity» and Political Survival in Saddam's Iraq.» *Middle East Journal:* vol. 53, no. 4, Autumn 1999.

17- Fandy, Mamoun, Moncef Cheikhrouhou and Robert H. Pelletreau. «Tunisia's First Contested Presidential Elections.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 136-144.

18- Kessler, Martha, Helena Cobban and Hisham Melhem. «What about Syria?» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 101-112.

19- Lalor, Paul. «Whither the Arab-Israeli Peace Process?» *Security Dialogue:* vol. 30, no. 3, September 1999. pp. 353-364.

20- Mer, Josef W. «The Changing Face of Medieval Near Eastern Studies: Challenges and Strategies.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 164-168.

21- Moussalli, Ahmad S. «Suspicion and Fear of Dominance: Possible Outcomes of the Arab-Israeli Peace Process.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 160-163.

22- Taleb, Mohammed. «Visages du sionisme chrétien: Essai d'interprétation historique et théologique (2ème partie).» *Revue d'études palestiniennes:* no. 22 (74), hiver 2000. pp. 65-83.

23- Whitbeck, John. «Deux états, une seule terre.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 22 (74), hiver 2000. pp. 119-122.

24- Wiktorowicz, Quintan. «The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan.» *Middle East Journal:* vol. 53, no. 4, Autumn 1999.

See also: 50, 59, 73

Book Reviews

25- Abdul-Husn, Latif. «The Lebanese Conflict: Looking Inward.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 216-217. (Georges Corm)

26- Adamson, Kay. «Algeria: A Study in Competing Ideologies.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 188-190. (Weston F. Cook, Jr.)

27- Braizat, Musa S. «The Jordanian-Palestinian Relationship: The Bankruptcy of the Confederal Idea.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 217-218. (Marc Lynch)

28- Christison, Kathleen. «Perceptions of Palestine: Their Influence on U.S. Middle East Policy.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 192-195. (Philip C. Wilcox, Jr.)

29- Cohen, Michael J. and Martin Kolinsky (eds.). «Demise of the British Empire in the Middle East: Britain's Responses to Nationalist Movements, 1943-55.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 207-208. (Paul Kingston)

30- Finkelstein, Norman G. «Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 195-200. (Ronald Bleier)

31- Greffenius, Steven. «The Logic of Conflict: Making War and Peace in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 221-222. (Stuart Gottlieb)

32- Hamdi, Mohamed Elhachmi. «The Politicisation of Islam: A Case Study of Tunisia.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 223-224. (Stephen J. King)

33- Hiris, Ole and Sefa Martin (eds.). «Contrasts and Solutions in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 224-225. (Alev Çynar)

34- Inbar, Efraim and Shmuel Sandler (eds.). «Middle Eastern Security: Prospects for an Arms Control Regime.»

Middle East Studies Association Bulletin: vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 225-226. (Houchang Hassan-Yari)

35- Jerichow, Anders. «The Saudi File: People, Power, Politics.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 182-186. (Joseph A. Kechichian)

36- Lesch, David W. (ed.). «The Middle East and the United States: A Political Reassessment.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 228-229. (Michael Barnett)

37- Menashri, David (ed.). «Central Asia Meets the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 229-230. (Kyle T. Evered)

38- Richani, Nazih. «Dilemmas of Democracy and Political Parties in Sectarian Societies: The Case of the Progressive Socialist Party of Lebanon, 1949-1996.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 231-233. (Clovis Maksoud)

39- Stone, Martin. «The Agony of Algeria.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 211-212. (Azzedine Layachi)

40- Al-Suwaidi, Jamal S. (ed.). «Iran and the Gulf: A Search for Stability.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 234-236. (Talal S. Hattar)

41- Tozy, Mohamed. «Monarchie et islam politique au Maroc.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 213-215. (John P. Entelis)

42- Wehling, Fred. «Irresolute Princes: Kremlin Decision Making in Middle East Crises, 1967-1973.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 215-216. (Bill Miller)

Economics

Books

43- Baba-Ahmed, Mustapha. *L'Algérie: Diagnostic d'un non-développement.* Paris: L'Harmattan, 1999. 330 p. (Collection Histoire et perspectives méditerranéennes)

44- Brown, Anthony Cave. *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings.* Boston; New York: Houghton Mifflin, 1999. x, 420 p.

45- Kandil, Magda. *Supply-Side Asymmetry: Evidence from the Middle East in Contrast to Developing and Developed Countries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [1999]. 34 p. (Working Paper; 9924)

46- McKee, David L., Don E. Garner and Yosra Abu Amara McKee. *Accounting Services, the Islamic Middle East, and the Global Economy.* Westport, CT: Quorum, 1999. vi, 185 p.

47- Mohtadi, Hamid. *Human Capital, Technological Spillovers and Trade in the MENA Countries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [1999]. 25 p. (Working Paper; 9921)

48- Sekkat, Khalid and Aristomene Varoudakis. *Incentive Policies and Manufactured Exports in North Africa.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [1999]. 36 p. (Working Paper; 9922)

Periodicals

49- Kalicki, Jan H. «The U.S. and the Gulf: Commercial Challenges and Opportunities.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 72-77.

50- Rouyer, Alwyn R. «The Water Accords of Oslo II: Averting a Looming Disaster.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 113-135.

51- Saleh, Nivien. «The European Union and the Gulf States: A Growing Partnership.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 50-71.

Book Reviews

52- Brown, Anthony Cave. «Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 186-188. (Peter C. Speers)

53- Jreisat, Jamil E. «Politics Without Process: Administering Development in the Arab World.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 226-228. (Bruce Stanley)

Sociology

Books

54- Jawad, Haifaa A. *The Rights of Women in Islam: An Authentic Approach.* Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998. ix, 150 p.

55- Rodinson, Maxime. *Entre islam et occident: Entretiens avec Gérard D. Khoury.* Paris: Belles Lettres, 1998. xv, 302 p.

56- Shulewitz, Malka Hillel (ed.). *The Forgotten Millions: The Modern Jewish Exodus from Arab Lands.* London; New York: Cassell, 1999. xviii, 238 p.

Periodicals

57- Adli-Bloch, Bèr'a. «Palestine: Une société civile vigilante et tenace.» *Revue d'études palestiniennes:* no. 22 (74), hiver 2000. pp. 25-34.

58- Bulle, Sylvaine. «Identités urbaines et identités nationales: Comment penser le paysage urbain en Palestine?» *Revue d'études palestiniennes:* no. 22 (74), hiver 2000. pp. 35-47.

59- Curtiss, Richard H. [et al.]. «Symposium: American Muslims and U.S. Foreign Policy.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 1-20.

60- Doumato, Eleanor Abdella. «Women and Work in Saudi Arabia: How Flexible are Islamic Margins?» *Middle East Journal:* vol. 53, no. 4, Autumn 1999.

61- Sullivan, Antony T. «The West, Mediterranean Islam and the Search for a New Beginning.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 38-49.

Book Reviews

62- Deshen, Shlomo and Walter P. Zenner (eds.). «Jews among Muslims: Communities in the Precolonial Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 197-198. (Deborah Wheeler)

63- Imad-Ad-Dean, Ahmad and Ahmad Yousef (eds.). «Islam and the West: A Dialog.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 183-184. (Abdullah Al-Faqih)

64- Viorst, Milton. «In the Shadow of the Prophet: The Struggle for the Soul of Islam.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 177-182. (Guilain Denoeux)

Culture

Periodicals

65- Kimmerling, Baruch. «The Roots of Zionist Culture.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 154-159.

Science & Technology

Books

See also: 47

History & Geography

Books

66- Agius, Dionisius A. and Ian Richard Netton (eds.). *Across the Mediterranean Frontiers: Trade, Politics and Religion, 650-1450.* Turnhout [Belgium]: Brepols, 1997. xiv, 422 p. (International Medieval Research; 1)

67- Kennedy, Hugh. *Muslim Spain and Protugal: A Political History of al-Andalus.* London; New York: Longman, 1996. xvi, 342 p.

68- Lucas, Ivor. *A Road to Damascus: Mainly Diplomatic Memoirs from the Middle East.* London; New York: Radcliffe Press, 1997. ix, 274 p.

69- Martell, Hazel Mary. *The World of Islam before 1700.* Austin, TX: Raintree Steck-Vaughn, 1999. 63 p. (Looking Back)

70- Péan, Pierre et Richard Labévière. *Bethléem en Palestine.* Paris: Fayard, 1999. 340 p.

71- Peters, F. E. (ed.). *The Arabs and Arabia on the Eve of Islam.* Brookfields, VT: Ashgate, 1998. Ixix, 381 p. (Formation of the Classical Islamic World; v. 3)

72- Varisco, Daniel Martin. *Medieval Folk Astronomy and Agriculture in Arabia and the Yemen.* Aldershot, UK: Ashgate; Brookfield, VT: Variorcum, 1997.

various paging. (Collected Studies; CS585)

See also: 1

Periodicals

73- Davidson, Lawrence. «The State Department and Zionism, 1917-1945: A Reevaluation.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 1, October 1999. pp. 21-37.

See also: 22

Book Reviews

74- Agius, Dionisius A. and Ian Richard Netton (eds.). «Across the Mediterranean Frontiers: Trade, Politics and Religion, 650-1450.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 196-197. (Deborah Allison Kaye)

75- Bashear, Suliman. «Arabs and Others in Early Islam.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 184-185. (Paula Sanders)

76- Kennedy, Hugh. «Muslim Spain and Portugal: A Political History of al-Andalus.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 200-201. (Jane Arons)

77- Lucas, Ivor. «A Road to Damascus: Mainly Diplomatic Memoirs from the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 210-211. (Ralph H. Magnus)

78- Varisco, Daniel Martin. «Medieval Folk Astronomy and Agriculture in Arabia and the Yemen.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 33, no. 2, Winter 1999. pp. 206-207. (William F. Tucker)

See also: 29, 62

صدر حديثاً

المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا

عبد العزيز شحادة المنصور

يبحث هذا الكتاب على نحو مفصل، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، باعتبارها الروافد الحياتية التي ستبقى على مر السنين أوراقاً مهمة في تشكيل التفاعلات السياسية في المحيط الإقليمي، وبخاصة في علاقات سوريا مع تركيا. وهو يتميز باستناده إلى مداخل علمية متعددة لعل أبرزها المدخل القانوني في تناول المسألة المائية، والذي يستعرض القواعد العامة التي يقرها القانون الدولي العام بشأن تنظيم العلاقة بين الدول المشتركة في نهر دولي.

٣٣٨ صفحة
الثمن: ٩ دولارات

* الملف الإحصائي

(٩١) حال الطفل في الوطن العربي

إعداد: ربيع كسروان
مركز دراسات الوحدة العربية

- مقدمة
- ترتيب وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ١٩٩٨
- السكان والوفيات والولادات
- التغذية: حالة الولادات
- التغذية: الرضاعة واستهلاك الملح الميوّد (نسبة مئوية)
- الصحة
- التعليم

مقدمة

يقدم الملف الإحصائي (٩١) في ستة جداول الإحصاءات المتوافرة حول حالة الطفل في الوطن العربي، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالوفيات والولادات والتغذية والصحة والتعليم.

يبين الجدول رقم (١) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي في الأقطار العربية، بالإضافة إلى ترتيب هذه الأقطار مع بقية بلدان العالم بحسب الترتيب التنازلي لقيمة معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال عام ١٩٩٨ والذي قامت به اليونيسف لبلدان العالم البالغ عددها ١٩٣ دولة مستقلة ذات سيادة، حيث إن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مؤشر أساسي لرفاه الطفل[١]. ومن هذا الجدول نرى أن هناك ٧٤ طفلاً دون سن الخامسة يموتون لكل ألف ولادة حية في الوطن العربي كمعدل عام، ويزيد هذا المعدل في عدد من الأقطار العربية ليبلغ في الصومال ٢١١، وموريتانيا ١٨٣، وجيبوتي ١٥٦، والعراق ١٢٥، والسودان ١١٥، واليمن ١٢١، وجزر القمر ٩٠، أما في بقية الأقطار فإن المعدل أقل من المعدل العام وبنسب متفاوتة ليصل إلى ١٠ في الإمارات العربية المتحدة.

ومن الجدول رقم (٢) نلاحظ بأن مجموع عدد سكان الأقطار العربية خلال عام ١٩٩٨ قد قدر بحوالى ٢٧١ مليون نسمة. كما يبين لنا هذا الجدول أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي في الوطن العربي فقد بلغ عام ١٩٦٠ حوالى ٢٤٨ وانخفض عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٧٤. أما معدل وفيات الأطفال دون سن السنة الواحدة لكل ألف مولود حي، فقد بلغ عام ١٩٦٠ حوالى ١٥٨ وانخفض عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٥٥. أما العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في الوطن العربي فقد بلغ حوالى ٦٩٠ ألفاً، والعدد السنوي للولادات حوالى ٨٤٣٧ ألفاً خلال عام ١٩٩٨.

ثم يقدم الجدولان رقما (٣) و(٤) ما هو متوافر من بيانات للأقطار العربية حول مؤشرات التغذية المتعلقة بالطفل.

ويبين الجدول رقم (٥) أن النسبة المئوية للأطفال في الوطن العربي في عمر السنة الواحدة المحصنين تحصيناً كاملاً ضد السل قد بلغت خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ حوالى ٨٧ بالمئة، وبلغت هذه النسبة ضد الثلاثي ٨٥ بالمئة، وضد شلل الأطفال ٨٥ بالمئة، وضد الحصبة ٨٤ بالمئة. أما النسبة المئوية للنساء في الوطن العربي المحصنات تحصيناً كاملاً ضد الكزاز خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨، فقد بلغت ٥١ بالمئة، بينما بلغت النسبة المئوية لاستخدام طريقة معالجة الجفاف عبر الفم في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨ حوالى ٧٢ بالمئة.

وأخيراً يبين الجدول رقم (٦) أن معدلات الالتحاق الإجمالية في المدارس الابتدائية للذكور في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ قد بلغت ٩٤ بالمئة، وللإناث ٧٩ بالمئة. أما معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية في الوطن العربي، فقد بلغ ٨٢ بالمئة للذكور، و٧٣ بالمئة للإناث. كما يشير الجدول المذكور إلى أن النسبة المئوية الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦، قد بلغت ٥٧ بالمئة للذكور، و٤٦ بالمئة للإناث.

---

(١) كارول بيلامي، **وضع الأطفال في العالم، ٢٠٠٠** (عمّان: مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، [١٩٩٩])، ص ٨٣.

الجدول رقم (١)

ترتيب وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ١٩٩٨

القطر	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي	
	القيمة	الترتيب التنازلي بالمقارنة مع دول العالم
الاردن	٣٦	٩٣
الإمارات العربية المتحدة	١٠	١٥٣
البحرين	٢٠	١٣٣
تونس	٣٢	١٠٢
الجزائر	٤٠	٨٨
جزر القمر	٩٠	٥٣
جيبوتي	١٥٦	٢٥
السعودية	٢٦	١١٣
السودان	١١٥	٤٣
سوريا	٣٢	١٠٢
الصومال	٢١١	٨
العراق	١٢٥	٣٧
عُمان	١٨	١٤٠
قطر	١٨	١٤٠
الكويت	١٣	١٤٧
لبنان	٣٥	٩٤
ليبيا	٢٤	١١٧
مصر	٦٩	٦٨
المغرب	٧٠	٦٧
موريتانيا	١٨٣	١٥
اليمن	١٢١	٣٨
مجموع الوطن العربي	٧٤	٦٢

المصدر: كارول بيلامي، **وضع الأطفال في العالم، ٢٠٠٠** (عمّان: مكتب اليونيسف الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، [١٩٩٩])، ص ٨٣.

الجدول رقم (٢)

السكان والوفيات والولادات

المؤشرات / البلد	مجموع السكان (مليون)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي		معدل وفيات الرضع (دون السنة) لكل ألف مولود حي		العدد السنوي للولادات (بالألف)	العدد السنوي لوفيات الأطفال دون الخامسة (بالألف)
	١٩٩٨	١٩٦٠	١٩٩٨	١٩٦٠	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
الأردن	٦,٣	١٣٩	٣٦	٩٧	٣٠	٢١٨	٨
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤	٢٢٣	١٠	١٤٩	٩	٤٣	٠,٠
البحرين	٠,٦	٢٠٣	٢٠	١٣٠	١٦	١١	٠,٠
تونس	٩,٣	٢٥٤	٣٢	١٧٠	٢٥	١٨٩	٦
الجزائر	٣٠,١	٢٥٥	٤٠	١٥٢	٣٥	٨٧٥	٣٥
جزر القمر	٠,٧	٢٦٥	٩٠	٢٠٠	٦٧	٢٣	٢
جيبوتي	٠,٦	٢٨٩	١٥٦	١٨٦	١١١	٢٣	٤
السعودية	٢٠,٢	٢٩٢	٢٦	١٧٠	٢٢	٦٨٠	١٨
السودان	٢٨,٣	٢١٠	١١٥	١٢٥	٧٣	٩٣٢	١٠٧
سوريا	١٥,٣	٢٠١	٣٢	١٣٦	٢٦	٤٦٤	١٥
الصومال	٩,٢	٢٩٤	٢١١	١٧٥	١٢٥	٤٨٤	١٠٢
العراق	٢١,٨	١٧١	١٢٥	١١٧	١٠٣	٧٩٢	٩٩
عمان	٢,٤	٢٨٠	١٨	١٦٤	١٥	٨٣	١
قطر	٠,٦	٢٣٩	١٨	١٤٥	١٥	١٠	٠,٠
الكويت	١,٨	١٢٨	١٣	٨٩	١٢	٣٩	١,٠
لبنان	٣,٢	٨٥	٣٥	٦٥	٢٩	٧٤	٣
ليبيا	٥,٣	٢٧٠	٢٤	١٥٩	٢٠	١٥٦	٤
مصر	٦٦,٠	٢٨٢	٦٩	١٨٩	٥١	١٧٢٦	١١٩
المغرب	٢٧,٤	٢٢٠	٧٠	١٣٥	٥٧	٧٠٦	٤٩
موريتانيا	٢,٥	٣١٠	١٨٣	١٨٠	١٢٠	١٠٢	١٩
اليمن	١٦,٩	٣٤٠	١٢١	٢٢٠	٨٧	٨٠٧	٩٨
مجموع الوطن العربي	٢٧٠,٩	٢٤٨	٧٤	١٥٨	٥٥	٨٤٣٧	٦٩٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (١)، ص ٨٤ ـ ٨٧.

الجدول رقم (٣)

التغذية: حالة الولادات

المؤشرات / البلد	الولادات بوزن منخفض (نسبة مئوية) ١٩٩٠-١٩٩٧ (*)	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٨) (*) الذين يعانون من:			
		وزن منخفض		هزال	تقزم
		معتدل وحاد	حاد	معتدل وحاد	معتدل وحاد
الاردن	١٠	٥	١	٢	٨
الإمارات العربية المتحدة	٦	١٤	٣	١٥	١٧
البحرين	٦	٩	٢	٥	١٠
تونس	٨	٩	-	٤	٢٣
الجزائر	٩	١٣	٣	٩	١٨
جزر القمر	٨	٢٦	٨	٨	٣٤
جيبوتي	١١	١٨	٦	١٣	٢٦
السعودية	٧	-	-	-	-
السودان	١٥	٣٤	١١	١٣	٣٣
سوريا	٧	١٣	٤	٩	٢١
الصومال	١٦	-	-	-	-
العراق	١٥	٢٣	٦	١٠	٣١
عُمان	٨	٢٣	٣	١٣	٢٣
قطر	-	٦	-	٢	٨
الكويت	٧	٦ (**)	-	٣ (**)	١٢ (**)
لبنان	١٠	٣	-	٣	١٢
ليبيا	٧	٥	-	٣	١٥
مصر	١٠	١٢	٣	٦	٢٥
المغرب	٩	٩	٢	٢	٢٣
موريتانيا	١١	٢٣	٩	٧	٤٤
اليمن	١٩	٤٦	١٥	١٣	٥٢
مجموع الوطن العربي	١١	-	-	-	-

ملاحظات عامة:

- تعني العلامة (-) أن البيانات غير متوافرة.
- تعني العلامة (*) أن البيانات تعود إلى آخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة في العنوان الخاص بها في الجدول.
- تعني العلامة (**) أن البيانات المذكورة إلى جانبها ترجع إلى سنوات أو فترات لم تذكر في عناوين الأعمدة، وتختلف عن التعريف القياسي أو تشير إلى جزء من البلد المعني.
- مجموع الوطن العربي لا يتضمن بالنسبة لبعض المؤشرات وفي عدد من الأعمدة الأقطار التي لا يتوافر عنها بيانات.

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢)، ص ٨٨ - ٩١.

الجدول رقم (٤)

التغذية: الرضاعة واستهلاك الملح الميوّد (نسبة مئوية)

المؤشرات / البلد	الرضاعة (١٩٩٠-١٩٩٩) [*]			استهلاك أفراد العائلة للملح الميوّد ١٩٩٢-١٩٩٨ [٢]
	الأطفال الذين يرضعون رضاعة طبيعية فقط (من يوم الى ٣ أشهر)	الأطفال الذين يتناولون أغذية مكملة لحليب الأم (من ٦ الى ٩ أشهر)	الأطفال الذين ما زالوا يرضعون رضاعة طبيعية (من ٢٠ الى ٢٣ شهرا)	
الأردن	١٥	٦٨	١٢	٩٥
الإمارات العربية المتحدة	-	٥٢	-	-
البحرين	-	٦٩	-	-
تونس	١٢	-	١٦	٩٨
الجزائر	٤٨	٢٩	٢١	٩٢
جزر القمر	٥	٨٧	٤٥	-
جيبوتي	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-
السودان	١٤ [**]	٤٥ [**]	٤٤ [**]	صفر
سوريا	-	٥٠	-	٤٠
الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	٢٥	١٠
عُمان	٢٨	٨٥	٦٤	٦٥
قطر	-	-	-	-
الكويت	-	-	-	-
لبنان	-	-	-	٩٢
ليبيا	-	-	٣٩	٩٠
مصر	٥٣	٣٧	-	صفر
المغرب	٣١	٣٣	٢٠	-
موريتانيا	٦٠	٦٤	٥٩	٣
اليمن	٢٥	٧٩	٤١	٣٩
مجموع الوطن العربي	-	-	-	-

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢)، ص ٨٨ ـ ٩١.

الجدول رقم (٥)

الصحة

المؤشرات / البلد	مطاعيم برنامج التحصين الموسع الممولة من قبل الحكومات (المجموع) (نسبة مئوية) ١٩٩٥-١٩٩٨ [٦]	النسبة المئوية للمحصنين تحصيناً كاملاً (١٩٩٥-١٩٩٨)[٥]				إستخدام طريقة معالجة الجفاف عبر الفم (نسبة مئوية) ١٩٩٠-١٩٩٨ [٣]
		الأطفال في عمر سنة واحدة			لقاح الكزاز للنساء الحوامل	
		الحصبة	شلل الأطفال	الثلاثي	السل	
الاردن	١٠٠	٨٦	٩١	٩١	-	٢٩
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	٩٥	٩٤	٩٤	٩٨	٤٢
البحرين	١٠٠	١٠٠	٩٨	٩٨	٧٢	٣٩
تونس	١٠٠	٩٤	٩٦	٩٦	٩١	٨١
الجزائر	١٠٠	٧٥	٨٠	٨٠	٩٥	٩٨ [٣]
جزر القمر	-	٦٧	٧٥	٧٥	٨٤	٣٢
جيبوتي	-	٢١	٢٣	٢٣	٣٥	-
السعودية	١٠٠	٩٣	٩٤	٩٤	٩٢	٥٣
السودان	١٠	٦٣	٦٩	٧٢	٨١	٣١
سوريا	١٠٠	٩٧	٩٧	٩٧	٧٥	٦١
الصومال	صفر	٤٧	٢٤	٢٤	٥٧	-
العراق	٧٥	٧٩	٨٦	٨٦	٧٦	٥٤ [٣]
عُمان	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٠٠	٩٦	٦١
قطر	١٠٠	٩٠	٩٤	٩٤	١٠٠	٥٤
الكويت	١٠٠	١٠٠	٩٤	٩٣	-	٨
لبنان	٧٥	٩١	٩٦	٩٦	-	٨٢
ليبيا	٢	٩٢	٩٥	٩٧	١٠٠	٤٩
مصر	١٠٠	٩٨	٩٦	٩٦	٩٧	٩٥
المغرب	١٠٠	٩١	٩٣	٩٣	٩٠	٢٩
موريتانيا	صفر	٢٠	٢٨	٢٨	٦٩	٥١
اليمن	٣٨	٦٦	٦٨	٦٨	٧٧	٣٥
مجموع الوطن العربي	-	٨٤	٨٥	٨٥	٨٧	٧٢

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٣)، ص ٩٢ - ٩٥.

الجدول رقم (٦)

التعليـم

المؤشرات / البلد	معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية				نسبة الإلتحاق الصافية بالمدارس الإبتدائية (بالمئة)[٣] ١٩٩٠-١٩٩٨		نسبة الأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس (بالمئة)[٤] ١٩٩٠-١٩٩٥ [٣]	نسبة الإلتحاق بالمدارس الثانوية (بالمئة)	
	الإجمالي [١] ١٩٩٠-١٩٩٧ [٣]		الصافي [٢] ١٩٩٠-١٩٩٦ [٣]					الإجمالي ١٩٩٠-١٩٩٦ [٣]	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث
الاردن	٩٤	٩٥	٨٩	٨٩	٩١	٩١	٩٨	٥٢	٥٤
الإمارات العربية المتحدة	٩١	٨٧	٧٩	٧٨	-	-	٨٣	٧٧	٨٢
البحرين	١٠٥	١٠٧	٩٧	١٠٠	-	-	٩٥	٩١	٩٨
تونس	١١٧	١١١	٩٧	٩٥	-	-	٩١	٦٧	٦٥
الجزائر	١١٣	١٠١	٩٧	٩١	٩٥	٩٠	٩٤	٦٥	٦٢
جزر القمر	٨٥	٧١	٥٨	٤٨	٤٥ [٣]	٤٢ [٣]	٨٠	٢١	١٧
جيبوتي	٤٤	٣٢	٣٦	٢٧	٧٣ [٣]	٦٢ [٣]	٨٢	١٧	١٢
السعودية	٧٧	٧٥	٦٣	٦٠	-	-	٨٩	٦٥	٥٧
السودان	٥٧	٤٨	-	-	٥٩ [٣]	٥٢ [٣]	٩٤	٢١	١٩
سوريا	١٠٦	٩٦	٩٥	٨٧	٩٨	٩٥	٩٤	٤٥	٤٠
الصومال	١٥ [٣]	٨ [٣]	١١ [٣]	٦ [٣]	٢١ [٣]	١٣ [٣]	-	٩ [٣]	٥ [٣]
العراق	٩٢	٧٨	٨١	٧١	٨٨	٨٠	٧٢	٥١	٣٢
عُمان	٨٠	٧٥	٦٩	٦٧	٩١	٨٩	٩٦	٦٨	٦٥
قطر	٨٧	٨٥	٨١	٨٠	-	-	٩٩	٨١	٧٩
الكويت	٧٦	٧٤	٦٥	٦٥	-	-	٩٩	٦٥	٦٥
لبنان	١١٣	١٠٨	-	-	-	-	-	٧٨	٨٥
ليبيا	١١٠	١١٠	٩٨	٩٦	-	-	-	٩٥	٩٥
مصر	١٠٩	٩٤	٨٦	٧٤	٨٣	٧٢	٩٨	٨٠	٧٠
المغرب	٩٥	٧٢	٨١	٦٣	٦١ [٣]	٤٥ [٣]	٧٥	٤٤	٣٤
موريتانيا	٨٨	٧٩	٦٤	٥٥	٥٥	٥٣	٦٤	٢١	١١
اليمن	١٠٠	٤٠	-	-	٧٥ [٣]	٤٠ [٣]	-	٥٣	١٤
مجموع الوطن العربي	٩٤	٧٩	٨٢	٧٣	-	-	-	٥٧	٤٦

(١) النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الثانوية هي عدد الأطفال الملتحقين إمّا بالمدارس الابتدائية أو بالمدارس الثانوية، بغض النظر عن أعمارهم مقسوماً على عدد الأطفال في فئة العمر المقرر قانونياً لالتحاقهم بنفس المستوى.

(٢) المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية هو عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية، والذين يقعون في فئة العمر التي تتناسب مع السن الرسمي للمدارس الابتدائية، مقسوماً على مجمل عدد السكان من نفس فئة العمر.

(٣) نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية هي النسبة المئوية للأطفال في فئة العمر التي تقابل فئة الملتحقين بالمدارس الابتدائية، ومصدرها هو مسوحات الأسر التي تجري على نطاق وطني. ومع أن بيانات الحضور والالتحاق يجب أن تقدم عن أطفال يذهبون إلى المدارس الابتدائية، إلا أن عدد الأطفال في سن المدارس الابتدائية غير مؤكد في العديد من الأقطار. وهذا قد يؤدي إلى انحرافات ذات دلالة إحصائية في معدلات الالتحاق.

(٤) النسبة المئوية للأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس هي النسبة المئوية للأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي ويدرسون حتى الصف الخامس.

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤)، ص ٩٦ ـ ٩٩.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه

تحرير: د. الطاهر لبيب

(٩٥٦ ص ـ ٢٨ $)

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع:
- الوثائق
- القرارات
- البيانات

المؤتمر القومي العربي

(٥٧٧ ص ـ ١٤ $)

العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨

د. جلال أمين

(٢٠٠ ص ـ ٦ $)

المياه العربية: التحدي والاستجابة

د. عبد المالك خلف التميمي

(٢٧٥ ص ـ ٨ $)

موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية

د. يونان لبيب رزق

(٣٠٢ ص ـ ٩ $)

العرب وتحديات النظام العالمي

مجموعة من الباحثين

(٣٣٩ ص ـ ١٠ $)

عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة

تحرير: د. وليد خدوري

(١٠٣٢ ص ـ ٢٠ $)

بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي

د. علي أسعد وطفة

(٢٣٣ ص ـ ٧ $)

حقوق الإنسان العربي

مجموعة من الباحثين

(٣٠٠ ص ـ ٩ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٣ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
هاتف دولي وفاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 253 March 2000
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ١٠٠ ل.س. ● الأردن ٢ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت ١,٥ دينار ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً ● عُمان ١,٥ ريال ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ١٥٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار ● الجزائر ٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ٢٠ درهماً ● موريتانيا ٢٠٠ أوقية ● قبرص ٢ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٣٠ فرنكاً ● المانيا ٨ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٣ جنيهات ● سويسرا ١٠ فرنكات ● هولندا ١٠ فلورن ● أميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.